

الاتحاد الوطني الكردستاني
مكتب الاعلام والتوعية-مركز الرصد والمتابعة

مجلة "الم رصد"

((No: 8))

27-07-2026

27-08-2026

مفاوضات ومواجهات

اصطدام "زئير الاسد" و"ملحمة الغضب" مع "الوعد الصادق"

الهجوم على ايران تحت المجهر



تغطية تحليلية وتوثيقية خاصة

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة.

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً.

للمجلة موقع الكتروني (marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي: ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هه‌لۆ ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة
احمد غريب قادر

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

العناوين ..تغطية توثيقية تحليلية خاصة

تقرير المرصد..التصعيد يتسارع وترامب يأمر بوقف الهجمات
محمد جواد ظريف: رؤية إيرانية للشرق الأوسط الجديد
CSIS : عن اسباب التصعيد العسكري الامريكي-الايراني أثناء المفاوضات
تقرير المرصد: ترامب يتوعد بضربة قوية و ملامح مقترح ايراني بديل
تقرير خاص: بعد خمسة أشهر..الكلفة الحقيقية للحرب على إيران
تغيير النهج الإيراني وتوسيع الصراع جغرافيا: الدلالات والأسباب
الحرب في إيران تدخل شهرها السادس
ظريف: عقود من إستراتيجية إسرائيل لدفع أمريكا وإيران إلى الحرب
بوادر اتفاق بشأن الملاحة في مضيق هرمز
كيف توسع إيران حملة ضغط لإجبار أمريكا على تقديم تنازلات؟
الولايات المتحدة والبحث عن طرق مبتكرة لمعاقبة إيران
غسان شربل: إيران والنّار ودُسن الجوار
أحمد محمود عجاج: الحرب بين تكتيك ترمب ومماطلة إيران
طهران وواشنطن من حافة الحرب إلى حافة المفاوضات
بزشكيان: لن نخضع للإكراه.. وإيران اختارت الصمود والإصلاح
نعوم ريدان، فرززين نديمي: التوصل إلى ترتيبات إدارية عملية في مضيق هرمز
رئيس الأركان الأمريكي: التصعيد العسكري قد يأتي بنتائج عكسية
هدنة على حافة السقوط... واشنطن وطهران في سباق «من يرمش أولاً»
رضائي: الوحدة والتضامن بين الشعب والمسؤولين ضرورة استراتيجية
التحولات المتسارعة في الشرق الأوسط تفرض على الكرد تعزيز وحدتهم
البيان العراقي الايراني المشترك في ختام زيارة الزيدي الى طهران
ديفيد بترايوس: العراق يواجه لحظة حاسمة
الاخيرة : مسؤوليات وطنية لاتحتمل التأجيل والمساومة

لطيف نيروبي: رئيس الاتحاد الوطني وموقف وطني
رئاسة الجمهورية تدين استهداف مقرات الحشد وتحذر من انتهاك السيادة
لقاءات ومباحثات الفخامة.. سيادة الدولة ووحدة الصف... خارطة طريق رئاسية
بغداد ترفض الأعمال العدائية وتدعو إلى تجنب العراق الصراعات الإقليمية
هلمت هوشيار: الشجاعة والمسؤولية الوطنية
نوزاد المهندس: موقف وطني بين الواجب القومي والدبلوماسية
الضربات الأمريكية السعودية تدخل العراق إلى ساحة الحرب الإقليمية
مسيرات الفصائل تفاقم كلفة الصراع الإقليمي على العراق
د.شيلان فتحي شريف : لا سياسة خارجية ناجحة من دون شراكة داخلية

عبد الرحمن الراشد: جبهة إيران العراقية
نجاح محمد علي: العراق بين صدمة الضربات واختبار السيادة
د.كينيث بولاك: العراق بين إيران ومأزق حقيقي صعب
بغداد تصارع لتأمين الرواتب وخبراء يحذرون من أشهر صعبة
طالباني وعراقجي: ضرورة الركون الى الحوار والدبلوماسية لخفض التصعيد
د. شيلان فتحي: الدبلوماسية الكردية في شرق أوسط يعاد تشكيله
ادانة استهداف مكتب رئيس حكومة اقليم كردستان
أربيل تتهم طهران.. وصوت كردي يخرج من داخل الرئاسة الإيرانية
اجتماع الرئاسة يبحث الأوضاع العامة في البلد والتطورات في المنطقة
لقاءات الفخامة...ترسيخ الشراكة الوطنية وحماية السيادة وتعزيز أمن العراق
قاليباف في بغداد.. حراك سياسي وبرلماني واقتصادي لتعزيز الشراكة
- الكرد في المعادلة الإقليمية الجديدة
-التصعيد الإيراني في إقليم كردستان: أنماطه، وانعكاساته، ومساراته المحتملة
محمد شيخ عثمان: الوحدة والتكاتف.. رغبة أم مسؤولية؟
تشارلي جامل: الشرق الأوسط ينجرّف إلى الفوضى
ماركو روبيو: مواجهة عودة ظهور الإرهاب السياسي
د.سعيد عيسى: جيوبوليتيك الممرات.. كيف أعاد هرمز إحياء خطوط الطاقة والتجارة؟
محمد الرميحي: الإعلام والأمن الوطني في زمن الصراعات الإقليمية
إعادة ضبط الشراكات الأمنية الأمريكية - الخليجية
نقطة تحول في الصراع الإقليمي
فرانسيس فوكوياما: ترامب أحدث ثورة في السلطة التنفيذية
تحالف إسلامي جديد بقيادة الرياض.. قوة دفاعية أم جبهة في مواجهة إيران؟
«اتفاقية مكة»... شراكة دفاعية بين السعودية وتركيا وباكستان
خبراء المجلس الأطلسي و اتفاقية مكة للدفاع المشترك
اتفاق مكة وميزان القوى العسكرية في الشرق الأوسط
هدى البوكيلي: رؤية واشنطن لاتفاق "مكة" الدفاعي
خارطة حلفاء إيران وإسرائيل والسعودية في الشرق الأوسط الجديد
عبد الرحمن الراشد: «الحلف» ضد طهران على ثلاث جبهات
د.محمد نور الدين: تناقضات «حلف مكة»: كيف لتركيا أن تقاتل إيران؟
عبد الرحمن الراشد: «الحلف» ضد طهران على ثلاث جبهات
اتفاق مكة في تناول الصحف الإيرانية
اتفاقية مكة..بين مقتضيات المناورة التكتيكية وآفاق التحالف الاستراتيجي
غسان شربل: خرائط معلقة ودم وضباب
عبد المنعم سعيد: مسارح الحرب والسلام!!
توماس فريدمان: فيزياء جديدة للقوة

الحرب على ايران.. تغطية تحليلية وتوثيقية خاصة



التصعيد يتسارع وتراكم يامر بوقف الهجمات

*تقرير خاص/المرصد -فريق الرصد والمتابعة

يتجه التصعيد الامريكى - الإيراني إلى مرحلة أكثر خطورة مع اتساع الضربات المتبادلة، وتزايد التهديدات بشأن مضيق هرمز والمنشآت النووية، فيما تتراجع فرص الاحتواء الدبلوماسي وتتصاعد المخاوف من حرب إقليمية واسعة. وتواصل التصعيد العسكري بين الولايات المتحدة وإيران، على وقع اتساع نطاق الضربات الأمريكية داخل الأراضي الإيرانية، والذي يقابله استهداف طهران عدداً من القواعد والمصالح الأمريكية في الأردن والعراق والكويت والبحرين ودول

الخليج. ويتزامن ذلك مع ارتفاع حدة التهديدات المتبادلة بشأن مضيق هرمز والمنشآت النووية الإيرانية. وفي هذه الاثناء وجّه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، يوم الجمعة، الجيش الأمريكي بعدم تنفيذ ضربات جديدة ضد إيران، منهياً سلسلة من الهجمات اليومية استمرت قرابة أسبوعين، وفقاً لمنا نقله «أكسيوس» عن مصدرين مطلعين على القرار.

وتأتي توجيهات ترامب بعدما وافق على تنفيذ ضربات يومية خلال الأيام الثلاثة عشر السابقة، فيما لا يزال من غير الواضح ما إذا كان قرار وقف الضربات ليوم واحد فقط أم أن التهدة ستستمر. ويعكس القرار، بحسب المصدرين، رغبة ترامب في منح المسار الدبلوماسي مساحة أكبر، إلى جانب قناعة بأن الضربات الأمريكية بمستواها الحالي بلغت حدود فاعليتها، ما لم تُستأنف عمليات قتالية واسعة النطاق. وأكد المصدران أن الجيش الأمريكي قادر على استئناف الضربات خلال فترة قصيرة إذا أصدر ترامب أمراً بذلك، كما يواصل إعداد خطط لاحتلال العودة إلى عمليات عسكرية كبرى، إلا أن الرئيس لم يصدر حتى الآن توجيهات بالتحرك في هذا الاتجاه.

ولم يرد البيت الأبيض على طلب للتعليق. وخلال الأسبوعين الماضيين، كان ترامب يراجع يومياً خططاً للضربات يقدمها الجيش بعد الظهر، قبل أن تُنفذ خلال ساعات. لكن يوم الجمعة، تلقى خطة مماثلة ولم يمنح الضوء الأخضر لتنفيذها، بل وجّه الجيش إلى وقف الضربات. وبعد وقت قصير من إصدار التوجيه، قال ترامب للصحفيين في البيت الأبيض إنه لا يزال يملك خيار مواصلة الهجمات أو تصعيدها، بما في ذلك «تدمير كل ما تملكه إيران»، لكنه شدد على أن الاستراتيجية الأكثر ذكاءً تتمثل في التوصل إلى اتفاق. وأضاف: «نتحدث مع الإيرانيين الآن، وأعتقد أنهم يزدادون جدية يوماً بعد يوم. نحن على أهبة الاستعداد، لكننا نتحدث معهم».

وجاء قرار وقف الضربات بعد ساعات من وصول وفد عُمانى إلى طهران، الجمعة، لإجراء محادثات بشأن ترتيبات جديدة لإعادة فتح مضيق هرمز.

وقال مصدران إقليميان مطلعان على المفاوضات إن المحادثات أحرزت تقدماً، وإن اتفاقاً بين سلطنة عُمان وإيران قد يُتوصل إليه خلال عطلة نهاية الأسبوع، على أن يقرر ترامب لاحقاً ما إذا كان سيوافق على الاتفاق المقترح. وخلال الساعات الأولى من يوم الخميس، شنت القوات الأمريكية هجمات واسعة النطاق على مناطق عدة في شمال غرب إيران وجنوبها، فيما فُعلت منظومات الدفاع الجوي الإيرانية مراراً في سماء طهران وكرد لمواجهة عدد من الطائرات المسيّرة، وسط تقديرات بأن الأمريكيين يختبرون منظومات الدفاع الجوي الإيرانية تمهيداً لتنفيذ عمليات أوسع. وكان سَجَل إقلاع قاذفتين أمريكيتين من طراز «بي-1 بي» من قاعدة سلاح الجو الملكي البريطاني في فيرفورد، للمشاركة في العمليات الأمريكية ضدّ إيران، إلا أن إحدى الطائرتين واجهت صعوبات فنية خلال الرحلة، ما اضطرّها إلى العودة إلى القاعدة. ولم تتضح طبيعة الأهداف التي طاولتها غارات القاذفة الأخرى، غير أن منشأة «جبل الفأس» النووية لم تكن من بينها.

وفي حين ادّعى وزير الحرب الأمريكي بيت هيغسيث، في معرض حديثه عن قدرة واشنطن على تدمير مواقع تحت «جبل الفأس» في إيران، أن «الجيش الأمريكي يستطيع الوصول إلى أي نقطة على وجه الأرض»، أقر بأنه «لا يمكن تدمير كلّ زورق سريع أو صاروخ كروز أو رشاش إيراني» في مضيق هرمز، وذلك بعد فشل الولايات المتحدة، مراراً، في إبطال السيطرة العسكرية والنارية الإيرانية على المضيق.

تحذير إيراني

في المقابل، حذرت إيران من أن «جميع مصالح الولايات المتحدة وحلفائها وداعميها ستصبح أهدافاً لهجوم قوي في حال استهدفت واشنطن المراكز النووية والحساسة»، منبهةً إلى أن «أي هجوم من هذا النوع سيُعدّ تصعيداً للحرب في المنطقة». كذلك، أشارت إلى أن «الهجمات والتهديدات الأمريكية المتكررة ضد منشأتها النووية تمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي»، معتبرة أن «التركيز الأمريكي على منطقة جبل الفأس، التي لا تشهد أي نشاط نووي، ليس سوى ذريعة لمواصلة العدوان».

ورداً على الاعتداءات الأمريكية، أطلقت إيران صواريخ باليستية وطائرات مسيرة في اتجاه قواعد أمريكية في الأردن ودول الخليج. وأعلنت طهران استهداف قاعدتي الأمير حسن والملك فيصل في الأردن، إضافة إلى قاعدة الأزرق الأردنية وقاعدة الشيخ عيسى في البحرين. كما أعلن الجيش الإيراني استهداف مستودعات الذخيرة والمعدات اللوجستية التابعة للقوات الأمريكية في «قاعدة الدوحة» في الكويت، التي تُعدّ إحدى أهم القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة.

روبيو: مسؤولون إيرانيون يتواصلون مع واشنطن

سياسياً، ادّعى وزير الخارجية الأمريكي، ماركو روبيو، أن «المسؤولين الإيرانيين تواصلوا مع واشنطن في محاولة للتفاوض بشأن التصعيد الحالي». إلا أنه أبدى تشككه في جدوى المحادثات، معتبراً أن «الجانب الإيراني لم يلتزم بتعهداته السابقة». ولفت إلى أن «هناك نقصاً في الثقة مع النظام الإيراني، وأن مذكرة التفاهم التي جرى التوصل إليها خُرفت بعد أقل من أسبوعين على توقيعها».

ومع ذلك، أكد روبيو أن «واشنطن ترغب في التوصل إلى تسوية دبلوماسية مع إيران، وإلى حلّ يضمن عدم امتلاكها سلاحاً نووياً». كما ادّعى أن «إيران تواجه مأزقاً، ولا سيما في ظلّ التضخم وتداعيات التصعيد على الأوضاع الاقتصادية». وأبدى وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، انفتاح الولايات المتحدة الأمريكية على الحوار بشأن الصراع في «الشرق الأوسط» واستعدادها للتفاوض وتسوية الخلافات مع إيران، وصرّح ماركو روبيو، أن الولايات المتحدة الأمريكية منفتحة على الحوار بشأن الصراع في «الشرق الأوسط»، واستعدادها للتفاوض وتسوية الخلافات مع إيران، مردفاً: «لكنّ طهران غير جادة في المفاوضات»، على حدّ زعمه، مضيفاً خلال اجتماع مع نظرائه من دول رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) في مانيلا: «إذا كانوا جادّين، فنحن جادّون، وإذا لم يكونوا كذلك، فسننخذ الإجراءات اللازمة لحماية مصالحنا، ومصالح حلفائنا أيضاً»، واصفاً حصار الممرات المائية الدولية بـ«السابقة الخطيرة للغاية»، والتي «يمكن أن تتكرر في أجزاء أخرى من العالم، ومنها آسيا».

موقف خليجي أردني مشترك يدين هجمات إيران

وأعربت دول الخليج والأردن، الخميس، عن وحدة موقفها المشترك في إدانة هجمات إيران ووكلائها على أراضيها، المستند إلى المواقف المتعاقبة التي اعتمدها المجلسان الوزاريان الخليجي والعربي، والقانون الدولي، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٨١٧ (٢٠٢٦)، مُرحّبة بقرار حكومة العراق حصر السلاح في يد الدولة قبل ٣٠ سبتمبر (أيلول) المقبل.

وأكدت الدول، في بيان مشترك، أنّ اعتداءات إيران على أراضيها ومواطنيها وبنيتها التحتية المدنية استمرّت دون توقّف منذ ٢٨ فبراير (شباط) الماضي، وتساعدت عقب توقيع مذكرة التفاهم بين واشنطن وطهران بتاريخ ١٧ يونيو (حزيران) الماضي، بشكل خاص، على البحرين والكويت والأردن، واستهدفت منشآت الطاقة، ومحطات تحلية المياه،

والموانئ، والمطارات، وغيرها من الأعيان المدنية.

وشدّد البيان على أنّ هذه الاعتداءات المتواصلة تُشكّل أعمال عدوان صريحة تنتهك ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وقرار مجلس الأمن ٢٨١٧، والتعهدات الصريحة التي قطعتها إيران، بموجب مذكرة التفاهم، وتُشكّل تهديداً للشّلم والأمن الدوليين.

وأكدت الدول حقّها الأصيل في الدفاع عن النفس، بشكل فردي أو جماعي، وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، واتخاذ جميع التدابير القانونية اللازمة لحماية سيادتها وأراضيها ومواطنيها وسُفنها التجارية وبنيتها التحتية الحيوية في وجه هذه الاعتداءات المستمرة.

وأعاد البيان تأكيد التزام الدول العربية السبع بحرية وسلامة الملاحة في مضيق هرمز وباب المندب والحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي، مُعربة عن استعدادها للعمل مع جميع دول المنطقة والمنظمة البحرية الدولية للتوصّل إلى ترتيبات دائمة تنسجم مع القانون الدولي ومعاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار، وسيادة الدول وحسن الجوار.

كم بلغت التكلفة المالية للحرب على إيران

وأعلن وزير الدفاع الأمريكي، بيت هيغسيث، في ٢١ يوليو (تموز) أمام لجنة الموازنة في مجلس الشيوخ، أن تكلفة الحرب الأمريكية على إيران بلغت ٣٧/٥ مليار دولار منذ ٢٨ فبراير (شباط)، مع احتساب بعض النفقات المتوقعة حتى ٣٠ سبتمبر (أيلول). إلا أن وسائل إعلام أمريكية، بينها «إن بي سي نيوز» قدّرت التكلفة الفعلية لهذه الحرب بما بين ٨٠ و١٠٠ مليار دولار، في ظل استمرار العمليات العسكرية بعد انهيار اتفاقيات وقف إطلاق النار، وفق ما نقلته صحيفة «لوفينغارو» الفرنسية.

ووفق الأرقام التي عرضها هيغسيث، تُمثّل التكلفة المعلنة نحو ٤/٢ في المائة من ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) لعام ٢٠٢٦ البالغة ٩٠١ مليار دولار، وتنخفض إلى ٣/٩ في المائة إذا أُضيفت الاعتمادات الإضافية التي أقرها الكونغرس سابقاً.

وطالب وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان المشتركة بتمويل إضافي قيمته ٦٧ مليار دولار لمواصلة العمليات في الشرق الأوسط، إلا أن السيناتورة الديمقراطية جين شاهين اعترضت، عادةً أن الوزارة لم تنفق بعد نصف الاعتمادات الإضافية السابقة، وأن بإمكانها إعادة توجيه الأموال المتوفرة بدلاً من طلب مخصصات جديدة.

وتوازي تكلفة الحرب الحالية تقريباً إجمالي الإنفاق الدفاعي لإسبانيا خلال عام كامل، كما أنها تتجاوز الميزانيات العسكرية السنوية لـ ٢٤ دولة من أصل ٣٠ عضواً في حلف شمال الأطلسي (ناتو)، باستثناء الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وألمانيا وبولندا وبريطانيا وإيطاليا. ووفق تقديرات تستند إلى عدد دافعي الضرائب الأمريكيين، بلغت تكلفة الحرب نحو ١٧٣ دولاراً لكل دافع ضرائب حتى الآن.

وتشير المقارنات إلى أن وتيرة الإنفاق في الحرب على إيران قد تصل إلى نحو ٩٠ مليار دولار سنوياً إذا استمرت بالمعدل الحالي، متجاوزة متوسط الإنفاق السنوي في حرب العراق البالغ ٧٩/١ مليار دولار، وكذلك حرب أفغانستان التي بلغ متوسطها ٤٢/١ مليار دولار سنوياً.

في المقابل، لم تتجاوز تكلفة التدخل الأمريكي في ليبيا عام ٢٠١١ مليار دولار تقريباً، ما يجعل الحرب على إيران أكثر تكلفة بكثير، رغم اقتنارها حتى الآن على الضربات الجوية وعدم نشر قوات برية.

كما تعادل تكلفتها تقريباً ما أنفقته الولايات المتحدة على دعم أوكرانيا في مواجهة روسيا خلال عام ٢٠٢٣ (٣٩/٢ مليار دولار) و٢٠٢٤ (٣٠/٥ مليار).



محمد جواد ظريف:

رؤية إيرانية للشرق الأوسط الجديد

* مجلة «فورين افيرز» الامريكية

من دون رسوم، ولمدة ستين يوما فقط». كما اعتقدت أن إيران وعُمان ستتوليان، بالتعاون مع دول الخليج الأخرى، «تحديد الترتيبات المستقبلية لإدارة مضيق هرمز وتقديم الخدمات البحرية فيه».

أما واشنطن، فكانت ترى أن إيران وافقت على السماح غير المشروط بحرية المرور عبر المضيق، وأن الولايات المتحدة ليست ملزمة باحترام أي ترتيبات تضعها إيران. ولم يكن في مقدور الاتفاق أن يصمد أمام هذا التناقض. وأصبح تجدد المواجهة العسكرية مسألة توقيت أكثر منه احتمالا.

ومع ذلك، لا تخدم إطالة أمد الحرب مصالح إيران أو الولايات المتحدة. فعلى الرغم من أن الشعب الإيراني

استأنفت الولايات المتحدة هجماتها على إيران، وسقطت أخيرا مذكرة التفاهم التي توصلت إليها طهران وواشنطن الشهر الماضي في سويسرا، بعدما ظلت لأسابيع معلقة بخيط واحد. وقال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الثامن من يوليو: «أعتقد أن الأمر انتهى. لم أعد أرغب في التعامل مع إيران».

لم يكن انهيار المذكرة مفاجئا، فقد تبنت إيران والولايات المتحدة تفسيرين متباينين لبنود الاتفاق، لا سيما الأحكام المتعلقة بمضيق هرمز. وكانت طهران ترى أنها تعهدت، وفقا لنص المذكرة، أن «تتخذ، ببذل أقصى جهودها، الترتيبات اللازمة للمرور الآمن للسفن التجارية

ما بعد الحرب... لماذا فشلت سياسة الإكراه؟

من فرضية مفادها أن الضغط العسكري المتواصل يمكن أن يرغم طهران على الاستسلام أو يؤدي إلى انهيار الجمهورية الإسلامية. لكنهما وجدتا نفسيهما، بدلا من ذلك، عالقتين في مستنقع استراتيجي. ولم تنجح أي من تحركاتهما، بما في ذلك الهجمات غير المسبوقة على القيادتين السياسية والعسكرية في إيران، والأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية الأساسية للبلاد، في إجبار طهران على تغيير مسارها. فقد ظلت وحدة الأراضي الإيرانية والنظام السياسي قائمين، بما أثبت قدرة الأمة الإيرانية على الصمود والدفاع عن سيادتها حتى في أشد الظروف قسوة.

يتعين على القوى الخارجية أن تدرك هذه الحقيقة وتفهم ما يترتب عليها. فقد جعلت قدرة إيران على تحمل الضغط العسكري المستمر من الصعب استبعاد طهران من أي بنية أمنية إقليمية مستقبلية. ويشمل ذلك، في المقام الأول، الدور المحوري لإيران في تأمين مرور إمدادات الطاقة وحركة الشحن التجاري عبر مضيق هرمز. وقد أغلقت طهران مجددا معظم منافذ العبور عبر المضيق، وهو ما فسره كثير من المحللين الغربيين بوصفه دليلا على أن إيران قوة عدائية تسعى إلى ممارسة الإكراه الاقتصادي، وتعطيل أسواق النفط العالمية، وتقييد حرية الملاحة. لكن إيران عطلت أسواق الطاقة لسبب استراتيجي محدد للغاية، هو إجبار الولايات المتحدة وشركائها على إنهاء حملتهم الرامية إلى تدمير إيران. وبعبارة أخرى، دفعت الحرب إيران إلى النظر إلى

والقوات المسلحة الإيرانية دافعوا عن بلادهم في مواجهة قوتين نوويتين، فإنهم ما زالوا ينظرون إلى الصراع باعتباره حربا فرضت عليهم، ومواجهة لم يكونوا متحمسين لبدءها في أي وقت.

أما واشنطن، فتصرف بهذه الحرب عن هدفها الجيوسياسي الرئيسي. فعلى مدى أكثر من عقد، تشاركت الإدارات الأمريكية المتعاقبة هدفا عاما يتمثل في تقليص العبء الأمريكي طويل الأمد في غرب آسيا، من أجل التركيز على منطقة المحيطين الهندي والهادئ، في إطار ما وصفه مسؤولون أمريكيون مختلفون بـ«التحول نحو آسيا».

وكانت سياسات واشنطن السابقة تجاه إيران، بما فيها الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، واتفاقات أبراهام - التي طبعت بموجبها عدة دول عربية علاقاتها مع إسرائيل بعد مفاوضات رعتها الولايات المتحدة، ما أدى إلى تشكيل كتلة متماسكة في مواجهة إيران، وإسناد جانب كبير من الدور الإقليمي الأمريكي إلى إسرائيل فعليا - إضافة إلى الهجمات التي شنتها الولايات المتحدة على إيران في يونيو ٢٠٢٥، والحرب التي أطلقتها في فبراير، أدوات استخدمتها واشنطن كلها لتحقيق هذا الهدف.

لكن الصراع الحالي يوضح أن واشنطن لا تستطيع القضاء على الحكومة الإيرانية. ولن تتمكن الولايات المتحدة من تحويل اهتمامها إلى مناطق أخرى إلا عبر الدبلوماسية، والتوصل إلى اتفاق سلام جديد، وإقامة إطار أممي جديد تصوغه دول المنطقة من أجل دول المنطقة.

حديث صريح عن المضيق

لم تقتصر المواجهات العسكرية خلال العام الماضي على اختبار قدرات إيران وإسرائيل والولايات المتحدة، بل وضعت أيضا موضع الاختبار افتراضات راسخة بشأن الإكراه والردع ومستقبل غرب آسيا. فقد بدأت الولايات المتحدة وإسرائيل المواجهات الأخيرة مع إيران انطلاقا

هرمز... الجغرافيا التي تعيد رسم السياسة

وبما أن أسلحة وتقنيات استُخدمت لاحقا في ضرب الأراضي الإيرانية وبنيتها الأساسية ومدنيتها مرت عبر مضيق هرمز، فإن من حق صانعي القرار الإيرانيين تقييد حركة المرور ما دامت الحرب مستمرة، وما دام الإكراه الاقتصادي ضد إيران قائما، وما دامت الجهود الرامية إلى تقويض حق إيران في حماية مصالحها في المضيق تُمارس بصورة نشطة.

فمن الصعب للغاية على طهران أن تحدد أي السفن تحمل بضائع تجارية، وأنها تنقل مواد تهدد حق إيران في الوجود. ولذلك ينبغي فهم التحركات البحرية في الخليج العربي في ضوء قواعد النزاع المسلح والمقاصد الاستراتيجية، لا وفقا للقواعد التي تحكم أزمات السلم. ومع ذلك، فإن ما يمنحه المضيق لطهران من أوراق ضغط يظل هشا. فإذا واصلت إيران تهديد حركة الملاحة، فقد تدفع قسما كبيرا من العالم إلى الاصطفاف ضدها. كما أن إغلاق المضيق لفترة طويلة قد يسرع الاستثمارات الدولية في خطوط الأنابيب والموانئ والممرات اللوجستية البرية التي تتجاوز هذا الممر المائي كليًا. وإذا نجحت الأسواق العالمية في تنويع مساراتها بعيدا عن المضيق، فلن تعود إيران قادرة على استخدام احتمال إغلاقه أداة للردع.

لذلك، يتعين على طهران أن تتحلى بضبط النفس، مثلما يتعين على الدول الأخرى أن تمتنع عن اتخاذ إجراءات اقتصادية أو سياسية أو عسكرية تضر بالمصالح الإيرانية في المضيق. وتشمل هذه الإجراءات فرض عقوبات تحرم إيران فعليا من الانتفاع بحرية الملاحة، أو تشكيل ائتلاف دبلوماسي ضدها، أو نقل معدات عسكرية تهدد أمنها عبر مياه المضيق.

وتتمثل أفضل وسيلة لتحقيق هذه الأهداف في إنشاء شبكة أمنية إقليمية تبني الثقة بين الدول الساحلية للخليج العربي من خلال الحوار والتعاون. ومن شأن هذه المقاربة أن تضع حدا للوجود العسكري المزعزع للاستقرار

المضيق باعتباره مسألة وجودية تتصل بأمنها الذاتي. فقبل اندلاع الأعمال القتالية واسعة النطاق في نهاية فبراير، كانت إيران تتسامح عموما مع حركة الملاحة عبر الممر المائي من دون تدخل، على الرغم من أن العقوبات الأمريكية، بمساعدة شركاء واشنطن، كانت تحرم إيران من الوصول إلى كثير من السلع التي تمر عبر المضيق.

وقد أغلقت العقوبات الأمريكية مضيق هرمز فعليا أمام التجارة الإيرانية، في حين أبقت مفتوحا أمام الجميع تقريبا. لكن الهجمات الأمريكية والإسرائيلية أنهت ذلك التسامح، سواء لدى القادة العسكريين الإيرانيين، أو، وهذا هو الأهم، لدى الغالبية العظمى من الإيرانيين.

ويتمثل الهدف الإيراني الأهم في المضيق اليوم في ضمان ألا يتمكن الخصوم من استغلال هذا الممر المائي للإعداد لممارسة الإكراه ضد إيران أو تسهيله أو إدامته، سواء كان ذلك الإكراه عسكريا أو سياسيا أو اقتصاديا. وقد تلاشى إلى حد بعيد الفصل الذي كان مقبولا في السابق بين حركة الملاحة التجارية والعبور العسكري. ففي زمن السلم، يرسم القانون البحري الدولي حدود التوقعات والسلوك، أما في زمن الحرب، فإن قوانين الحرب الدولية نفسها تمنح الأولوية لبقاء الدولة.

وتتحرك إيران الآن انطلاقا من قناعة بأن الطرق البحرية لا يمكن أن تظل محايدة سياسيا إذا كانت تسهل نقل منظومات الأسلحة أو مكونات الطائرات أو وسائل الاستخبارات أو الدعم اللوجستي إلى الولايات المتحدة وشركائها الإقليميين.

حدود القوة الأمريكية في مواجهة إيران

والتبادلي، مع الامتناع عن الدخول في مساعٍ عقيمة لانتزاع مزيد من أوراق الضغط.

سيتطلب التوصل إلى ترتيب أمني واقعي بين الولايات المتحدة وإيران، في نهاية المطاف، إطاراً متبادلاً لعدم الاعتداء يحول دون تحول الخلافات المرتبطة بالهوية إلى أعمال عنف. وعندئذ، يمكن لطهران وواشنطن التنسيق في القضايا التي تتقاطع فيها مصالحهما، مثل تحقيق الاستقرار في أفغانستان، ومكافحة تهريب المخدرات، وإدارة الهجرة.

وستعترف الولايات المتحدة بوحدة الأراضي الإيرانية، وترفع تصنيفات الإرهاب المفروضة على إيران ومؤسساتها، وتلغي جميع العقوبات بصورة دائمة. كما ستلتزم واشنطن بالمساعدة في إعادة إعمار إيران بعد الدمار الذي نجم عن عدوانها، وفقاً لما تعهدت به في مذكرة التفاهم من خلال إنشاء صندوق استثماري للبلاد بقيمة ٣٠٠ مليار دولار.

وفي المقابل، ستوافق إيران على تقديم ضمانات دائمة بشأن عدم الانتشار النووي، من بينها التصديق على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يمنح مفتشي الوكالة صلاحيات أوسع للوصول إلى المنشآت النووية في الدولة. وقد تعتمد إيران أيضاً على إضفاء صفة قانونية على فتوى المرشد الأعلى الإيراني الراحل آية الله علي خامنئي التي تحرم الأسلحة النووية.

وإذا كانت الولايات المتحدة تريد السلام، فعليها أن تنظر في الدور الذي تؤديه إسرائيل. فإلى جانب إشعالها الحرب الأولى ضد إيران في يونيو ٢٠٢٥، وإقناعها ترامب

وللمغامرات التي تقدم عليها القوى الخارجية، وذلك بإزالة الذريعة التي تقوم عليها حاجتها إلى الوجود في المنطقة. وكما نصّت مذكرة التفاهم، فإن إيران وعمان سوف «تحددان الترتيبات المستقبلية لإدارة مضيق هرمز والخدمات البحرية فيه، بالتشاور مع الدول الأخرى المطلة على الخليج العربي، وبما يتوافق مع أحكام القانون الدولي المعمول بها والحقوق السيادية للدول الساحلية لمضيق هرمز».

مسألة شاقة

يظل مضيق هرمز بؤرة شديدة الخطورة وقابلة للاشتعال، لكنه ليس المصدر الوحيد للتوتر بين طهران وواشنطن. ولوقف القتال، تحتاج إيران والولايات المتحدة إلى إدارة خلافاتهما الأوسع نطاقاً.

وينبغي أن تكون أهداف الطرفين متواضعة؛ فطهران وواشنطن لا تستطيعان أن تصبحا صديقتين. وقد عمّقت الحروب الأخيرة، التي قتلت فيها الولايات المتحدة وإسرائيل المرشد الأعلى لإيران وكبار قادتها وأطفالاً أبرياء في المدارس، جراح البلاد التاريخية. ولن تُنسى هذه المظالم أو تُغفر، لكنها لا تحتم استمرار القتال أو تصعيده.

ويمكن مفتاح النجاح في ضمان أن تتعامل الجولات الدبلوماسية المقبلة، خلافاً لما حدث في السابق، مع الخلافات بصورة عملية وواقعية. فالنزاعات الأمريكية الإيرانية تنشأ أحياناً عن اختلافات جوهرية في الهوية تستلزم حواراً يوضح المواقف. وفي أحيان أخرى، تكون نتيجة شكوك متبادلة تعرقل التعاون في المصالح التكتيكية المشتركة. كما تنشأ أحياناً عن قضايا سياسية قابلة للتفاوض وتصلح لأن تكون موضوعاً لتسويات استراتيجية.

وللمضي قدماً، سيحتاج البلدان إلى التمييز بين القيم الوجودية والأهداف المشتركة ذات الطابع العملي

إيران شريك لا يمكن تجاوزه في أمن المنطقة

لا مكان للحلقات الضعيفة

من الأراضي اللبنانية. ويجب أن تنتهي تناقضات الإدارة الأمريكية ولامبالاتها بالمعاناة اليومية للشعب الفلسطيني. وعلى واشنطن، بدلا من ذلك، أن تبدأ بممارسة ضغط حقيقي على إسرائيل.

ليست إسرائيل الطرف الوحيد القادر على التأثير في نجاح اتفاق سلام بين طهران وواشنطن. ومن مصلحة إيران وجيرانها المباشرين في الخليج العربي أن يضعوا خطة تنهي عقودا من التوتر، بدأت مع الحرب العراقية الإيرانية بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٨، واستمرت حتى اليوم بما ألحق الضرر بالجميع.

ويقتضي ذلك أن تبتعد منطقة غرب آسيا عن نموذج أمني يعتمد على القوى الخارجية، وهو نهج جلب القوات الأمريكية إلى المنطقة وأسهم في استمرار الصراعات. وقد أثبت هذا النموذج، على مدى سنوات، أنه كارثي، كما أظهر أولا الغزو العراقي للكويت في أعقاب الحرب العراقية الإيرانية، ثم أكدت ذلك المواجهات الأخيرة. فمحاولة إسناد الأمن إلى القوى العالمية لا يمكن أن توفر أمنا حقيقيا، فضلا عن الاستقرار الضروري لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

وعوضا عن ذلك، ينبغي لدول غرب آسيا أن تبدأ في تعزيز تكاملها، بحيث تسهم قوة كل دولة في تدعيم استقرار الدول الأخرى جميعا. وقد طرح الإيرانيون بالفعل عددا من اللبنيات الأساسية اللازمة لبناء هذا النوع من النظام الإقليمي.

وبصفتي نائبا للرئيس عام ٢٠٢٤، دعوت إلى إقامة حوار مؤسسي بين دول المنطقة يقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل، ويفضي في نهاية المطاف إلى ترتيبات لعدم الاعتداء. ويتضمن هذا الإطار تدابير لبناء الثقة، من بينها برامج للمساعدات الإنسانية في مناطق الصراع، ومبادرات مشتركة لمكافحة الإرهاب، وحملات

بالمشاركة في إطلاق الحرب الثانية، عارضت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بصورة مستمرة المبادرات الأمريكية الرامية إلى خفض التوتر وتحقيق الاستقرار في غرب آسيا، بما في ذلك الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ ومذكرة التفاهم الأخيرة.

ولهذا، فإن أي مسعى لمنع تجدد الصراع ينبغي أن يتعامل مع هذا الطرف المعرقل، الذي تتعارض رغبته في مواصلة القتال، بصرف النظر عن كلفته، مع مصالح الولايات المتحدة. ولا يحول السلوك الإسرائيلي دون تحقيق السلام مع إيران فحسب، وإنما يزعزع استقرار غرب آسيا بأكملها. فمن خلال توسيع المستوطنات المقامة في الأراضي المحتلة، وارتكاب الإبادة الجماعية في غزة، وتدمير لبنان، أظهرت إسرائيل مرارا أنها تسعى إلى نشر الفوضى في أنحاء المنطقة من أجل الحفاظ على تفوقها العسكري.

وستقع على عاتق الولايات المتحدة وشركائها مسؤولية معالجة هذا المصدر الدائم لعدم الاستقرار. فقد التزم كل من ترامب ونائب الرئيس الأمريكي جيه دي فانس، في الفقرة الأولى من مذكرة التفاهم، بـ«ضمان وحدة أراضي لبنان وسيادته».

لكن وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو أطلق، في الوقت نفسه، حملة نشطة لتقويض هذا البند خلال زيارته للمنطقة الشهر الماضي، وذلك جزئيا عبر ممارسة ضغوط فظة لإرغام الحكومة اللبنانية على قبول اتفاق أحادي الجانب مع إسرائيل، فيما تواصل إسرائيل احتلال أجزاء

غرب آسيا أمام لحظة إعادة تشكيل النظام الإقليمي

باكستان وتركيا بقدرات صناعية مهمة وثقل جيوسياسي كبير.

لن يكون تحقيق أي من ذلك سهلاً، بالنظر إلى عقود من انعدام الثقة والشكوك داخل المنطقة، بما في ذلك الخلافات بين بعض الدول العربية، وبين هذه الدول وإيران. لكن غرب آسيا ليست مضطرة إلى أن تبقى أسيرة ماضيها العنيف. فقد أظهرت الحروب الأخيرة الكلفة الكارثية للمواجهة العسكرية، وكشفت أيضاً حدود ما يمكن أن يحققه الإكراه.

ويتعين على واشنطن والدول العربية معا أن تقبلا أن إيران عنصر دائم في المشهد الإقليمي، وأن المنطقة لا تستطيع بلوغ الاستقرار من خلال استبعادها. وفي الوقت نفسه، يتعين على إيران أن تقرر ثقتها المتجددة باستعداد لمد يد الصداقة إلى جيرانها، والسعي إلى تحقيق الأمن عبر التعاون إلى جانب الردع.

كما ينبغي للعالم بأسره أن يدرك أن الاستقرار الدائم في غرب آسيا لا يمكن استيراده من الخارج أو فرضه بالقوة. وإنما يتعين أن تبنيه شعوب المنطقة ودولها بنفسها.

محمد جواد ظريف أستاذ مشارك للدراسات العالمية في جامعة طهران، ومؤسس ورئيس مؤسسة «مهندسو الإمكانيات». وشغل سابقاً مناصب نائب رئيس الجمهورية ووزير الخارجية والممثل الدائم لإيران لدى الأمم المتحدة.

إعلامية تعاونية تشجع التعايش.

كما اقترحت إنشاء شبكة نووية إقليمية، تتضمن ائتلافاً لتخصيب الوقود يُكرّس حصراً للاستخدامات السلمية للعلوم النووية. ويتقاسم أعضاء هذا الائتلاف الخبرات الإقليمية، ويعززون التعاون العلمي، ويبنون الثقة من خلال ترتيبات تحقق مشتركة تضمن ألا يسعى أي عضو إلى امتلاك أسلحة نووية.

ويمكن للصين وروسيا، إلى جانب الولايات المتحدة، أن تساعد في إنشاء هذا الائتلاف لتخصيب الوقود، بمشاركة إيران والدول الخليجية المجاورة الراغبة في الانضمام إليه، على أن يصبح بعد ذلك المنشأة الوحيدة لتخصيب الوقود في غرب آسيا.

ولضمان أن يعود نجاح كل دولة بالنفع على الدول الأخرى، سيكون من الضروري أن تنشئ حكومات غرب آسيا منظومة اقتصادية إقليمية متكاملة. ويمكنها، على سبيل المثال، تأسيس صندوق لتنمية غرب آسيا يمول إعادة الإعمار بعد الصراعات، والرعاية الصحية، والتعليم، والبنية الأساسية الحيوية.

كما يمكن لشبكة إقليمية مترابطة بلا عوائق، تشمل خطوط السكك الحديدية العابرة للحدود، وأنابيب الطاقة، والبنية الأساسية الرقمية، والطرق البحرية، أن تيسر حركة رؤوس الأموال والسلع. ويمكن لمؤسسات مشتركة أخرى أن تساعد دول غرب آسيا على مواجهة التهديدات الوجودية المشتركة، مثل تغير المناخ وشح المياه.

وإذا تمكنت المنطقة من بناء مؤسسات مشتركة ذات معنى وفعالية، فقد تدخل مرحلة غير مسبقة من التنمية. فهي تمتلك موارد طبيعية وفيرة، وحضارات ضاربة الجذور، وسكاناً شاباً متعلمين.

وتقدم إيران وحدها مساحة جغرافية شاسعة، وخبرات علمية متقدمة، ورأسمالاً بشرياً من الطراز العالمي. أما الدول العربية فتمتلك قدرات مالية واستثمارية وإدارية لا نظير لها، إلى جانب شبكات تجارية عالمية. وتسهم



إميلي هاردينغ:

عن اسباب التصعيد العسكري الامريكي-الايراني أثناء المفاوضات

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

أخرى. فالعنف والدبلوماسية ليسا نقيضين، بل أدوات تُستخدم لتحقيق الأهداف نفسها. فعندما تطلق إيران النار على ناقلة نفط، وتقصف الولايات المتحدة منشآت موانئ إيرانية، وتطلق إيران صواريخ على دول خليجية مجاورة كالكويت وقطر، فإنها بذلك تُمارس حوارا سياسيا باستخدام العنف. إنها لا تُوقف المفاوضات، بل تُواصلها. إن أسلوب «الحوار والقتال» في التفاوض غير

تتأرجح إيران والولايات المتحدة بين فترات من القتال والهدوء. وفي كل مرة يطلق فيها أحد الطرفين النار، يعلن المعلقون فشل المفاوضات. لكنهم مخطئون. فبالنسبة لكلا الجانبين، يُعدّ القتال بالتزامن مع الحوار، أو ما يُعرف بـ«الحوار والقتال»، أنجع السبل لتحقيق مصالحهما. ومن المفارقات، أنه على الأرجح أسرع طريق نحو السلام.

جادل كارل فون كلاوزفيتز، رائد الاستراتيجية الكبرى، بأن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل

العنف والدبلوماسية أدوات تستخدم لتحقيق الأهداف نفسها

القتال. وإذا بُنيت المفاوضات على أساس هشّ من
عنف بالكاد يُسيطر عليه، فإنّ ذلك يُنذر بالاضطرابات
والمشاكل.

البديل هو الصراع عبر الحوار، وهو ما نشهده
فعليا بين الولايات المتحدة وإيران. تستمر السياسة
بالوساطتين معا: الحرب والحوار. تتواصل الأطراف
بالعنف وبالدبلوماسية أيضا. يُظهر العنف إرادة
سياسية، واستياء، وتهيبًا لمزيد من التنازلات. أما
الحوار فيسعى إلى إيجاد أرضية مقبولة لإنهاء القتال،
إنهاء حقيقيا.

لجأت إيران والولايات المتحدة إلى أسلوب المواجهة
الكلامية لأسباب براغماتية. فقد صرّح الرئيس ترامب
بأن العداء الإيراني تجاه الملاحة البحرية سيُقابل بقوة
ساحقة، مُشيرًا بذلك إلى تصميم الولايات المتحدة
وقوتها العسكرية الهائلة، ومحاولا إجبار إيران على
الرضوخ لتفوقها الناري من خلال تقديم تنازلات.

في المقابل، تُريد إيران تذكير العالم بقدرتها على
إغلاق مضيق هرمز متى شاءت، مُشيرة إلى أن الوقت
في صالحها. وتسعى إيران إلى استغلال هذا النفوذ
للحصول على أفضل الشروط الممكنة. علاوة على ذلك،
تُعرف إيران بصعوبة التفاوض معها، فهي تتمتع بالصبر
الكافي لتجاوز نظرائها، والقوة الداخلية التي تُمكنها
من تجاهل معاناة شعبها، وسجل حافل بالنجاح في

منطقي. فالنظرة التقليدية للمفاوضات تقوم على فكرة
أن الدبلوماسيين يقضون أسابيع، بل شهورا، في محاولة
لإقناع الأطراف بالموافقة على وقف إطلاق النار، انطلاقا
من اعتقادهم بأنّ وقف القتال سيتيح لهم الوقت
والمساحة الكافية للتفاوض على إنهاء دائم للنزاع.

لكن في الواقع، تُهدر شهور في مناقشات حول
الشروط المسبقة والتفاوض حول المفاوضات نفسها.
ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك، أن أطراف حرب فيتنام
أمضت عشرة أسابيع في جدال حول شكل طاولة
المفاوضات في باريس. وإذا تعثّرت المفاوضات ووقع
إطلاق نار، تبدأ العملية من جديد بخطوات بطيئة ومملة
نحو وقف إطلاق النار. هذا النهج بطيء وهشّ للغاية.

في كثير من الحالات، لا يملك أي من الطرفين
حافزا يُذكر لوقف إطلاق النار. فالطرف الذي يمتلك
زمام المبادرة في ساحة المعركة لا يرغب في إهدارها،
أما الطرف الآخر الخاسر فغالبا ما يسعى لمواصلة
القتال لتحقيق «موقع قوة» يصعب تحديده، والذي
يُمكنه من التفاوض. وهذه المواقع يصعب تحديدها
ونادرا ما تتحقق.

إذا ما تم التوصل إلى وقف إطلاق النار، بمعجزة، فإنّ
من يُعرقلون المفاوضات يمتلكون فجأة زمام الأمور.
فمحاولة أي طرف مارق تقويض المفاوضات، أو تدخل
طرف ثالث، أو سوء فهم أو خطأ، قد يؤدي إلى تجدد

البديل هو الصراع عبر الحوار، وهو ما نشهده فعليا

المفروض منذ عقود، تُعتبر إيران معزولة إلى حد كبير عن النظام المالي العالمي. وقد تُماطل إيران أكثر من الولايات المتحدة، التي تتوق لرؤيتها تُضخ الأموال والذخائر في هذا الصراع. كما أن حلفاءها في موسكو وبكين سعداء بذلك أيضا.

يُشير المعلقون بجدية إلى خطر آخر: احتمال تصاعد القتال. عادة ما يُبالغ في تقدير هذا الاحتمال. صحيح أن كل طرف قد يُصعد الموقف في حال تحوّل الحوار إلى مواجهة، لكن هذا الاحتمال أقل ترجيحاً مما هو عليه عندما يكون القتال محتدماً ولا توجد مفاوضات جارية. وكما توجد دوافع للقتال، توجد أيضا دوافع لاحتوائه.

ينبغي أن تستمر المفاوضات بعزمٍ راسخٍ على عدم التعرّض لأيّ تعطيل. ستسعى الأطراف تحديداً جاهدة لتحقيق مكاسب داخل طاولة المفاوضات وخارجها، ويعتقد كلاهما أن العنف أداة مشروعة. إنّ أسرع سبيل لتحقيق سلام حقيقي لشعوب الخليج وعودة الاقتصاد العالمي إلى وضعه الطبيعي نسبياً هو مواصلة الحوار، مهما كانت الظروف.

*إميليا هاردينغ هي مديرة برنامج الاستخبارات والأمن القومي والتكنولوجيا ونائبة رئيس قسم الدفاع والأمن في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن العاصمة.

المفاوضات . لذا، بالنسبة لكلا الجانبين، يُعد تبادل التهديدات بمثابة إيصال قوي لمصالحهما السياسية، حتى في ظل استمرار المفاوضات.

مع ذلك، ينطوي هذا النهج على مخاطر. فمن الواضح أن العنف أشد وطأة من السلام على السكان المتضررين. صحيح أن عدد الضحايا منخفض نسبياً في هذه الحالة، إلا أن عدداً كبيراً منهم من المدنيين. علاوة على ذلك، يعاني الاقتصاد العالمي من موجات عدم استقرار حادة نتيجة كل موجة عنف. قد تبعث الحرب برسالة قوية، لكنها بالنسبة للشعوب مدمرة.

بالنسبة للأطراف، قد تُبالغ طهران في تقدير صبر واشنطن، مما قد يؤدي دون قصد إلى رد فعل أمريكي عنيف. فقد أعرب ترامب وأعضاء بارزون في إدارته مراراً وتكراراً عن استعدادهم لاستهداف مواقع عسكرية قريبة من المناطق المأهولة، والتي من شأنها التأثير على السكان المحليين، مثل الجسور والمواقع النفطية، بما في ذلك جزيرة خارك، الأمر الذي قد يُهدد أي أمل في انتعاش اقتصادي لسنوات قادمة.

وقد تُقلل الولايات المتحدة من شأن قدرة إيران على الصمود في وجه الهجمات المتواصلة فبالنسبة للنظام الإيراني، يُعدّ الشعور بالانتصار أمراً بالغ الأهمية لبقائه. ولا يُبالي النظام كثيراً بتضرر الاقتصاد العالمي، ففي نهاية المطاف، وبفضل نظام العقوبات الشامل

الحرب على ايران.. تغطية تحليلية وتوثيقية خاصة



ترامب يتوعد بضربة قوية و ملامح مقترح ايراني بديل

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

توعد الرئيس الامريكى دونالد ترامب يوم الاربعاء ٢٠٢٦/٧/٢٩ بشن جولة جديدة من الضربات ضد إيران، مؤكداً أن الرد على الهجوم الصاروخي الإيراني الذي استهدف القوات الأمريكية في الأردن أصبح «حتمياً»، في وقت كشفت فيه صحيفة وول ستريت جورنال أن الرئيس لم يحسم بعد طبيعة أو حجم الضربة التي يعتزم تنفيذها. ونقلت الصحيفة عن مسؤول امريكي رفيع مطلع على المناقشات داخل الإدارة، أن ترامب لا يزال يدرس خياراته، ولم

يحدد حتى الآن مكان أو قوة الضربة المحتملة، لكنه «يميل إلى التصعيد» في التعامل مع إيران. وقال ترامب، خلال تصريحات أدلى بها في المكتب البيضاوي، إن الولايات المتحدة «ستضربهم بقوة شديدة، لأن دورنا قد حان»، مضيفاً أن طهران حاولت إقناعه بعدم الرد عقب الهجوم، لكنها «أطلقت النار رغم ذلك، وهي تعلم الآن أن الرد قادم».

وأضاف الرئيس الأمريكي: «هل سأرد دائماً؟ إلى حد كبير»، في إشارة إلى أن الرد العسكري بات الخيار الأقرب. وجاءت تصريحات ترامب بعد هجوم صاروخي باليستي شنته إيران على القوات الأمريكية المتمركزة في الأردن، في تصعيد أنهى الهدنة الهشة التي أعقبت وقف حملة القصف الأمريكية التي استمرت ١٣ يوماً، وكانت تهدف إلى إفساح المجال أمام استئناف المسار الدبلوماسي.

ورغم نجاح أنظمة الدفاع الجوي في اعتراض الصواريخ، فإن الهجوم زاد الضغوط على الإدارة الأمريكية لاتخاذ رد عسكري، مع دخول المواجهة بين واشنطن وطهران شهرها السادس. وأشار ترامب أيضاً إلى تلقيه إفادة بشأن هجوم بطائرة مسيرة استهدفت ناقلة لتخزين الغاز مملوكة للولايات المتحدة في ميناء دمياط المصري المطل على البحر المتوسط. وقال ترامب دون الخوض في التفاصيل «لقد تلقيت إفادة بالأمر. إنه مجرد تكرار لما سبق، لكن الأمور ستسوى وتعود إلى نصابها».

ورد ترامب على تقرير لرويترز يفيد بأن من المتوقع أن تتسلم إيران شحنة أولى من أصل ما يصل إلى ٤٠٠ وحدة من منصات إطلاق صواريخ الدفاع الجوي المحمولة على الكتف صينية الصنع بالقول إن تطورا من هذا القبيل سيكون أمراً مفاجئاً.

وكان ترامب قال هذا الأسبوع إنه يثق في نظيره الصيني شي جين بينغ والروسي فلاديمير بوتين، حين أكدا له أنهما لن يتدخلتا في الحرب نيابة عن إيران.

وقال ترامب رداً على سؤال عن تقرير رويترز «حسناً، سيكون ذلك أمراً مفاجئاً. أعني أن أموراً كهذه قد تحدث، لكنه سيكون أمراً مفاجئاً. لقد أكد لي (شي) بوضوح شديد أنه لن يشارك في الأمر، لكنه يعلم أنني سأشعر بخيبة أمل كبيرة».

ملاحق مقترح إيران البديل بشأن مضيق هرمز بعد رفضها نموذج ملقا

في هذه الاثناء تتواصل المباحثات بشأن مستقبل مضيق هرمز الاستراتيجي، وكيفية إدارته في المرحلة المقبلة، بعدما تحوّل إلى إحدى العقد الرئيسية في أي اتفاق طويل الأمد بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية. ومع رفض طهران، يوم الأربعاء، أحدث مقترح عُمانى لإدارة مضيق هرمز بالاستناد إلى النموذج المتبع في مضيق ملقا الآسيوي، برزت ملاحق مقترح تسعى إيران لتطبيقه في المضيق، استناداً خصوصاً إلى البند الخامس من مذكرة التفاهم المبرمة مع واشنطن في شهر يونيو/ حزيران الماضي.

بحسب تصريحات المسؤولين الإيرانيين في الأيام الأخيرة، تسعى طهران إلى سيطرة كاملة على مضيق هرمز بعدما أصبح «جزءاً من أمن إيران القومي»، وفق ما أكدّه نائب وزير الخارجية الإيراني كاظم غريب أبادي، الثلاثاء، في حديث مع التلفزيون الإيراني. وأكد غريب أبادي أن سياسة بلاده تقوم على أساس أن أوضاع مضيق

هرمز «لن تعود إلى ما قبل الحرب»، مشدداً على أن طهران لن تتخلى عن تثبيت سيادتها على المضيق حتى لو كان ذلك على حساب استئناف الحرب عليها. وأقرّ غريب أبادي بأن طهران اكتشفت «طاقة دفاعية جديدة» باسم مضيق هرمز الذي أصبح جزءاً من أمنها القومي.

وتتمسك طهران بموجب البند الخامس من مذكرة التفاهم، بحقها في إدارة مضيق هرمز بالتفاوض مع سلطنة عُمان، وترفض أي تدخل أو دور أمريكي. ونص البند الخامس من المذكرة على أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية «ستجري مباحثات مع سلطنة عُمان لتحديد الإدارة المستقبلية والخدمات البحرية في مضيق هرمز، وفقاً للقانون الدولي القابل للتطبيق والحقوق السيادية للدول الساحلية لمضيق هرمز، كما ستتبادل الآراء مع الدول الساحلية الأخرى للخليج الفارسي».

ترامب وتنتياهو بحثاً ٣ خيارات بشأن إيران

الى ذلك قال مسؤول إسرائيلي اليوم الأربعاء إن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو استكشفا خلال اجتماعهما جميع السبل الكفيلة بوقف برنامج إيران النووي، بما يشمل الجهود الدبلوماسية والضغط الاقتصادي واستخدام القوة. وأضاف المسؤول، في مؤتمر صحفي، عقده عقب لقاء الزعيمين في البيت الأبيض أمس الثلاثاء، أن نتنياهو لم يبلغ ترامب بأن إسرائيل تفضل شن هجوم على إيران. وذكر المسؤول مشيراً إلى ترامب «في النهاية، القرار له».

وتابع أن أمام ترامب ثلاثة خيارات نوقشت جميعها باستفاضة، وهي «اتفاق (عبر التفاوض)، واستمرار الحصار والضغط الاقتصادي، وضربة عسكرية واسعة النطاق». وأضاف المسؤول أن نتنياهو طرح أيضاً أفكاراً جديدة غير محددة ضمن هذه الخيارات.

وعبر ترامب عن انزعاجه من نتنياهو قبل اجتماعهما، شاكياً من تسريب علني لتفاصيل عن خطط رئيس الوزراء الإسرائيلي للتحديث عن معلومات مخابراتية جديدة بشأن موقع بيكاكس ماونت، وهو منشأة تقع في أعماق الأرض وترتبط بالبرنامج النووي هدد ترامب بقصفها.

ورفض المسؤول أي فكرة عن وجود توتر بشأن هذه القضية، قائلاً إن الحليفين يتبادلان المعلومات المخابراتية بسهولة، ونفى أن يكون نتنياهو ضغط عليه لتصعيد العمل العسكري ضد إيران، وترك الباب مفتوحاً أمام إمكان التوصل إلى حل دبلوماسي. وفي الوقت نفسه، أقر المسؤول الإسرائيلي بأن ترامب هو «الشريك الأكبر» ونتنياهو هو «الشريك الأصغر» في حرب الحليفين على إيران.

وقال المسؤول إن هناك مؤشرات على أن قادة إيران يشعرون بالاضطراب جراء تصاعد التضخم وتزايد الاستياء الشعبي، إلا أن التأثير على الاقتصاد العالمي وأسواق النفط كان أيضاً محل اعتبار. وارتفعت أسعار النفط بشدة اليوم الأربعاء في واحدة من أكبر موجات الارتفاع منذ اندلاع الحرب في ٢٨ فبراير/ شباط بشن حملة قصف جوي إسرائيلية أمريكية مشتركة على إيران. وردت طهران بشن هجمات على إسرائيل ودول الخليج.



الكلفة الحقيقية للحرب على إيران

صحيفة «ديلي تلغراف»/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

عن ٣٧/٥ مليار دولار، محذرا من أن وزارة الدفاع (البنتاغون) بدأت تستنزف مخصصاتها المالية. إلا أن الخبراء يرون أن الكلفة الحقيقية للحرب ستكون أكبر بكثير، وأن تأثيرها في الاقتصاد الأمريكي سيكون أشد مما كان متوقعا.

وقالت البروفيسورة ليندا جيه. بيلمز، أستاذة الاقتصاد في جامعة هارفارد وإحدى أبرز الخبراء الأمريكيين في اقتصاديات الحروب: «ينبغي النظر إلى رقم ٣٧/٥ مليار دولار على أنه مجرد قمة جبل الجليد. ومعظم أعضاء الكونغرس لا يتعاملون مع هذا الرقم على محمل الجد.»

تقرير خاص: إميلي سميث و مايكه آيسبرغ: عندما أطلق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عملية «الغضب الملحمي» (Operation Epic Fury) في ٢٨ شباط/فبراير، توقع أن تستمر العملية «من أربعة إلى خمسة أسابيع».

لكن بعد مرور خمسة أشهر، لا تزال الحرب في إيران مستمرة، فيما يتحمل دافعو الضرائب الأمريكيون فاتورة مالية تتزايد باستمرار.

وقد أقر وزير الدفاع الأمريكي بيت هيجسيث بأن الحرب كلفت الحكومة الأمريكية حتى الآن ما لا يقل

الأطراف السياسية، ومن المرجح أن ينعكس ذلك عندما يتوجه الأمريكيون إلى صناديق الاقتراع في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر لتحديد موازين القوى داخل الكونغرس.

وقالت لوريل راب، مديرة برنامج الولايات المتحدة وأمريكا الشمالية في معهد تشاتام هاوس والمسؤولة السابقة في وزارة الخارجية الأمريكية، إن كلفة الحرب وضعت الرئيس أمام «لحظة سياسية بالغة الخطورة».

وأضافت: «سيصوت كثير من هؤلاء الناخبين على أساس القضايا الاقتصادية، والآفاق الاقتصادية ليست مشرقة في الوقت الراهن، مع استمرار ارتفاع أسعار الوقود ومعدلات التضخم. ومن غير المرجح أن تتغير هذه الوقائع قبل شهر نوفمبر.»

كما تراجع صافي معدل التأييد للرئيس ترامب إلى سالب ١٩/٥٪، بعد أن كان يقارب سالب ١١٪ قبل اندلاع الحرب. ولم يقتصر العبء على الجانب المالي، بل ترافق أيضا مع تزايد الخسائر البشرية.

فقد قُتل ١٨ عسكريا أمريكيا خلال الحرب، إلا أن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) تعترف رسميا بمقتل ١٤ فقط، لأنها لا تحتسب أربعة جنود لقوا مصرعهم بعد إعلان وقف إطلاق النار في نيسان/أبريل.

وواجهت إدارة ترامب انتقادات متكررة بسبب مستوى الشفافية في إعلانها عن الخسائر البشرية للحرب.

وقال مازيار غيايبي، مدير مركز الدراسات الفارسية

وأضافت البروفيسورة بيلمز، التي ألقت كتابين حول كلفة الحرب في العراق، أن الرقم الذي أورده هيغسيث يستبعد بالكامل التكاليف المتوسطة والطويلة الأجل للنزاع.

ووفقا لتحليل أجرته صحيفة ديلي تلغراف، بلغت الكلفة الحقيقية للحرب على إيران بالنسبة للاقتصاد الأمريكي ١٥١/٣ مليار دولار حتى ٢٤ تموز/يوليو. وإذا استمرت الحرب بالمعدل الحالي، فمن المتوقع أن ترتفع هذه الكلفة إلى ٣١١/٣ مليار دولار بحلول نهاية العام.

وقد بدأت آثار الحرب تظهر بالفعل على المستهلكين؛

إذ أصبحت أسعار البنزين

أعلى بنسبة ٢١/٧٪

مقارنة بما كانت ستكون

عليه في غياب الحرب،

فيما ارتفعت أسعار وقود

الديزل بنسبة ٣٦/٧٪.

وشهدت أسعار خام

برنت تقلبات حادة

منذ اندلاع الحرب، إذ تجاوز سعر البرميل في كثير من الأحيان ١٠٠ دولار (٧٥ جنيها إسترلينيا)، قبل أن يتراجع مجددا إلى مستويات تقارب أواخر الستينيات من الدولارات للبرميل.

وتشير بعض التقديرات إلى أرقام أعلى بكثير. إذ قالت البروفيسورة ليندا بيلمز إنه عند احتساب الكلفة الكاملة للحرب، فإن الفاتورة النهائية قد تصل إلى تريليون دولار.

ويشكل هذا العبء المالي تحديا سياسيا للرئيس دونالد ترامب مع اقتراب انتخابات التجديد النصفى للكونغرس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وقد أثبتت الحرب أنها غير شعبية لدى مختلف

الكلفة الحقيقية بلغت 151.3 مليار دولار

وتشير التجارب التاريخية إلى أن الفاتورة النهائية للحرب لن تكون على الأرجح مشابهة للتقديرات الحالية. وقالت البروفيسورة ليندا بيلمز: «لقد تعلمنا من حربي العراق وأفغانستان أن تكاليف الحروب تمتد آثارها المالية لفترة طويلة.» وأضافت أن الحرب في أفغانستان استمرت ١٩ عاما و١٠ أشهر، وبلغت كلفتها التقديرية ٢/٢٦ تريليون دولار. ولو جرى توزيع تلك الكلفة بالتساوي على مدة الحرب، فإن الأشهر الخمسة الأولى كانت ستبلغ كلفتها نحو ٤٧ مليار دولار فقط، وهو رقم يقل بصورة ملحوظة عن الكلفة التقديرية الحالية للحرب على إيران خلال الفترة الزمنية نفسها.

كما أشارت بيلمز إلى أنه في عام ٢٠٠١، كانت الموازنة الأمريكية تحقق فائضا، وكانت واشنطن تنفق نحو ٨٪ من إجمالي الموازنة على فوائد الدين العام.

أما اليوم، فقد ارتفع الدين الأمريكي ليلبلغ ما يعادل ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما ارتفعت تكاليف الاقتراض، وأصبحت الولايات المتحدة تنفق نحو ١٥٪ من موازنتها على سداد فوائد الديون. وأضافت: «لذلك، فمن المرجح أن تترك الحرب على إيران آثارا مالية سلبية طويلة الأمد، حتى إذا تمكنا من إنهاؤها قريبا.»

وبعد مرور خمسة أشهر على حرب كان الرئيس دونالد ترامب قد توقع أن تستمر بضعة أسابيع فقط، قد يتبين أن الرقم الذي أعلنه البنتاغون، والبالغ ٣٧/٥ مليار دولار، ليس سوى الفصل الافتتاحي من الفاتورة الإجمالية التي ستتحملها الولايات المتحدة.

والإيرانية في جامعة إكستر: «تبدو هذه الإدارة شديدة الاهتمام بكيفية ظهورها أمام الرأي العام.» وأضاف: «وهذا يدفعها إلى التستر على الإصابات، وكذلك على تدمير المعدات العسكرية الباهظة الثمن.» وبحسب تحليل أجرته صحيفة التلغراف، فقد ألحقت إيران أضرارا بما لا يقل عن ٢٠ موقعا عسكريا أمريكيا في المنطقة منذ بداية الحرب، من بينها ثلاث منظومات متطورة للدفاع المضاد للصواريخ الباليستية في قاعدة تي الرويس والسدر الجويين في دولة الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى قاعدة موفق السلي الجوية في الأردن.

لكن، إلى جانب الكلفة المالية والبشرية، هناك كلفة أخرى يصعب قياسها، تتمثل في المكانة العالمية للولايات المتحدة.

ويرى محللون أن كل دولار إضافي، وكل أصل

عسكري إضافي، يُخصص للشرق الأوسط يقلل من قدرة واشنطن على ردع منافسيها في مناطق أخرى، ولا سيما الصين وروسيا.

وقالت لوريل راب: «عندما تُوجَّه الموارد إلى الشرق الأوسط، فهذا يعني أنها لن تُخصص بالقدر نفسه لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، وهو ما يمثل خبرا سارا بالنسبة للصين.»

وأضافت: «هذا بالضبط ما تريده الصين. فهي ترغب في رؤية الولايات المتحدة عاجزة عن توفير الموارد اللازمة لعملياتها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، كما تريد أن ترى تراجع المكانة العالمية للولايات المتحدة.»

بدأت آثار الحرب تظهر بالفعل على المستهلكين

الحرب على ايران.. تغطية تحليلية وتوثيقية خاصة



هدى رؤوف :

تغير النهج الإيراني وتوسيع الصراع جغرافيا: الدلالات والأسباب

المستدام باتت أدواتها الرئيسة لتحقيق المكتسبات السياسية؟

تعكس التطورات المتسارعة التي شهدتها المنطقة أخيرا، وكان أحدثها الهجوم بطائرة مسيرة على ميناء دمياط المصري المطل على البحر المتوسط، تحولا لافتا

يبقى السؤال الجوهرى قائما، وهو في حال نجاح إيران في التوصل إلى اتفاق مع واشنطن عبر وساطات إقليمية، فهل ستكف عن سلوك «الفاعلين من غير الدول»؟ وتتحول إلى دولة مسؤولة تعتمد الأطر الدبلوماسية؟ أم أن ممارسة التهديد ورفع الكلفة وخلق الاضطراب

تعتمد طهران نهج رفع الكلفة على الجميع وتوسيع الصراع

المضيق، وأن مستوى نفوذ مسقط يجب أن يتناسب مع حصتها الجغرافية فقط، واشترطت بديلاً قدمه نائب وزير الخارجية كاظم غريب أبادي، وهو أن يكون مسار دخول السفن كاملاً تحت السيطرة الإيرانية وفي مياهها الإقليمية، مع بقاء جزء من مسار الخروج فقط تحت السيطرة العُمانية، لأنها ترفض التخلي عن دور «شرطي الخليج»، وتعد السيطرة على المضيق من أهم أوراقها الإستراتيجية للتحكم في الاقتصاد العالمي، وردع أية تهديدات لمصالحها.

ثانياً:

دوافع طهران لتوسيع رقعة الصراع وجغرافية التهديد، إذ تعتمد نهج رفع الكلفة على الجميع، وتوسيع الصراع استناداً إلى دافعين رئيسيين، وهما التخوف من فقدان فاعلية «ورقة هرمز»، فهي تُدرك أن استمرار الحصار البحري والتصعيد منخفض الشدة في الخليج قد يتحول إلى حرب استنزاف طويلة، مما يفقد إغلاق المضيق تأثيره في الاقتصاد العالمي، والذي سبق وتكيف مع أزمات كبرى، مثل جائحة كورونا والحرب الروسية - الأوكرانية، ولذلك أوعزت للحوثيين باستهداف الملاحة في البحر الأحمر، ومهاجمة ميناء ينبع السعودي، لتعطيل المسارات البديلة لنقل النفط عبر البحر الأحمر، وخط «سوميد» في مصر.

في الإستراتيجية الإيرانية، فطهران تهدف من هذا النهج الجديد إلى فرض قواعد اشتباك جديدة، بالتزامن مع المسار الدبلوماسي المعلن، ورغبتها مع واشنطن في التوصل إلى اتفاق.

هذا التحول يقودنا إلى ضرورة فهم أسباب ودلالات توسيع إيران رقعة الصراع جغرافياً، لتشمل دولاً لم تكن طرفاً في أية مرحلة من مراحل المواجهة الأمريكية - الإيرانية - الإسرائيلية، ومنها:

أولاً:

أسباب الرفض الإيراني للمقترح العُماني حول الملاحة في هرمز، فبالتزامن مع إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترمب تعليق الضربات العسكرية المخطط لها ضد إيران، لمنح الدبلوماسية فرصة، أُطلقت محادثات عُمانية - إيرانية لضمان فتح الملاحة في مضيق هرمز، وقدمت مسقط مقترحاً لقي دعماً إقليمياً، يتضمن إنشاء آلية إقليمية مشتركة لإدارة المضيق، وتحصيل رسوم طوعية، والتنسيق مع القوات البحرية الإقليمية لضمان المرور الآمن عبر هذا الممر الحيوي.

وعلى رغم الترويج الإيراني السابق لرغبتها في التعاون الإقليمي، لكن طهران رفضت المقترح العُماني لأسباب إستراتيجية عدة، إذ رأت أن التقاسم مناصفة (50-50) مع عُمان يفقدها السيطرة الحصرية على

هل تتحول ايران إلى دولة مسؤولة تعتمد الأطر الدبلوماسية؟

تستدعي هذه التحولات التوقف عند ملاحظتين رئيسيتين، الأولى دلالة الضعف لا القوة، فالتسريع الإيراني نحو توسيع الصراع جغرافياً يُشير إلى عدم قدرتها على تحمّل حرب استنزاف طويلة، أو حصار بحري يستنزف رأسمالها الاقتصادي والإستراتيجي، ومن ثم فإنها تهدف إلى رفع الكلفة العسكرية، لدفع واشنطن والدول الإقليمية نحو تعجيل الحل الدبلوماسي، وفق الشروط الإيرانية.

أما الملاحظة الثانية فهي «تجنب المواجهة المباشرة، ففي وقت تُصعد طهران ضد دول المنطقة، فقد تفادت الرد على إسرائيل، على رغم تصريحات وزير دفاعها يسرائيل كاتس حول استخدام الطائرات الأمريكية للأجواء، والإمكانات الإسرائيلية، وكذلك لم ترد على استهداف أوكرانيا سفينة إيرانية في بحر قزوين، رغبة منها في تجنب ضربات انتقامية مباشرة.

ويبقى السؤال الجوهرى قائماً، وهو في حال نجاح إيران في التوصل إلى اتفاق مع واشنطن، عبر وساطات إقليمية، فهل ستكف عن سلوك «الفاعلين من غير الدول»؟ وتتحول إلى دولة مسؤولة تعتمد الأطر الدبلوماسية؟ أم أن ممارسة التهديد ورفع الكلفة وخلق الاضطراب المستدام باتت أدواتها الرئيسة لتحقيق المكتسبات السياسية؟

***الاندبندنت**

أما الدافع الثاني فهو استهداف بنية الطاقة في البحرين الأحمر والمتوسط، ويأتي الانفجار الناجم عن طائرة مسيرة في ميناء دميّاط المصري ضمن رؤية إيرانية تهدف إلى خلق بؤر عدة غير آمنة، فهي تسعى إلى إرسال رسالة لواشنطن ودول المنطقة تؤكد قدرتها على تعطيل إمدادات الطاقة وبنيتها التحتية، ليس في الخليج وحسب، بل في البحرين الأحمر والمتوسط أيضاً.

ثالثاً:

ملامح الإستراتيجية الإيرانية الجديدة، إذ يقوم نهج طهران الجديد على إعادة تشكيل قواعد اللعبة عبر خطوات عدة، في مقدمها الضربات الاستباقية، والهجوم على القواعد الأمريكية في الأردن، لتأكيد الجاهزية للتصعيد، على رغم التهديدات الأمريكية والإسرائيلية، وكذلك نقل الصراع للشرق الأوسط الكبير، وتحويل الأزمة من نطاق الخليج العربي إلى كامل الإقليم، لإلغاء المفهوم الذهني لكـ «مناطق الآمنة»، وأيضاً التصعيد عبر الوكلاء بفتح جبهات عدة، من خلال استخدام شبكة «محور المقاومة» تجنباً للدخول المباشر، مع الاستمرار في استغلال الوساطات الإقليمية، إضافة إلى إعلان «حرب الطاقة»، وخلق اضطراب مستدام وأفقي في أسواق الطاقة العالمية للضغط على أسعار النفط، بعد أن فقدت التصريحات والتهديدات العسكرية تأثيرها المباشر في الأسواق.



هشام ملحم:

الحرب في إيران تدخل شهرها السادس

***معهد دول الخليج في واشنطن**

اندلاعه. وللمرة الأولى شنت الولايات المتحدة والسعودية غارات جوية ضد الميليشيات العراقية الموالية لإيران، والمعروفة باسم "قوات الحشد الشعبي"، بعد أن اتهمت واشنطن، إيران بمهاجمة القوات الأمريكية والبنية التحتية النفطية في السعودية.

وإضافة إلى إطلاق الصواريخ الباليستية ضد العسكريين الأمريكيين في الأردن، وسعت إيران من رقعة النزاع، واستهدفت للمرة الأولى بالمسيرات ناقلات نفط أمريكية كانت ترسو في مرفأ في مصر. ومنذ انهيار وقف إطلاق النار بعد توقيع "مذكرة التفاهم" بين واشنطن وطهران، قامت القوى الإقليمية الموالية لطهران بفتح جبهات جديدة، أو إعادة فتح جبهات قديمة، "لإسناد" إيران، مثل استئناف القوات الحوثية في اليمن عرقلة الملاحة في البحر الأحمر، خاصة مهاجمة أو تهديد ناقلات النفط السعودية ومنعها من عبور باب المندب في طريقها إلى الاسواق في شرق آسيا. وبينما علقت إيران هجماتها ضد دول الخليج العربية (مؤقتا)،

استأنفت الولايات المتحدة غاراتها الجوية ضد إيران، بعد أن علقت هجماتها لبضعة أيام ردا على هجوم إيراني صاروخي وصفته واشنطن "بالمفاجئ" ضد قواتها المرابطة في الأردن. ومرة أخرى يعود الرئيس ترامب للتأرجح بين التصعيد اللفظي والعسكري، وبين التأكيد العلني بأن المفاوضات السياسية تحرز التقدم، وهو الأسلوب الذي اعتمدته منذ وقف الحرب الجوية الشاملة التي شنها مع إسرائيل ضد إيران في الثامن والعشرين من فبراير/شباط الماضي.

وأعلنت القيادة المركزية أنها أنجزت صباح الخميس بالتوقيات المحلي، "موجة مكثفة" من الهجمات التي طالت مراكز القيادة، ومرابض الصواريخ ومواقع المسيرات ومنشآت المراقبة، ردا على الهجوم الصاروخي ضد قواتها المرابطة في الأردن.

ومع دخول النزاع مع إيران شهره السادس، امتدت نيرانه لتطال دول وأطراف لم تكن معنية به مباشرة عند

لم تحقق الحرب أيا من أهدافها السياسية

زيلينسكي الحصول عليه، بما فيه الحصول على صواريخ مضادة للصواريخ من طراز باتريوت، والحصول على رخص لتصنيع هذا السلاح الفعال.

وقبل استئناف الغارات الأمريكية ضد إيران، ناقش الرئيس ترامب مع رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو، في اجتماع مغلق في البيت الأبيض، الذي دخله نتنياهو من باب خلفي، الخيارات المتوفرة لإنهاء النزاع مع إيران عبر الوسائل الدبلوماسية، أو الضغوط الاقتصادية بما فيها تشديد محاصرة المرافئ الإيرانية، أو تجديد وتكثيف الهجمات العسكرية، وما هي فترة تنفيذ أي من هذه الخيارات وثمرتها. ادعى نتنياهو أن الاجتماع هو الأفضل مع الرئيس ترامب، بينما أعلن البيت الأبيض أن اجتماعات ترامب مع الرئيس الأوكراني زيلينسكي ومع نتنياهو كانا جيدين وبنائين. وتجددت الاشتباكات الأمريكية-الإيرانية، في الوقت الذي توسعت فيه رقعة الحرب مع مشاركة السعودية في الهجوم على قوات الحشد الشعبي في العراق، في تطور جديد أنهى التردد السعودي في المشاركة المباشرة في الحرب، واستهداف الناقلات الأمريكية في مصر، والتوتر الجديد بين إيران وأوكرانيا.

ووفقا لتقارير صحفية عديدة في الأسابيع الماضية يشعر الرئيس بإحباط كبير لأنه غير قادر على إنهاء الحرب التي بدئها مع نتنياهو، الذي ساهم في اقناعه أنها لن تستغرق أكثر من أربعة إلى ستة أسابيع، مع احتمال توسع رقعة القتال في الوقت الذي يسعى فيه

صعدت مع ميلشياتها الإقليمية في لبنان والعراق من الهجمات ضد السعودية والأردن.

ولكن التطور المفاجئ كان إعلان أوكرانيا عن مهاجمة خط الإمدادات العسكرية بين إيران وروسيا عبر بحر قزوين، مستخدمة مسيرات متطورة وبعيدة المدى، فيما يمكن اعتباره جبهة جديدة في حربين متداخلتين سياسيا وإن كانتا بعيدتين جغرافيا. الرئيس الأوكراني فلودومير زيلينسكي أعلن مسؤوليته عن الهجمات التي شملت عددا من السفن التي كانت تحمل شحنات عسكرية من إيران إلى روسيا.

وكانت أوكرانيا قد شنت هجمات بالمسيرات ضد أهداف روسية في بحر قزوين، بما في ذلك حقول نفط وزوارق للصواريخ وسفينة حربية، إضافة إلى السفن التي تحمل المسيرات الإيرانية لروسيا. وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي انتقد الرئيس زيلينسكي لأن الهجمات أدت إلى مقتل بحار إيراني في سفينة تجارية. واتصل عراقجي بروسيا وبقيادة الاتحاد الأوروبي مهددا بالرد على الغارات الأوكرانية. وقررت هذه الهجمات إيران وأوكرانيا من التورط في مواجهة مباشرة.

ومنذ بداية الحرب الجوية الأمريكية-الإسرائيلية ضد إيران، وتوقف الملاحة عبر مضيق هرمز، زاد اعتماد إيران على بحر قزوين لتعزيز علاقاتها العسكرية مع روسيا. حيث يكمل البلدين بعضهما البعض في حربين لا يبدو أن لهما نهاية في المستقبل المنظور. وإضافة إلى المرافئ الروسية، يوفر بحر قزوين طريقا إيرانيا إلى أسواق آسيا الوسطى لا تستطيع الولايات المتحدة عرقلة.

وإضافة إلى عرقلة الشراكة العسكرية بين طهران وموسكو عبر وضع بحر قزوين، الذي يبعد أكثر من ٤٠٠ ميلا عن حدود أوكرانيا، ضمن أهداف المسيرات بعيدة المدى التي طورتها كييف مؤخرا، من المتوقع أن تؤدي الهجمات الأوكرانية ضد إيران في بحر قزوين إلى زيادة الدعم الأمريكي العسكري الذي يأمل الرئيس

لم تؤد الحرب إلى إرغام إيران على الرضوخ للشروط

وماليا. ويقول الخبراء في الشؤون الإيرانية أن المرشد الأعلى الجديد مجتبي خامنئي، متشددا أكثر من والده على خامنئي الذي قتل في اليوم الأول للحرب بواسطة طائرات إسرائيلية واستنادا إلى استخبارات امريكية، وأن القيادة الحالية للحرس الثوري هي الأكثر نفوذا بين أجنحة النظام الإيراني المختلفة، وأنها بعكس القيادة السابقة، لا تتردد في المجازفة في مواجهتها مع الولايات المتحدة أو إسرائيل.

يواجه الرئيس ترامب خيارات صعبة، إن لم نقل مستحيلة، في إنهاء حرب، حدد موعد بدئها، ولكنه عاجز عن تحديد تاريخ إنهائها. يفاخر الرئيس ترامب في كل مناسبة بأن القوات الامريكية هي الأفضل في العالم، وهذا صحيح، ولكن هذه القوات اكتشفت محدوديتها في فيتنام وأفغانستان والعراق. ويلتقى معظم الخبراء العسكريين على القول أن الحرب الجوية لا تحقق لوحدها الانتصار العسكري الكامل، ما يؤكد صحة مقولة القائد العسكري البروسي في القرن التاسع عشر هيلموت فون مولتيكي، "لا تبقى أي خطة عسكرية صالحة بعد الاحتكاك مع العدو".

يكرر الرئيس ترامب ووزير دفاعه بيت هيغسيث القول أن القوات الامريكية أغرقت كامل البحرية الإيرانية، ودمرت سلاحها الجوي، وألحقت بصواريخها ومسيراتها أضرارا كبيرة، وهذا صحيح إلى حد كبير، ولكن التاريخ يبين أن الإمبراطوريات القديمة والدول الجديدة لا تشن الحروب لتحقيق أهداف عسكرية، بل لتحقيق أهداف سياسية وفقا لما قاله المنظر العسكري البروسي كارل فون كلوزفيتز، "الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى".

وفقا لهذا التعريف، لم تحقق الحرب الامريكية-الإسرائيلية ضد إيران أيًا من أهدافها السياسية، لأنها لم تؤد إلى إرغام إيران على الرضوخ للشروط السياسية الامريكية والإسرائيلية.

ترامب إلى حل لحرب تعارضها أكثرية من الامريكيين، وتسببت في ارتفاع نسبة التضخم بعد أقل من مئة يوم من موعد الانتخابات النصفية في مطلع نوفمبر/تشرين الثاني. استئناف القصف المكثف لا يضمن رضوخ نظام متشدد أثبت قدرته على تحمل الوجد، ولو اقتضى الأمر بالتضحية بمستقبل الإيرانيين، والانسحاب من الحرب دون تحقيق أي مكسب سياسي صعب للغاية، إن لم يكن مستحيلا.

ووفقا لاستطلاع للرأي أجرته وكالة الأنباء رويترز أن ثلث الامريكيين فقط يدعمون الحرب، مقابل ثلثين يعارضونها، وأن الأكثرية الساحقة من المواطنين يقولون أن الرئيس ترامب أخفق في شرح أهدافه. وجاء في استطلاع أجرته جامعة كوينيكياب (Quinnipiac) أن ٣٤ بالمئة من الامريكيين يؤيدون الحرب، بينما يعارضها ستين في المئة. وبينما تعارض أكثرية الناخبين الديموقراطيين (٨٩ بالمئة) والناخبين المستقلين (٦٩ بالمئة) الحرب، يؤيدها ٧٤ بالمئة من الناخبين الجمهوريين. ويبين الاستطلاع أن أكثرية الامريكيين يتوقعون أن تطول فترة الحرب إلى سنة أو أكثر.

تبجح الرئيس ترامب ووزير دفاعه بيت هيغسيث أن الحرب أدت إلى التخلص من الصف الأول في القيادة الإيرانية الدينية والسياسية والعسكرية، لا يخفي حقيقة أنه يواجه الآن عدوا عنيدا، يتصرف وكأنه غير مستعجل لإنهاء نزاع كلفه الكثير بشريا وعسكريا



د. محمد جواد ظريف:

5 عقود من إستراتيجية إسرائيل السرية لدفع أمريكا وإيران إلى الحرب

في الوقت الذي يستعد فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو للقاء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، هناك أسباب وجيهة لتوقع أنه سيستغل هذا اللقاء لتثبيط أي تحرك نحو إنهاء الأعمال العدائية في الخليج، ويستند هذا التوقع إلى سجل تاريخي يمتد لأكثر من 5 عقود.

وتعزز المعلومات الاستخباراتية التي رفعت عنها السرية، ومذكرات كبار المسؤولين الأمريكيين، والتقارير الاستقصائية، والأبحاث الأكاديمية هذا التقييم.

وتشير هذه المصادر مجتمعة إلى نمط متكرر: فقد سعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، غالباً بدعم من عناصر داخل المؤسسة الأمنية في البلاد، مراراً وتكراراً إلى عرقلة الجهود الرامية إلى إنهاء الصراعات الإقليمية أو محاولات إدارة التوتر بين الولايات المتحدة وإيران.

ورغم تنوع الأساليب -من العمليات الاستخباراتية والدبلوماسية العامة إلى أنشطة الضغط والضغط السياسية- فقد ظل الهدف الإستراتيجي ثابتاً بشكل لافت للنظر: الحفاظ على حالة المواجهة بين واشنطن وطهران مع معارضة المبادرات الدبلوماسية التي قد تضعف نفوذ إسرائيل في تشكيل سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط.

إطالة أمد الحرب الإيرانية العراقية

ظهر المنطق الكامن وراء هذا النهج خلال الحرب الإيرانية-العراقية (١٩٨٠-١٩٨٨). ويرى العديد من الباحثين، ومنهم تريتيا بارسي وديفيد ميناشري، أن التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي في ذلك الوقت كان يفضل منع إيران أو العراق من تحقيق نصر حاسم أو إنهاء الحرب. ومن هذا المنظور، فإن الصراع المطول سيؤدي إلى إضعاف كلا الخصمين الإقليميين عسكريا واقتصاديا.

سعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، غالبا بدعم من عناصر داخل المؤسسة الأمنية في البلاد، مرارا وتكرارا إلى عرقلة الجهود الرامية إلى إنهاء الصراعات الإقليمية أو محاولات إدارة التوتر بين الولايات المتحدة وإيران ووفقا لعدة دراسات حول وسائل الإعلام في زمن الحرب، أصبحت الإذاعة الحكومية الإسرائيلية أيضا جزءا من الصراع الأوسع نطاقا على التأثير النفسي فقد ركزت البث الإذاعي على نقاط الضعف العراقية عندما بدا صانعو القرار الإيرانيون مترددين، بينما سلطت الضوء على الانتكاسات الإيرانية عندما احتاج الجمهور العراقي والعربي إلى الطمأنينة.

ويقول باحثو الاتصالات في زمن الحرب إن هذه الرسائل سعت إلى التأثير على توقعات الرأي العام لدى كلا الجانبين، مما زاد من صعوبة التوصل إلى تسوية سياسية وعزز الحوافز لمواصلة الصراع.

«النية الحسنة تولد النية الحسنة»

بدا أن الإفراج عن الرهائن الغربيين في لبنان عام ١٩٩١ يوفر فرصة لإدارة متوازنة للصراع في العلاقات الأمريكية الإيرانية.

وكان الرئيس الإيراني وقتها هاشمي رفسنجاني قد شجع تعاوني الشخصي مع جهود الوساطة الدولية، وتوقع العديد من المراقبين أن ترد إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بالمثل وفقا لتعهد في حفل تنصيبه عام ١٩٨٩ بأن «النية الحسنة تولد النية الحسنة».

ووفقا للوسيط الأممي جاندومينيكو بيكو، الذي نسق جزءا كبيرا من دبلوماسية الرهائن، لم تتحقق تلك الفرصة في نهاية المطاف. ويؤكد بيكو في كتابه «رجل بلا سلاح» أن المسؤولين الإسرائيليين أحبطوا جوانب من الإطار التفاوضي. فقد عرقلت إسرائيل عمدا الإفراج عن الرهائن الأمريكيين المتبقين، ورفضت تنفيذ ترتيبات محددة متفق عليها تتعلق بالإفراج عن سجناء لبنانيين وفلسطينيين.

وبصفتي المفاوض الإيراني، أبلغني بيكو فجأة بأن إسرائيل قد عرقلت العملية، في انتظار حسم مصير الجنود الإسرائيليين المفقودين، وهو ما كان موضوع ترتيب بحث منفصل يتعلق بمصير ٤ دبلوماسيين إيرانيين مفقودين وطيار إسرائيلي، وجميعهم كانوا مفقودين منذ ما يقرب من عقد من الزمان في لبنان.

ويؤكد بيكو كذلك أن هذه الخلافات أعاققت قدرة واشنطن على الاستجابة بشكل إيجابي حتى بعد أن وجدنا وسائل أخرى لضمان الإفراج عن الرهينة الأمريكية الأخيرة.

وفي الوقت نفسه، حدثت الضغوط السياسية الداخلية، التي جاءت في المقام الأول من منظمة «آيباك» - بما في ذلك النقاشات الدائرة حول ضمانات القروض الأمريكية لإسرائيل - من المرونة الدبلوماسية لإدارة بوش.

من وجهة نظرنا، لم تكن السياسة الأمريكية متوافقة مع الخطاب الأمريكي حول بناء الثقة المتبادلة، مما عزز نمطا من عدم الثقة كان سيشكل المفاوضات اللاحقة.

«محور الشر»

في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر، وجدت إيران والولايات المتحدة نفسيهما لفترة وجيزة تسعيان إلى تحقيق أهداف متداخلة في أفغانستان.

وعلى عكس الاعتقاد السائد، لم تقض الولايات المتحدة الأسابيع التي أعقبت ١١ سبتمبر في تشكيل تحالف دولي واسع النطاق للإطاحة بحركة طالبان.

وكما أوضح الدبلوماسي الأمريكي الراحل جيمس دوبينز، «سيكون من الأصح القول إن الولايات المتحدة تحركت للانضمام إلى تحالف قائم [أنشأته إيران] كان يحاول الإطاحة بحركة طالبان منذ منتصف التسعينيات».

كما وصف وزير الخارجية السابق كولن باول ودوبينز المشاركة الإيرانية في مفاوضات بون بأنها كانت حاسمة في المساعدة على إرساء الإطار السياسي لما بعد طالبان.

وفي غضون أسابيع، دبّرت إسرائيل تحولا دراماتيكيًا في الديناميات السياسية في واشنطن. فقد نظمت إسرائيل عملية اعتراض سفينة «كارين أ» في الأسبوع الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢، مصحوبة بدعاية ضخمة، لتدفع بأن إيران تمثل التحدي الأمني الرئيسي على المدى الطويل في المنطقة.

وقد ذكر ديفيد فروم، كاتب الخطب الذي شارك في صياغة خطاب «حالة الاتحاد» الذي ألقاه الرئيس بوش عام ٢٠٠٢، والذي جمع فيه إيران مع العراق وكوريا الشمالية تحت مسمى «محور الشر»، لاحقا أن التفكير الإستراتيجي الإسرائيلي أثر على المناقشات الأوسع نطاقا حول كيفية تصنيف إيران ضمن «محور الشر».

خلال هذه الفترة، ولا سيما في وقت انعقاد القمة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون وبوش في فبراير/شباط ٢٠٠٢، جادل كبار المسؤولين الإسرائيليين علنا وسرا بأن إيران -وليس العراق- هي التي تشكل التهديد الأكثر خطورة على المدى الطويل.

وتشير التقارير التي نشرتها صحيفة واشنطن بوست في ذلك الوقت إلى أن هذه الحجج نقلت مرارا وتكرارا إلى كبار المسؤولين في إدارة بوش.

فعلى سبيل المثال، أطلع وزير الدفاع الإسرائيلي بنيامين بن إيعازر إدارة بوش صراحة على أن إيران «أخطر من العراق». وأكد لورانس ويلكرسون، الذي كان رئيس ديوان وزير الخارجية كولن باول، أن الرسائل الإسرائيلية كانت تحذر واشنطن باستمرار قائلة: «العراق ليس العدو، إيران هي العدو».

الملف النووي والاتفاق النووي الشامل

أدت الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين في عام ٢٠٠٣ إلى تغيير التوازن الإقليمي، لكنه لم يقلل من مخاوف إسرائيل بشأن إيران.

ومع تراجع احتمال المواجهة العسكرية في المدى القريب، أصبح البرنامج النووي الإيراني بشكل متزايد محور

التركيز الرئيسي للدبلوماسية الإسرائيلية وجهود الاستخبارات. ومنذ ذلك الحين فصاعدا، حلت المناقشات حول الأنشطة النووية الإيرانية إلى حد كبير محل المناقشات السابقة حول الأمن الإقليمي الأوسع نطاقا. وقد جادل العديد من الصحفيين ومسؤولي الاستخبارات السابقين بأن الموساد رتب لوصول معلومات تتعلق بمنشأة التخصيب الإيرانية في نطنز إلى المجتمع الدولي عبر قنوات غير مباشرة سمحت بإبقاء مصدرها الأصلي طي الكتمان.

بعد الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين

أدت الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين في عام ٢٠٠٣ إلى تغيير التوازن الإقليمي، لكنه لم يقلل من مخاوف إسرائيل بشأن إيران. ومع تراجع احتمال المواجهة العسكرية في المدى القريب، أصبح البرنامج النووي الإيراني بشكل متزايد محور التركيز الرئيسي للدبلوماسية الإسرائيلية وجهود الاستخبارات وأشار الصحفي سيمور هيرش، ومفتش الأسلحة السابق في الأمم المتحدة سكوت ريتير، وآخرون إلى أن الاستخبارات الإسرائيلية قامت عمدا بتمرير معلومات سرية تتعلق بمنشأة نطنز النووية إلى جماعة المنفيين الإيرانيين «منظمة مجاهدي خلق/المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية» في عام ٢٠٠٢ - في الوقت الذي كانت فيه الجماعة لا تزال مدرجة على قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للجماعات الإرهابية - بهدف خلق حالة طوارئ دولية وإجبار الوكالة الدولية للطاقة الذرية على اتخاذ إجراءات مع الحفاظ على إمكانية الإنكار المعقول. اتبعت إسرائيل سياسة مستمرة تتمثل في إنتاج معلومات استخباراتية عن إيران بشكل متواصل لمنع التوصل إلى حل للقضية النووية الإيرانية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٢، ومرة أخرى اعتبارا من عام ٢٠١٨ فصاعدا. في عام ٢٠٠٤، سلمت منظمة «مجاهدي خلق» محتويات جهاز حاسوب محمول يزعم أنه يحتوي على آلاف الصفحات من الوثائق الفنية السرية إلى أجهزة الاستخبارات الغربية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. تعاملت الحكومات الغربية مع هذه الوثائق باعتبارها أدلة دامغة على أن إيران كانت تجري أبحاثا متعلقة بالأسلحة، لكن آخرين ظلوا غير مقتنعين. وكتب محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية آنذاك، لاحقا أن الأسئلة المهمة حول مصدر هذه الوثائق لم تحل أبدا بشكل كامل. وبالمثل، جادل العديد من الصحفيين الاستقصائيين بأن سلسلة حياة هذه الوثائق ظلت غامضة، وأشاروا إلى الموساد الإسرائيلي باعتباره المصدر الأصلي الذي مرر الملفات إلى منظمة «مجاهدي خلق» للحفاظ على مصداقية الأمر وإخفاء المصدر المباشر. ربما كان التوصل إلى «خطة العمل الشاملة المشتركة» في عام ٢٠١٥ بمثابة بداية أهم فترة من التفاعل الدبلوماسي بين واشنطن وطهران منذ عام ١٩٧٩. غير أن القادة الإسرائيليين اعتبروا الاتفاق انهيارا لجهود إسرائيل في مجال الأمن، فضلا عن كونه مقدمة

لإستراتيجية «التوجه نحو آسيا» التي تنتهجها الولايات المتحدة. وشن نتنياهو حملة بارزة بشكل غير معتاد ضد الاتفاق، سواء في واشنطن أو على الصعيد الدولي. وكان خطابه أمام الكونغرس الأمريكي دون دعوة من البيت الأبيض تتويجا لتلك الحملة الداخلية التي لم يسبق لها مثيل داخل الولايات المتحدة. وتكشف المذكرات التي نشرها كبار المسؤولين الأمريكيين عن توترات متكررة بين واشنطن وتل أبيب حول إمكانية القيام بعمل عسكري. ويصف وزير الدفاع السابق روبرت غيتس الخلافات المتكررة حول الضغوط الإسرائيلية من أجل شن ضربات أحادية الجانب، كما حذر وزير الدفاع الآخر ليون بانيتا لاحقا علنا من السياسات التي قد لا تترك للولايات المتحدة بديلا عمليا سوى التصعيد. وبالمثل، أشار الرئيس السابق باراك أوباما إلى أن نتنياهو كان يضغط باستمرار من أجل اتباع نهج أكثر تصادمية مما اعتبرته إدارته حذرا.

جر ترامب إلى الصراع

مع انتخاب دونالد ترامب رئيسا، انتقلت المواقف التي كانت في السابق خارج التيار الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية إلى مركز صنع القرار. في عام ٢٠١٨، عرض نتنياهو علنا ما وصفه المسؤولون الإسرائيليون بأنه مجموعة من الوثائق النووية المسروقة من إيران. وأصبح هذا العرض عنصرا مهما في الحجة الأوسع نطاقا التي ساقتها الإدارة للانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة. أشار الرئيس السابق باراك أوباما إلى أن نتنياهو كان يضغط باستمرار من أجل اتباع نهج أكثر تصادمية مما اعتبرته إدارته نهجا حذرا وسرعان ما تطور انسحاب الإدارة من الاتفاق النووي إلى حملة «الضغط الأقصى»، التي جمعت بين عقوبات اقتصادية شاملة وموقف إقليمي يتسم بمزيد من المواجهة. وبحلول أوائل عام ٢٠٢٠، تجاوزت العلاقة مرحلة الضغط الاقتصادي، فقد شكلت الضربة الأمريكية التي أسفرت عن مقتل الجنرال قاسم سليمانى تصعيدا حاسما، وأحدثت تغييرا جذريا في ديناميكيات الردع الإقليمية. وأشارت تقارير لاحقة إلى أن بعض المسؤولين الأمريكيين يعتقدون أن تفضيلات إسرائيل ساهمت في اتخاذ مسار سياسي يتسم بمزيد من المواجهة. كما تصف الروايات التي نشرت بعد الضربة القلق السائد داخل الإدارة الأمريكية بشأن احتمال الانخراط في صراع إقليمي أوسع نطاقا في ظل ظروف لا تسيطر عليها واشنطن بشكل كامل. وأعرب عدد من المسؤولين لاحقا عن قلقهم من أن الإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب قد تخلق ظروفًا تضطر فيها الولايات المتحدة إلى مواجهة ضغوط سياسية أو عسكرية هائلة للتدخل المباشر.

إفشال مذكرة عام ٢٠٢٦

تظهر المفاوضات التي دارت حول مذكرة التفاهم في إسلام آباد في وقت سابق من هذا العام كيف تستمر هذه الديناميات التاريخية في تشكيل الدبلوماسية الإقليمية.

وسرعان ما امتدت الخلافات العلنية حول المذكرة إلى ما وراء المفاوضات نفسها، واتهم مسؤولون كبار في كل من واشنطن وطهران أطرافاً خارجية بمحاولة تقويض الدعم السياسي للاتفاق.

تشير السجلات التاريخية إلى أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قد نظرت مراراً وتكراراً إلى المواجهة المستمرة بين الولايات المتحدة وإيران على أنها خيار إستراتيجي مفضل.

خلال مقابلة في برنامج «The Joe Rogan Experience» في وقت سابق من هذا الشهر، صرح جيه دي فانس نائب الرئيس قائلاً: «هناك بعض الأشخاص داخل النظام [الإسرائيلي]، ونحن نعلم ذلك دون أدنى شك، الذين يتلاعبون ويحاولون تغيير الرأي العام الأمريكي لإبقاء الحرب مستمرة إلى أجل غير مسمى».

واتهم فانس شبكات مرتبطة بالحكومة الإسرائيلية بتمويل جهات سياسية أمريكية وتصوير المفاوضات عمداً على أنها «استسلام» لجعلها سامة سياسياً.

كما أصبحت العمليات الإعلامية جزءاً من الصراع الدبلوماسي، فقد وصفت التقارير الإعلامية الإسرائيلية قدرات التأثير الرقمي الإسرائيلية الموجهة نحو الخطاب الإلكتروني باللغة الفارسية، والتي تصور المذكرة على أنها مهينة لإيران.

وقد صرح مسؤولون إيرانيون مؤخراً علناً بأن هذه الأنشطة تهدف إلى تضخيم الاستقطاب الداخلي وإضعاف الدعم السياسي للمفاوضات.

لقد استعرضت جزءاً فقط من السجل التاريخي، وهو الجزء الذي يكشف عن نمط متكرر في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إدارة الخلافات بين الولايات المتحدة وإيران، وهي جهود لعبت فيها دوراً رائداً في العديد منها.

بعد أكثر من ٤ عقود من المشاركة المباشرة في الجهود الرامية إلى منع هذه الخلافات الجوهرية من أن تتفجر إلى عداء نشط وحرب شاملة، توصلت إلى استنتاج لا مفر منه: إن محاولات إدارة التوترات بين واشنطن وطهران قد جرت مراراً وتكراراً في إطار صراع إستراتيجي أوسع نطاقاً.

ولم يتشكل هذا السياق فقط بسبب إخفاقات الولايات المتحدة المتكررة في الوفاء بالتزاماتها، بل أيضاً بسبب تصرفات الأطراف الفاعلة الإقليمية التي لديها تصورات مختلفة جذرياً عما يشكل الاستقرار في الشرق الأوسط.

وتشير السجلات التاريخية إلى أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قد نظرت مراراً وتكراراً إلى المواجهة المستمرة بين الولايات المتحدة وإيران على أنها خيار إستراتيجي مفضل.

إن إدراك هذا التلاعب المنهجي بالمعلومات الاستخباراتية ووسائل الإعلام والسياسة الداخلية على جانبي الصراع ومواجهته أمر ضروري إذا أريد للمبادرات الدبلوماسية المستقبلية أن تتجنب مصير العديد من الجهود السابقة.

***د. محمد جواد ظريف: وزير خارجية إيران الأسبق ونائب سابق للرئيس الإيراني، وأستاذ مشارك في الدراسات العالمية بجامعة طهران ومؤسس ورئيس مركز باياب الفكري.**

شغل عدة مناصب سياسية سابقاً منها نائب الرئيس. وأحد المهندسين المشاركين في الاتفاق النووي الإيراني.

الحرب على ايران.. تغطية تحليلية وتوثيقية خاصة



بوادر اتفاق بشأن الملاحة في مضيق هرمز

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

أفاد موقع أكسيوس الامريكي بأن الولايات المتحدة وإيران وسلطنة عُمان تقترب من التوصل إلى اتفاق مؤقت لإعادة فتح مضيق هرمز الاستراتيجي، مشيرا إلى أن واشنطن تسعى لإعلانه. ونقل الموقع عن مصدرين إقليميين ومسؤول امريكي أن الاتفاق الناشئ سيلبي بعض مطالب إيران بزيادة سيطرتها على حركة الملاحة في مضيق هرمز، وهي سيطرة لم تكن تملكها قبل الحرب، وينص على ترتيب مؤقت لمدة ٦٠ يوما، قابلة للتمديد، بين عُمان وإيران

في المضيق.

وبموجب الاتفاق، ستسلك جميع السفن القادمة عبر المضيق إلى الخليج مسارا شماليا عبر المياه الإيرانية. أما السفن المغادرة عبر المضيق إلى بحر العرب، فستسلك مسارا جنوبيا عبر المياه العمانية، بالتنسيق مع إيران. ولن تُفرض أي رسوم أو ضرائب خلال فترة الستين يوما، فيما ستعمل الأطراف على إزالة الألغام البحرية من الممر الأوسط للمضيق خلال ٣٠ يوما، على أن يُستخدم لحركة السفن القادمة والمغادرة وفقا لبنود اتفاقية دائمة سيجري التفاوض عليها بين عُمان وإيران.

رسوم خدمة

بدورها نقلت شبكة «سي بي إس نيوز» الامريكية عن مصدر أنّ المقترح يتضمن «رسوم خدمة»، تُقسم عائداتها بين إيران وسلطنة عُمان، مشيرة إلى الاتفاق على الخطوط العريضة للمقترح، وتركز المناقشات المتبقية على التنفيذ والتوقيت. وقالت المصادر لـ«أكسيوس» إنّ مسؤولين قطريين وباكستانيين وسعوديين شاركوا في جهود الوساطة، مشيرة كذلك إلى أنّ البيت الأبيض كان منخرطا بشكل فعّال في المفاوضات، وأنّ الأيام الأخيرة شهدت عدة اتصالات هاتفية بين مبعوث الرئيس الامريكي دونالد ترامب، ستييف ويتكوف، ووزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، ووزير الخارجية العماني بدر البوسعيدي. وقال مصدران إقليمييان للموقع إنّ عراقجي وافق مبدئيا على الاتفاق، لكنه لا يزال بحاجة إلى موافقة المرشد الأعلى الإيراني، مجتبي خامنئي، والمجلس الأعلى للأمن القومي. وأفاد مسؤول امريكي ومصدر إقليمي بأنّ القيادة الإيرانية استكملت إجراءات الموافقة أمس الثلاثاء.

ترامب: مضيق هرمز سيُفتح «قريبا جدا».. وإلا

من جهته قال الرئيس الامريكي دونالد ترامب، يوم الأربعاء، إن مضيق هرمز سيُفتح «قريبا جدا»، وأردف «وإلا ستتعرض إيران ستتعرض لضربة قوية للغاية»، مشيرا إلى أن الهجوم على إيران سيكون «الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية». وأضاف ترامب، في مقابلة مع قناة «فوكس» الإخبارية خلال زيارة إلى ولاية كاليفورنيا «نجري مناقشات جيدة جدا» مع إيران، وأوضح أن الإيرانيين والوسطاء

أجروا مفاوضات استمرت طوال اليوم.
وأكد الرئيس الأمريكي أن إيران حريصة على التوصل إلى اتفاق يضع حدًا لأشهر من الصراع، وشدد على أن «إيران أمام فرصتها الأخيرة لإبرام اتفاق». وهدد، في فيديو ترامب لفوكس نيوز عن إيران: «إذا تراجعوا مرة أخرى، فسيتعرضون لضربة قاسية جدا... لا يمكنهم امتلاك سلاح نووي، الأمر في غاية البساطة».

تفاهم إيراني عُُماني على إحداثيات مسار جديد في مضيق هرمز

الى ذلك قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي، يوم الأربعاء، إنَّ بياناً مشتركاً بين إيران وسلطنة عُمان حول مسار ملاحي في مضيق هرمز في مرحلة الصياغة النهائية، موضحاً في بيان، أنَّ البلدين بوصفهما دولتين ساحليتين (مشاطتين) لمضيق هرمز، أجرتا مفاوضات خلال الشهرين الماضيين بهدف تحديد مسار آمن لمرور السفن التجارية في المضيق. وأضاف أنَّ مختلف الأبعاد الفنية والقانونية والأمنية والبيئية خضعت للدراسة في الجهات المختصة في إيران.

وشدّد بقائي على أنَّ مسار المفاوضات بين البلدين «مهني» و«يمضي إلى الأمام»، وأنَّ الجانبين توصلا إلى تفاهم بشأن الإحداثيات الجغرافية للمسار موضع البحث للملاحة في مضيق هرمز. وقال إنَّه في حال لم تعرقل «بعض الأطراف الثالثة هذا المسار»، فإنَّ البيان المشترك بين البلدين، بما يتضمنه من ملاحظات ونقاط رئيسية متفق عليها، بات في مرحلة المراجعة والصياغة النهائية.

واستدرك بأنَّ التفاهم الإيراني العُماني «لا يعني في حد ذاته أن المضيق أصبح آمناً للسفن العابرة»، عازياً ذلك إلى أن «العوامل التي تهدّد أمن مضيق هرمز من جانب الولايات المتحدة، ولا سيما الحصار البحري وسائر الإجراءات العدوانية والتهديدية ضد إيران ومصالحها، لا تزال قائمة». وأكد بقائي أنَّه لا يوجد برنامج لزيارة وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي أو رئيس البرلمان محمد باقر قاليباف إلى باكستان أو قطر في نهاية الأسبوع الحالي، مشيراً إلى أن باكستان وقطر تواصلان جهودهما لخفض التوتر، وأنَّ إيران على اتصال معهما وتبادل معهما وجهات النظر.



كيف توسع إيران حملة ضغط لإجبار أمريكا على تقديم تنازلات؟

والرسالة التي تبعث بها طهران هي أنه ما لم تقبل واشنطن وضعاً جديداً يمنح إيران دوراً أكبر في المضيق، فإن الصراع قد يمتد أبعد من الخليج. وتعتقد إيران أن بوسعها تعزيز موقفها في أي مفاوضات مستقبلية، من خلال تعريض العديد من الممرات البحرية المهمة وأصول الطاقة للخطر.

وقال مايكل نايتس من معهد واشنطن لرويترز «تحاول إيران، منذ البداية، التفوق على الولايات المتحدة في التصعيد من خلال توسيع خياراتها التصعيدية بحيث يكون لديها دائماً شيء جديد تقدمه كل أسبوع — منطقة جغرافية جديدة، أو نوع جديد من الأسلحة، أو نوع جديد من الأهداف».

رويترز - سامية نخول - بيروت : يرى مسؤولون في منطقة الخليج ومحللون أن إيران تراهن على قدرتها على التحمل أكثر من واشنطن من خلال تحويل طرق التجارة وممرات الملاحة والبنية التحتية للطاقة في الشرق الأوسط إلى نقاط ضغط ترفع بشكل مطرد تكلفة المواجهة.

وبدلاً من السعي لتحقيق انتصار عسكري حاسم، تتبع طهران استراتيجية تصعيد مدروس تهدف إلى توسيع نطاق الصراع دون إشعال حرب شاملة. ويقولون إن الهدف هو إقناع الولايات المتحدة وحلفائها بأن احتواء الأزمة مكلف أكثر من تلبية مطالب إيران بشأن مضيق هرمز.

تحاول إيران، منذ البداية، التفوق على الولايات المتحدة في التصعيد

وقال ترامب إن محادثات ستجرى مع إيران اليوم الاثنين، بعد الإعلان في وقت سابق عن إلغاء هجوم وشيك أملا في التوصل إلى اتفاق لإعادة فتح مضيق هرمز. وأكدت طهران من جانبها أنها لا تجري حاليا أي محادثات مع الولايات المتحدة.

وأفاد مصدر إيراني كبير بأن القيادة الإيرانية خلصت إلى أن المحاولات السابقة لإبداء المرونة لم تسفر إلا عن مزيد من الضغوط من جانب واشنطن، مما عزز القناعة بضرورة امتلاك أوراق ضغط قوية قبل البدء في مفاوضات ذات أهداف فعلية.

وذكر المصدر أن تقديرات طهران صارت تركز على أن ترامب يفسر التنازلات على أنها ضعف، ولا يستجيب إلا للضغط.

من جانبه، قال مايكل سينغ الزميل بمعهد واشنطن إن طهران تعتقد أنها لا تزال تمسك بزمام المبادرة، وذلك لأسباب من بينها حالة عدم اليقين التي تبدو عليها إدارة ترامب بشأن المدى الذي يمكن أن تذهب إليه عسكريا.

وأضاف «يحاول الإيرانيون استغلال الفرصة... ويحرصون على ترسيخ سيادتهم على المضيق وممارسة سيطرة انتقائية على الممر المائي».

وفي السياق ذاته، أشار آلان آير الدبلوماسي الأمريكي السابق والخبير في الشأن الإيراني إلى أن طهران تتبع استراتيجية ردع تهدف إلى إجبار واشنطن على رفع حصارها ووقف الضربات العسكرية. وأضاف «إنهم لا

وأضاف نايتس «الميزة الأكبر التي يتمتعون بها ليست قدرتهم على إلحاق الضرر بأمريكا أو إسرائيل. بل إن ميزتهم الكبرى تكمن في قدرتهم على إلحاق الضرر بدول المنطقة والاقتصاد العالمي».

* توسيع نطاق التهديد لأبعد من مضيق هرمز

بعد أن أظهرت طهران قدرتها على تعطيل حركة عبور مضيق هرمز، الذي كان يمر عبره حوالي خمس الاستهلاك العالمي من النفط قبل الحرب، فإنها تشير إلى أنه لا يوجد أي ممر بحري بعيد عن متناولها.

وتشير التهديدات الموجهة إلى البحر الأحمر والبنية التحتية للطاقة في السعودية إلى جهد أوسع نطاقا لزيادة تكلفة حماية التجارة العالمية، مع اختبار مدى صبر واشنطن على الاضطرابات.

ويعكس نهج إيران ما وصفه مصدر خليجي بأنه اعتقاد سائد بين قادة الحرس الثوري بأن «بوسعهم الحصول على المزيد».

فهم يرون فرصة سانحة في ما يعتبرونه ترددا من الرئيس دونالد ترامب في التورط بعمق في صراع آخر في الشرق الأوسط قبل انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر تشرين الثاني.

وقال المصدر الخليجي «يعتقد الإيرانيون... أنه من خلال توسيع نطاق الحرب وزيادة الضغط، سينتهي به الأمر إلى الاستسلام».

وتابع «يعتقد ترامب أن بوسعهم توجيه ضربة قوية للإيرانيين وإجبارهم على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، لكنهم لن يرضخوا».

* تصعيد لانتزاع تنازلات

تشكل هذه الحسابات ركيزة للاستراتيجية التفاوضية لطهران.

لحماية حركة الملاحة التجارية وليس لتغيير موازين القوى العسكرية.

وبالنسبة ل طهران، يمثل هذا الوضع قدرا من النجاح. ورغم عدم قدرتها على مضاهاة القوة العسكرية الأمريكية بشكل مباشر، لا تزال إيران قادرة على فرض تكاليف باهظة من خلال إجبار الحكومات والقوات البحرية على البقاء في موقف دفاعي.

ويؤدي كل تهديد جديد، سواء أكان في مضيق هرمز أو في باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن أو في أي مكان آخر، إلى زيادة الموارد اللازمة لضمان استمرار تدفق حركة التجارة العالمية.

وهذا الصراع في جوهره هو اختبار للنفس الطويل. ويبدو أن القادة الإيرانيين يعتقدون أن بإمكانهم تحمل الضغوط الاقتصادية لفترة أطول مما يمكن للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة تحمله فيما يتعلق بالاضطرابات المتكررة في التجارة العالمية وأسواق الطاقة.

وتنطوي هذه الاستراتيجية أيضا على هدف دبلوماسي، فمن خلال إظهار قدرتها على توسيع نطاق الأزمة عند الضرورة، تأمل طهران في صياغة شروط أي مفاوضات ربما تتم مستقبلا.

يقول راي تقيّة الخبير في (مجلس العلاقات الخارجية) والمستشار السابق لشؤون إيران في وزارة الخارجية الأمريكية «إذا مضت الأمور باتجاه إجراء مفاوضات، فهم من سيحددون شروطها... كل من الطرفين يقابل التصعيد بتصعيد مماثل».

ومع ذلك، لا يبدو أن أيًا من الطرفين مستعد لتقديم تنازلات؛ فبينما تواصل واشنطن وطهران اختبار عزيمة بعضهما البعض، تظل هناك مخاطر بأن تتحول الاستراتيجية التي تهدف في الأساس لتعزيز أوراق الضغط إلى صراع لا يمكن لأي منهما السيطرة عليه بشكل كامل.

ميزتهم تكمن في قدرتهم على إلحاق الضرر بدول المنطقة والاقتصاد العالمي

يريدون أن تكون الولايات المتحدة هي من تتحكم في وتيرة الأحداث».

ويتمحور الخلاف حول مستقبل إدارة مضيق هرمز. وأفادت مصادر إقليمية بأن سلطنة عُمان قدمت لإيران مقترحا يحظى بدعم خليجي لإدارة الممر المائي يتضمن فرض رسوم طوعية على المستخدمين.

وتسعى طهران للاحتفاظ بسلطة إدارية على المضيق وبالقدرة على فرض رسوم خدمات على السفن، في حين ترفض واشنطن فرض أي رسوم وتصر على أن يظل مضيق هرمز ممرا مائيا دوليا بعيدا عن السيطرة الإيرانية.

* رهان الصمود

قادت الحملة الإيرانية لنتيجة تعكس منطق استراتيجيتها. فمع توسع نطاق التهديدات لما هو أبعد من مضيق هرمز، تحول تركيز القوى الإقليمية والغربية بشكل متزايد نحو حماية طرق التجارة والبنية التحتية للطاقة بدلا من تكثيف الضغط على إيران.

ويعد التحالف البحري الناشئ بقيادة السعودية مثالا واضحا على هذا التحول؛ إذ تصفه مصادر خليجية بأنه إطار دفاعي يركز على مرافقة السفن التجارية وتبادل المعلومات الاستخباراتية وتأمين الممرات البحرية، وليس المواجهة المباشرة مع إيران.

وشبه نايتس هذا المسعى بمهمة أسبيدس البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأحمر، والتي تشكلت



الولايات المتحدة والبحث عن طرق «مبتكرة» لمعاقبة إيران

مجلة «نيوزويك»/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

مقترحات حول كيفية هزيمة إيران مع دخول الحرب ضد طهران شهرها السادس. وقال ضابط استخبارات لم يتم الكشف عن هويته يعمل لدى القيادة المركزية الأمريكية في رسالة إلى المحللين العسكريين، وفقا لتقرير شبكة CNN هذا الأسبوع: «إننا نبحث عن طرق جديدة مبتكرة وغير تقليدية للضغط على إيران ومعاقبتها». استشهدت الشبكة بمصدر مطلع على البريد الإلكتروني، وأفادت بأن الرسالة أرسلت في ٢٩ يوليو، لكنها لم تُحدد هوية المرسل أو المُستلمين.

إيلي كوك-مراسل دفاعي أول:قال الكابتن تيموثي هوكينز، المتحدث باسم القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM)، التي تشرف على جميع القوات الأمريكية في المنطقة، إن القوات الأمريكية المنتشرة في الشرق الأوسط لديها «تاريخ طويل من التفكير والعمل بطرق مبتكرة».

وقال هوكينز إن الأدميرال براد كوبر، القائد الأعلى للقيادة المركزية الأمريكية، يستمع إلى اقتراحات من جميع الرتب.

في هذه الحالة، يبدو أن الجيش الأمريكي يجمع

الجيش الأمريكي يجمع مقترحات حول كيفية هزيمة إيران

وقال لمجلة نيوزويك إن السؤال المحتمل وراء الطلب هو: «كيف يمكننا أن نكون مثل الأوكرانيين؟ أعطونا شيئاً إبداعياً، كما تفعل أوكرانيا».

قامت كييف، وخاصة في الأشهر الأخيرة، بتهديد أكبر شركة تجزئة عبر الإنترنت في روسيا بما لا يقل عن ١٧ غارة جوية بطائرات بدون طيار على مستودعاتها، واستهدفت مصافي النفط ومواقع التصدير التي تعتمد عليها موسكو للحصول على تدفق إيرادات حيوي.

ويقول المراقبون إن اختيار الأهداف، الذي يتجاوز مجرد مهاجمة المواقع العسكرية البحتة، قد جعل تأثير الحرب ملموساً لدى الروس العاديين ووضع كييف في موقف تفاوضي أقوى عند استئناف محادثات السلام.

في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من حملة الضربات الأمريكية المكثفة والعقوبات الاقتصادية المفروضة على طهران، لم تتمكن واشنطن من كسر سيطرة إيران على ممر هرمز المائي الحيوي واستعادة حرية الملاحة.

طلب غير عادي

أشار مسؤولون أمريكيون إلى أن مجرد مضاعفة قصف الأهداف الإيرانية من غير المرجح أن يحرك طهران، وبينما قال الرئيس دونالد ترامب يوم الأحد إنه أوقف خطة لتنفيذ «أكبر هجوم منذ الحرب العالمية الثانية» على إيران لإفساح المجال للمحادثات، نفى المسؤولون الإيرانيون أنهم يتفاوضون مع الولايات

ولم تتمكن مجلة نيوزويك من التحقق من صحة المعلومات بشكل مستقل.

لكن الصياغة أثارت استغراب البعض بسرعة، الذين اعتبروها علامة على أن البيت الأبيض أرسل الجيش الأمريكي إلى حرب كبرى دون خطة مدروسة جيداً لتحقيق نصر سريع، أو استراتيجية للخروج.

ويرى آخرون أنه قد يكون طلباً روتينياً، على غرار الرسائل التي غالباً ما يتداولها القادة في مختلف فروع الجيش الأمريكي.

التكتيكات الجديدة التي قد تنظر إليها الولايات المتحدة

من الصعب تحديد نوع الردود التي كان يُراد الحصول عليها من خلال هذا الطلب. وباستثناء تصريح هوكينز، امتنعت القيادة المركزية الأمريكية عن تقديم أي تفاصيل إضافية حول التقرير، ولم تؤكد أو تنفي الرسالة الواردة في مقال شبكة سي إن إن.

لكن مع استمرار الحرب وارتفاع التكاليف، ربما كان المرسل من القيادة المركزية الأمريكية يأمل في التوصل إلى استراتيجية «الرصاص الفضية»، أو تكتيكات جديدة تحمل نفس القوة التي استخدمتها أوكرانيا ضد روسيا في حرب الطائرات بدون طيار، كما قال جيم تاوونسن، المسؤول السابق في البنتاغون الذي أمضى أكثر من ثلاثة عقود في وزارة الدفاع.

لم تتمكن واشنطن من كسر سيطرة إيران على ممر هرمز المائي

ضعف العدو ويساعدون القادة على تحديد الخيارات المتاحة لهم. أما الآخرون فكانت تقييماهم أكثر قسوة وقال تاوونسن: «هذا يدل على أنهم لا يملكون خطة». يقول المسؤولون الحاليون والسابقون إنه في حين أن طلب الاقتراحات من أعلى وأسفل التسلسل القيادي العسكري ليس بالأمر المثير للدهشة في حد ذاته، فإن الدعوة المكتوبة أمر غير متوقع إلى حد كبير. قال العديد من المسؤولين العسكريين الأمريكيين والأوروبيين العاملين إن هذا النوع من البريد الإلكتروني سيكون طريقة غريبة لطلب المشورة بشأن خوض حرب مستمرة، وعادة ما تتم جلسات العصف الذهني خلال مناقشات سرية.

وصف مسؤول دفاعي أوروبي الأمر لمجلة نيوزويك بأنه «غير مألوف للغاية، على وجه الدقة». وقد منح المسؤولين حق عدم الكشف عن هويتهم لأنهم غير مخولين بالتصريح علنا.

«لا أستطيع التفكير في أي سابقة لمثل هذا العمل»، قال مارك كانسيان، وهو عقيد متقاعد في سلاح مشاة البحرية الأمريكية ويعمل الآن في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) في واشنطن. وقال لمجلة نيوزويك إنه خلال الصراعات السابقة، مثل حرب العراق، ظهرت بعض الاقتراحات الجديدة. وقال: «لكن ذلك لم يكن استجابة لأي دعوة رسمية».

المتحدة، وبدلاً من ذلك تحولوا إلى إجراء محادثات مع سلطنة عمان ولأن سياق الرسالة التي نقلتها شبكة CNN غير واضح، فمن الصعب تحديد مدى استثنائية هذا النداء، وما الذي ربما تم تضمينه فيه أيضاً.

بإمكان أفراد الجيش الأمريكي العاملين - ويفعلون ذلك بالفعل - نشر مقالات في وسائل الإعلام أو المجلات الأكاديمية، يقترحون فيها طرقاً جديدة للقيام بالأشياء، سواء كان ذلك كيفية استخدام الطائرات بدون طيار أو أفكاراً حول كيفية إنتاج المزيد من صواريخ الاعتراض لأنظمة الدفاع الجوي.

كما يقوم الجيش الأمريكي بتنظيم مسابقات وتحديات لإطلاق استراتيجيات جديدة، بما في ذلك من الأفراد العاملين، وكذلك المدنيين ومراكز الأبحاث. في نزاعات سابقة، بما في ذلك في الشرق الأوسط، قامت أجهزة الاستخبارات الأمريكية ومكتب وزير الدفاع ومسؤولون آخرون بوضع وتقديم مسارات عمل محتملة إلى مجلس الأمن القومي، كما ذكر تاوونسن. وأضاف أن هذه المسارات كانت تُرفع في النهاية إلى الرئيس لاتخاذ القرار.

قال مسؤول عسكري أمريكي في الخدمة لمجلة نيوزويك إن «الصياغة قد تبدو فظة» في رسالة شبكة سي إن إن، لكن من الصعب استنباط النوايا الكامنة وراءها.

وقالوا إن ضباط المخابرات غالباً ما يدرسون مواطن



غسان شربل:

إيران والنار وحسن الجوار

رئيس تحرير صحيفة «الشرق الأوسط»

تحاشى العرب -أو بعضهم على الأقل- على مدى سنوات طويلة، الحديث عن «المشكلة الإيرانية». فضّلوا إعطاء الوقت وقته، علّه يُدخل تعديلا على لغة إيران في مخاطبة جيرانها. ثمّ إنهم فضّلوا ذلك لإبقاء الضوء مسلطا على قناعتهم بأنّ إسرائيل هي السبب الرئيسي لزعة الاستقرار في المنطقة. لم تتوقف السلطات الإيرانية عند الموقف العربي هذا، وتعاملت معه وكأنّه مجرد غطاء لسياسات خفيّة.

والحقيقة أنّ الدول العربيّة حاولت كثيرا إبقاء الحوار مع إيران قائما ومفيدا، على الرغم من تحفّظها على سياسات إيران الهجومية في الإقليم، وخصوصا على المسرح العربي. كان الرئيس علي عبد الله صالح ينتقد تسليخ الحوثيين وتدريبهم، ويتفادى تسمية إيران لإبقاء باب الحوار معها مفتوحا. وحتى حين رابطت إيران داخل الأراضي السودانية، تفادت السلطات المصرية مهاجمتها وتعكير العلاقات معها. واتّخذت السلطات اللبنانية موقفا مشابها، على الرغم من معرفتها بتدفّق ضباط من «الحرس الثوري» إلى لبنان، وطبعا من دون استئذان السلطات الشرعية.

لا يمكن اختصار الأزمة الحالية بأنّها مجرد خلاف امريكي إيراني انزلق إلى مواجهة مباشرة في الآونة الأخيرة. ليس صحيحا أنّ القصة برمتها هي سوء تفاهم مستحكم بين طهران وواشنطن. البعد الامريكي - الإيراني في الأزمة مهمّ وخطّر وحاسم، لكنّه ليس البعد الوحيد.

إيران، قبل الأزمة الحالية وبعدها، دولة كبيرة في الشرق الأوسط. دولة صاحبة تاريخ عريق وموقع يؤهلها للعب أدوار بارزة؛ خصوصا أنّها تمتلك مؤهلات اقتصادية جديدة. بهذا المعنى يمكن اعتبار إيران -كما غيرها- قدرا تاريخيا وجغرافيا لا بدّ من العيش معه.

من حقّ إيران أن يكون لها دور بارز في هذا الشرق الأوسط المتعدد. منطقة يفترض أن تتّسع للعرب والأتراك والفرس والكرد. يُفترض أن تتّسع أيضا للسنة والشيعة والمسيحيين واليهود. في تاريخ المنطقة -كما في تاريخ أوروبا مثلا- محطات مظلمة وحروب ومظالم؛ لكن أمراض التاريخ لا تعالج إلا بفن التعلّم منها والانتقال من حلم الهيمنة إلى لغة التعايش.

٤٤

إيران، قبل الأزمة الحالية وبعدها، دولة كبيرة في الشرق الأوسط

الداعي إلى تغليب الدبلوماسية في السعي إلى حلّ يوقف
المواجهة الأمريكية - الإيرانية. وفي هذا السياق جاء
الاتصال الأخير بين الرئيس ترمب وولي العهد السعودي
الأمير محمد بن سلمان.

كانت المنطقة تتأهب لأيام صعبة حين أعلن ترمب
وقف «ضربة الاستسلام»، متوقعا أن ترد إيران بإعلان احترام
حرية الملاحة في مضيق هرمز. لكن التجارب تقول إن
الثور على كلام إيراني واضح وقاطع مهمة بالغ الصعوبة.
دائما تغرق الأجوبة الإيرانية في الغموض والالتباسات.

لا مبالغة في القول إن السلوك الإيراني العدواني
والمتهور فتح جروحا جديدة في العلاقات الخليجية -
الإيرانية، التي لم تكن تفتقر أصلا إلى الجروح. من اللغة
الاستعلائية في الخطاب إلى لغة التهديد المرفقة بالرسائل
المفخخة، إلى محاولات الوصاية على خيارات دول مستقلة،
كلها عوامل أحييت الحديث عن «المشكلة الإيرانية».

قد تكون إيران تشهد تجاذبا في صناعة القرار بعد ما
أصاب قيادتها السابقة، وهذا يمكن فهمه؛ لكن السلوك
الإيراني الذي أصاب منشآت في دول مجلس التعاون
أصاب قبل ذلك ما تسميه إيران حُسن الجوار، وهي تسكنه
في بياناتها؛ لا في سياساتها وممارساتها.

ليس المطلوب ضمادات كلامية لجروح حسن الجوار.
المطلوب مراجعة للسياسات التي أيقظت كل هواجس
دول الخليج. المطلوب مغادرة الميل إلى الوصاية، ومغادرة
اللغة الاستعلائية، ومحاورة الدول المجاورة بمفردات
القانون الدولي، كي يمكن تضميد جروح مصاب اسمه
حُسن الجوار.

ويمكن القول إن دول مجلس التعاون الخليجي بذلت
-مجتمعة ومنفردة- محاولات متواصلة لإقامة علاقات
طبيعية مع إيران. والمقصود علاقات تعاون تكون محكمة
بمبادئ القانون الدولي وقيم حسن الجوار. وكان اتفاق بكين
الذي وقعته السعودية وإيران خطوة بارزة في هذا السياق.
والواقع أن دول المنطقة تعاملت بدرجة عالية من
المسؤولية مع الخلاف الأمريكي - الإيراني. منذ الساعات
الأولى للاشتباك، جاهزت دول التعاون الخليجي بموقفها
الداعي إلى تغليب لغة الحوار وتكريس الدبلوماسية ممرا
وحيدا إلى الحلول. ويمكن القول بوضوح: إن طهران لم
تحسن تقدير الموقف الخليجي؛ بل اختارت في الرد على
الهجمات الأمريكية أسلوبا استفزازيا وخطرا. اختارت توسيع
دائرة الحرب، وبذريعة استهداف مواقع أمريكية في عدد من
الدول. هكذا برزت إيران هجماتها على دول مجلس التعاون
والأردن.

ويمكن القول: إن الدول الخليجية، وفي طليعتها
السعودية، تدخلت أكثر من مرة لدى إدارة الرئيس دونالد
ترمب لمنع انزلاق الحرب الأمريكية - الإيرانية إلى فصول
أخطر.

اتخذت دول الخليج هذا الموقف العاقل والمسؤول،
على الرغم من الأضرار التي لحقت بها بفعل الهجمات
الإيرانية بالصواريخ والمُسيرات، أو بفعل إغلاق مضيق
هرمز، وهو حيوي لدول المنطقة بكل المقاييس. احتفظت
دول التعاون الخليجي ببرودة أعصابها، واكتفت بالتصدي
للاعتداءات على أراضيها.

ترافق ذلك مع معلومات تداولتها الدوائر المعنية عن
جهود إيرانية جديدة في تسليح الحوثيين، وعن انتقال
ضباط من «الحرس الثوري» إلى العراق لإدارة عمليات
«الفصائل الولائية». وسرعان ما تأكدت صحة هذه
المعلومات عبر التهديدات التي أطلقها الحوثيون، وعبر
الصواريخ والمُسيرات التي أطلقت من الأراضي العراقية
على أهداف في السعودية ودول خليجية أخرى.

وحتى حين اضطرت إلى الرد على التنظيمات التي
استهدفتها من الأراضي العراقية، لم تغادر السعودية موقفها



أحمد محمود عجاج:

الحرب بين تكتيك ترمب ومماثلة إيران

إيران أهم منطقة استراتيجية، ويسقط هيبة بلاده. ولأنّ إيران تدرك معضلة ترمب، فهي تحاول المراوغة وتدفع إلى توسيع المعركة لتشمل المنطقة كلها، لحمله على أن يحسب ألف حساب قبل شنّ حرب شاملة تعرف إيران تماماً عواقبها على نظامها، ووحدتها، وعلى بنيتها وإنجازاتها.

وتحاول إيران باستخدامها فزاعة الحوثي بباب المنذب، وتهديد قناة السويس، وتحريك ميليشياتها في المنطقة، وبالذات في العراق، تثبيت مبدأ ردع استراتيجي عنوانه: أمن النظام الإيراني مقابل أمن الملاحة الدولية، والطاقة في المنطقة، والاقتصاد العالمي ويساعدها في ذلك أمران: طبيعة النظام الأمريكي الديمقراطي المفتوح الذي يُمكنها من قراءة التحولات وتأثيراتها على قرار ترمب، وغياب الإجماع داخل الإدارة الأمريكية على قرار الحرب الشاملة؛ فنانب الرئيس الأمريكي جي دي فانس يريد صلحا مع إيران، ولو أدى ذلك إلى إعطائها امتيازات معقولة في مضيق

ينسب للفيلسوف والقائد العسكري الصيني صن تسو صاحب كتاب «فن الحروب»، قوله: «الاستراتيجية مع التكتيك أبداً طريق للانتصار، والتكتيك بلا استراتيجية قرقعة وليس انتصاراً». اعتقد الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، أن توجيه ضربات مزلة لإيران سيحملها على التفاوض والقبول بمطالبه، لكن إيران فهمت تكتيكه، ورفضت شروطه، فوجد نفسه في دائرة من الحيرة؛ إذا صعد الحرب ضد إيران، واعتقدت إيران أن هذا مجرد تكتيك، فلن ترضخ بل ستصبر، وإذا استمرّ ترمب في إصراره على التكتيك، فستتحقق نبوءة القرقعة وليس الانتصار. هكذا يجد ترمب نفسه أمام خيارين: شن حرب شاملة أو الانسحاب من المنازلة التاريخية.

هذان كلاهما أمرٌ من الآخر؛ فلا ترمب وفق حساباته الداخلية، ولا الخارجية، قادرٌ على شن تلك الحرب الشاملة لإدراكه صعوبتها عسكرياً، وحجم التضحيات التي لا يتحملها المواطن الأمريكي، ولا هو في طور الانسحاب، إذ يبدو بهذا أنه أول رئيس أمريكي يسلم

يواجه ترمب للمرة الأولى في حياته السياسة قرارا مصيريا

مصالحتها الاقتصادية، علاوة على العامل الإسرائيلي.

ترمب واقع في دوامة صعبة لأنه يخوض حربا تحدد سمعة بلاده، ومكانته بوصفه رئيسا في التاريخ، ويخوضها، للمرة الأولى، بلا حلفاء على الإطلاق سوى إسرائيل؛ وحتى إسرائيل أصبحت عبئا عليه في الداخل الأمريكي، وعبئا أكبر على تحالفاته في المنطقة. ولا يستطيع ترمب، في هذه الدوامة، أن يتوسل الأوروبيين للانضمام إليه بعدما تفاخر - ولا يزال - بأنه يملك أقوى جيش في العالم، وليس بحاجة إلى مساعدتهم، وحتى لو لجأ إلى الأوروبيين فسيجدهم أقل تحمُّسا لحرب شاملة، وأكثر قناعة للبحث في مسارات دبلوماسية، تنتهي باتفاق شبيه باتفاق الرئيس أوباما الذي وصفه بأنه أسوأ اتفاق في التاريخ.

ويدرك ترمب، رغم نفه، أن روسيا والصين تمدان إيران بالمساعدة، وإن كانت محدودة، ومستترة، يدرك أنها مساعدة حيوية توفر لإيران دعما عسكريا، ومعنويا في أشد الحاجة إليه؛ وتدرك روسيا والصين، لحسابات جيوسياسية، أن عدم نجاح ترمب في الشرق الأوسط سيكون بداية تراجع عسكري أمريكي أو تقوقع داخلي يصب في مصلحتهما المشتركة مستقبلا.

لهذه الأسباب كلها، يواجه ترمب للمرة الأولى في حياته السياسة قرارا مصيريا: إما أن يشن حربا شاملة مجازفا بتبعاتها الكبيرة بشريا واقتصاديا وعسكريا، أو يلجأ لخيار دبلوماسي تفاوضي بأوراق ضعيفة، أو يستمر بالمرأهنة على التكتيك، آملا في النصر وليس القرقعة.

هرمز، ولذلك اتهم رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، بتسعير الحرب لتحقيق مصالحه على حساب الدم الأمريكي.

ووزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو يريد بالمقابل المواجهة، وإجبار إيران على التنازل، وإن كان ولا بد، فلتكن حربا شاملة كما يفكر الرئيس ترمب. وللمرة الأولى تجد القيادة العسكرية الأمريكية نفسها تابعة وليست مؤثرة في صناعة القرار، لأن ترمب غير قادتها وأصبحوا أكثر طواعية لقراراته الخطرة.

وخلاف النظام الأمريكي، فإن تركيبة النظام الإيراني مغلقة، وتبين أنه على الرغم من قدرة الولايات المتحدة وإسرائيل على معرفة أماكن قادة إيران، وعلمائها النوويين، وأسلحتها، فإنهما لم تنجحا في معرفة تبعات قتل المرشد علي خامنئي، ومعرفة آلية تفكير صناع القرار الإيراني، وأسباب تماسك النظام رغم الضربات المزلزلة؛ بهذا التباين، تمكّنت إيران من قراءة صناعة القرار الأمريكي ورسم التكتيك ووضع الاستراتيجية، بينما لم تستطع أمريكا سوى الاعتماد على تكتيك واحد: تسديد الضربات المتتابة الموجهة، أو التهديد بحرب شاملة، وكلاهما لا تعبأ بهما إيران لتحديدها مسبقا نقاط القوة والضعف في صناعة القرار الأمريكي؛ فهي قادرة على تحمل الضربات الموجهة، وعلى مواجهة الحرب الشاملة بمبدأ الردع الاستراتيجي ومساحة إيران الشاسعة.

وتعول إيران كثيرا على وساطة تركيا وباكستان لكونهما الأكثر قربا لأذن الرئيس ترمب، وتريدان، من باب المصلحة البحتة، تجنب المواجهة مهما كان الثمن؛ فمصلحة تركيا منع سقوط النظام لتبعاته على أمنها الداخلي المتمثل بنزوح بشري كبير لحدودها، وصعود الإرهاب، وعلى أمنها الاستراتيجي المتمثل في إسرائيل بوصفها قوة متسيّدة في المنطقة؛ وباكستان هي الأخرى تخشى مخاطر السقوط على أمنها الداخلي، وأيضا على

الحرب على ايران.. تغطية تحليلية وتوثيقية خاصة



طهران وواشنطن من حافة الحرب إلى حافة المفاوضات

***المرصد-خاص/ فريق الرصد والمتابعة**

تتأرجح التوترات بين إيران والولايات المتحدة باستمرار بين حافتي التصعيد العسكري والانفراج الدبلوماسي، في مشهد يفرض على الطرفين إدارة الأزمة ببراعة لتجنب الانزلاق نحو مواجهة شاملة لا تخدم حسابات أي منهما. هذا النمط من سياسة حافة الهاوية تجلّى بوضوح ، حين كانت المؤشرات كافة توحى بقرب اندلاع مواجهة عسكرية واسعة، قبل أن يبذّر إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلغاء الهجوم هذا التوقع، ليفتح الباب بتصريحاته أمام تساؤلات حول وجود قنوات خلفية واتصالات دبلوماسية مكثفة بدأت ملامحها تتكشف في الساعات التالية، ما يشير إلى تحوّل في

إيقاع الأحداث من لغة السلاح إلى لغة التفاهات.

في هذا السياق جاءت تصريحات ترامب، في وقت مبكر يوم الاثنين، لتؤكد أن التطورات تتجه نحو انفراجة دبلوماسية، قائلاً إن اتفاقاً جرى التوصل إليه بشأن مضيق هرمز، متوقعاً التوصل إلى اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني، ومشيراً إلى أن واشنطن تتباحث مع طهران حول شكل المفاوضات المقرر أن تبدأ مساء اليوم. وكان لمنشور بزشكيان عبر منصة «إكس» دلالاته الخاصة إذ أكد فيه أن «مذكرة تفاهم إسلام أباد» مع واشنطن ستشكل مركز ثقل العلاقات الخارجية الإيرانية في المستقبل. وبالنظر إلى تعليق العمل بهذا التفاهم وتوقف الجانبين عن تنفيذ التزاماتهم، يطرح تساؤل حول كيفية تحول هذا النص المعلق إلى محور للعلاقات الخارجية الإيرانية. ويشير تحليل الموقف إلى أن التحركات الدبلوماسية الراهنة تصب في مسار عودة الطرفين إلى بنود المذكرة؛ إذ لا يمكن اعتبارها مرجعية للعلاقات إلا في حال إحيائها.

وفي هذا السياق، شدد بزشكيان في منشوره على أنه «يجب أن نسعى لإلزام العدو بما وقّع عليه»، في إشارة واضحة إلى أن المفاوضات الحالية تتمحور حول العودة إلى تلك المذكرة. وتشير ثمة معلومات أيضاً إلى أن المفاوضات تهدف أساساً إلى إحياء هذا التفاهم، وهو مسار يتطلب خطوات تمهيدية يجري العمل عليها حالياً، في مقدمتها فتح مضيق هرمز ورفع الحصار عن إيران. ويبقى الرهان معلقاً بين قدرة هذا الحراك الدبلوماسي المكثف في المنطقة على توفير مخرج مؤقت لخفض حدة التوتر، أو العودة مجدداً إلى نقطة التصعيد.

ترامب: الحرب ستنتهي و«هرمز» سيفتح قريباً

وقال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إن مضيق هرمز، المغلق إلى حد كبير منذ اندلاع الحرب، قد يُعاد فتحه «قريباً»، مؤكداً أن المحادثات الجارية بشأن هذه القضية «تسير بشكل جيد للغاية»، وأنه يشارك شخصياً في المفاوضات. وأضاف ترامب أن الحرب أيضاً ستتوقف «قريباً، جداً»؛ لأن إيران لن تستطيع الصمود طويلاً، وبعدها ستعود أسعار النفط في الولايات المتحدة للانخفاض بشكل أكبر.

وجاءت تصريحات الرئيس الأمريكي بعد يوم من إعلان إيران توصلها إلى تفاهم مع سلطنة عُمان بشأن مسار جديد لعبور السفن في المضيق، إلا أن مصادر إيرانية أوضحت أن تنفيذ أي اتفاق سيظل مرتبطاً بالموقف الأمريكي، في ظل استمرار الحصار المفروض على الموانئ الإيرانية.

الرئيس الإيراني: ربما يغتالوني يوماً ما..

من جهته شدد الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، على استعدادة واستعداد حكومته لتحمل التكاليف خلال الحرب، وقال إنه يتمنى «الشهادة»، ولا يعتبر «احتمال مقتله» عائفاً أمام مواصلة أنشطته، على حد قوله. وأضاف بزشكيان: «الاستشهاد هو أعذب ما أتمناه الآن. لا أخاف من القتال والبقاء؛ بل لا أخاف على الإطلاق، وإنما نعرض أنفسنا للخطر في كثير من الأحيان من خلال هذا العمل». وفي معرض حديثه عن مواصلة الأنشطة وعقد الاجتماعات، قال: «لا يمكنني، مثلاً الانسحاب من العمل، وألا أعقد اجتماعات، وألا أتابع الأمور. قد يغتالوني يوماً ما؛ حسناً، فليغتالوني».

وقال الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، خلال مؤتمر صحافي، إن مسؤولية اتخاذ القرارات بشأن الحرب ليست من ضمن المهام التنفيذية للحكومة، وإن مهمة الحكومة في مثل هذه الظروف هي توفير التجهيزات. وأكد بزشكيان أن «مسؤولية الحرب ليست من مهام الحكومة؛ لا ينص القانون على أن تكون من مهام الحكومة، ولا هي

كذلك في الواقع. الحكومة هي الجهة التي يتعين عليها توفير التجهيزات». وأشار، في معرض حديثه عن ضرورة التخطيط العملياتي في ظروف الحرب، إلى أنه «لا أحد يضع خطة، مثلاً، لتسلق جبل دون أن يعرف عدد الأيام التي يستغرقها الوصول إلى القمة، وما الذي يجب أن يتوافر معه خلال الطريق، وكيف ينبغي توفير الدعم له». وأضاف بزشكيان: «عندما تقرر القيام بشيء ما، يجب أن تعرف كيف تريد تنفيذ ذلك الشيء».

فانس: مفاوضات إيران معقدة ونظامها منقسم

من ناحيته قال نائب الرئيس الأمريكي جي دي فانس إن المفاوضات مع إيران ستكون «معقدة وشائكة» وستستغرق وقتاً، عاداً أن التقدم فيها لا يسير في خط مستقيم، في وقت تواصل إدارة الرئيس دونالد ترامب الدفع نحو اتفاق يُعيد فتح مضيق هرمز، ويمنع طهران من امتلاك سلاح نووي. وصرح فانس في مقابلة مع شبكة «فوكس نيوز»، الأربعاء، بأن المسار قد يتطلب «خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الخلف، ثم ثلاث خطوات إلى الأمام وخطوة إلى الخلف»، مضيفاً أنه يتفهم إحباط الأمريكيين من بطء المحادثات وتبدل مسارها. وعزا فانس هذا التذبذب إلى الانقسامات داخل القيادة الإيرانية، قائلاً إن بعض المسؤولين يريدون إنهاء الحرب، في حين يتمسك «متطرفون مجانيين» باستمرارها. وأضاف أن مهمة الإدارة الأمريكية هي التعامل مع هذا الانقسام والوصول إلى «أفضل نتيجة للشعب الأمريكي ولرئيس الولايات المتحدة». ووصف الإيرانيين بأنهم «أناس يصعب التعامل معهم للغاية»، وقال إن لديهم «نظاماً منقسماً». وأضاف أن النتيجة النهائية ستأتي بعد مسار فوضوي يستغرق وقتاً. وقال فانس إن المفاوضات ما زالت «في منتصف اللعبة»، وإن بعض المراقبين يحاولون الحكم مسبقاً على مآلاتها. ودافع عن دوره في الاتصالات، رافضاً انتقادات صقور السياسة الخارجية، وقال: «إذا أرادوا أن يجعلوني أتحمل مسؤولية محاولة إنهاء هذه الحرب بنجاح، فأنا سعيد بأن يفعلوا ذلك». وتأتي تصريحات فانس بينما لا تزال طهران تؤكد أنها لم تحسم بعد قرارها بشأن الانتقال إلى تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة مع واشنطن في يونيو (حزيران)، إذ قال نائب وزير الخارجية كاظم غريب آبادي إن القرار لم يُتخذ بعد.

روبيو: أولوياتنا لم تتغير

وبينما واصل ترامب الحديث عن قرب التوصل إلى اتفاق، أكدت الإدارة الأمريكية أن أولوياتها لم تتغير، وفي مقدمتها ضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز، ومنع إيران من امتلاك سلاح نووي. وكتب وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، بعد اجتماع مع نظيره البريطاني إد ميليباند، أن واشنطن ولندن جددتا التزامهما بـ«المرور المفتوح» في مضيق هرمز، وضمان ألا تمتلك إيران سلاحاً نووياً. وكان روبيو قد قال في وقت سابق إن المحادثات بين إيران وسلطنة عُمان بشأن الملاحة أحرزت تقدماً، لكنه أوضح أنه لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق نهائي. وأضاف أن الولايات المتحدة تشارك في اتصالات تهدف إلى تمكين عدد أكبر من السفن من عبور المنطقة بأمان على المدى القصير. وفي المقابل، قالت مصادر إقليمية وإيرانية لـ«رويترز» إن المقترح المطروح يمنح طهران سلطة على السفن الداخلة إلى الخليج، في حين يبقى دورها في السفن المغادرة موضع تفاوض، مع استمرار الخلاف بشأن الرسوم وآليات التفيتش

وتعريف «السيطرة» على الملاحة.

ووفق مصدر إيراني كبير، تُطالب طهران بفرض رسوم تتراوح بين 5 و ٧ في المائة من قيمة الشحنات، في حين تقترح سلطنة عُمان رسوماً تقارب ٣ في المائة، في حين ترفض واشنطن فرض أي رسوم على السفن العابرة. وقال غريب آبادي إن الترتيب الجاري بحثه يقضي بمرور السفن التجارية عبر المياه الإقليمية الإيرانية في رحلتي الدخول والخروج، وإن المحادثات مع مسقط توصلت إلى «تفاهات جوهرية» اقترت استكمالها. ومع ذلك، قالت مصادر إقليمية إن اتفاقاً نهائياً لا يزال بعيداً، وإن قضايا أساسية تتعلق بالرسوم والصلاحيات وآليات الإشراف لم تُحسم بعد، رغم تأكيدات ترمب المتكررة بقرب إعادة فتح المضيق.

واشنطن والخطة «ج» في المواجهة مع إيران

وأثار تزايد التصعيد بين واشنطن وطهران تساؤلات عما إذا كانت سياسة الرد على إيران «بالمفرق» قابلة للاستمرار. ويشي التلمييح في الأيام الأخيرة إلى بدائل بأن الإدارة الأمريكية عاكفة على البحث عن الخطة (ج)، بعدما فشل الخيار العسكري (الخطة أ) في تحقيق أغراضه، ولم تتمكن «مذكرة التفاهم» (الخطة ب) من الإقلاع، قبل أن يعلن الرئيس ترامب نهايتها، ومعها أيضاً وقف إطلاق النار.

الخيارات المطروحة، سواء المستندة منها إلى معلومات أو المبنية على تقديرات المراقبين، ليست جديدة، وقد تجاهلتها الإدارة في الفترة التي سبقت التوقيع على «مذكرة التفاهم». ومن بينها «السيطرة العسكرية على هرمز»، أو وضع اليد على جزيرة «خارج»، التي تشكل الميناء النفطي الرئيسي لإيران، إضافة إلى استهداف قطاعات اقتصادية حيوية. واستعاضت الإدارة عن السيطرة على المضيق بفرض حصار بحري على إيران، لكن هذا البديل لم يكن كافياً ليؤدي إلى «تحرير» هرمز. ثم جاء تسخين الوضع من جديد لي طرح خيار إعادة الاستيلاء عليه، وسط دفع في هذا الاتجاه أكثر من السابق. «نحن لدينا القدرات العسكرية اللازمة للسيطرة عليه»، يقول القائد السابق للقيادة المركزية الأمريكية، الجنرال فرانك ماكينزي. كما عادت سيرة «خارج» إلى التداول، ولو بصورة أقل إلحاحاً.

لكن البيت الأبيض لم يغادر بعد خيار الرد «بقوة» على أي عرقلة للملاحة في المضيق، مع أنه يعرف أن هذا ليس العلاج الكافي ولا المضمون. فطهران تعمل على «مأسسة سيطرتها على المضيق»، واستطرداً تحويله إلى أداة «للهيمنة على منطقة الخليج»، كما إلى وسيلة تضمن لها دور «اللاعب» في الاقتصاد الدولي، بحسب قراءات أمريكية. وتراوح التعبير عن تحكمها به بين منع العبور فيه وفتحه مؤقتاً، مع استهداف انتقائي لبعض الناقلات.

واستدعى هذا التوجه الإيراني الرد العسكري الأمريكي، الذي رفعت واشنطن عياره بعد ما تردد عن «مؤامرة» إيرانية، استناداً إلى «معلومات إسرائيلية»، كانت تستهدف الرئيس ترامب بعد انتهاء قمة حلف «الناتو» في أنقرة الأسبوع الماضي، ما استوجب تبديل طائرة الرئيس في رحلة عودته من القمة. وبالمناسبة، طُرحت أكثر من علامة استفهام حول مصدر الرواية، لكن الإدارة تعاملت معها بجديّة، انعكست في إعلان الرئيس ترامب «نهاية» وقف إطلاق النار، وكذلك مذكرة التفاهم. ويبدو أن القصة ضاعفت من تشدده ومن الميل إلى تغيير قواعد اللعبة.

لكن الإدارة الأمريكية ما زالت مرتبكة في حسم توجهاتها. ألغى الرئيس وقف إطلاق النار و«التفاهم»، لكنه أبقى على المفاوضات. وترك الباب مفتوحاً، وإن موارباً، يعكس عدم امتلاك البديل المناسب، إن لم يكن المرغوب. فالعودة إلى الحرب غير واردة في ضوء خسائرها السياسية وتعذر تحقيق أهدافها، وكذلك في ضوء المآخذ التي ما زالت تتوالى، حتى من بعض الجمهوريين، على دخول الولايات المتحدة في هذه «الحرب المغلوطة حساباتها» منذ البداية. وما زالت الانتقادات تتجه نحو التحذير من مواصلة الغوص في رمالها.



بزشكيان: لن نخضع للإكراه.. وإيران اختارت الصمود والإصلاح

***المرصد-خاص**

في حوار شامل مع الشعب الإيراني، قدم الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان عرضاً لأبرز التحديات التي واجهت حكومته خلال العامين الماضيين، متحدثاً عن الحرب والعقوبات والضغط الخارجية، ومسار المفاوضات مع الولايات المتحدة، إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية ومشاريع الطاقة والنقل والتعليم. وأكد أن بلاده لا تسعى إلى الحرب، لكنها لن تقبل فرض الاستسلام عليها، مشدداً في الوقت نفسه على أن الوحدة الداخلية والتعاون مع دول الجوار يمثلان ركيزتين أساسيتين لمواجهة الضغوط.

بعد عامين على توليه رئاسة الجمهورية، وضع مسعود بزشكيان أداء حكومته في إطار مرحلة وصفها بالأصعب في تاريخ إيران بعد الثورة، في ظل العقوبات الاقتصادية، والضغط المالية، وأزمات الطاقة والمياه، والحرب والتوترات الإقليمية. وقال بزشكيان إن حكومته واجهت منذ يومها الأول سلسلة من الأزمات المتلاحقة، مؤكداً أن تجاوزها لم يكن نتيجة جهود الحكومة وحدها، بل ثمرة تعاون مؤسسات الدولة والمحافظين والمسؤولين والموظفين والقوات المسلحة والشعب الإيراني.

وفي عرضه للتحديات، أشار إلى أزمة المياه والجفاف الذي وصفه بأنه غير مسبوق خلال نصف قرن، فضلاً عن مخاوف انقطاع الكهرباء والغاز، ثم العقوبات والحرب التي فرضت على البلاد، مؤكداً أن الهدف من الضغوط الخارجية كان، بحسب تقديره، إحداث انهيار داخلي وإثارة السخط الشعبي.

ويرى بزشكيان أن الرهان على تفكك المجتمع الإيراني لم يتحقق، معتبراً أن تماسك مختلف شرائح الشعب كان عاملاً حاسماً في الحفاظ على استقرار البلاد.

الوحدة الداخلية في مواجهة الضغوط

ركز الرئيس الإيراني بصورة واضحة على مفهوم الوحدة الداخلية، مؤكداً أن الشعب، من وجهة نظره، يضم جميع من يعيشون على الأراضي الإيرانية بغض النظر عن العقيدة والقومية والجنس والتوجهات السياسية، وأن الدولة ملزمة بالتعامل

مع المواطنين على أساس العدالة والمساواة. وقال إن خطط الخصوم الخارجية ركزت خلال الفترة الماضية على تفكيك الجبهة الداخلية وبث الانقسام بين الإيرانيين، معتبرا أن صمود البلاد يعود إلى مختلف شرائح الشعب، وليس فقط إلى من خرجوا إلى الشوارع دعما للدولة. وفي هذا السياق، شدد على أن إشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في إدارة الشأن العام يزيد قدرة الدولة على مواجهة الأزمات، بينما يؤدي استبعاد الآخرين والانغلاق إلى إضعاف المجتمع والدولة. ويستند هذا التصور أيضا إلى تجربة حكومته في تفويض جزء من الصلاحيات إلى المحافظين والمسؤولين المحليين، والتي قال إنها ساعدت على إدارة تداعيات الحرب والأزمات من دون أن تتوقف مؤسسات الدولة. وأشار إلى أن ملايين الإيرانيين توجهوا خلال فترة الحرب إلى مناطق مثل مازندران، ومع ذلك لم تشهد تلك المناطق نقصا حادا في الخبز أو الوقود أو السلع الأساسية، عازيا ذلك إلى التنسيق المباشر بين المسؤولين المحليين وتفويض الصلاحيات.

الاقتصاد والإصلاح في ظل الحصار

لا ينكر بزشكيان صعوبة الوضع الاقتصادي، بل يقر بأن العقوبات والحصار يؤثران مباشرة في قدرة إيران على بيع النفط والحصول على العملة الأجنبية. لكنه يرى أن الحل لا يكمن في انتظار انتهاء الضغوط، وإنما في بناء مسارات بديلة، خصوصا مع دول الجوار، وتوسيع التجارة والتبادل التجاري، واستخدام آليات مثل المقايضة عندما تعوق العقوبات عمليات تحويل الأموال. ويؤكد أن علاقات إيران مع دول الجوار أصبحت، بحسب تقييمه، أفضل بكثير من السابق، وأن التعاون الإقليمي ساعد طهران على مواجهة جزء من آثار الحصار. كما أشار إلى أن دول المنطقة، وفقا لروايته، حالت دون استخدامها لإحداث اضطرابات داخل إيران خلال الحرب. وفي الجانب الاقتصادي الداخلي، تحدث الرئيس عن برنامج لإصلاح الطاقة والنظام المصرفي وسياسات الدعم والخصخصة وإدارة المؤسسات الحكومية والبنية التحتية للنقل، معتبرا أن الإصلاح لم يعد خيارا، بل ضرورة لمستقبل البلاد. كما شدد على أهمية إصلاح النظام المصرفي باعتباره إحدى الوسائل الأساسية للسيطرة على التضخم، متحدثا عن إعادة توزيع أكثر عدالة للدعم، بحيث تحصل الفئات ذات الدخل المنخفض على حصة أكبر من الموارد الحكومية.

الطاقة والنقل.. البحث عن شرايين بديلة

احتلت مشاريع الطاقة والنقل مساحة مهمة في حديث بزشكيان، الذي ربط بين تطوير البنية التحتية وقدرة إيران على تجاوز الحصار والأزمات. ووصف الممرات التجارية وشبكات النقل بأنها «شرايين المجتمع»، مؤكدا أن تطوير السكك الحديدية يمكن أن يوفر قدرة أكبر على نقل البضائع، ويقلل استهلاك الوقود ويخفف الضغط على الطرق. وأشار إلى مشاريع للسكك الحديدية، من بينها خط تشابهار - زاهدان، وخط رشت - آستارا، إضافة إلى مشروع الربط بين طهران وتبريز وتركيا، فضلا عن خطط لتوسيع شبكة القطارات التي تربط طهران بالمدن المحيطة بها. وفي مجال الطاقة، أكد أن الحكومة تعمل على التوسع في الطاقة الشمسية، مشيرا إلى تركيب ألواح شمسية أسهمت في توفير قدرة تقترب من ٧ آلاف ميغاواط، مع استمرار العمل على زيادة هذه القدرة. ويضع بزشكيان معالجة أزمة الطاقة ضمن أولويات حكومته، خصوصا مع استمرار العقوبات والحرب والقيود على الموارد، مؤكدا أن الاعتماد على الطاقة النظيفة يمكن أن يقلل استهلاك الوقود ويحسن وضع الطاقة على المدى الطويل.

التعليم بوصفه استثمارا في المستقبل

لم يقتصر حديث الرئيس الإيراني على الاقتصاد والسياسة الخارجية، إذ منح التعليم مكانة أساسية في رؤيته للمستقبل. وقال إن كثيرا من المشكلات الاجتماعية تعود، في تقديره، إلى الطريقة التي يتعلم بها الأطفال، مؤكدا أن المدرسة ينبغي ألا تكتفي بتلقي المعلومات، بل يجب أن تعلم الطالب كيفية التفكير وحل المشكلات. ووصف التعليم بأنه «أهم ركيزة لبناء المستقبل» وأثمن رأس مال تمتلكه البلاد، معتبرا أن تعليم الصديق والأمانة واحترام الآخرين والسلوكيات الاجتماعية السليمة يمكن أن يسهم في معالجة عدد كبير من المشكلات التي يواجهها المجتمع.

لا حرب من أجل الحرب.. ولا استسلام تحت الضغط

في السياسة الخارجية، رسم بزشكيان معادلة واضحة: إيران لا تريد الحرب، لكنها لن تقبل الإكراه أو الاستسلام. وقال إن بلاده لم تبدأ الحرب، وإنها كانت منخرطة في الحوار عندما اندلع القتال، مؤكدا أن الشعب الإيراني، بما في ذلك من لديهم اعتراضات على الحكومة، وقف في النهاية إلى جانب البلاد خلال الأزمة. وانتقد استخدام الولايات المتحدة أراضي دول في المنطقة لشن هجمات على إيران، معتبرا أن بلاده لا تريد استهداف دول الجوار، لكنها ستدافع عن نفسها في مواجهة المواقع التي تنطلق منها الهجمات. وأكد في الوقت نفسه أن إيران لا تسعى إلى احتلال أراضي دول أخرى أو توسيع حدودها، وأن سياستها تقوم على العيش إلى جانب دول المنطقة، مع رفض الخضوع للضغوط الخارجية.

المفاوضات مع واشنطن.. الدفاع عن مذكرة التفاهم

دافع بزشكيان بقوة عن المسار التفاوضي مع الولايات المتحدة، رافضا الانتقادات الداخلية التي تعتبر الاتفاق أو مذكرة التفاهم فشلا أو تنازلا إيرانيا. وقال إن إيران حققت، بحسب تقييمه، مكاسب مهمة خلال المفاوضات، وإنه لا يرى بندا يمكن الاستناد إليه للقول إن بلاده تخلت عن حقوقها. كما نفى وجود خلاف جوهري بين الحكومة والقوات المسلحة والمؤسسات الأمنية بشأن المفاوضات، مؤكدا أن القرار اتخذ داخل المجلس الأعلى للأمن القومي، وأن المؤسسات العسكرية والأمنية أيدته. وفي حديثه عن تفاصيل توقيع مذكرة التفاهم، أوضح أن الترتيبات السياسية تطورت وصولا إلى توقيعها على مستوى رئيسي الدولتين، لكنه أشار إلى أن بعض تفاصيل المفاوضات لا تزال سرية، وأن ما كشف عنه يمثل الجزء القابل للنشر منها. وفي المحصلة، يقدم بزشكيان رؤيته لمرحلة ما بعد الحرب باعتبارها مرحلة اختبار لقدرة الدولة الإيرانية على الجمع بين الصمود الخارجي والإصلاح الداخلي. فالحكومة، وفقا لتصوره، مطالبة بمواجهة العقوبات والضغوط العسكرية، وفي الوقت نفسه بمعالجة الاختلالات الاقتصادية والطاقة والمصارف والتعليم والبنية التحتية. وبينما يرفض بزشكيان منطق الحرب الدائمة، فإنه يربط أي تفاوض بامتلاك عناصر القوة، مؤكدا أن إيران لن تقبل اتفاقا يؤدي إلى تجريدها من قدراتها الدفاعية أو فرض إرادة خارجية عليها. وفي المقابل، يضع الرئيس الإيراني تحسين العلاقات مع دول الجوار، وتعزيز الوحدة الداخلية، وتوسيع مشاركة المجتمع، والإصلاح الاقتصادي، في قلب استراتيجيته حكومته لمواجهة المرحلة المقبلة، معتبرا أن قدرة إيران على تجاوز الضغوط لا تعتمد على القوة العسكرية وحدها، بل على تماسك المجتمع وكفاءة مؤسسات الدولة وقدرتها على إصلاح اقتصادها.



نعوم ريدان, فرزين نديمي:

التوصل إلى ترتيبات إدارية عملية في مضيق هرمز

***معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى**

عمدت إيران إلى ترهيب البحارة لإجبارهم على الامتثال لتعليمات «الحرس الثوري الإسلامي» (IRGC)، وأظهرت استعدادها لضرب السفن التي لا ترضخ لشروطها (كما وثق ذلك متتبع الهجمات البحرية التابع لمعهد واشنطن).

وتسعى طهران الآن إلى تحويل هذا الواقع الذي فرضته الحرب إلى مكسب دائم. فبدلاً من الاكتفاء بالمشاركة في الترتيبات التي يبادر إليها الآخرون، تريد إيران أن تضطلع بدور مهيم، أو على الأقل بدور قيادي، في أي إدارة مستقبلية للمضيق. ويتجلى هذا الطموح في رفضها مؤخراً للمقترح العماني بشأن الإدارة الإقليمية، الذي حظي وفقاً للتقارير بدعم من دول خليجية أخرى. ويبدو

منذ اندلاع الحرب مع إيران، أصبح مضيق هرمز أهم ورقة استراتيجية بيد طهران. فمن خلال إثارة حالة من عدم اليقين بشأن وجود الغام في الممر المركزي التقليدي للمضيق، ومهاجمة أو تهديد السفن التي تستخدم الممر المحمي من قبل الولايات المتحدة عبر المياه العمانية، وإجبار حركة الملاحة التجارية على المرور عبر مياهها الإقليمية، نجحت السلطات الإيرانية فعلياً في فرض نظام ملاحي جديد. فقد أصبح نظام فصل حركة المرور (TSS) المعترف به دولياً، الذي اعتمد في عام ١٩٦٨ تحت رعاية المنظمة البحرية الدولية، غير قابل للملاحة فعلياً بالنسبة للعديد من المشغلين، بينما

يتحتم على أي نظام لما بعد الحرب أن يحافظ على نظام «المرور العابر»

الآلي) في الازدياد. وفي أوقات مختلفة، قامت إيران أيضاً بتوجيه السفن عبر مسار أكثر شمالاً بين جزيرتي لاراك وقشم.

ومن الجدير بالذكر بشكل خاص عبور ناقلة الغاز الطبيعي المسال Al Areesh (رقم التعريف IMO ٩٣٢٥٦٩٧) في ٢٩ تموز/يوليو، وهي سفينة مرتبطة بشركة «قطر للطاقة»، خرجت من المنطقة عبر ممر خاضع للسيطرة الإيرانية. وكان هذا أول عبور لناقلة غاز طبيعي مسال مرتبطة بقطر عبر مضيق هرمز منذ ٧ تموز/يوليو، عندما تعرضت السفينة «الركيات» (رقم التعريف IMO ٩٣٩٧٣٣٩) لهجوم قبالة سواحل ليماء في عُمان، أثناء محاولتها الإبحار عبر المسار العماني. وقد أشارت هذه التطورات إلى أن الدوحة وغيرها من كبار مصدري الطاقة معرضون عملياً لتكتيكات طهران القسرية، حتى في الوقت الذي يضغطون فيه من أجل ترتيبات أكثر صلابة من الناحية القانونية من حيث المبدأ.

وفي الوقت نفسه، تعرضت أربع سفن أخرى على الأقل للهجوم منذ ٣١ تموز/يوليو، ولا تزال مئات السفن الأخرى وآلاف البحارة عالقين في الخليج منذ تعليق خطة الإجلاء التي وضعتها المنظمة البحرية الدولية في ٢٥ حزيران/يونيو. وتُظهر هذه الاتجاهات عزم إيران على توجيه حركة الملاحة عبر المسارات التي يمكنها التأثير فيها، مع إظهار الممر الجنوبي الذي توفره الولايات المتحدة على أنه غير آمن.

السياق التاريخي والقانوني

منذ عام ١٩٦٨، تخضع حركة الملاحة عبر مضيق هرمز لنظام فصل حركة المرور الذي اعتمدته المنظمة البحرية الدولية، ويتألف من مسارين للدخول والخروج، يبلغ عرض كل منهما ميلين بحريين، ويفصل بينهما ممر فصل بعرض ميلين. يقع هذا النظام بأكمله داخل المياه الإقليمية العمانية، ويعكس اتفاقية «الجرف» القاري

أن هذا الاقتراح مستوحى بشكل عام من آلية التعاون المنشأة في مضيق ملقا، والتي تركز على سلامة الملاحة، وحماية البيئة، وتقديم مساهمات طوعية مقابل خدمات المساعدة في الملاحة، بما يتماشى مع المادة ٤٣ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS). في المقابل، تصر إيران على أن إدارة مضيق هرمز يجب أن تقتصر على الدولتين الساحليتين، إيران وسلطنة عُمان، مع احتفاظ طهران بالكلمة الفصل بشأن السفن المسموح لها بدخول الخليج الفارسي والخروج منه.

تؤكد بيانات الشحن البحرية الحديثة نوايا إيران، فبعد انهيار مذكرة التفاهم مع الولايات المتحدة واستئناف أعمال العنف في أوائل تموز/يوليو، انخفضت حركة مرور الناقلات عبر الممر العماني انخفاضاً حاداً. وكان إجمالي عدد العبور قد ارتفع إلى ما يقارب ٤٥ سفينة في اليوم في المتوسط عقب مذكرة حزيران/يونيو، لكنه انخفض بشكل حاد إلى حوالي ١٣ سفينة في اليوم بعد انهيارها. وبالمثل، تُظهر بيانات (Lloyd's List Intelligence) (انخفاضاً كبيراً في إجمالي عمليات العبور التجارية بعد ٧ تموز/يوليو، عندما هاجمت إيران ثلاث ناقلات محملة (اثنتان تحملان النفط الخام، وواحدة تحمل الغاز الطبيعي المسال) أثناء استخدامها للمسار العماني. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، يبدو أن عدداً أكبر من السفن يستخدم الممرات الإيرانية جنوب جزيرة لاراك مقارنة بالممر العماني، كما استمر عدد عمليات العبور «المجهولة» (أي السفن التي لا تبث بيانات نظام التعرف

طهران تسعى لتحويل فوضى الحرب إلى نفوذ دائم

المؤسسي على «هيئة مضيق الخليج الفارسي» التي أنشأتها في أيار/مايو، أو عبر تنفيذ آلية لاحقة تتطلب من السفن الحصول على إذن إيراني للعبور، ودفع رسوم تُصور على أنها «رسوم خدمة»، وقبول بروتوكولات تحديد المسار والتفتيش التي تفرضها. وطوال فترة الحرب، أكد مسؤولون حكوميون وضباط في «الحرس الثوري الإيراني» مراراً وتكراراً أن العبور عبر مضيق هرمز لا يُسمح به إلا بإذن من طهران. وتخدم هذه الادعاءات أغراضاً عملياتية وتفاوضية على حد سواء: فهي تُظهر ما تبقى من قدرة إيران القسرية، وترفع التكلفة المتصورة لأي ترتيب يستبعد السيطرة الإيرانية. وعلى المدى القصير، توفر العمليات العسكرية ومخاطر زمن الحرب (مثل الألغام المشتبه بها والذخائر غير المنفجرة) لطهران مبرراً مؤقتاً لتغيير تدابير إدارة حركة المرور، لا سيما في ظل التأخيرات المستمرة في عمليات إزالة الألغام.

وكما أشير أعلاه، فإن الوضع النهائي الذي تفضله طهران هو إقامة إطار ثنائي بين إيران وعمان يستبعد الرقابة الدولية، ويعامل الدولتين الساحليتين باعتبارهما صانعي القرار الوحيدين. ومنذ حزيران/يونيو، وصف وزير الخارجية عباس عراقجي المناقشات مع مسقط بأنها ممارسة لـ «حقهما الطبيعي» في تنسيق ترتيبات المرور الآمن والاحتفاظ بالسلطة النهائية لإيران وعمان وحدهما. ومن خلال تصوير استراتيجيتها على أنها تعاون ثنائي براغماتي، تحاول طهران تبرير ما يمكن اعتباره استيلاء أحادي الجانب على السلطة. علاوة على ذلك،

بين إيران وعمان لعام ١٩٦٨، التي حددت الخط الوسطي بحيث تقع القنوات المائية العميقة الصالحة للملاحة في معظمها على الجانب العماني. وأضاف تعديل عام ١٩٧٩ منطقة ملاحة ساحلية أقرب إلى الساحل العماني على طول شبه جزيرة مسندم.

بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، يُعتبر مضيق هرمز مضيقاً دولياً يُستخدم للعبور «المستمر والسريع» (المواد ٣٧-٤٤). وبالتالي، فإن النظام الذي يحكمه هو نظام «المرور العابر»، الذي يُعرف قانونياً بأنه غير قابل للتعليق، وغير تمييزي، وخالٍ من أي ترخيص من الدولة أو رسوم مقابل مجرد فعل العبور. ولا يجوز للدول الساحلية اعتماد مخططات الفصل ولوائح السلامة إلا بالتشاور مع المنظمة البحرية الدولية (IMO)، وفقط إذا كانت تلك التدابير لا تنتقص من حق المرور العابر (المواد ٤١-٤٢).

وبطبيعة الحال، فإن إيران ليست طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، وقد رفضت منذ فترة طويلة نظام المرور العابر لصالح تفسير موسع لـ «المرور البريء». استناداً إلى قانونها البحري لعام ١٩٩٣. ووفقاً لهذا الرأي، يخضع المضيق للسيادة الكاملة للدولة الساحلية، بما في ذلك الحق النظري في تعليق المرور وفرض الحصول على إذن مسبق. في المقابل، تُعتبر عُمان طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) وتلتزم بواجبات المرور العابر غير التمييزي، الذي تعتبره معظم دول العالم قانوناً بحرياً عرفياً. ولذلك، تتردد مسقط في قبول أي ترتيب من شأنه تغيير مسار الممرات، أو فرض رسوم إلزامية على المرور نفسه، أو منح دولة ما حق النقض.

أهداف إيران وخطوطها الحمراء

يتمثل الهدف الاستراتيجي لطهران في السيطرة على الدخول إلى الخليج، سواء من خلال إضفاء الطابع

أن تستمر محادثات الحوكمة طويلة الأجل بالتوازي مع بدء تنفيذ هذه الأولويات الأولية. وطوال عملية الانتقال، ينبغي لإدارة ترامب حشد دول المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع للقيام بما يلي:

-رفض أي محاولة إيرانية لتحويل الإكراه الذي مارسته خلال الحرب إلى سيطرة مهيمنة على الممر المائي.

-مواصلة دعم الترتيبات التي تحافظ على استمرارية الممر العماني حتى التوصل إلى حل دائم وتنفيذه.

-إعطاء الأولوية لاستئناف حركة مرور الناقلات في كلا الاتجاهين عبر المضيق. فقد كان التخفيف المؤقت الذي وفرته عمليات الإفراج الطارئة عن مخزونات النفط، وزيادة الإمدادات من مختلف المناطق، وغيرها من التدابير التخفيفية مفيداً، لكنه لا يمكن أن يدعم أمن الطاقة العالمي إلى الأبد - لا سيما إذا أدت التوترات المتجددة في البحر الأحمر إلى مزيد من الاضطراب في الأسواق.

-ضمان أن تستند أي ترتيبات طويلة الأجل إلى ثلاثة مبادئ أساسية: الحفاظ على حرية الملاحة بما يتوافق مع نظام المرور العابر المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ ورفض أي حق إيراني أحادي الجانب في منح التراخيص أو استخدام حق النقض (الفيتو) على الشحن التجاري؛ واتخاذ تدابير عملية للسلامة وإدارة حركة الملاحة تتوافق مع ولايات اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والمنظمة البحرية الدولية. -الإصرار على عدم قبول أي آلية ثنائية بين إيران وعمان ما لم :

(١) تُطور بالتشاور الوثيق مع الدول الساحلية الأخرى في الخليج.

(٢) تظل مفتوحة بشكل دائم للمساهمات المناسبة من الدول المستخدمة الرئيسية والمنظمة البحرية الدولية،

(٣) تؤكد صراحة نظام المرور العابر من دون أي أحكام

هرمز يتحول إلى ساحة صراع.. وإيران تفرض قواعدها الجديدة

أشار مسؤول إيراني لم يذكر اسمه، نقلت عنه مؤخراً وكالة أنباء فارس التابعة لـ«الحرس الثوري الإيراني»، إلى أنه، بغض النظر عن أي اتفاق مع عُمان، تعتزم طهران إبقاء المضيق مغلقاً حتى تقوم الولايات المتحدة برفع حصارها البحري، وإلغاء العقوبات المفروضة على النفط والبتروكيماويات، وإطلاق سراح أصول النظام المجمدة. يبدو أن هذه الخطوط الحمراء صارمة. بعد رفض مفهوم «الاتحاد الإقليمي» الذي طرحته عُمان، قدمت إيران اقتراحاً مضاداً يقضي بأن يكون الممر الداخلي بأكمله وأجزاء من الممر الخارجي ضمن مياهاها الإقليمية، الأمر الذي يمنحها عملياً السيطرة المادية على كلا مساري المرور الرئيسيين. ومع ذلك، ولأسباب ستناقش أدناه، فإن منح إيران السيطرة على ممر بأكمله يجب أن يكون أمراً غير وارد بالنسبة للولايات المتحدة، حتى لو اقتصر ذلك على أجزاء من المسار فقط.

توصيات سياسية

-ينبغي أن تكون الأولوية الفورية لواشنطن وشركائها هي تفعيل خطة مركزة ومحددة زمنياً لمرافقة مئات السفن التجارية التي لا تزال عالقة في الخليج الفارسي. ولإعادة استئناف حركة المرور المحدودة في الاتجاهين على المدى القريب، وتخفيف الضغط على أسواق الطاقة، فإن المسار الأكثر عملية هو إنشاء آلية تنسيق منظمة بعناية مع إيران وعمان، تعمل وفقاً للمبادئ الواردة أدناه وتدعمها قوات بحرية بقيادة الولايات المتحدة. ويمكن

واشنطن أمام معركة استعادة حرية الملاحة

التي لا تزال عالقة في الخليج ستحتاج إلى ضمانات أمنية قبل مغادرة المنطقة، حتى إذا أدى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران إلى إنهاء الحرب. ومن المرجح أيضاً أن تحتاج هذه السفن إلى مرافقة و/أو توجيه لضمان الملاحة الآمنة.

وفي نهاية المطاف، توفر النماذج التي تجمع بين ممارسات السلامة التعاونية المستخدمة في مضيق ملقا وطابع العبور المفتوح لمضيق جبل طارق المرجع الأنسب لترتيبات دائمة ومتوافقة مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في مضيق هرمز. ونظراً للتكتيكات القسرية التي تنتهجها إيران ونواياها المعلنة بوضوح، فإن الترتيبات التي تدعم حق المرور العابر، وترفض السيطرة الأحادية أو الرسوم الإلزامية، وتحافظ على نظام فصل حركة الملاحة الحالي التابع للمنظمة البحرية الدولية كأساس مرجعي، هي وحدها القادرة على استعادة الملاحة الموثوقة عبر المضيق - وهو شرط أساسي لحماية المصالح التجارية العالمية والقانون الدولي.

-نعم ريدان هي زميلة أقدم في معهد واشنطن، وتكتب حول المواضيع المتعلقة بصناعات الطاقة والشحن في الشرق الأوسط، مع تركيز خاص على لبنان والعراق.

-الدكتور فرزين نديمي هو زميل أقدم في معهد واشنطن ومحل متخصص في الشؤون الأمنية والدفاعية المتعلقة بإيران ومنطقة الخليج العربي.

تسمح بالتعليق أو التمييز أو الإذن المسبق الإلزامي. وينبغي للولايات المتحدة أن تنخرط بشكل بناء في أي إطار يفي بهذه الشروط، مع مواصلة أي عمليات عسكرية ضرورية لاستعادة حرية الملاحة وتعزيز النظام القانوني.

-الحفاظ على نظام فصل حركة المرور الذي كان سارياً قبل الحرب، والمفروض بموجب تفويض المنظمة البحرية الدولية، باعتباره خط الأساس التشغيلي في المياه الإقليمية العمانية. ولا ينبغي النظر في أي تعديل للممر الداخلي باتجاه الشمال إلا كجزء من حزمة شاملة تقبل فيها إيران إشراف المنظمة البحرية الدولية على المخطط المعدل، وتعترف رسمياً بأن المرور العابر يعكس القانون الدولي العرفي. إن تغيير المسارات من دون هذه الالتزامات قد ينطوي على خطر تحويل الأنماط التشغيلية المؤقتة إلى نفوذ إيراني دائم.

-علاوة على ذلك، ينبغي للولايات المتحدة أن ترفض المطالب الإيرانية بنقل مسار الدخول بالكامل إلى داخل المياه الإقليمية الإيرانية. فمن شأن ذلك أن يضع السفن العابرة - بما في ذلك سفن البحرية الأمريكية - داخل منطقة محتملة للقبض عليها أو استهدافها من قبل «الحرس الثوري الإيراني»، ومحاطة بالسواحل الإيرانية من ثلاث جهات؛ ولذلك ينبغي استبعاد هذا الخيار لهذا السبب وحده. وسيكون الممر الداخلي الواقع في أقصى الجنوب - أي الذي يقع جزئياً في شريط ضيق من المياه الدولية الفاصلة بين المياه العمانية والإيرانية، وجزئياً في المياه الإقليمية الإيرانية - بديلاً أكثر قبولاً.

• يجب قصر أي رسوم على المدفوعات الطوعية مقابل خدمات فعلية مقدمة، مثل الإرشاد البحري، ومساعدة حركة المرور، والدعم الهيدرغرافي، وحماية البيئة، أو البحث والإنقاذ. ولا ينبغي فرض أي رسوم على مجرد ممارسة حق العبور. ومع ذلك، قد يكون فرض بعض الرسوم الطوعية مبرراً بالنظر إلى حقيقة أن مئات السفن



رئيس الأركان الامريكي:

التصعيد العسكري قد يأتي بنتائج عكسية

مخاوفه بشأن الخيارات العسكرية لتصعيد النزاع، وأثار احتمال إيجاد مخرج من الحرب مع مسؤولين رئيسيين آخرين في الإدارة (الامريكية)، بمن في ذلك مدير وكالة المخابرات المركزية جون راتكليف، ووزير الخارجية ماركو روبيو، ونائب الرئيس جي دي فانس».

وعقد كين مؤخرا اجتماعات جانبية مع بعض هؤلاء المستشارين الرئيسيين المتشابهين في الرأي، في محاولة لتسهيل التنسيق بين الوكالات، وضمان توافق وجهات النظر قبل الاجتماعات مع الرئيس ترمب. ويهدف ذلك إلى توضيح القيود والمزالق التي تنطوي عليها الخيارات العسكرية المتاحة، بما في

أوضح رئيس هيئة الأركان المشتركة الامريكية الجنرال دان كين، في محادثات خاصة مع كبار مستشاري ترمب الآخرين، أن الولايات المتحدة بحاجة إلى إيجاد مخرج من الحرب مع إيران، موضحا أن الخيارات العسكرية المطروحة لتصعيد النزاع قد تأتي بنتائج عكسية، كما أنه من غير المرجح أن تحقق القوة الجوية وحدها الأهداف المعلنة للرئيس الامريكي دونالد ترمب، وفق ما نقلته شبكة «سي إن إن» عن ٣ مصادر مطلعة على الأمر.

وقالت الشبكة إن أحد المصادر قال بصراحة، إن «كين يبحث عن مخرج، وهو ليس وحده من يرى أن الحرب قد وصلت إلى مفترق طرق. فقد ناقش

(تموز) لشن ضربات جديدة وأكثر عدوانية، بسبب المخاوف من التداعيات المحتملة التي قد تنجم عن تصعيد النزاع، حتى مع ظهور ترمب مستعدا للموافقة مبدئيا على ما وصفه بعملية «ضخمة»، حسبما قال أحد المصادر لـ«سي إن إن».

وأوضح المصدر أن «المؤيدين الوحيدين للعملية كانوا عناصر من القيادة المركزية الامريكية (سنتكوم)»؛ مشيرا إلى أن إسرائيل أيضا دعمت بشدة مسار تصعيد النزاع المسلح.

وقال مسؤول آخر في الإدارة، إن ترمب قرر في النهاية التراجع بعد التحدث مع حلفاء في الشرق الأوسط، مضيفا أن ترمب لم يستبعد الضربات المخطط لها في تاريخ مستقبلي.

تناقص مخزونات الذخائر الرئيسية
وكان تناقص مخزونات الولايات المتحدة من الذخائر الرئيسية أيضا عاملا

مؤثرا، حسبما ذكرت «سي إن إن». وهدد ترمب مرارا بقصف البنية التحتية للطاقة الإيرانية، وهي خطوة قالت مصادر إنها من غير المرجح أن تجبر إيران على الاستسلام.

وقالت مصادر عدة إن القيام بذلك من شأنه أيضا أن يزيد من تنفير السكان الإيرانيين، بدلا من تغذية اللوم تجاه النظام.

كما نظر ترمب في قصف الجسور، ولكن القيام بذلك غير مرجح أيضا أن تسفر عنه نتائج مثمرة.

لكن بينما أثار كين مخاوفه، فقد كان أيضا حريصا على الحفاظ على علاقته مع ترمب، وحذرا في كيفية نقل العيوب المحتملة للخيارات العسكرية عند عرضها

ذلك تلك التي لا تشمل نشر قوات برية امريكية، حسبما أفادت المصادر شبكة «سي إن إن».

ترمب يرفض نشر قوات برية

وقال أحد المصادر للشبكة، إن ترمب باستمرار كان مناهضا لفكرة نشر قوات برية في إيران؛ مشيرا بدلا من ذلك إلى اعتقاله بأن القصف الجوي يمكن أن يجبرهم على الموافقة على صفقة بشروطه. ويرى كين وآخرون في واشنطن، من خلال محادثات خاصة، أن هذه النتيجة غير مرجحة، وبدلا من ذلك سعوا إلى تطوير خيارات أخرى تتناسب مع المعايير التي حددها الرئيس نفسه. وأشاد مسؤول في البيت الأبيض بمساهمات كين

في فريق الأمن القومي لترمب، قائلا لـ«سي إن إن»: «الجنرال كين هو أصل لا يُقدَّر بثمن لفريق الأمن القومي للرئيس ترمب»؛ لأنه «دائما ما يقدم معلومات دقيقة وغير متحيزة، ومجموعة

من الخيارات للقائد الأعلى، الذي يتخذ القرارات في النهاية بناء على ما يراه أفضل للأمن القومي الامريكي».

«للقوة الجوية حدودها»

ووصلت الحرب إلى نقطة يعتقد فيها كثير من كبار مسؤولي الأمن القومي لترمب -بدعم من العقيدة العسكرية وتقييمات مجتمع الاستخبارات الامريكية والشرطة السليمة- بما قاله كين نفسه للمشرعين خلال جلسة استماع علنية في نهاية الشهر الماضي، من أن «للقوة الجوية حدودها».

ولهذه الأسباب، كان كين ومسؤولون آخرون في واشنطن حذرين من الخطة الأخيرة في أواخر يوليو

كين يحذر: القصف وحده لن يحقق أهداف الحرب مع إيران

أن الجيش الأمريكي يمكن أن يلحق أضرارا جسيمة بإيران، إذا قرر ترمب في نهاية المطاف المضي قدما في عملية من شأنها تصعيد الحرب.

تحذيرات ما قبل الحرب

قبل بدء الحرب، حذر كين وقادة عسكريون آخرون ترمب، بالمثل، من أن حملة عسكرية طويلة قد تؤثر على مخزونات الأسلحة الأمريكية. ولكن الآن، يعتقد كبار القادة العسكريين أن مخزون الذخائر «منخفض بشكل خطير»، حسبما قال مصدر لـ «سي إن إن». وأصبح ترمب محبطا بشكل متزايد من كيفية تقويض هذه القضية لقدرته على إظهار القوة بشكل موثوق في المفاوضات مع إيران.

وأشارت «سي إن إن» إلى أن كين أثار مخاوف بشأن تناقص مخزون الذخائر خلال اجتماعين على الأقل مع ترمب، نوقشت فيهما الخيارات

المحتملة لتصعيد النزاع. وفي الوقت نفسه، يبدو ترمب أكثر إحباطا من حقيقة أن تأثير الحرب على الذخائر قد تم الإبلاغ عنه علنا، معبرا عن هذا خلال اجتماع مع مجلس وزرائه في اجتماع كامب ديفيد الأخير.

نقص الذخائر هو أيضا أحد الأسباب التي دفعت «البننتاغون» والقيادة المركزية الأمريكية إلى إعادة تقييم الاستراتيجية العسكرية. وعلى سبيل المثال، أرسل مسؤول عسكري كبير في القيادة المركزية مؤخرا رسالة إلكترونية للاستعانة بمصادر خارجية، للحصول على طرق جديدة ومبتكرة وغير تقليدية، للضغط على إيران ومعاقبتها.

مباشرة على الرئيس. وأشارت المصادر إلى أن كين عمل بجد منذ توليه منصبه لضمان أن تكون له أذن تسمعه عند ترمب؛ حيث حاول في إحدى المرات الحصول على مكتب داخل البيت الأبيض، ليتمكن من إطلاع الرئيس بانتظام، وفقا لأشخاص مطلعين على الأمر.

العيوب المحتملة للخيارات العسكرية

وقال مصدران مطلعان على المناقشة، إن كين كان «يقوم بواجبه» بإثارة العيوب المحتملة للخيارات العسكرية لتصعيد النزاع، بما في ذلك المخاوف بشأن مخزون الذخائر الأمريكي المستنفذ بالفعل،

خلال اجتماع في البيت الأبيض مع ترمب وكبار المسؤولين الآخرين، في نهاية الشهر الماضي.

كما أوضح كين للرئيس أنه إذا أراد المضي قدما في تصعيد العمليات العسكرية:

«يمكننا بالتأكيد تدميرهم» في إشارة للإيرانيين.

لكن على انفراد، كان كين أكثر مباشرة في الاعتراف بحدود القوة الجوية، وتكرار رأيه بأن القصف وحده غير مرجح أن يحقق أهداف ترمب المعلنة، في هذه المرحلة من الحرب.

ويقول البعض إن كين لم يكن حازما بما يكفي مع ترمب؛ إذ إن محادثاته في البيت الأبيض تختلف عن مناقشاته الخاصة مع القادة العسكريين حول احتمال شن الحرب. ولكن يبدو أن كين أصبح أكثر صراحة بشأن الآثار المحتملة للتصعيد العسكري في الأسابيع الأخيرة، وفق ما ذكرت «سي إن إن».

وفي الوقت نفسه، كرر كين خلال تلك الاجتماعات

مخزونات الذخائر تنخفض..
والبننتاغون يعيد حساباته

الحرب على ايران.. تغطية تحليلية وتوثيقية خاصة



هدنة على حافة السقوط... واشنطن وطهران في سباق «من يرمش أولاً»

واشنطن تعيد ترتيب أهداف الحرب وإيران تتحدى

***المرصد/ فريق الرصد والمتابعة**

دعت إيران يوم السبت ٢٠٢٦/٨/١٥ الولايات المتحدة إلى قبول الهزيمة في حين وصف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إيران بأنها «شريرة للغاية» وحث الأمريكيين على الاستعداد لتحمل استمرار ارتفاع أسعار الوقود نتيجة للحرب و

لا يزال الجمود يسيطر على المحادثات حول إنهاء الحرب وحركة ناقلات النفط عبر مضيق هرمز الاستراتيجي، دون مؤشر على اقتراب الأطراف المتحاربة من إنهاء الصراع الذي بدأته الولايات المتحدة وإسرائيل في ٢٨ فبراير شباط. وقال نائب وزير الخارجية الإيراني كاظم غريب آبادي في منشور على إكس «لن يفتح هذا المضيق أو يغلق إلا بأمر من إيران. ستواصل طهران فرض الحصار ما دام (الأمريكيون) يرفضون تقبل حقيقة الهزيمة ولا يكفون عن الانغماس في الأوهام».

وقال وزير الخارجية عباس عراقجي إن إيران لم تتخذ قراراً بعد بشأن استئناف المحادثات مع الولايات المتحدة. وأضاف في مقابلة نشرها موقع شهرآرا نيوز الإيراني اليوم أن على واشنطن تلبية الشروط المتعلقة بالمضيق من أجل استئناف حركة الملاحة في الممر المائي الذي كان يمر عبره خمس شحنات النفط العالمية قبل الحرب. وحث ترامب الأمريكيين على تحمل ارتفاع طفيف في أسعار البنزين نتيجة استمرار الصراع مع إيران. وفي تجمع سياسي في كاردن سيتي بولاية نيويورك الجمعة، قال ترامب إن دفع «مبلغ ضئيل إضافي مقابل البنزين» يستحق التكلفة لضمان عدم حصول «دولة شريفة للغاية» على سلاح نووي، وهو أحد الأسباب التي ساقها الرئيس لتبرير الحرب.

وقال ترامب «بعد أن ننتهي من هزيمة إيران... سأعلن قريباً جداً أن مضيق هرمز إقليم تابع للولايات المتحدة». وتأرجحت تصريحات الرئيس طوال الصراع بين التهديد بالتصعيد وتأكيد أن اتفاق سلام بات وشيكاً. من جهته أكد مسؤول في البيت الأبيض يوم (السبت)، أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب «كان يمزح»، عندما قال إنه سيعلن مضيق هرمز أرضاً أمريكية قريباً. ونقل مراسل صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية عن المسؤول الذي لم تسمه، على حسابه في «إكس»، قوله: «لم يجتمع الرئيس ترامب مع مستشاريه بشأن إعلان مضيق هرمز إقليماً أمريكياً بعد الحرب، وكان يمزح خلال خطابه اليوم في نيويورك».

ترمب يعزز الخناق الاقتصادي... والنفط يطغى على «النووي»

في هذه الاثناء أعادت واشنطن ترتيب أولوياتها في الحرب مع إيران، إذ أعاد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أمس، نشر تصريحات وزير الخزانة سكوت بيسنت لشبكة «نيوزماكس»، في إشارة سياسية واضحة إلى تبنيه التهديد الذي أطلقه الوزير بفرض إجراءات على إيران قال إنها ستكون غير مسبقة في تاريخ العزل الاقتصادي للدول. من جانبه، قال نائب الرئيس، جي دي فانس، إن الأولوية الرئيسية للولايات المتحدة في الحرب باتت الحفاظ على أسعار النفط منخفضة للأمريكيين، فيما تأتي مسألة منع طهران من حيازة سلاح نووي في المرتبة الثانية، في تأكيد على أن الحرب تتمحور الآن حول السيطرة على مضيق هرمز، وهي القضية التي فرضتها طهران على رأس جدول أعمال المفاوضات بسبب إغلاقها للممر الملاحي الحيوي. وتبدو تصريحات فانس الأخيرة كأنها تؤكد النهج الأكثر حذراً الذي يفضلته ترمب حالياً، والقائم على فرض خناق اقتصادي على إيران.

وتتباين هذه التعليقات مع تصريحات ترمب السابقة التي كرر فيها أن الهدف الوحيد من دخول الحرب هو منع إيران من امتلاك سلاح نووي، حتى لو تطلب ذلك تضحيات اقتصادية قصيرة الأجل من الأمريكيين. كما أكدت تعليقات فانس على حقيقة أن الحرب تتمحور الآن حول السيطرة على مضيق هرمز، وهي القضية التي فرضتها إيران على رأس جدول أعمال المفاوضات.

وأضاف فانس في مقابلة مع شبكة «فوكس نيوز»: «أعلم أن أسعار النفط منخفضة هذه الأيام، وأكثر انخفاضاً من المستويات المرتفعة التي سجلتها في الأيام الأولى للنزاع»، متابعاً: «هذا هو الهدف الأول؛ الحفاظ على أسعار رخيصة للنفط والغاز للامريكيين في جميع أنحاء بلادنا». وأردف: «وبعد ذلك من الواضح أن الهدف الثاني هو ضمان ألا تحصل إيران أبداً على سلاح نووي».

النهج الأكثر حذراً

غير أن تصريحاته الأخيرة تبدو وكأنها تؤكد النهج الأكثر حذراً الذي يفضلته الرئيس الأمريكي حالياً، والقائم على مواصلة الضغط الاقتصادي القوي على إيران في ظل استمرار المواجهة العسكرية في مضيق هرمز. وقال فانس أيضاً: «في بعض الأحيان نركز على الجانب المتعلق بالطاقة لأننا نريد أن يكون الأمريكيون قادرين على تحمل أسعار النفط والغاز. وفي أحيان أخرى، نركز بوضوح على الجانب العسكري... وعلى البرنامج النووي». وأكد فانس أن ترمب هو «في ذروة سلطته ويمتلك أدوات عديدة؛ دبلوماسية وعسكرية واقتصادية». ويأتي قرار التركيز على الضغط الاقتصادي في وقت يبدو فيه المسار الدبلوماسي مسدوداً؛ حيث تتمسك كل من واشنطن وطهران بشروطهما الخاصة بإعادة فتح المضيق. وفيما يتعلق بالخيارات العسكرية، تشير تقارير إعلامية أمريكية إلى أن ترمب يواجه تحدي النفاذ السريع لمخزونات معينة من الصواريخ والطائرات المسيّرة.

سيناريوهات ما بعد الهدنة

ومع اقتراب انتهاء مهلة مذكرة وقف إطلاق النار الأمريكية - الإيرانية، الاثنين، لا تبدو واشنطن وطهران منشغلتين بصياغة تسوية بقدر انشغالهما باختبار قدرة الخصم على الاحتمال. وأوضحت عدة تقارير إخبارية أن الولايات المتحدة تراهن على الحصار والعقوبات وخنق صادرات إيران واقتصادها، فيما تراهن طهران على تعطيل الملاحة في مضيق هرمز وإبقاء أسعار الطاقة مرتفعة بما يضغط على الرئيس الأمريكي دونالد ترمب قبل انتخابات التجديد النصفي في الكونغرس. وبينما وصف مسؤول أمريكي المفاوضات بأنها «جامدة»، نفى مسؤول إيراني كبير وجود محادثات فعلية لتمديد الهدنة، مطالباً واشنطن أولاً بالعودة إلى التزامات اتفاق يونيو (حزيران). وهكذا تحولت المواجهة من البحث عن حل للملف النووي إلى معركة إرادات اقتصادية وسياسية، تحاول فيها كل جهة شراء الوقت، ولكن وفق توقيتها هي. لذلك، لا يبدو الجمود دليلاً على غياب الاستراتيجية، بل هو الاستراتيجية نفسها، وفق ما يرى عدد من الخبراء. فترمب يشتري الوقت حتى الانتخابات، وإيران تشتريه حتى تصبح كلفة مضيق هرمز أعلى من كلفة تقديم تنازلات لها. والسؤال لم يعد من يملك القوة الأكبر، بل أي النظامين السياسيين أقل قدرة على تحمّل الألم حتى «يرمض الخصم أولاً»؟

انقسام أم توزيع أدوار؟

تعزو الإدارة الأمريكية جانباً من تعثر المفاوضات إلى وجود ثلاثة مراكز قرار داخل إيران: «الحرس الثوري»، والمؤسسة الدينية، والقيادة الحكومية. وبحسب رواية مسؤول أمريكي نقلها موقع «بوليتيكو»، فإن الاتفاق مع أحد هذه المراكز لا يضمن موافقة الآخرين، ما يجعل المفاوض الإيراني يبدّل شروطه أو يعجز عن تقديم التزامات قابلة للتنفيذ.

غير أن توصيف المشهد بأنه مجرد «صراع أجنحة» قد يكون مبالغاً فيه. فالخلافات داخل النظام الإيراني حقيقية، وخصوصاً بين حكومة معنية بإنقاذ الاقتصاد، ومؤسسات أمنية تنظر إلى الحرب باعتبارها معركة بقاء. لكنها لا تعني بالضرورة وجود ثلاث سياسات متعارضة. الأرجح أن هناك تنافساً على النفوذ والصلاحيات، يقابله توافق على الخطوط الحمراء: عدم إظهار الاستسلام، والحفاظ على ورقة هرمز، ورفض تقديم تنازلات نووية من دون رفع العقوبات والإفراج عن الأموال المجمدة.

ساعتان مختلفتان

ترمب يريد إبطاء الحرب حتى الانتخابات النصفية وتجنب جولة عسكرية واسعة قد ترفع أسعار النفط والبنزين. فقد بلغ متوسط سعر غالون البنزين ٤/٠٨ دولار، بينما أقر الرئيس بأن الأمريكيين قد يضطرون إلى دفع المزيد، قائلاً في خطاب له، مساء الجمعة، في بنيويورك، إنه لن يعتذر عن الحرب؛ لأن منع إيران من امتلاك سلاح نووي يستحق دفع ثمن هذه الحرب.

لكن ترتيب الأولويات داخل الإدارة الأمريكية أصبح لافتاً. فقد عد نائب الرئيس جي دي فانس، خفض أسعار الطاقة «الهدف الأول»، بينما منع إيران من امتلاك سلاح نووي جاء في المرتبة الثانية، وذلك قبل أن تؤكد المتحدثة باسم البيت الأبيض كارولان ليفيت أن الهدفين متساويان. وهذا يوحي بأن الحاجة إلى إنجاز سريع في مضيق هرمز باتت تتقدم عملياً على التسوية النووية الشاملة.

في المقابل، تراهن طهران، وفق عدة تقارير إخبارية، على أن الزمن الانتخابي الأمريكي أقصر من قدرتها على الاحتمال. صحيح أن الحصار خفض صادراتها النفطية وعمق نقص الوقود والعملات الأجنبية، لكنها انتقلت إلى «اقتصاد البقاء» الذي يقوم على التقنين وتحميل الأسر كلفة الأزمة وحماية الموارد الضرورية لاستمرار الدولة. ومنطقها في ذلك أن الألم الاقتصادي الأمريكي، وإن كان أقل حجماً، فإنه أكثر حساسية سياسياً.

أما استبدال حاملة الطائرات «جورج واشنطن» بـ«أبراهام لينكولن»، بعد انتشار في البحار تجاوز ثمانية أشهر وتقارير عن تدهور ظروف الطاقم، فيظهر أن واشنطن تستطيع مواصلة الحشد، ولكن ليس بلا كلفة بشرية ولوجستية. ونفي ترمب لوجود مشكلة لا يلغي أن التبديل أصبح ضرورياً.

تمديد صامت أم انفجار؟

وبناءً على مسار المفاوضات وتقديرات المسؤولين والخبراء، يمكن رسم ثلاثة سيناريوهات. السيناريو الأقرب ليس اتفاقاً نهائياً ولا عودة فورية إلى الحرب الشاملة، بل استمرار «الهدنة - الحصار»: لا إعلان رسمياً عن التمديد، مع تجنب ضربات مباشرة واسعة، واستمرار العقوبات والهجمات المحدودة على السفن والضغوط عبر الوسطاء. فهذا الوضع، كما يقول السفير الأمريكي السابق جيمس جيفري، أقل سوءاً للطرفين من البدائل؛ واشنطن لا تريد قبول المطالب الإيرانية الجديدة، وطهران لا تريد العودة إلى مذكرة ترى أن الولايات المتحدة انتهكتها. السيناريو الثاني هو تمديد تقني قصير عبر باكستان أو قطر، مقابل إجراء محدود مثل الإفراج عن جزء من الأموال المجمدة أو توسيع ممرات الملاحة، بما يسمح لكل طرف بالقول إنه لم يتراجع.

أما السيناريو الأخطر، فيبدأ بخطأ حسابات: إصابة سفينة أو سقوط قتلى أمريكيين قد يدفع ترمب إلى تنفيذ تهديده باستخدام «كل الخيارات»، ثم ترد إيران بتوسيع استهداف الملاحة والقواعد والحلفاء. عندها تفقد لعبة الانتظار قابليتها للضبط.

إيران تعلن عن اتفاق مع عمان بشأن «خريطة الملاحة بمضيق هرمز»

وأعلنت إيران، السبت، التوصل إلى اتفاق مع سلطنة عمان، بشأن «خريطة حركة الملاحة البحرية في مضيق هرمز». وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي، إنه «رغم العراقيل الأمريكية، شهدت المباحثات بين إيران وعمان تقدماً إيجابياً ومضطرباً، وتم التوصل إلى اتفاق بشأن خريطة حركة الملاحة البحرية في مضيق هرمز».

واعتبر بقائي أن «الاتفاق ثمرة تعاون مؤسسي مشترك بين مختلف أجهزة الدولة، بقيادة وزارة الخارجية، وبمشاركة فاعلة من القطاعات الدفاعية والأمنية والبيئية في البلاد».

وأضاف في مؤتمر صحفي: «بصفتنا دولة ساحلية، بدأنا مفاوضات مع عُمان منذ فترة طويلة لتحديد مسار آمن للملاحة البحرية عبر مضيق هرمز، وهو أمر كان لا بد من إنجازه على أي حال».

وتابع: «بدأت المحادثات بين إيران وعمان قبل نحو شهرين أو ٣، أي بالتزامن تقريباً مع توقيع مذكرة التفاهم لإنهاء الحرب. كنا نتحدث مع الجانب العماني واقتربنا جداً من التوصل إلى نتيجة في فترات معينة، إلا أن العراقيل التي وضعتها الولايات المتحدة وبعض الأطراف الأخرى كانت تتسبب في كثير من الأحيان بإحداث خلل في هذا المسار».

واستطرد بقائي: «خلال الأسابيع الثلاثة الماضية شهدت المفاوضات مساراً إيجابياً ومتقدماً وجرت بسلاسة، وكنا قد أعلننا سابقاً أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن الخريطة المتفق عليها بين الجانبين لحركة الملاحة البحرية».

وقال إنه «لا تزال هناك بعض البنود قيد النقاش والبحث، بما في ذلك البيان المشترك المزمع صدوره عن إيران وسلطنة عمان، والاتصالات والزيارات المتبادلة مستمرة، وسيتم الإعلان رسمياً بمجرد الوصول إلى الصيغة النهائية».

وأوضح أن «النقطة الأساسية والمهمة هي أن التفاهم بين إيران وعمان يعد تفاهماً مستقلاً بين دولتين ساحليتين لضمان العبور الآمن للسفن عبر مضيق هرمز، مع الحفاظ في الوقت ذاته على سيادة كلا البلدين وحقوقهما السيادية».

وأضاف: «أما بخصوص ما سيحدث في المرحلة المقبلة وتحديد مسألة استعادة الأمن في مضيق هرمز، فهذا رهن بعوامل واعتبارات أخرى، حيث إن جذور انعدام الأمن في المضيق تعود إلى الإجراءات غير القانونية والتدخلات الأمريكية».

«سنتكوم» تدفع نحو توسيع الهجمات على إيران؟

وأفادت «القناة ١٣» العبرية، بأن قائد القيادة المركزية الأمريكية «سنتكوم»، الجنرال براد كوبر، يدفع في اتجاه استئناف الهجمات على إيران وتوسيعها لتشمل بنى تحتية وطنية، في وقت أعربت فيه الولايات المتحدة عن ثقتها بقدرتها على مواصلة الحصار المفروض على الموانئ الإيرانية، إلى أجل غير مسمى. ويأتي ذلك رغم حديث مسؤولين أمريكيين، خلال الأسبوع الأخير، عن السعي إلى «إغلاق مختلف الجبهات»، وتشبث هدوء نسبي قبيل موعد الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة، والمنتظر بعد نحو شهرين.

وبحسب «القناة ١٣»، زار كوبر، قبل أيام، إسرائيل، حيث شارك في اجتماع لـ«المنتدى العملياتي الرفيع» في جيش الاحتلال، بحضور رئيس أركان الأخير إيال زامير وعدد من كبار القادة العسكريين. وخلال الاجتماع، دعا كوبر إلى «استئناف القتال ضد إيران، وتوسيع نطاق الهجمات ليشمل بنى تحتية وطنية، بينها منشآت مرتبطة بصناعات الغاز والنفط والكهرباء».

ونقلت القناة عن قائد «سنتكوم» قوله إن استهداف هذه البنى من شأنه أن «يغيّر قواعد اللعبة» ويلحق أذى كبيراً بإيران، وإن «طهران لن تغيّر مواقفها في ظلّ الوضع القائم». وأضافت أن كوبر عرض هذا التوجّه على رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة، دان كين، فيما نُقل موقفه أيضاً إلى الرئيس دونالد ترامب. كذلك، أبلغ كوبر كبار ضباط جيش الاحتلال بأن احتمال العودة إلى القتال «مرتفع»، وأن «الولايات المتحدة قد تحتاج إلى تنفيذ هجمات مشتركة مع إسرائيل».



رضائي: الوحدة والتضامن بين الشعب والمسؤولين ضرورة استراتيجية

ضرورة العمل بجد، مستمدين العون من الله عز وجل، وفي إطار تحقيق توجيهات القائد الأعلى للجمهورية الإسلامية، مع الاستفادة من كافة القدرات المادية والمعنوية للبلاد، والتنسيق الوثيق مع الأعضاء المحترمين في المجلس. وفي بيان اصدره يوم الثلاثاء أكد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران اللواء «محسن رضائي» أن «الوحدة الوطنية والتضامن بين الشعب والمسؤولين، يشكلان ضرورة استراتيجية، اليوم أكثر من أي وقت مضى».

وأفادت «إرنا»، أن اللواء رضائي، قال إنه يرى من واجبه أولاً أن يعرب بتواضع عن تقديره للثقة والاهتمام الذي يولييهما سماحة قائد الثورة الإسلامية المقتدر، آية

وكالة «إرنا» - أصدر رئيس الجمهورية، مسعود بزشكيان، مرسوماً عيّن بموجبه، محسن رضائي، أميناً للمجلس الأعلى للأمن القومي، معرباً عن شكره وتقديره للجهود المخلصة والقيمة التي بذلها محمد باقر ذوالقدر خلال فترة توليه مسؤولية هذا المنصب.

وأفادت «إرنا»، أن الرئيس بزشكيان ذكر في هذا المرسوم، أنه استناداً إلى المادة ١٧٦ من الدستور، وبالنظر إلى اختياركم ممثلًا لقائد الثورة في المجلس الأعلى للأمن القومي، وكذلك بالنظر إلى التزامكم وخبراتكم وسوابقكم القيمة، أعينكم بموجب هذا المرسوم أميناً للمجلس الأعلى للأمن القومي.

وأكد الرئيس بزشكيان، في مرسوم التعيين، على

تكون في خدمة هدف واحد، وهو صيانة إيران، والثورة الإسلامية وقيمها، والمستقبل الزاهر للشعب الإيراني». وجاء في نص البيان: في المجال الخارجي أيضاً، ووفقاً للتوجيهات الكبرى لسماحة قائد الثورة الإسلامية، سيكون المبدأ هو تعزيز القدرة الردعية، والمقاومة في وجه استكبار الأعداء، والرد الفوري والحازم على أي عدوان، وتحقيق أقصى درجات الرفاه الوطني ومصالح الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الساحتين الإقليمية والدولية، واستخدام طاقات الدبلوماسية، والتفاعل المقتدر، وفي الوقت نفسه، الحفاظ على جاهزية البلاد لمواجهة أي تهديد.

وقال أمين المجلس الأعلى للأمن القومي: بصفتي

خادماً للشعب الإيراني وجندياً لإمامي الثورة ولسماحة قائد الثورة الإسلامية، أوّمن إيماناً راسخاً بأن الوحدة الوطنية والتضامن بين الشعب والمسؤولين، اليوم أكثر من أي وقت

مضى، يشكلان ضرورة استراتيجية. فإيران، لعبور هذه المرحلة التاريخية المدعاة للفخر، تحتاج قبل أي شيء إلى الثقة، وتعزيز التماسك والوحدة الوطنية، والحكمة والتدبير.

وأضاف اللواء رضائي: بالتوكل على الله تعالى، وتحت عناية مولانا بقية الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه)، وببركة التوجيهات الحكيمة لسماحة قائد الثورة الإسلامية، ودعم رئيس الجمهورية العزيز والصادق، وأعضاء المجلس الأعلى للأمن القومي، وبالاعتماد على الطاقات الهائلة للشعب الإيراني، سأبذل كل جهدي في هذا المسار، لكي تظل إيران، أكثر من أي وقت مضى، عاملاً للاستقرار والاقتدار والثقة والسلام في المنطقة.

الله السيد مجتبي الخامنئي (حفظه الله)، وكذلك لحسن نظر رئيس الجمهورية، لشخصه».

وأضاف اللواء رضائي في البيان: تمر الجمهورية الإسلامية الإيرانية اليوم في واحدة من المراحل الحساسة والمصيرية في تاريخها المعاصر؛ فقد نهض الشعب الإيراني في انتفاضة وثورة عظيمة لإحياء مجد وعزة إيران التاريخية.

وأوضح أمين المجلس الأعلى للأمن القومي قائلاً: في مثل هذه الظروف، أنا كجندي صغير، أعتبر هذه المسؤولية أمانة ثقيلة أمام الشعب الإيراني، والشهداء العظام، والنظام المقدس للجمهورية الإسلامية، وتاريخ إيران.

وأشار إلى أنه «من الضروري التأكيد مرة أخرى على أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لن تتراجع عن حقوق ومصالح شعبها في مواجهة أي تهديد، وفي هذا الإطار، ينبغي اتخاذ

القرارات في هذا المجال بقوة أكبر من السابق، مع فهم دقيق للمشهد، وبحكمة وشجاعة.

وشدد قائلاً: إن الهدف ليس مجرد تجاوز مرحلة حساسة وخطيرة، بل هو أن تعبر إيران هذه المرحلة بأمان أكبر، وتماسك أعمق، وقوة أشد، وبطاقات أوسع للتقدم والازدهار.

وأوضح أمين المجلس الأعلى للأمن القومي أن «النظام المقدس للجمهورية الإسلامية لا يعتبر الأمن الوطني منفصلاً عن راحة الشعب ومعيشتته، والاستقرار الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، والقدرة الدفاعية، والقوة الدبلوماسية، ورأس المال الاجتماعي للبلاد؛ فكل هذه المكونات معاً تشكل القوة الوطنية لإيران، ويجب أن

إيران لن تتراجع عن حقوق ومصالح شعبها في مواجهة أي تهديد



التحولات المتسارعة في الشرق الأوسط تفرض على الكرد تعزيز وحدتهم

***وكالة أنباء هاوار (ANHA)**

تشهد القضية الكردية تحولات متسارعة في ظل التغيرات التي يشهدها الشرق الأوسط، مع تصاعد الحديث عن فرص التسوية السياسية، وفي هذا السياق، طرحت وكالتنا مجموعة من الأسئلة على عضو المجلس القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني سالار محمود، تناول فيها تطورات الأوضاع السياسية والأمنية في أجزاء كردستان الأربعة، وانعكاسات المتغيرات الإقليمية على القضية الكردية.

وقال محمود إن الشرق الأوسط لم يشهد استقراراً حقيقياً منذ معاهدة لوزان قبل أكثر من مئة عام، وأن أحد أبرز أسباب استمرار الاضطرابات يتمثل في انتهاك حقوق الشعب الكردي وعدم الاعتراف بمكانته ودوره في المنطقة. وأضاف أن الواقع الحالي يشهد تغيرات مهمة، مشيراً إلى أن الكرد يتمتعون اليوم بإدارة ذاتية في جزأين من كردستان، لافتاً إلى أن إقليم كردستان العراق يتمتع بنظام فيدرالي ويتولى كردي رئاسة جمهورية العراق، وهو ما وصفه بـ «التحول التاريخي».

كما أشار إلى وجود إدارة ذاتية في روج آفا، وأن المقاتلين تمكنوا من هزيمة مرتزقة داعش، والمرأة في روج آفا أصبحت رمزا للحرية، فيما تحولت مدينة كوباني إلى رمز للمقاومة في مواجهة الإرهاب.

نداء السلام والمجتمع الديمقراطي

وفيما يتعلق بتركيا، وصف محمود «نداء السلام والمجتمع الديمقراطي» الجارية بأنها فرصة مهمة لضمان حقوق الشعب الكردي وسائر الشعوب داخل تركيا، مؤكداً أن الاتحاد الوطني الكردستاني يدعم هذا المسار منذ عهد الرئيس الراحل جلال طالباني، ويعدّه جزءاً من نضاله الوطني.

كما أعرب عن اعتقاده بأن اضطلاع القائد عبد الله أوجلان بدور أكبر في العملية، إلى جانب تحقيق حريته الجسدية، سيشكلان عاملين مهمين في إنجاح مسار السلام.

وأشار أيضاً إلى أن شرق كردستان شهد تطورات بعد الاحتجاجات التي أعقبت مقتل جينا أميني، وأكد أن أي مشروع للاستقرار أو التقدم في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق من دون الكرد، ووصفهم بأنهم عامل رئيس للاستقرار والتقدم وأحد الشعوب العريقة في المنطقة.

وفي معرض حديثه عن العلاقات بين أجزاء كردستان، قال محمود إن تقسيم كردستان لم يؤدّ إلى تقسيم الشعب الكردي، وأشار إلى أن الهوية القومية المشتركة أصبحت أكثر حضوراً بين الكرد في مختلف المناطق اليوم، ودعا إلى استثمار ذلك في تعزيز الوحدة والتعاون السياسي والثقافي.

جبهة كردستانية موحدة

وأكد أن القضية الأكثر أهمية في المرحلة الراهنة تتمثل في تشكيل جبهة كردستانية تضم جميع الأحزاب السياسية في أجزاء كردستان الأربعة، بالإضافة إلى الشخصيات الكردية في الخارج، بهدف بناء رؤية وطنية مشتركة تجاه القضايا العامة.

وأضاف أن رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني طرح هذه المبادرة خلال الذكرى السنوية لتأسيس الحزب في الأول من حزيران ٢٠٢٦، وأشار إلى أن «أعداء الكرد ينظرون إليهم كشعب واحد، ولذلك ينبغي أن يكونوا موحدين بالفعل».

الظروف تغيرت

وعن سياسات سلطات سوريا وتركيا وإيران والعراق تجاه القضية الكردية، رأى محمود أن الظروف تغيرت مقارنة بالماضي، وقال: «إن سوريا الحالية ليست سوريا الأسد، والعراق الحالي ليس عراق صدام حسين»، وأن هناك تغييراً في النظرة إلى القضية الكردية وانفتاحاً نسبياً، لكنه لا يزال دون المستوى المطلوب.

وأضاف أن الدول التي تقاسمت كردستان حاولت في مراحل سابقة القضاء على الكرد وارتكبت بحقهم جرائم إبادة وجرائم ضد الإنسانية، إلا أن الشعب الكردي بقي على أرضه، وأن سياسات الإنكار السابقة لم تحقق أهدافها.

كما قال إن روج آفا شهد خلال العام الجاري محاولات استهدفت القضاء على الإدارة الذاتية، بدعم من جماعات متطرفة وعدد من الدول الإقليمية، إلا أنها لم تنجح، وأرجع ذلك إلى قوة إرادة الشعب الكردي والدعم الذي يحظى به.

أبرز التحديات الراهنة

وفي حديثه عن أبرز التحديات الراهنة، ذكر محمود أن تشتت القوى السياسية الكردية يمثل العقبة الأساسية، داعياً إلى إنشاء إطار سياسي كردستاني للعمل المشترك.

كما شدد على ضرورة تحسين الخدمات الأساسية في جنوب كردستان وروج آفا، بما يشمل قطاعات الطرق والكهرباء والمياه والتعليم والصحة، إلى جانب تعزيز العمل الدبلوماسي، معتبراً أن الإرادة الدولية تؤدي دوراً محورياً في تسوية النزاعات وفي التعامل مع الوقائع السياسية القائمة.

وحول تأثير الصراعات الإقليمية، قال محمود: «إن الكرد يمتلكون خبرة طويلة في النضال، لكنهم لا يرون في الحرب وسيلة لحل القضايا»، وأكد أن الاتفاق والحوار والاعتراف بحقوق الشعب الكردي وسائر مكونات كردستان يمثل الطريق الأمثل لتحقيق الاستقرار.

وأضاف أن الكرد: «لم يسعوا يوماً إلى الحل بالسلاح، لكنهم يضطرون إلى الدفاع عن وجودهم عندما يتعرضون لخطر الإبادة».

وفيما يتعلق بإمكانية بلورة موقف كردي موحد، أوضح أن لكل جزء من أجزاء كردستان خصوصيته، لكنه يحتاج إلى دعم بقية الأجزاء دون التدخل في شؤونه الداخلية.

دعم روج آفا دون التدخل في قراراته

وأكد أن الاتحاد الوطني الكردستاني يدعم روج آفا عندما تكون هناك حاجة لذلك، لكنه لا يتدخل في قراراته الداخلية، مشيراً إلى أن روج آفا حرة في تحديد طبيعة علاقتها مع دمشق.

وأضاف أن برلمان كردستان اعترف رسمياً بمقاطعات روج آفا، وأكد أن الاتحاد الوطني دعم هذا القرار، وأن من حق أبناء المنطقة اختيار شكل الإدارة الذي يروونه مناسباً.

مفتاح لحل القضية الكردية

وفي تقييمه للمرحلة المقبلة، شدد محمود على أن نجاح عملية السلام في تركيا سيكون عاملاً حاسماً في مستقبل المنطقة، وأن حل القضية الكردية في تركيا يمثل مفتاحاً لحل القضية الكردية في الشرق الأوسط.

وأقر بوجود عقبات أمام العملية، إلا أنه أكد أن الاتحاد الوطني الكردستاني سيواصل دعمها، وأشار إلى أن اللقاء الأخير بين نائب رئيس وزراء إقليم كردستان قوباد طالباني ووزير الخارجية التركي تناول ملف السلام والحل السياسي.

وختم عضو المجلس القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني سالار محمود، حديثه بالقول إن مرحلة الإبادة وسياسات الإنكار بحق الكرد قد انتهت، وإن المرحلة المقبلة يجب أن تقوم على الأخوة والتعاون بين مختلف القوى الكردستانية، معرباً عن ثقته بأن إرادة الشعب الكردي ستنتصر، وأن المستقبل سيكون لشعب كردستان.



البيان العراقي الايراني المشترك في ختام زيارة الزيدي الى طهران

تلبيةً للدعوة الرسمية الموجهة إلى دولة السيد علي فالح الزيدي، رئيس مجلس وزراء جمهورية العراق، أجرى دولته زيارة رسمية إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية يوم الخميس الموافق ٢٣ تموز ٢٠٢٦ على رأس وفد رفيع المستوى، ضم عدداً من كبار المسؤولين السياسيين والأمنيين والاقتصاديين.

وخلال هذه الزيارة، عقد دولة رئيس مجلس الوزراء والوفد المرافق له مباحثات مع فخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كما التقى عدداً من كبار المسؤولين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتناولت المباحثات العلاقات الثنائية، والتطورات الإقليمية، والقضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك، وجرت هذه اللقاءات في أجواء ودية سادتها الثقة المتبادلة، وحسن الجوار، وأكد الجانبان على عزمهما في مواصلة هذا النهج البناء، وتعزيز التعاون الاستراتيجي بين البلدين.

اتفق رئيس وزراء جمهورية العراق و رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في إطار تعميق العلاقات الثنائية وترسيخ الروابط بين البلدين، على إعداد وصياغة وثيقة شاملة واستراتيجية تهدف إلى توسيع

التعاون بين العراق وإيران، وإضفاء الطابع المؤسسي عليها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية وسائر المجالات ذات الاهتمام المشترك، وبموجب هذا الاتفاق، تقرر أن يتولى وزيراً خارجية البلدين، بالتعاون والتنسيق بينهما، استكمال الصيغة النهائية المسودة لهذه الوثيقة في أقرب وقت، ورفعها إلى كبار المسؤولين في البلدين للتوقيع عليها ووضعها موضع التنفيذ.

وأكد الجانبان على عمق العلاقات الأخوية والمشتريات المتجذرة بين الشعبين واعتبرا تطوير العلاقات الثنائية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والبنى التحتية والعلاقات الشعبية ضرورة استراتيجية تخدم المصالح العليا للجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية العراق، كما شدد الجانبان على الإرادة السياسية المشتركة للارتقاء بمستوى التعاون الثنائي وجعل العلاقات بين البلدين نموذجاً ناجحاً للتعاون الإقليمي القائم على الاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة، وحسن الجوار.

واتفق الجانبان أيضاً، بهدف الارتقاء بمستوى التنسيق، وتيسير متابعة تنفيذ الاتفاقات وتعميق التعاون الاستراتيجي، على عقد اجتماع اللجنة العليا المشتركة بين إيران والعراق مرة واحدة سنوياً على مستوى قيادتي البلدين، وبالتناوب في عاصمتيهما، الأمر الذي يهيئ الأرضية اللازمة للمزيد من تطوير العلاقات الثنائية وترسيخها في مختلف المجالات.

وخلال هذه الزيارة، أعربت الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن بالغ شكرها وتقديرها لجمهورية العراق شعباً وحكومة على ما أبدته من تضامن واستضافة ومشاركة واسعة في تشييع جثمان الإمام الشهيد سماعة آية الله العظمى الخامنئي، وأكد الجانبان على الأهمية التاريخية لهذه المناسبة في تعزيز أواصر التضامن بين الشعبين.

وفي مجال التعاون الاقتصادي، أكد الجانبان، وفي ضوء الإمكانيات الكبيرة المتوفرة لدى البلدين، على ضرورة الإسراع في استكمال مشروع سكة حديد البصرة - شلامجة، وزيادة حجم التبادل التجاري، وتوسيع الاستثمارات المشتركة، وتيسير حركة التجارة، وتعزيز التعاون المصرفي والمالي، وتطوير التعاون في مجالات الطاقة والنقل، والتراخيص، والصناعة والزراعة، والخدمات الفنية والهندسية، كما اتفقا على السعي لإزالة المعوقات التنفيذية والقانونية والإدارية بما يهيئ الظروف لمشاركة أكثر فاعلية للقطاعين العام والخاص في البلدين، وأكدوا على العمل على تسريع تنفيذ المشاريع المشتركة والاستفادة القصوى من الإمكانيات الاقتصادية المتاحة.

وجدد مسؤولو البلدين التزامهما بجميع الاتفاقيات والوثائق ومذكرات التفاهم المبرمة بينهما، وأكدوا على ضرورة الإسراع في تنفيذها بشكل كامل.

وفي مجال البيئة، وانطلاقاً من التحديات المشتركة الناجمة عن التغيرات المناخية والجفاف، والعواصف الترابية، وسائر التهديدات البيئية، أكد الجانبان على أهمية توسيع التعاون العلمي والبحثي والتنفيذي في مجالات حماية الأهوار المشتركة، وصون التنوع البيولوجي، وإدارة الموارد المائية، وتطوير التقنيات البيئية الحديثة، وتبادل المعلومات التخصصية، وتعزيز التنسيق في المحافل الإقليمية والدولية، كما اتفقا على إنشاء آليات مشتركة لمواجهة الأزمات البيئية وتنفيذ برامج مشتركة للتنمية المستدامة.

وفي المجال الأمني والإقليمي، استعرضت جمهورية العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية آخر التطورات في المنطقة، وأكدوا على تقارب وجهات نظرهما إزاء العديد من التحديات الراهنة معتبرين استمرار المشاورات الثنائية ومتعددة الأطراف ضرورة لا غنى عنها للحفاظ على الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة، كما شددوا على ضرورة تعزيز التعاون الأمني، ومكافحة الإرهاب والتطرف والجرائم المنظمة والتخريب والتهديدات العابرة للحدود، واتفقا على مواصلة التنسيق المشترك في هذه المجالات.

وفي مجال التعاون الثقافي والاجتماعي، أكد الجانبان، انطلاقاً من الدور المحوري للروابط الشعبية والدينية والحضارية، أهمية تعزيز التعاون في المجالات الثقافية والعلمية والأكاديمية والإعلامية والسياحية والزيارة الدينية وتبادل الخبرات والكفاءات، واعتبرا توثيق العلاقات بين شعبي البلدين ركيزة أساسية لترسيخ العلاقات الاستراتيجية طويلة الأمد.

وأكدت جمهورية العراق و الجمهورية الإسلامية الإيرانية مجدداً التزامهما بمواصلة الحوار الاستراتيجي، والتنفيذ الكامل للاتفاقات المشتركة، وتوسيع التعاون الشامل في مختلف المجالات، وأعرب الجانبان عن قناعتهم بأن توطيد العلاقات الثنائية لا يخدم المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين فحسب، بل يسهم أيضاً في تعزيز الاستقرار والأمن والازدهار والتكامل والتنمية المستدامة في منطقة غرب آسيا، ويقدم نموذجاً ناجحاً للتعاون بين الدول الإسلامية على أساس الاحترام المتبادل، والثقة، وحسن الجوار المسؤول، والمصالح المشتركة.

كما أكد الجانبان على أن تسوية الأزمات الإقليمية لا تتحقق إلا عبر الحوار والدبلوماسية والمشاركة البناءة لدول المنطقة، وعلى أساس احترام سيادة الدول، ورفض التدخلات الخارجية العسكرية أو السياسية، وفي هذا الإطار أعربا عن دعمهما للحلول السياسية والسلمية المستندة إلى قواعد القانون الدولي لإنهاء الأزمات الإقليمية.

وجدد البلدان موقفهما الثابت والمبدئي إزاء القضية الفلسطينية ووقوفهما إلى جانب الشعب الفلسطيني في تحقيق تطلعاته لنيل حقوقه المشروعة كاملة، وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



ديفيد بترايوس:

العراق يواجه لحظة حاسمة

صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية

مستقبلها. لكن العراق ربما يكون قد بلغ مثل هذه اللحظة. لكن هذه الفرصة ليست مضمونة بأي حال، فالتاريخ يشير إلى أن اللحظات المفصلية غالبا ما تُهدر أكثر مما

قلما تخرج دولة من عقود من الدكتاتورية، والتدخل الأجنبي، والإرهاب، والحرب الأهلية والتدخلات الخارجية، لتجد نفسها أمام فرصة حقيقية لإعادة رسم

على سلطات الجمارك تحصيل الإيرادات بنزاهة

سبتمبر المقبل لجميع الجماعات غير الحكومية لنزع سلاحها. لذا، يعتبر إصرار العراق على أن الدولة وحدها من يجب أن تحمل السلاح أحد أهم الاختبارات التي تواجه الحكومة.

أما الحكم فيمثل تحدي آخر، فالمؤسسات لا تستمد شرعيتها من السلطة القانونية فحسب، بل من كفاءة الأداء أيضاً. ويجب على المحاكم إقامة العدل بنزاهة. وعلى الوزارات تقديم خدمات عامة موثوقة، وعلى سلطات الجمارك تحصيل الإيرادات بنزاهة، وعلى مؤسسات العراق أن تتجاوز المحسوبية السياسية في تلبية احتياجات مواطنيها. فالحكومات تكتسب الثقة من خلال الكفاءة.

ثم تأتي السيادة، فلا يمكن للعراق أن يمارس استقلاله الاستراتيجي الكامل وهو لا يزال يعتمد اعتماداً مفرطاً على أي جهة خارجية. فالجغرافيا وحدها تضمن بقاء العراق وإيران جارين تربطهما أهمية استراتيجية متبادلة، لكن سيادة العراق ستتعرض بتنوع مصادر الطاقة، وتوسيع شراكاته مع دول الخليج والمستثمرين الدوليين الآخرين، وزيادة استغلاله للغاز الطبيعي، والمضي قدماً في مشاريع مثل طريق التنمية، وتوسيع علاقاته الاقتصادية.

كما تحتاج الحكومة إلى التكيف، فكل جهد إصلاحي ناجح يثير مقاومة، وتتطور شبكات الفساد، وتتطور الميليشيات، وتُغير التكنولوجيا باستمرار طبيعة

تُستثمر. ومع ذلك، فإن التطورات الأخيرة، ومنها حملة غير مسبوقة لمكافحة الفساد، والجهود الرامية إلى إعادة احتكار الدولة للقوة، والمبادرات الهادفة إلى تعزيز سيادة العراق وتنويع شراكاته الدولية، تشير إلى أن العراق دخل أهم مرحلة في تاريخه منذ هزيمة «داعش».

وبمناسبة زيارة رئيس الوزراء العراقي لواشنطن، يبرز سؤال مؤداه: كيف يمكن للولايات المتحدة أن تساعد العراق في كسب هذه المنافسات الاستراتيجية؟ إذ تتمثل المنافسة الأهم في قدرة مؤسسات الدولة العراقية على أن تصبح أقوى من الشبكات غير الرسمية التي نافستها لسنوات طويلة.

فعلى مدى العقدين الماضيين، خضع العراق لتأثير نظامين متنافسين للسلطة، وهما المؤسسات الرسمية للدولة من جهة، وشبكات غير رسمية من الفساد والمحسوبية السياسية ونفوذ الميليشيات والتمويل غير المشروع والمؤسسات الإجرامية والدعم الخارجي، ولا سيما من إيران، من جهة أخرى. ولا تكمن أهمية حملة مكافحة الفساد الحالية في اعتقال شخصيات بارزة فحسب، بل في أنها تبدو موجهة إلى تفكيك هذه الشبكات نفسها، وليس مجرد ملاحقة أفرادها.

ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بالصراع على احتكار الدولة للاستخدام المشروع للقوة. فلا يمكن لأي دولة ذات سيادة أن تستمر إذا احتفظت منظمات مسلحة بقدرات عسكرية مستقلة. وقد حدد رئيس الوزراء مهلة حتى ٣٠

هددت حرب أهلية دامية بين العرب السنة والشيعية بتمزيق العراق

ولا تستطيع الولايات المتحدة، ولا ينبغي لها، أن تنجز هذه المهمة نيابة عن العراق، لأن العراقيين وحدهم قادرون على ذلك.

لكن بإمكان الولايات المتحدة تقديم الدعم عندما يطلبه العراق ويرحب به، ويمكنها مواصلة المساعدة في تطوير المؤسسات الأمنية المهنية، وتعميق التعاون الاستخباراتي، وتشجيع الاستثمارات الامريكية، ودعم جهود تعزيز الحوكمة، والمؤسسات القضائية، والشفافية، والإدارة العامة. وينبغي أن يعزز هذا التعاون المؤسسات لا الأفراد، والمهنية لا المحسوبية، والسيادة لا التبعية.

ومن شأن ذلك أن يخدم المصالح العراقية والامريكية معا، لأن عراقا أكثر قوة وسيادة واستقرارا سيحد من فرص عودة التنظيمات المتطرفة، ويقيد النفوذ الخارجي الخبيث، ويوسع الفرص الاقتصادية للشركات الامريكية والعراقية، ويسهم في ترسيخ الاستقرار في وقت يشهد فيه الشرق الأوسط تحولات استراتيجية عميقة.

إن اللحظات المحورية في التاريخ نادرة، وما يتيحها من فرص يصعب استعادتها إذا ضاعت. ويبدو أن العراق قد بلغ تلك اللحظة. وما إذا كانت ستصبح نقطة تحول حقيقية سيعتمد في المقام الأول على العراقيين أنفسهم.

* قائد سابق لقوات التحالف في العراق ومدير سابق لوكالة الاستخبارات المركزية الامريكية.

المنافسة، من الأنظمة المالية والحملات الإعلامية إلى الأنظمة المستقلة المتطورة والطائرات المسييرة. وستكون المؤسسات التي تسود هي تلك التي تتعلم أسرع وتتكيف بشكل أسرع.

وقد يكون الاختبار الأخير هو الأهم. هل تستطيع الهوية الوطنية العراقية مواصلة النمو بقوة تفوق الولاءات الطائفية والفئوية؟ فالدول المستقرة لا تقوم على الدساتير وقوات الأمن فحسب، بل على مواطنين يرون أنفسهم شركاء في مشروع وطني مشترك. وقد حقق العراق تقدما ملحوظا منذ أحلك فترات الحرب الأهلية الطائفية. وسيتوقف استمرار هذا التقدم كثيرا على ما إذا كانت الهوية الوطنية ستظل تتفوق على الولاءات الأصغر. وتتقاطع هذه التحديات، النجاح في أحدهما يعزز احتمالات النجاح في الأخرى، بينما يعقد الفشل في واحد باقي المسارات. وهي مجتمعة ستحدد ما إذا كانت الفرصة الحالية ستتحول إلى تحول دائم.

وقبل ٢٠ عاما، هددت حرب أهلية دامية بين العرب السنة والشيعية بتمزيق العراق، قبل أن تؤدي استراتيجية زيادة القوات الامريكية وما رافقها من مبادرات سياسية وعسكرية واقتصادية ودبلوماسية إلى خفض العنف بشكل كبير وإعادة قدر من الاستقرار. أما اليوم، فيدور الصراع حول ما إذا كانت مؤسسات الدولة ستصبح أقوى من الشبكات السياسية والاقتصادية والمسلحة غير الرسمية التي قيدت سيادة العراق.



*محمد شيخ عثمان

مسؤوليات وطنية لا تحتل التأجيل والمساومة

اضافة الى تحديات خارجية، يقف اقليم كردستان ايضا امام اختبار داخلي لا يقل خطورة، يتمثل في طبيعة ادارة السلطة، ومفهوم الشراكة، والقدرة على تقديم المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية والشخصية، فالتاريخ يعلمنا ان الكيانات السياسية لا تنهار دائما بفعل الاعداء، بل كثيرا ما تضعف من الداخل عندما تتراجع المسؤولية الوطنية لصالح التفرد، وتغيب الشراكة لتحل محلها عقلية الهيمنة، ويتحول الاهتمام من بناء المؤسسات الى اثراء الذات.

لقد جعل الاتحاد الوطني الكردستاني الكرة في ملعب القوى السياسية الاخرى عندما تمسك بمبدأ واضح لايقبل المساومة، وهو ان وحدة الصف الكردي، والشراكة الحقيقية في الحكم والقرار، ونبذ التفرد والتسلط، ورفض التمييز بين المناطق والمواطنين، تمثل جميعها ضمانا لحماية الكيان الدستوري لاقليم كردستان، وهذه ليست شعارات انتخابية، ولا مواقف ظرفية تفرضها الحسابات السياسية، بل هي استراتيجية وطنية ثابتة تنطلق من قناعة راسخة بان طبيعة الحكم في الاقليم لا يمكن ان تستقيم الا على اساس الشراكة والعدالة واحترام الجميع.

الاستمرار في نهج التفرد واحتكار القرار، والانشغال باثراء الذات على حساب المصلحة العامة، لاينتج سوى مزيد من الازمات، فهذه السياسة لم تحقق النجاح في اي تجربة سياسية عبر التاريخ، بل كانت دائما طريقا الى الانقسام، وسببا في اضعاف المؤسسات، ومدخلا لخسارة ثقة المواطنين، وانتهت في كثير من الدول الى نكسات دفعت شعوبها ثمنا باهظا لها. ما يزيد من خطورة هذا النهج انه يبعث برسالة سلبية الى الداخل والخارج مفادها ان حماية النفوذ الشخصي اصبحت اهم من حماية الكيان الدستوري ومستقبل الاقليم.

اقليم كردستان، احوج ما يكون اليوم الى عقلية الدولة، لا عقلية الغلبة، والى قيادة تستشعر المسؤولية الوطنية والتاريخية، لا قيادة تنشغل بحسابات المكاسب الضيقة، فالحفاظ على سمعة الاقليم بوصفه واحة للديمقراطية والاستقرار والازدهار، وصيانة حقوق مواطنيه، وتعزيز وحدته الداخلية، كلها مسؤوليات لا تحتل التأجيل ولا تقبل المساومة.

مقتضيات اللحظة الراهنة تفرض على الجميع الاختيار بين مشروعين لا ثالث لهما: مشروع يؤمن بالشراكة والوحدة وسيادة القانون واحترام جميع المواطنين دون تمييز، ومشروع يقوم على التفرد والتسلط واثراء الذات، وهو مشروع لن يورث اصحابه سوى العزلة السياسية، وسيترك للأجيال القادمة ارثا ثقيلا من الازمات والانقسامات. سيظل التاريخ، كما كان دائما، الحكم الاخير بين الرجال والمواقف، فهو لا يخلد من جمع الثروات، ولا من احتكر السلطة، بل يخلد من حمل راية المسؤولية الوطنية، وصان الكيان الدستوري، ووضع مصلحة شعبه فوق كل اعتبار.

اما الذين جعلوا من السلطة وسيلة لاثراء الذات، وتعاملوا مع مصير الاقليم بلامبالاة، فلن يجدوا في ضمائر الشعب وصفحات التاريخ سوى دروس قاسية تؤكد ان الاوطان تبنى بالتضحية والشراكة، لا بالهيمنة والمكاسب العابرة وغير المشروعة.



لطيف نيروبي:

رئيس الاتحاد الوطني وموقف وطني

***ترجمة : نرمن عثمان محمد / عن صحيفة كوردستاني نوى**

لأنه يرى أنها تنشر بوضوح تام ولا تحتاج إلى إعادة توضيح أو تأويل. ومع ذلك، وأمام حجم التأييد والتقييمات الإيجابية الواسعة التي حظيت بها الرسالة خارج إطار الاتحاد الوطني الكوردستاني ، أجد من المناسب أن أتناولها بإيجاز، وأعرض وجهة نظري في عدد من النقاط:

- في كثير من المحطات والمراحل الصعبة، يشبه القائد السياسي ربان سفينة في عرض البحر. فعندما تعصف العواصف والأعاصير فتغير مسار الأمواج وتهدد السفينة بالغرق، عندها يحتاج كل ربان إلى اتخاذ قرار حاسم وجريء لإعادة السفينة إلى مسارها الصحيح. غير أن ليس كل ربان يمتلك القدرة على اتخاذ مثل هذه

بعد نشر رسالة بافل جلال طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، حظيت بدعم واسع من قبل شريحة كبيرة من المثقفين والكتاب والإعلاميين والنخب السياسية المستقلة والمحايدة. كما تشكل عبر وسائل الإعلام الحديثة رأي عام إيجابي وواسع على مستوى الإقليم، اعتبر الرسالة موقفا وطنيا ومسؤولا وشجاعا وتاريخيا. غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا كان أقل من تحدث عن هذه الرسالة هم كوادرات الاتحاد الوطني الكوردستاني ونخبه السياسية والثقافية؟

ويعود السبب في ذلك إلى أن الرئيس بافل طالباني لا يفضل أن تخضع رسائله للتفسير والإسهاب في شرحها،

رسالة صريحة وواضحة، إلى الخارج، وكذلك الداخل في إقليم كردستان

عندما يصبح أمن وطننا وسيادته في خطر، فلا يمكننا أن نصمت أو نتخلى عن اتخاذ موقف جاد.

• صحيح أن بيننا في الداخل خلافات كثيرة، لكن عندما يكون هناك من يسعى إلى إغراق سفينتنا، فإننا نغض الطرف عن تلك الخلافات، ونتكاتف جميعاً لإنقاذ السفينة من الغرق؛ لأن غرقها لن يصيب شخصاً أو حزباً بعينه، بل سيغرقنا جميعاً، وسيغرق معه شعبنا بأكمله. ولذلك يجب أن نكون رباناً شجاعاً، وأن نتخذ القرار الذي يمكننا من عبور أمواج البحر الهائج والوصول إلى بر الأمان. نعم، لدينا خلافات، لكن وطننا واحد، وشعبنا واحد، وإقليمنا يواجه مصيراً واحداً. وأي اضطراب يصيب أي جزء من وطننا يمسنا جميعاً، ولا نفرق بين مدينة وأخرى في كردستان، ومن واجبنا جميعاً أن نحمي إقليمنا.

• صحيح أن بيننا اختلافات داخلية، لكن عندما يتعرض أمننا الوطني للخطر، ينبغي أن نضع تلك الخلافات جانباً، وأن نوحّد صفوفنا ومواقفنا وخطابنا، لنمنع وقوع الأخطار، ونواجه التحديات، ونحولها إلى فرص.

• صحيح أن محافظة السليمانية تعرضت للقصف، لكننا لا نتحدث عن السليمانية وحدها، بل نعرب عن قلقنا إزاء قصف جميع مناطق إقليم كردستان.

ومن خلال هذه الرسالة، يوجه السيد بافل إلى جميع الأطراف الداخلية والخارجية رسالة واضحة مفادها:

في هذه المرحلة الصعبة والحساسة، لا ننظر إلى المصالح الشخصية والحزبية، بل إن المصلحة الوطنية العليا، وسيادة الوطن، واستقرار شعبنا، تعلو على كل مصلحة أخرى، ومن أجلها أنا مستعد لاتخاذ أصعب القرارات وأكثرها حساسية.

وبهذا الموقف الوطني، سجل رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني صفحة مشرقة في تاريخه وتاريخ حزبه، وحظي بدعم قوي وواسع من النخب السياسية والثقافية والإعلامية، وأثبت أنه ماضٍ على النهج الذي رسمه الرئيس الراحل مام جلال.

القرارات، وهنا يكمن الفارق بين الربان الماهر وغيره. والأمر ذاته ينطبق على عالم السياسة بالضبط؛ فعندما تتعرض دولة لكارثة أو حرب أو أزمة أو حدث خطير، يظهر القائد الحقيقي القادر على اتخاذ قرار صعب، والساعي إلى درء الأخطار عن شعبه ووطنه، دون أن ينشغل بما قد يسببه ذلك القرار من أضرار لمصالحه الشخصية، بل يتقدم الصفوف ويتحمل مسؤولية قراره مهما كانت نتائجه. وهذه هي السمة التي تميز القائد الحقيقي عن غيره في المراحل العصيبة.

وانطلاقاً من هذا المفهوم، وعندما أصبحت سيادة وطننا وأمنه في دائرة الخطر، أصدر الرئيس بافل طالباني رسالة صريحة وواضحة، وجه جزءاً منها إلى الخارج، وجزءاً آخر إلى الداخل في إقليم كردستان. فقد حملت الرسالة جانباً يتسم بالهدوء، وآخر بالحزم؛ وجانباً دبلوماسياً، وآخر يعكس القلق؛ كما تضمنت عرضاً للمخاطر، إلى جانب طرح الحلول.

وجاء في الرسالة، وبكل وضوح، موجهها حديثه إلى الرأي العام في كردستان والمنطقة والعالم:

• لقد أعلننا حيادنا منذ بداية الحرب، ولا نرغب في أن نكون طرفاً فيها، ونرى أن الخيار الأمثل هو إجراء المفاوضات وحل المشكلات بالطرق السلمية.

• لا يمكن لأي طرف أن يحقق نصراً حقيقياً عبر الحرب، وجميع الأطراف تستطيع صون مصالحها من خلال السلام.

• نبذل كل ما في وسعنا لإبعاد الحرب عن ديارنا، لكن



رئاسة الجمهورية تدين استهداف مقرات الحشد وتحذر من انتهاك السيادة

تدين رئاسة الجمهورية القصف الذي استهدف مقرات قوات الحشد الشعبي في عدد من المناطق، والذي أسفر عن استشهاد وإصابة عدد من المنتسبين، وتعدّه اعتداء مرفوضاً وانتهاكاً صارخاً لسيادة العراق واستهدافاً لمؤسساته الأمنية الرسمية بما يتعارض مع قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي نؤكد فيه رفض العراق القاطع للاعتداء على أراضيهِ، نجدد موقفنا الثابت الراض لاستخدام الأراضي العراقية منطلقاً أو ساحة للاعتداء على دول الجوار أو لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية، انطلاقاً من الالتزام بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وتدعو رئاسة الجمهورية جميع الأطراف إلى احترام سيادة العراق والامتناع عن أي أعمال من شأنها زعزعة أمنه واستقراره، وضرورة تغليب لغة الحوار لمعالجة الأزمات بما يحفظ أمن المنطقة ويجنب شعوبها مزيداً من التصعيد والتوتر.

رئاسة الجمهورية
الأربعاء ٢٩ تموز ٢٠٢٦



لقاءات ومباحثات الفخامة..

سيادة الدولة ووحدة الصف... خارطة طريق رئاسية لمواجهة التحديات

شهدت رئاسة الجمهورية خلال الأسبوع الأخير حراكا سياسيا ووطنيا ودبلوماسيا مكثفا، عكس حضورها الفاعل في إدارة الحوار الوطني ومتابعة الملفات الحيوية التي تمس أمن العراق واستقراره ومستقبله، فقد عقد فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي سلسلة من اللقاءات مع قيادات سياسية وأمنية وبرلمانية ودينية ومدنية ودبلوماسية، تناولت مجمل القضايا التي تواجه البلاد، في إطار رؤية تؤكد أن بناء الدولة يبدأ من ترسيخ سيادة القانون، وتعزيز التوافق الوطني، وتحصين الجبهة الداخلية، وتفعيل الشراكة بين مؤسسات الدولة ومختلف القوى الوطنية.

واتسمت لقاءات فخامته بتنوع محاورها، بدءا من مناقشة المستجدات الأمنية وتعزيز التنسيق بين المؤسسات المختصة، مروراً بالحوار مع القوى السياسية حول ترسيخ الاستقرار وإنجاح المسار التشريعي، وصولاً إلى التأكيد على أهمية النأي بالعراق عن صراعات المنطقة، وحماية سيادته، والحفاظ على منجزاته الأمنية. كما أولى فخامته اهتماما خاصا بملفات العدالة، والعمل المدني، والخطاب الديني المعتدل، والتغيرات المناخية، والأمن المائي، بوصفها ملفات تمثل ركائز أساسية لبناء دولة مستقرة وقادرة على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

وفي الجانب المجتمعي والثقافي، شدد رئيس الجمهورية على الدور الوطني الذي تضطلع به المرجعيات والمؤسسات الدينية في ترسيخ قيم الاعتدال والتسامح والتعايش، مؤكداً أن الهوية الوطنية الجامعة تتعزز بالحوار واحترام التنوع. كما أكد أن منظمات المجتمع المدني تمثل شريكا أساسيا في ترسيخ الديمقراطية وتنمية روح المبادرة والمسؤولية، فيما حملت رسالته في ذكرى رحيل الشاعر محمد مهدي الجواهري بعدا وطنيا وثقافيا يعكس الوفاء لرموز العراق وصيانة ذاكرته الحضارية.

وعلى الصعيد الخارجي، واصل فخامته اهتمامه بتعزيز علاقات العراق الدولية، مؤكداً خلال استقباله سفير جمهورية النمسا أهمية تطوير التعاون الثنائي والانفتاح على الشراكات التي تخدم المصالح المشتركة، بما ينسجم مع سياسة عراقية متوازنة تقوم على الحوار والتعاون واحترام المصالح المتبادلة.

وتكشف مجمل هذه اللقاءات والتصريحات عن نهج رئاسي يقوم على إدارة التوازنات الوطنية، وتعزيز التفاهم بين مختلف المكونات والقوى السياسية، وتأكيد أن استقرار العراق وأمنه وسيادته تمثل الثوابت التي ينبغي أن تتوحد حولها جميع الجهود الوطنية، بما يهيئ البيئة المناسبة لمواصلة مسيرة الإصلاح والبناء والتنمية، ويعزز ثقة المواطنين بمؤسسات دولتهم.

مباحثات مع مستشار الأمن القومي مستجدات الملف الأمني

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الأحد ٢٦ تموز ٢٠٢٦ في قصر بغداد، مستشار الأمن القومي السيد قاسم العبودي.

وجرى خلال اللقاء، بحث مستجدات الوضع الأمني في البلاد، حيث أكد رئيس الجمهورية أهمية تعزيز التنسيق بين المؤسسات الأمنية وتكثيف الجهود لحماية أمن العراق واستقراره، وترسيخ سيادة الدولة وإنفاذ القانون بما يوفر بيئة آمنة داعمة لمسييرة التنمية، ويحقق المصالح العليا للبلاد، مثنيا التضحيات التي تقدمها القوات الأمنية بمختلف تشكيلاتها في أداء واجباتها الوطنية.

من جانبه، استعرض السيد قاسم العبودي أبرز نشاطات مستشارية الأمن القومي، وجهودها في تنسيق العمل مع المؤسسات الأمنية المختصة ومتابعة الملفات ذات الصلة بالأمن الوطني بما يعزز قدرة الدولة على مواجهة التحديات الراهنة.

مباحثات مع رئيس ائتلاف دولة القانون

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الأربعاء ٢٩ تموز ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، رئيس ائتلاف دولة القانون السيد نوري المالكي.

وجرى خلال اللقاء استعراض الأوضاع العامة في البلاد والمنطقة، حيث تم التأكيد على أهمية اعتماد نهج الحوار والتشاور المستمر بين القيادات الوطنية لإيجاد معالجات واقعية لمختلف التحديات انطلاقاً من المسؤولية المشتركة في صون مصالح البلاد وترسيخ الاستقرار السياسي.

كما تمت الإشارة إلى ضرورة توحيد الجهود ومواصلة التنسيق بين القوى السياسية تعزيزاً لوحدة الصف وتحقيقاً لتطلعات المواطنين.

مباحثات مع رئيس هيئة الحشد الشعبي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الإثنين ٢٧ تموز ٢٠٢٦، ببغداد، رئيس هيئة الحشد الشعبي السيد فالح الفياض. وجرى، خلال اللقاء، بحث الأوضاع الأمنية في البلاد والمستجدات الإقليمية، وتم التأكيد على أهمية ترسيخ الأمن والاستقرار، والنأي بالبلد عن الصراعات في المنطقة، والعمل على تخفيف التوترات ونزع فتيل الأزمات فيها. كما تمت الإشادة بالتضحيات التي قدمتها القوات الأمنية بمختلف صنوفها، والتأكيد على ضرورة الحفاظ على المنجزات الأمنية المتحققة.

طروحات مراجع الدين تمثل رافدا مهما لترسيخ الروح الوطنية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الأحد ٢٦ تموز ٢٠٢٦، في قصر بغداد، سماحة العلامة السيد مرتضى المدرسي، نجل المرجع الديني آية الله العظمى سماحة السيد محمد تقي المدرسي، والوفد المرافق له. وأكد فخامة رئيس الجمهورية، خلال اللقاء، أهمية الدور الوطني والإنساني الذي يضطلع به مراجع الدين في صون النسيج الاجتماعي، وإرساء نهج الوسطية والاعتدال، وإعلاء قيم التفاهم والتكافل، وبما يسهم في حماية استقرار البلاد. وأضاف فخامته أن الرؤى الوطنية التي يطرحها مراجع الدين تمثل رافدا مهما لترسيخ الوعي بالمسؤولية الوطنية، وتوطيد الثقة بين أبناء الوطن، وتعزيز وحدة المجتمع وقدرته على مواجهة التحديات. من جانبه، أشاد سماحة السيد مرتضى المدرسي بالنهج الذي يعتمده فخامة رئيس الجمهورية في إقامة التواصل مع مختلف الفعاليات والشخصيات الوطنية، مؤكداً أن تضافر الجهود الوطنية، واستلهاهم القيم الأخلاقية والإنسانية، يمثلان أساسا لمواجهة التحديات وبناء مستقبل يليق بالعراقيين.

الخطاب الديني المعتدل يعزز قيم التسامح والتعايش المشترك

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الأربعاء ٢٩ تموز ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، وفد الهيئة العليا للمجمع الفقهي العراقي لكبار العلماء للدعوة والإفتاء. وخلال اللقاء، أكد فخامة رئيس الجمهورية أن الخطاب الديني المعتدل، يعزز احترام التنوع، ويرتقي بالوعي المجتمعي، ويرسخ المشتركات الجامعة بين العراقيين، لافتا إلى الدور المحوري الذي تضطلع به المرجعيات والمؤسسات الدينية في دعم المنظومة القيمية، وتوجيه الخطاب نحو ما يجمع أبناء الوطن

الواحد، ويحد من أسباب الفرقة والخلاف.

كما أوضح فخامته أن العراق، بما يمتلكه من إرث ديني وعلمي، قادر على أن يقدم تجربة رائدة في بناء نموذج وطني متكامل فيه القيم الدينية مع الهوية الوطنية، بما يحفظ استقرار المجتمع ويصون وحدته. من جانبه، أكد الوفد أن المجمع الفقهي العراقي لكبار العلماء للدعوة والإفتاء سيواصل أداء رسالته العلمية والدينية، ويضطلع بدوره في نشر قيم الاعتدال والتسامح، مثمنا المواقف الوطنية المسؤولة لفخامة رئيس الجمهورية ودعمه لجهود المرجعيات الدينية في أداء دورها الديني والمجتمعي.

سيادة القانون تمثل الركيزة الأساسية لبناء الدولة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الاثنين ٢٧ تموز ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، رئيس الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة السيد جبار حردان. وجرى خلال اللقاء بحث عمل الهيئة وآليات تنفيذ مهامها وفق الأطر الدستورية والقانونية، حيث أكد رئيس الجمهورية أن سيادة القانون تمثل الركيزة الأساسية لبناء الدولة وأن ترسيخ مبادئ العدالة وتطبيق التشريعات النافذة بمهنية وشفافية يعززان ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة. من جانبه، استعرض السيد رئيس الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة أبرز أعمال الهيئة والملفات التي تتابعها والجهود المبذولة في تنفيذ مسؤولياتها القانونية.

العمل المدني قوة وطنية تعزز دور المواطن في صناعة المستقبل

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الاثنين ٢٧ تموز ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، وفداً يمثل عدداً من منظمات المجتمع المدني. واستعرض اللقاء واقع العمل المدني، والفرص الكفيلة بتطوير بيئته والارتقاء بأدائه، فضلاً عن التحديات التي تواجه المنظمات في أداء رسالتها. وأكد فخامة رئيس الجمهورية أن الاستثمار في المبادرات المجتمعية يرسخ دعائم الاستقرار الوطني ويعزز الديمقراطية، ويمثل ركيزة أساسية لبناء المجتمع وتعزيز دور المواطن في صناعة المستقبل. كما أوضح فخامته أن منظمات المجتمع المدني تؤدي دوراً محورياً في استنهاض الطاقات الوطنية، وتقديم المبادرات النوعية، وتكريس ثقافة المسؤولية والعمل المشترك، مشيراً إلى أن رئاسة الجمهورية تنظر إلى العمل المدني بوصفه قوة وطنية مساندة، تسهم في إحياء روح المبادرة والعطاء، وتعميق قيم التكافل الاجتماعي والانتماء. بدورهم، ثمن أعضاء الوفد اهتمام ودعم فخامة رئيس الجمهورية للفعاليات المدنية، مؤكداً أن بناء شراكات فاعلة بين مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني يمثل خطوة مهمة نحو توسيع المشاركة المجتمعية.

أهمية ترسيخ التعاون بين السلطات وإنجاح المسار التشريعي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الإثنين ٢٧ تموز ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، رئيس كتلة العزم النيابية السيد محمود القيسي. وجرى، خلال اللقاء، بحث التطورات السياسية والأمنية في البلاد، والتأكيد على أهمية ترسيخ التعاون والتنسيق بين السلطات الدستورية والقوى السياسية، بما يعزز الاستقرار ويدفع بمسيرة البناء والإصلاح. وأكد السيد الرئيس ضرورة مواصلة العمل بروح المسؤولية الوطنية وتغليب المصلحة العليا للبلاد، وتمكين مجلس النواب من أداء دوره التشريعي وإقرار القوانين التي تلبي تطلعات المواطنين، ودعم الحكومة في تنفيذ برنامجها الوزاري وتطبيق الإصلاحات ومكافحة الفساد. بدوره، أعرب السيد محمود القيسي عن تقديره لمواقف رئيس الجمهورية الداعمة للحوار والتوافق الوطني، مؤكدا حرص كتلة العزم النيابية على مساندة الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار وتوحيد الصف الوطني.

مباحثات مع رئيس حركة بابليون

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الأربعاء ٢٩ تموز ٢٠٢٦، في بغداد، رئيس حركة بابليون السيد ريان الكلداني. وتناول اللقاء تطورات الأوضاع العامة في العراق، والتأكيد على أهمية تنسيق المواقف الوطنية في التعامل مع التحديات التي تواجه البلاد وبما يضمن حماية المصلحة الوطنية العليا. وجرى التأكيد على أهمية تكامل الأدوار بين السلطات الدستورية، وتعزيز دور القوى السياسية في تهيئة البيئة الملائمة للمضي في استكمال الاستحقاقات المقبلة. كما تم التأكيد على أهمية الحفاظ على سيادة العراق ووحدته، ودعم كل الجهود الرامية إلى ترسيخ أمنه واستقراره.

مباحثات مع رئيس كتلة أبشريا عراق النيابية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الثلاثاء ٢٨ تموز ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، رئيس كتلة أبشريا عراق النيابية السيد علي حاتم الحسن. وأكد فخامة رئيس الجمهورية، خلال اللقاء، أن تعزيز فاعلية الأداء النيابي يمثل ضماناً لدعم مسار التنمية والإصلاح عبر تشريعات رصينة ورقابة مسؤولة تواكب متطلبات المرحلة. كما شدد فخامته على أهمية بناء تفاهات وطنية راسخة تهيئ أرضية مشتركة لمعالجة القضايا الوطنية، وتوفير البيئة المناسبة لإقرار القوانين التي تخدم المصلحة العامة وتساهم في إنجاح البرنامج الحكومي وتحقيق أهدافه. من جانبه، أكد السيد علي حاتم الحسن حرص كتلة أبشريا عراق النيابية على دعم المسارات الوطنية، التي تساهم في الارتقاء بالعمل النيابي، وإعلاء المصلحة العامة.

ضرورة الحفاظ على الأمن المائي والمناخ

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الثلاثاء ٢٨ تموز ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، الوفد التفاوضي الدائم للتغيرات المناخية، وأعضاء اللجنة التوجيهية، حيث جرى بحث مستجدات ملف المناخ والخطوات اللازمة للارتقاء بقدرة العراق على مواجهة التحديات البيئية.

وتمت خلال اللقاء، الذي حضرته وزيرة البيئة السيدة سروه عبد الواحد، مناقشة واقع التغيرات المناخية وسبل التعامل معها، حيث أكد السيد الرئيس أن هذه الظاهرة باتت تمثل تحدياً يتطلب استجابة وطنية شاملة، مشيراً إلى ضرورة تطوير آليات فعالة للتكيف مع آثارها، فضلاً عن اعتماد سياسات متكاملة للحفاظ على الأمن المائي وحماية القطاع الزراعي ومجمل الموارد الطبيعية، موضحاً أهمية تنسيق الجهود بين المؤسسات ذات العلاقة وتوسيع التعاون مع الشركاء الدوليين، بما يدعم تنفيذ الالتزامات البيئية للعراق ويعزز قدرته على مواجهة التحديات المستقبلية.

من جانبهم، قدم أعضاء الوفد إيجازاً عن مسار جولات المفاوضات المناخية الدولية وأولويات العراق في الجولات المقبلة، فضلاً عن الخطوات المتخذة لزيادة فرص الحصول على الدعم الفني والتمويلي للمشاريع البيئية، مثنين اهتمام رئيس الجمهورية ومساندته للجهود الرامية إلى ترسيخ حضور العراق في المحافل الدولية المعنية بالمناخ.

من الوفاء للجواهري أن يحتضن العراق رفات شاعره الأكبر

وفي بيان لفخامته استذكر رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، يوم الاثنين ٢٧ تموز ٢٠٢٦، اسهامات شاعر العراق والعرب الأكبر محمد مهدي الجواهري في ذكرى رحيله. وفي ما يلي نص المنشور:

« في ذكرى رحيل شاعر العراق والعرب الأكبر محمد مهدي الجواهري، نستذكر قامة أدبية ووطنية عظيمة أسهمت في صياغة جوانب عديدة من وجدان العراق الحديث. وإن من الوفاء لرموز الوطن أن يعود رفات شاعره الكبير إلى الأرض التي أحبها وأحبته. ألم يحن الوقت ليحيي السفح عن قرب؟ لعنا نهى لذلك أسبابه، ليحتضن العراق نهره الثالث. ».

استقبال سفير النمسا بمناسبة انتهاء مهام عمله

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ثاميدي، الأحد ٢٦ تموز ٢٠٢٦، في قصر بغداد، سفير جمهورية النمسا لدى العراق السيد أندريا ناسي، بمناسبة انتهاء مهامه الدبلوماسية.

و جرى، خلال اللقاء، استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها، وتطوير آفاق التعاون المشترك في مختلف المجالات، بما يخدم المصالح المتبادلة للشعبين الصديقين.

وأشاد السيد الرئيس بالجهود التي بذلها السفير النمساوي خلال فترة عمله في العراق، ودوره في دعم مسار العلاقات العراقية النمساوية، متمنياً له التوفيق والنجاح في مهامه المقبلة.

بدوره، أعرب السفير أندريا ناسي عن تقديره للتعاون الذي حظي به في العراق، مؤكداً حرص بلاده على مواصلة توطيد العلاقات الثنائية والتنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك.



بغداد ترفض الأعمال العدائية وتدعو إلى تجنب العراق الصراعات الإقليمية

رئاسة الجمهورية: القصف يتعارض مع قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة

الحكومة العراقية: خطة أمنية محكمة لمنع تهديد دول الجوار

الحكومة العراقية: ندعو الجميع إلى عدم الانجرار لمسارات تفاقم عدم الاستقرار

أصدر المجلس الوزاري للأمن الوطني بياناً أكد فيه رفض الحكومة العراقية القاطع لأي انتهاك لسيادة البلاد، مشدداً على المضي في اتخاذ الإجراءات الأمنية والدبلوماسية والقانونية الكفيلة بحماية العراق وصون أمنه واستقراره، إلى جانب مواصلة تنفيذ خطط حصر السلاح بيد الدولة وتعزيز نهج الحوار واحترام القانون الدولي. وفيما يأتي نص بيان المجلس:

عقد المجلس الوزاري للأمن الوطني اجتماعاً طارئاً برئاسة القائد العام للقوات المسلحة، رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، يوم الأربعاء ٢٠٢٦/٧/٢٩، لمناقشة تطورات الوضع الأمني والاعتداء الذي شنته القوات

الجوية الأمريكية والسعودية صباح هذا اليوم، والذي أسفر عن سقوط كوكبة من الشهداء والجرحى الأبرياء. وعبر المجلس عن استنكاره وإدانتته لهذا الاعتداء، الذي جاء في الوقت الذي كانت الحكومة العراقية تتواصل فيه مع الأطراف المعنية للتحقق والمعالجة لكل ما أثاره الجانبان السعودي والأمريكي في ما يتعلق باستهداف الاراضي السعودية.

وقرر مجلس الامن الوطني وضع خطة أمنية متكاملة لمسك الارض للتصدي لأي انتهاك لسيادة العراق، ومنع اي مصدر من أن يعمل على تهديد دول الجوار.

ووجه المجلس وزارة الخارجية للتحرك وفق القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة لتوثيق الحالة وتثبيت حقوق العراق المشروعة.

واكد الاجتماع موقف الحكومة الثابت والرافض للأعمال العدائية كافة، بصرف النظر عن الجهة المنفذة لها أو المبررات المستندة إليها، مشدداً على أن التعاطي مع مثل هذه الاعتداءات ومواجهتها يُعد مسؤولية حصرية للحكومة العراقية ومؤسسات الدولة الدستورية دون سواها.

كما جدد المجلس التزام الحكومة بترسيخ الاستقرار في المنطقة، والمساهمة بفاعلية في حفظ الأمن والاستقرار الدوليين، وتبني سياسة خارجية قائمة على الحوار والتعاون واحترام القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار، وتوظيف الوسائل الدبلوماسية سبيلا لحل النزاعات، وفق نهج استراتيجي للنأي بالعراق عن الصراعات الإقليمية، بما يحفظ مصالحه الوطنية ويصون أمن شعبه وسيادته.

ومن هذه المنطلقات وتحملا لمسؤولياتها الوطنية، باشرت الحكومة منذ الأيام الأولى لتشكيلها بجهود حثيثة لتعزيز سيادة القانون وتأطير العمل الأمني ضمن المؤسسات الرسمية للدولة. وفي الوقت ذاته، تؤكد الحكومة رفضها لهذه التصرفات الاحادية غير المبررة، التي لا تقتصر آثارها على المساس بالسيادة الوطنية، بل تعيق أيضا المساعي الحكومية الجادة في ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار على المستويين الوطني والإقليمي.

تدعو الحكومة جميع الأطراف إلى عدم الانجرار إلى مسارات تؤدي إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار في المنطقة وتقوض خطة انفاذ القانون التي تبنتها الحكومة منذ تسلم مسؤوليتها.

ويؤكد المجلس المضي في تنفيذ الاتفاق الأمني لانسحاب التحالف الدولي في نهاية شهر أيلول ٢٠٢٦ واستكمال إجراءات خطة حصر السلاح بيد الدولة.

ويعرب المجلس عن بالغ تعازيه لعوائل الشهداء ، ويتمنى الشفاء العاجل للجرحى مؤكدا ان دماء العراقيين تحظى بأعلى درجات الاهتمام والمسؤولية.

بيان لرئاسة الجمهورية

تدين رئاسة الجمهورية القصف الذي استهدف مقرات قوات الحشد الشعبي في عدد من المناطق، والذي أسفر عن استشهاد وإصابة عدد من المنتسبين، وتعدّه اعتداء مرفوضا وانتهاكا صارخا لسيادة العراق واستهدافا لمؤسساته الأمنية الرسمية بما يتعارض مع قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي نؤكد فيه رفض العراق القاطع الاعتداء على أراضييه، نجدد موقفنا الثابت الرافض لاستخدام

الأراضي العراقية منطلقاً أو ساحة للاعتداء على دول الجوار أو لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية، انطلاقاً من الالتزام بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وتدعو رئاسة الجمهورية جميع الأطراف إلى احترام سيادة العراق والامتناع عن أي أعمال من شأنها زعزعة أمنه واستقراره، وضرورة تغليب لغة الحوار لمعالجة الأزمات بما يحفظ أمن المنطقة ويجنب شعوبها مزيداً من التصعيد والتوتر.

رئاسة الجمهورية الأربعاء ٢٩ تموز ٢٠٢٦

اجتماع طارئ للإطار التنسيقي

استضاف رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزبيدي، الأربعاء، ٢٩ - تموز - ٢٠٢٦، بالقصر الحكومي، اجتماعاً طارئاً للإطار التنسيقي لبحث الاعتداءات الأمريكية - السعودية على سيادة العراق. وأدان الإطار التنسيقي العدوان الذي استهدف الأراضي العراقية، وأدى إلى استشهاد عدد من منتسبي هيئة الحشد الشعبي وإصابة آخرين، في انتهاك صارخ لسيادة العراق وحرمة أراضيه، وبما يخالف مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. واستغرب الإطار التنسيقي هذا الاعتداء في الوقت الذي تتبنى الحكومة فيه سياسة خارجية متوازنة تقوم على بناء علاقات التعاون والشراكة مع محيطه الإقليمي والمجتمع الدولي. وتقدم الإطار التنسيقي بخالص العزاء والمواساة إلى ذوي الشهداء، وتمنى الشفاء العاجل للجرحى، وأكد الإطار التنسيقي أن أمن العراق وسيادته لا يمكن القبول بتجاوزه أو المساس به تحت أي ظرف، مع رفض تحويله إلى ساحة للصراعات الإقليمية والدولية. كما يؤكد أن الهجمات التي استهدفت العراق وانتهكت سيادته لا تخدم الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى احتواء الأزمة وخفض التصعيد، بل تسهم في تعقيد المشهد وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها.

الحشد الشعبي : تصعيد بالغ الخطورة

أعلنت هيئة الحشد الشعبي، الأربعاء، تعرض عدد من مقارها لهجمات من قبل القوات الأمريكية والسعودية، مؤكدة، أن تلك الهجمات أسفرت بحسب المعلومات الأولية عن ارتقاء عدد من الشهداء وإصابة آخرين، فيما عدّ هذا الاستهداف تصعيداً بالغ الخطورة وانتهاكاً لسيادة العراق. وقالت هيئة الحشد الشعبي في بيان: أن «عدداً من مقار هيئة الحشد الشعبي الرسمية في مناطق متفرقة من العراق، تعرضت لهجمات شنتها القوات الأمريكية والسعودية، ما أسفر، بحسب المعلومات الأولية، عن ارتقاء عدد من الشهداء وإصابة آخرين، فضلاً عن وقوع أضرار مادية في عدد من المباني والممتلكات التابعة للهيئة». وأضاف البيان: «أننا نعدّ هذا الاستهداف تصعيداً بالغ الخطورة، وانتهاكاً لسيادة العراق، واستهدافاً لمؤسساته الأمنية الرسمية»، مؤكداً، أن «الجهات المختصة تتابع الموقف ميدانياً، فيما لاتزال عمليات إحصاء الخسائر وتقييم الأضرار مستمرة».

وأشار إلى، أنه «سيتم إطلاع الرأي العام على آخر المستجدات والتفاصيل الرسمية حال اكتمال المعلومات، عبر البيانات الصادرة عن هيئة الحشد الشعبي».

أعلنت هيئة الحشد الشعبي، الأربعاء، استشهاد ٢٠ منتسبا وإصابة ٣٢ آخرين في الهجمات الأمريكية - السعودية. وقالت الهيئة، في بيان: إن «الحصيلة غير النهائية للهجمات الأمريكية-السعودية المشتركة، والتي استهدفت عددا من مقار هيئة الحشد الشعبي الرسمية في عدد من المحافظات العراقية، أسفرت عن استشهاد ما لا يقل عن (٢٠) مجاهدا، وأصيب (٣٢) آخرون بجروح».

وأضافت، أنه «وفقا للمعلومات التي جمعت، فقد طالت الهجمات مقار الهيئة في محافظات بغداد، واسط، نينوى، البصرة، كركوك، كربلاء، وديالى، ما أسفر أيضا عن أضرار مادية متفاوتة لحقت بعدد من المقار والآليات والمعدات العسكرية».

الزبيدي يزور مقر هيئة الحشد الشعبي

وأجرى رئيس مجلس الوزراء، القائد العام للقوات المسلحة، السيد علي فالح الزبيدي، الأربعاء، زيارة إلى مقر هيئة الحشد الشعبي، حيث التقى رئيس الهيئة وعددا من القيادات والمسؤولين الأمنيين فيها. واستمع سيادته إلى شرح مفصل بشأن الاعتداءات التي تعرض لها العراق فجر اليوم، وأسفرت عن استشهاد وإصابة عدد من منتسبي هيئة الحشد الشعبي في عدد من المحافظات.

ووجه السيد القائد العام للقوات المسلحة بتكريم عوائل الشهداء، وتوفير الرعاية الصحية الكاملة للجرحى، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان علاجهم، بما في ذلك نقلهم إلى خارج العراق إذا اقتضت حالتهم الصحية ذلك.

القيادة المركزية الأمريكية: نفذنا مع السعودية ضربات دقيقة

أعلنت القيادة المركزية الأمريكية، الأربعاء، عن تنفيذها ضربات دقيقة في العراق بالتنسيق مع السعودية.

وقالت القيادة في بيان ورد لـ السومرية نيوز، ان «الولايات المتحدة والسعودية نفذتا ضربات دقيقة في العراق استهدفت مواقع لوجستية ومخازن أسلحة قالت إنها تابعة لفصائل متحالفة مع إيران».

وأضافت ان «ذلك جاء ردا على أكثر من ٣٠ هجوما بطائرات مسيرة خلال الساعات الـ ٢٢ الماضية».

وأكدت القيادة أن «الهجمات على القوات الأمريكية لم تنجح»، محذرة الحرس الثوري الإيراني ووكلاءه «من مواصلة الهجمات لتجنب المزيد من الرد العسكري».

فيما أعلنت وزارة الدفاع السعودية عن «تنفيذ ضربات نوعية ضد أهداف تابعة للفصائل بالعراق بالتنسيق مع القيادة المركزية الأمريكية».

وأصدرت وزارة الدفاع السعودية، الأربعاء، بيانا حول القصف على مواقع الحشد بالعراق.

وقالت الوزارة في بيان ورد لـ السومرية نيوز، انه «انطلاقا من حق الدفاع عن النفس الذي يكفله القانون الدولي وفق المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، قامت القوات المسلحة السعودية بالتنسيق مع القيادة المركزية الوسطى الأمريكية هذا اليوم الأربعاء بشن ضربات نوعية محددة ضد أهداف تابعة لتلك الفصائل المتواجدة على أراضي جمهورية العراق والمرتبطة بالاستهدافات على المنشآت البترولية في المملكة».

واكدت أنها «لا تسعى إلى التصعيد إلا أنها سترد على أي عدوان تتعرض له».

كتلة الاتحاد الوطني تدعو لإبعاد العراق عن التوترات

دانت كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني في مجلس النواب العراقي، الاعتداءات على الأراضي العراقية، داعيا الى إبعاد البلاد عن التوترات في المنطقة.

وجاء في بيان لكتلة الاتحاد الوطني النيابية: «تدين كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني الاعتداء السافر الذي تعرضت له قوات الحشد الشعبي والذي ذهب ضحيته عدد من الشهداء والجرحى».

وأضاف البيان: «كذلك ندين ونستنكر الاستهدافات المستمرة التي يتعرض لها اقليم كردستان ونعده انتهاكا صارخا للسيادة الوطنية وللقوانين الدولية ولمبادئ حسن الجوار».

وأكدت كتلة الاتحاد الوطني، أنه «في الوقت الذي ندين فيه هذه الاعتداءات على الاراضي العراقية نؤكد على ضرورة إبعاد العراق عن التوترات التي تشهدها المنطقة وعدم استخدام اراضيها لتهديد دول الجوار».

الصدر يستنكر محاولات جر العراق لحرب لا طائل منها

أعرب زعيم التيار الوطني الشيعي السيد مقتدى الصدر، اليوم الأربعاء، عن استنكاره استهداف الأراضي العراقية، فيما دعا الحكومة إلى ضبط الأمن وفرض السيادة.

وقال السيد الصدر، في تدوينة على منصة (X): إن «أرض العراق أرض المقدسات وعاصمة مذهب آل رسول الله صلى الله عليه وآله، وإذ لم تكن هذه الأرض المقدسة منطلقا لقصف الجمهورية الإسلامية فعلى الإخوة في الحرس الثوري عدم قصف أراضينا المستقلة المقدسة، كما على الميليشيات المنفلتة عدم إعطاء الذريعة للإخوة في دول الخليج العربي لاستهداف أرضنا المقدسة» داعيا الجميع «للتحلي بروح الأخوة والسلام وعدم الانجرار خلف مخططات العدو الصهيوني لجرّ الإخوة للقتال والتناحر».

وأضاف: «إنني أستنكر استهداف الأراضي العراقية المقدسة من كل الدول والجهات وأستنكر أفعال الميليشيات الوقحة لجرّ العراق لحرب لا طائل منها»، داعيا الحكومة إلى «ضبط الأمن وفرض السيادة والعمل الجاد من أجل سلامة الشعب العراقي ومقدساته وعدم الانجرار للخرافات الطائفية المقيتة».

وأوضح، أن «العراق وشعبه بحاجة للسلام وكفانا حربا قد استنزفت كل مقدرات العراق وكرامته مع شديد الأسف، كما أدعو للحذر من خلايا الإرهاب النائمة في الداخل والخارج، والتي ستستعمل الطائفية حجة لزعزعة الأمن في العراق المقدس».

وتابع: «هذه دعوة سلم وسلام مني لجميع دول الجوار لنعيش بعيدا عن القواعد والتطبيع والهيمنة الاستعمارية المقيتة».

الكلبوسي يطالب بتحقيق شامل ومحاسبة المتورطين

دان رئيس مجلس النواب هيبب الكلبوسي، الأربعاء، الاعتداء الذي استهدف مواقع تابعة للقوات الأمنية العراقية، فيما دعا القائد العام للقوات المسلحة إلى إجراء تحقيق شامل وشفاف، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ سيادة العراق ومحاسبة المتورطين.

وقال الحلبوسي في بيان، إن «الاعتداء الذي استهدف مواقع تابعة للقوات الأمنية العراقية وأسفر عن سقوط عدد من الشهداء والجرحى، يمثل انتهاكا مرفوضا لسيادة العراق، ومساسا بأمنه واستقراره، وتجاوزا على مؤسسات الدولة الأمنية التي تؤدي واجباتها في حماية الوطن والدفاع عنه».

وأضاف أن «سيادة العراق ووحدة أراضيه تمثلان خطأ أحمر لا يجوز المساس به»، مشددا على أن «احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة يقتضي الامتناع عن أي أعمال عسكرية تنتهك سيادة الدول أو تهدد أمنها واستقرارها». ودعا الحلبوسي القائد العام للقوات المسلحة إلى «إجراء تحقيق شامل وشفاف في هذا الاعتداء، واتخاذ جميع الإجراءات الدبلوماسية والقانونية التي تحفظ حقوق العراق وسيادته»، بالتوازي مع «كشف الجهات المتورطة في أي أعمال عدائية تنطلق من الأراضي العراقية باتجاه دول الجوار، ومحاسبة المسؤولين عنها وفق أحكام القانون». وأكد أن الدستور العراقي ينص على «عدم استخدام الأراضي العراقية مقرا أو ممرا لأي اعتداء على أي دولة، وعدم السماح باستخدامها منطلقا للإضرار بأمن واستقرار الدول المجاورة».

وجدد الحلبوسي التأكيد على «ضرورة تحييد العراق عن الصراعات الإقليمية والدولية، وعدم جره إلى أتون الحروب»، مبينا أن «المصلحة الوطنية العليا تقتضي أن يبقى العراق ساحة للاستقرار والحوار والتعاون، لا ميدانا لتصفية الحسابات أو تبادل الرسائل العسكرية».

واختتم بيانه بتقديم التعازي إلى عوائل الشهداء، متمنيا الشفاء العاجل للجرحى، وداعيا الله أن يحفظ العراق وشعبه، ويديم عليه نعمة الأمن والاستقرار.

الزعلي: قواتنا قادرة على جعل المعتدين يدفعون الثمن

دان الأمين العام لـ «عصائب أهل الحق»، الشيخ قيس الخزعلي، اليوم الأربعاء، القصف الجوي الذي استهدف مقرات للحشد الشعبي وأسفر عن سقوط شهداء وجرحى، واصفا الاعتداء بأنه «انتهاك صارخ واستمرار للاستهتار بالسيادة والكرامة الوطنية العراقية».

وقال الخزعلي في بيان: «بقلوب يعتصرها الحزن والألم، نتقدم بأحر التعازي باستشهاد عدد من أبناء الحشد الشعبي، سائلين المولى عز وجل أن يتغمدهم بواسع رحمته ويمن على الجرحى بالشفاء العاجل».

وأكد الخزعلي أن «استهداف قوة أمنية عراقية داخل الأراضي العراقية يمثل انتهاكا صارخا لسيادة البلاد، ويزيد من تعقيد المشهد الأمني والسياسي، في وقت تبذل فيه الحكومة جهودا حثيثة لترسيخ سلطة الدولة ومنع انزلاق البلد إلى مزيد من التصعيد».

وانتقد الأمين العام لـ «عصائب أهل الحق» الأطراف المنفذة للهجوم، مشيرا إلى أن «قيام دول أجنبية، يدعي بعضها أنها حليفة والأخرى أنها شقيقة، بمهاجمة قواتنا الأمنية وقتل أبنائنا بدعاوى لم يتم إثبات صديقتها، ودون ترك المجال للقائد العام للقوات المسلحة لاتخاذ الإجراءات القانونية والأمنية المطلوبة، هو انتهاك واستمرار للاستهتار بالسيادة والكرامة الوطنية، وهو أمر لا يقبله أي عراقي شريف».

وحذر الأمين العام لـ «عصائب أهل الحق» من التداعيات الخطيرة لهذا الاعتداء، داعيا كافة أبناء الشعب والقوى السياسية والفعاليات الاجتماعية إلى توحيد الموقف وحرص الصفوف لمواجهة هذه الاعتداءات، مع التأكيد على

تقديم الدعم الكامل للحكومة في اتخاذ القرارات الحازمة لتأمين السيادة الوطنية. كما أشار الخزعلي إلى ضرورة الإسراع بإكمال خروج القوات الأجنبية من الأراضي العراقية بشكل كامل، والعمل الفوري على تطوير القدرات الدفاعية للبلاد عبر التعاقد على شراء منظومات دفاع جوي متطورة لحماية الأجواء ومنع الخروقات المستمرة، مؤكداً أن القوات العراقية قادرة على حماية أرضها وجعل المعتدين يدفعون ثمن تجاوزاتهم.

العامري: إعادة تقييم الاتفاقيات مع واشنطن

ادان الأمين العام لمنظمة بدر، هادي العامري، الأربعاء، العدوان «السعودي - الأمريكي» السفير على مقر الحشد الشعبي. وقال العامري في بيان ان «الحكومة مطالبة باتخاذ موقف حازم وراذع تجاه العدوان الذي استهدف مقر الحشد الشعبي، مستدركا بالقول: «ناسف لاستمرار النهج العدائي للرياض رغم مساعي حسن الجوار، ونؤكد أن الغطاء الأمريكي لهذا الهجوم يفرض علينا إعادة تقييم شاملة للاتفاقيات الأمنية مع واشنطن».

السوداني يحذر من تبعات انتهاك السيادة

أدان رئيس الوزراء السابق، محمد شياع السوداني، بأشد العبارات، الاعتداءات التي استهدفت مقرات الحشد الشعبي، معتبرا إياها انتهاكا صارخا لسيادة العراق وخرقا واضحا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وأكد السوداني في بيان، أن توقيت هذه الهجمات يثير الكثير من علامات الاستفهام، لا سيما أنها جاءت بالتزامن مع تحركات الحكومة العراقية وتشكيلها لجان تحقيق رسمية للنظر في المزاعم المتعلقة بانطلاق طائرات مسيرة من الأراضي العراقية، الأمر الذي يعكس حرص الدولة والتزامها بمعالجة الملفات عبر الأطر القانونية والمؤسسية بعيدا عن التصعيد العسكري. وشدد على أن العراق يحتفظ بكامل حقوقه المشروعة التي كفلها القانون الدولي، وخصوصا المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، في الدفاع عن أمنه وسيادته وسلامه شعبه، مؤكدا أن المساس باستقرار البلاد أمر مرفوض ولا يمكن السكوت عنه.

إيران تصدر بيانا

ادانت وزارة الخارجية الإيرانية، الأربعاء، القصف الأميركي السعودي على العراق. وقالت الخارجية الإيرانية في بيان، ندين بأشد العبارات الهجمات العدوانية الأمريكية السعودية على عدد من المناطق في العراق، مبينة ان «هذه الهجمات تعد اعتداء صارخا على السيادة الوطنية العراقية ووحدة أراضيها وانتهاكا فاضحا للفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة وللقواعد الأساسية للقانون الدولي».

وأضافت ان «هذه الهجمات تأتي في سياق مساعي الولايات المتحدة والكيان الصهيوني لتوسيع نطاق الحرب والصراع في منطقة غرب آسيا»، لافتة الى «اننا نتقدم بخالص التعازي باستشهاد عدد من أبناء الشعب العراقي جراء هذه الهجمات العدوانية». وأكدت «دعم الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتضامنها الكامل مع الحكومة والشعب العراقي».

قضايا كردستانية



هلمت هوشيار:

الشجاعة والمسؤولية الوطنية

*ترجمة : نرمين عثمان محمد / عن صحيفة كوردستاني نوى

من هذا المنطلق، جاء بيان بافل طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، بشأن الهجمات الإيرانية على إقليم كوردستان، ليعبر عن رؤية سياسية واضحة وجريئة؛ تدافع عن سيادة إقليم

في مرحلة زمنية يتعرض فيها الوطن لهجمات عدائية، يعد الإعراب عن أي كلمة موقفاً بحد ذاته، ولا يمكن إدراج الصمت بأي حال ضمن إطار المسؤولية الوطنية.

تنحية جميع الخلافات السياسية جانبا، لأن أمن المواطنين يجب أن يعلو فوق أي خلاف، كما أن اللحمة الداخلية هي السلاح الدفاعي الأكثر فاعلية لمواجهة التهديدات الخارجية.

تتطلب هذه المرحلة خطابا وطنيا شاملا يعزز الثقة بين المواطنين والمؤسسات، ويؤكد على حماية سيادة العراق والإقليم بالتنسيق مع المجتمع الدولي لضمان عدم تكرار مثل هذه الهجمات.

إن الشجاعة الحقيقية تكمن في الإعراب عن موقف واضح ومسؤول دفاعا عن الوطن وحفظا لكرامة شعبه، لا في

الشعارات الحادة والمفرغة من مضمونها. ومن هذا المنطلق، يمكننا القول: إن البيان يمثل رسالة سياسية واضحة تظهر أن الدفاع عن

إقليم كردستان لا يتنافى مع التعاطي السياسي المتوازن. فالمسؤولية الوطنية تتطلب، من جهة، التمسك بالمبادئ الأساسية للاستراتيجية السياسية والقومية، والعمل، من جهة أخرى، على إيجاد حلول كفيلة بصون الأمن والاستقرار.

اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، يحتاج إقليم كردستان إلى خطاب موحد يجمعنا ولا يفرقنا، يحمي الجميع ولا يزعج بنا في المجازفات، ويؤكد على أن سيادة الوطن غير قابلة للمساومة، وأن أمن المواطنين يجب أن يتصدر سلم الأولويات، بعيدا عن الحسابات الحزبية الضيقة والاستقطابات السياسية.

كوردستان والعراق، وترفض أسر أمن المواطنين ورهنه بالتجاذبات والتعقيدات السياسية الإقليمية. إن أي اعتداء -وتحت أي ذريعة كانت- يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وللسيادة العراقية، ويضع الأمن والاستقرار -الذين يشكلان الركيزة الأساسية للتعايش- في مرمى الخطر. لذا، فإن إدانة هذه الأفعال ليست مجرد موقف سياسي أو حزبي ضيق، بل هي واجب وطني وأخلاقي يقع على عاتق جميع الأطراف السياسية.

إن ما يقرأ في بيان الرئيس بافل ليس خطابا انفعاليا أو تصعيديا يزيد المشهد تعقيدا، بل إنه

يرفض بوضوح وجلاء كل أشكال الاعتداء، ويدعو في الوقت ذاته إلى التعامل مع الأزمة عبر القنوات السياسية والدبلوماسية، بما يحفظ كرامة العراق وإقليم كردستان، ويبقي المنطقة من انزلاقات أعمق.

إن هذا النوع من الخطاب هو ثمرة فهم عميق لطبيعة المنطقة؛ إذ يقع إقليم كردستان في رقعة جغرافية شديدة الحساسية، وأي موقف غير مسؤول من شأنه أن يهدد بشكل مباشر أمن المواطنين والاستثمار والاقتصاد والعلاقات الإقليمية. لذا، فإن المسؤولية الوطنية تتجلى في الدفاع عن الحقوق دون الانجرار نحو مواقف تزيد من تعقيد المشهد السياسي.

ولعل الرسالة الأبرز في البيان تتمثل في التأكيد على وحدة الموقف الداخلي؛ فعندما تتعرض أرض إقليم كردستان وحدوده لهجمات عدائية، ينبغي

يحتاج إقليم كردستان إلى خطاب موحد يجمعنا ولا يفرقنا



نوزاد المهندس:

موقف وطني بين الواجب القومي والدبلوماسية الجديدة للمرحلة

تكرر تهديداتها وهجماتها. صحيح أن إيران دولة كبرى وقوية في المنطقة، وصراعها الأساسي يدور مع الدول العظمى، ومن حقها الدفاع عن سيادتها وحدودها ومصالحها، ولكن لا يمكن لإيران في كل جولة صراع أن توجه ضرباتها مباشرة إلى إقليم كردستان، وتختزل ساحة الحرب الشاسعة وتحصرها في الإقليم وحده، لتهاجمه مدفوعة بالآلام الضربات التي تتلقاها في مضيق هرمز أو جنوب إيران.

من الواضح أن إقليم كردستان، طوال الأعوام الـ ٣٤ الماضية، كان دائما ضحية وتكبد خسائر فادحة جراء ممارسات دول الجوار، في حين أنه لم يشكل يوما مصدرا للتهديد أو القلق أو المواجهة لتلك الدول، بل اختار دائما جانب الأخوة والصداقة وحسن الجوار، حتى وإن كان ذلك على حساب أخوانه. ورغم أنه كان قادرا على إثارة الفوضى وفتح بوابات لدخول قوات دول أخرى إلى العمق الإيراني، وإذكاء نيران الحرب الداخلية، إلا أن الموقف الأخوي الأقرب للإقليم تجاه إيران تمثل في منع تهريب الأسلحة

في أعقاب الهجمات بالمسيرات والصواريخ التي شنتها إيران في الأيام الماضية دون أية ذريعة مقنعة، مستهدفة إقليم كردستان في السليمانية والعاصمة أربيل، أعلن رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني، بافل طالباني، موقفا قوميا شجاعا للغاية؛ إذ أدان واستنكر هذه الهجمات الإيرانية، مؤكدا أن حقوقنا القومية خط أحمر، ولن نقبل تحت أية ذريعة أو مسمي عدم احترامها. كما أوضح أن صمتنا وعدم ردنا لا ينبعان من ضعف الموقف أو الجبن، بل إن أواصر الصداقة وحسن الجوار والتاريخ المشترك هي التي تدفعنا لضبط النفس. ونحن حريصون في هذه المرحلة على تبني الحياد الإيجابي منعا لتأجيج نيران الحرب، ولتجنب إقليمتنا وشعبنا الولايات والدمار، فضلا عن الحفاظ على أمن إيران نفسها لذا، لا ينبغي لإيران بعد الآن شن هجمات، بقصد أو بغير قصد، على إقليمنا، في وقت لم يكن فيه إقليم كردستان يوما طرفا ضد إيران، ولم يتخذ أي موقف عدائي تجاهها. ومن ثم، فإن واجب إيران هو أن تأخذ هذا الموقف الودي للإقليم بنظر الاعتبار، وألا

لم يكن فيه إقليم كردستان يوما طرفا ضد إيران

إلى الداخل الإيراني.

وهنا يبرز هذا السؤال الحساس: هل موقف الرئيس بافل غريب ومثير للدهشة في هذا التوقيت، أم أنه أمر طبيعي جدا وواجب قومي يمليه عليه منصبه؟ بكل تأكيد، هو واجب قومي ووطني أساسي يفرضه عليه التاريخ وواقع المرحلة الراهنة؛ ليظهر هذا الموقف الشجاع ويذكر الصديق والعدو بالوجود الكردي وقيادته والكيان الدستوري للإقليم.

لم يعد هناك داعٍ للخوف والقلق، بل يجب في هذه المرحلة وضع حد لهذه التهديدات والوعيد، والقول لهم: كما أن لكم الحق في حماية شعوبكم وبلدانكم، فإن لنا هذا الحق أيضا. ربما لا نمتلك القدرة من حيث القوة والتكنولوجيا العسكرية والاقتصادية للرد بالمثل، إلا أن المنطقة والعالم المعاصر لا يسمحان بالاعتداء والتدخل العسكري، وإذا ما أقحم الجانب الإيراني في مثل هذه المغامرة، فستجد إيران نفسها في مواجهة مع العالم بأسره، وتضيق عليها الحلقات من كل جانب.

أما بالنسبة لغرابة الموقف كما يراه البعض، فإن ذلك يعود إلى أن الاتحاد الوطني يمتلك تاريخا سياسيا وعسكريا واقتصاديا طويلا ومشتركا مع إيران. وقد قدم كلا الطرفين يد العون والخدمات الصديقة للآخر، ولا يمكن تذرية هذا التاريخ في مهب الريح بسهولة؛ فمن واجب الطرفين الحفاظ على هذا الإرث وعدم مقايضته بمكاسب تكتيكية عابرة.

ومن هذا المنطلق، اتخذ الرئيس بافل، من واقع مكانته الشخصية والتاريخية وحساسية المرحلة وحجم المخاطر

والتحديات التي تواجه كيان إقليمنا، هذا الموقف القومي الذي يستوجب من جميع القادة والأحزاب والجماهير مساندته ودعمه، وعدم تركه وحيدا أو التنصل منه.

من جهة أخرى، فإن الدبلوماسية المرنة والبعيدة عن الصخب الإعلامي مع الجميع، والتي ينتهجها رئيس الاتحاد الوطني في هذه المرحلة، لها تأثير كبير على حاضر ومستقبل إقليمنا. فالسياسي الحكيم، البعيد النظر والشجاع، هو من يستشعر المخاطر قبل الجميع، ويبادر باتخاذ مواقف شجاعة تقطع الطريق أمام التطورات الخطيرة، ساعيا للحفاظ على المصالح الوطنية والقومية لشعبه وإنقاذه وتجنبيه نيران الحرب المستعرة والدمار.

وبهذه الطريقة، يسجل موقف الرئيس بافل كإنجاز ومبادرة تاريخية كبرى تحيي الروح والحس القومي في نفوس الجميع، وتجعل الصديق والعدو يحسبون للکرد وقضيتهم ألف حساب.

في الوقت الحالي، بقدر ما تمتلكه الدبلوماسية المرنة من قدرة على حل الأزمات، فإن الحروب والنزاعات الحادة لا تحقق نصف ذلك. لذا فإن الدبلوماسية الناجحة تتمثل في الاحترام المتبادل، التوازن، حسن الجوار، حماية مصالح الجميع، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، احترام القوانين الدولية وسيادة الدول، وتطوير كافة العلاقات السياسية، الاقتصادية، الأمنية، الاجتماعية، والثقافية، والتي تشكل جميعها ركائز أساسية للبقاء، القوة، وحفظ السلم والأمن للجميع وللإنسانية جمعاء. والاتحاد الوطني ورئيسه يدركان هذه الحقائق جيدا، ولهذا فتحت الأبواب والنوافذ علمصراعيها لبناء وتأسيس علاقات دبلوماسية مع الجميع في المنطقة ومع الدول العظمى، بما يخدم حاضر ومستقبل شعوب منطقتنا.

على أمل أن تعيد إيران وقيادتها في هذه المرحلة الحساسة - التي لا تصب فيها الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية في مصلحتها - النظر في مواقفها وقراراتها ودبلوماسيتها تجاه دول وشعوب المنطقة عامة، وتجاه إقليم كردستان خاصة.

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



الضربات الأمريكية السعودية تدخل العراق إلى ساحة الحرب الإقليمية

الحدث والرأي

تنفيذ ضربات مشتركة في العراق، فجر الأربعاء، استهدفت مواقع ومقار للحشد الشعبي وفصائل عراقية، حيث أعلن الحشد الشعبي مقتل ما لا يقل عن ٢٠ شخصا جراء هذه

***مركز «صدارة» للمعلومات والاستشارات**

الحدث:

أعلنت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية

ولذلك، فإن اللجوء لشن هجمات واسعة، بالتنسيق مع واشنطن، يظهر نفاذ صبر المملكة، وتبنيها لمقاربة أكثر حزمًا، خاصة وأن الهجمات الأخيرة التي استهدفت أراضيها جاءت في فترة الهدنة القائمة بين إيران والولايات المتحدة، وتتزامن مع ضربات قامت بها جماعة الحوثي على الأراضي السعودية، مما يلقي بظلال الشك على أن هناك تنسيقًا بين الفصائل العراقية وجماعة الحوثي، وأن هذه الهجمات مرتبطة أكثر بالتصعيد بين الرياض والحوثيين.

في ضوء ذلك، يتجه المشهد لأحد احتمالين، الأول هو استمرار التصعيد، وقيام الحشد الشعبي بالهجوم على أهداف سعودية يقابله رد سعودي، وهو ما سيضع الفصائل العراقية تحت ضغوط محلية أوسع خاصة في ظل الضغوط الأمريكية واحتمالات توسع الاستهداف الأمريكي.

أما الاحتمال الآخر،

فهو احتواء التوتر سريعًا،

نظرًا لأن التصعيد لا يخدم أولويات الحكومة العراقية مما يدفعها لمحاولة ضبط الفصائل، كما أن المملكة ستكتفي بالهجمات التي نفذتها باعتبارها كافية لرسم معادلة توازن جديدة تقوم على الرد على الفصائل التي تهاجم الأراضي السعودية بالتعاون مع الولايات المتحدة.

من جهة أخرى، تظل إيران لاعبًا فاعلاً مهماً في تحديد أي المسارين أرجح، نظرًا لحساسية وضع العراق بالنسبة لإيران، ولأولوية ضبط مستوى التصعيد على الجبهات بما يخدم مسار التفاوض مع واشنطن ويجنب حلفاءها الاستنزاف غير المحسوب باعتبار أن المواجهة مازالت طويلة.

الضربات التي طالت مناطق مختلفة من العراق. وقد جاء هذا بعد أن أعلنت وزارة الدفاع السعودية، يوم الاثنين ٢٠٢٦/٧/٢٧، اعتراض وتدمير عدد من المسيرات، قالت إنها انطلقت من العراق، وحاولت استهداف منشآت بترولية في المنطقتين الشرقية والرياض. من جانبها، نفت فصائل «المقاومة الإسلامية في العراق»، مسؤوليتها عن القصف الذي تعرضت له السعودية، وتوعدت برد «قاس» في حال أقدمت المملكة على أي فعل. أما الحكومة العراقية، فقد نفت علمها بأي عمل عسكري استهدف السعودية انطلاقًا من أراضيها، فيما أفاد مصدر حكومي عراقي، بإلغاء الزيارة التي كانت مقررة لرئيس مجلس الوزراء علي الزبيدي إلى المملكة العربية السعودية غدا الخميس.

الرأي:

حاولت السعودية على مدى أشهر إقناع بغداد بأن الهجمات بالطائرات المسيّرة التي

تستهدف أراضي المملكة ومنشآتها النفطية، تنطلق من داخل العراق ولكن دون إقرار بغداد بذلك ودون الالتزام بوقف تلك الهجمات. كما أبدت السعودية مخاوفًا من تواجد الحشد الشعبي في المناطق العراقية المحاذية لها، خاصة صحراء النجف والمثنى، وطالبت بإبعاده عن تلك المناطق. ويأتي هذا التصعيد بعد أسبوعين من زيارة وزير الخارجية العراقي إلى الرياض، بهدف طي صفحة التوتر بين الجانبين، حينها كشف تقارير أمريكية، أن غضبا سعوديا انفجر في اللقاء بعد أن رفض الوفد العراقي رواية السعودية، حتى بعد أن عرض الجانب السعودي أدلة مباشرة على ذلك، شملت مسارات الطائرات المسيّرة التي استخدمت في الهجمات.

اللجوء لشن هجمات واسعة،
بالتنسيق مع واشنطن،
يظهر نفاذ صبر المملكة



مسيّرات الفصائل تفاقم كلفة الصراع الإقليمي على العراق

***صحيفة «الشرق الاوسط» اللندنية**

خلال الشهرين الماضيين، تزامنت سلسلة من التطورات الأمنية مع مساعي رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي لإعادة تموضع بغداد إقليمياً وتعزيز علاقاتها مع واشنطن وعواصم عربية، وهو تزامن دفع مراقبين إلى التساؤل عما إذا كانت هناك ضغوط منسقة لإرباك هذا المسار.

وقبيل زيارة الزيدي إلى واشنطن في ١٣ يونيو (حزيران) ٢٠٢٦، أعلنت فصائل عراقية رفضها تسليم سلاحها، في خطوة أعادت ملف السلاح خارج سلطة الدولة إلى صدارة أجندة الزيارة، فيما اعتبرت الولايات المتحدة أن حصر السلاح بيد الحكومة يمثل اختباراً أساسياً للشراكة مع بغداد.

وبالتزامن مع وجود الزيدي في واشنطن، تعرضت مناطق في إقليم كردستان العراق لهجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة، ما أعاد تسليط الضوء على هشاشة الوضع الأمني، في وقت كانت الحكومة تسعى إلى إظهار قدرتها على فرض الاستقرار.

وفي الفترة نفسها، أعلنت السلطات السورية ضبط شحنات وإحباط عمليات مرتبطة بالطائرات المسيّرة عبر منطقة التنف والحدود العراقية، في سياق تشديد دمشق إجراءاتها الأمنية لمواجهة عمليات تهريب السلاح.

والطائرات المسيّرة عبر الحدود، وهو ما أضاف بعداً إقليمياً إلى الضغوط الأمنية المحيطة بالعراق. وتصاعدت التطورات عندما أعلنت السعودية، في ٢٧ يوليو (تموز)، اعتراض طائرات مسيّرة انطلقت من الأراضي العراقية واستهدفت منشآت نفطية في المنطقة الشرقية. وأعلنت بغداد فتح تحقيق، مؤكدة أنها لن تسمح باستخدام الأراضي العراقية للاعتداء على دول الجوار، كما طالبت بالحصول على بيانات فنية للمساعدة في التحقيق. وفي ٢٨ يوليو (تموز) ٢٠٢٦، أعلنت السعودية مجدداً أن دفاعاتها الجوية اعترضت ودمّرت طائرات مسيّرة قادمة من العراق حاولت استهداف منشآت بترولية في المنطقة الشرقية. وجاءت هذه التطورات في وقت كانت حكومة الزبيدي تحاول تقديم نفسها شريكاً قادراً على إعادة دمج العراق في محيطه العربي، وفتح صفحة جديدة مع دول الخليج، بالتوازي مع الحفاظ على توازن علاقاتها مع إيران والولايات المتحدة.

كلفة الانفتاح الإقليمي

يرى مراقبون أن الضغوط الأمنية لم تقتصر على الداخل العراقي، بل امتدت إلى ملفات تمس علاقات بغداد الخارجية؛ إذ انتقلت من هجمات داخلية إلى حوادث على الحدود السورية، ثم إلى هجمات استهدفت السعودية انطلاقاً من الأراضي العراقية، ما وضع الحكومة العراقية في موقف دفاعي. وبحسب هؤلاء المراقبين، فإن تزامن هذه الأحداث الأمنية مع تحركات الحكومة العراقية نحو واشنطن والعواصم العربية عكس نمطاً من الضغوط التي رفعت كلفة الانفتاح الإقليمي لبغداد، وأعادت ملف الفصائل المسلحة إلى واجهة العلاقات العراقية - العربية. وكانت وزارة الدفاع السعودية قد أعلنت، فجر الأربعاء، تنفيذ ضربات نوعية محددة، بالتنسيق مع القيادة المركزية الأمريكية، استهدفت مواقع تابعة لميليشيات موجودة على الأراضي العراقية، قالت إنها مرتبطة بالهجمات التي استهدفت منشآت بترولية داخل المملكة. وأكدت الوزارة أن العملية تأتي في إطار ممارسة السعودية حقها المشروع في الدفاع عن نفسها ومقدّراتها، مشددة على أن المملكة لا تسعى إلى التصعيد، لكنها سترد على أي عدوان تتعرض له، مع احتفاظها بحق الرد في الزمان والمكان المناسبين. ولقيت الإجراءات التي اتخذتها السعودية رداً على الاعتداءات التي استهدفت منشآت بترولية في المنطقة الشرقية دعماً خليجياً واسعاً؛ إذ أكدت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وقوفها الكامل إلى جانب المملكة، وتأييد التدابير التي تتخذها لحماية أمنها وسيادتها وسلامة أراضيها. وفي العراق، دعا زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، الأربعاء، «الحرس الثوري» الإيراني و«الميليشيات المنفلتة» إلى عدم «قص الأراضى العراقية» وعدم إقحام البلاد في الصراع الإقليمي. وقال الصدر، في بيان صحافي، إن الحكومة العراقية ملزمة بضبط الأمن وفرض السيادة والعمل على حماية الشعب العراقي ومقدّساته، محذراً من الانجرار إلى «الخرافات الطائفية»، ومشدداً على أن العراق «بحاجة إلى السلام بعد الحروب التي استنزفت مقدّراته».

تأييد خليجي وعربي لجميع إجراءات السعودية

وحظيت الإجراءات التي اتخذتها السعودية، رداً على الاعتداءات التي استهدفت منشآت بترولية في المنطقة الشرقية، بدعم خليجي واسع؛ إذ أكدت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وقوفها الكامل إلى جانب المملكة، وتأييد جميع التدابير التي تتخذها لحماية أمنها وسيادتها وسلامة أراضيها، في وقت عدت فيه الرياض أن الضربات التي نفذتها ضد ميليشيات في العراق تأتي في إطار حقها المشروع في الدفاع عن النفس، مؤكدة أنها لا تسعى إلى التصعيد، لكنها سترد على أي عدوان يستهدفها.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وأكد جاسم البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن دول المجلس تقف صفاً واحداً إلى جانب السعودية، وتؤيد جميع الإجراءات التي تتخذها لحماية أمنها وسيادتها وسلامة أراضيها. واستنكر البديوي، في بيان، الأربعاء، استمرار الاعتداءات الإرهابية التي تشنها الميليشيات الموالية لإيران في العراق ضد المملكة، وعد أنها تمثل تصعيداً خطيراً وانتهاكاً صارخاً للسيادة السعودية، وتشكل تهديداً مباشراً لأمن المملكة واستقرارها، وللأمن والسلم الإقليميين. وشدد على أن استمرار هذه الاعتداءات يقوض الجهود الدولية الرامية إلى خفض التصعيد وترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة.

الكويت

في السياق نفسه، أعلنت الكويت تضامنها الكامل مع السعودية، مؤكدة وقوفها إلى جانبها ودعمها جميع الإجراءات التي تتخذها لحماية أمنها وسيادتها ومقدّراتها، بما في ذلك حقها الأصيل في الدفاع عن النفس، وفق المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وقالت وزارة الخارجية الكويتية إن استمرار تعرض المملكة لاعتداءات الميليشيات التابعة لإيران في العراق يعكس إصرار تلك الجماعات على مواصلة التصعيد، وزعزعة أمن واستقرار المنطقة، مشيرة إلى أن أحدث تلك الاعتداءات تمثل في إطلاق طائرات مسيرة، في محاولة لاستهداف منشآت بترولية بالمنطقة الشرقية، في وقت تبذل فيه السعودية جهوداً للإسهام في إنهاء التصعيد الإقليمي. وأكد البيان أن أمن المملكة جزء لا يتجزأ من أمن الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي.

قطر

وتواصلت الإدانات العربية للهجوم الذي استهدف منشآت بترولية في المنطقة الشرقية، إذ أعربت قطر عن إدانتها الشديدة لمحاولة استهداف المنشآت بطائرات مسيرة انطلقت من الأراضي العراقية، وعدت ذلك انتهاكاً صارخاً لسيادة المملكة وتهديداً لأمنها واستقرارها وسلامة أراضيها، فضلاً عن كونه خرقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حسن الجوار.

وأكدت وزارة الخارجية القطرية تضامن الدوحة الكامل مع السعودية، ودعمها جميع الإجراءات المشروعة التي تتخذها للحفاظ على سيادتها وأمنها وسلامة أراضيها.

البحرين

كما أدانت البحرين بشدة تكرار المحاولات الإرهابية لاستهداف المنشآت البترولية السعودية بطائرات مسيّرة انطلقت من الأراضي العراقية، وعدّت أن تلك الهجمات تمثل تصعيدا خطيرا يهدد الأمن والاستقرار الإقليميين، وانتهاكا صارخا لمبادئ حسن الجوار وقواعد القانون الدولي، وتقويضا للجهود الرامية إلى خفض التصعيد بالمنطقة. وأكدت المنامة تضامنها الكامل مع المملكة، ودعمها المطلق لجميع الإجراءات التي تتخذها لحماية سيادتها وأمنها واستقرارها، بما في ذلك حقها في الرد على مصادر العدوان وردع المعتدين، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، مشددة على أن أمن السعودية واستقرارها جزء لا يتجزأ من الأمن الوطني البحريني والأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي.

وأشادت البحرين بكفاءة الدفاعات الجوية السعودية في اعتراض الطائرات المسيّرة وتدميرها قبل بلوغ أهدافها، داعية الحكومة العراقية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع استخدام أراضيها منطلقا للاعتداء على دول المنطقة، كما طالبت إيران بوقف دعمها للمليشيات المسلحة، وحثت مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤولياته وإدانة الهجمات التي تستهدف دول المنطقة، بما يسهم في حماية أمن الملاحة وإمدادات الطاقة وترسيخ الأمن والسلم الإقليميين.

مصر

وامتدت الإدانات إلى مصر، التي أدانت، بأشدّ العبارات، استهداف المنشآت النفطية في المملكة والاعتداءات التي طالت المملكة الأردنية الهاشمية، وعدّت أنها تمثل اعتداءات مرفوضة على سيادة الدول والمنشآت المدنية والحيوية، وانتهاكا صارخا للقانون الدولي، وتصعيدا خطيرا يهدد أمن واستقرار المنطقة ويقوض أمن الطاقة العالمي.

وأكدت القاهرة تضامنها الكامل مع السعودية والأردن، ودعمها جميع الإجراءات التي يتخذها البلدان للحفاظ على أمنهما واستقرارهما وحماية سيادتهما ومقدّراتهما، مجددة رفضها القاطع لأي اعتداء يستهدف المنشآت المدنية أو البنية التحتية الحيوية، أو يمس سيادة الدول العربية.

البرلمان العربي

كذلك، أكد البرلمان العربي تضامنه الكامل مع السعودية في الحفاظ على أمنها واستقرارها وصون سيادتها وحماية منشآتها الحيوية. وأدان رئيس البرلمان العربي محمد اليماحي، في بيان، بأشدّ العبارات محاولات استهداف المنشآت البترولية في المنطقة الشرقية بالمملكة، مشيدا بكفاءة الدفاعات الجوية السعودية ويقظتها في اعتراض المسيّرات المعادية وتدميرها قبل وصولها إلى أهدافها. كما دعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف حازم لوقف الاعتداءات التي تنفذها إيران ووكلائها في المنطقة



عبد الرحمن الراشد:

جبهة إيران العراقية

حقيقتها سوى عدوان إيراني على سيادة العراق وأراضيه، ومحاولة لإعداده ليصبح نسخة أخرى من لبنان واليمن. وباستثناء الميليشيات المرتبطة بـ«الحرس الثوري»، لا بد أن غالبية العراقيين تشعر بالإحباط والقلق من جرّ بلادهم إلى حرب لا تخدم مصالحها. وقد عبر عن هذا الشعور السيد مقتدى الصدر، زعيم التيار الوطني الشيعي، في بيانه الأخير، الذي قال فيه: «العراق وشعبه بحاجة إلى السلام، وكفانا حربا استنزفت كل مقدراتنا». لقد أكدت الأزمة ما يعرفه كثيرون منذ سنوات، وهو أن العراق يدفع ثمنا باهظا للنفوذ الإيراني. فقد استخدمته طهران ممرا للالتفاف على العقوبات، ومغسلة لأموالها، وقناة لتهديب نفطها، ومصرفا لتمويل نشاطاتها الإقليمية

كم أحييت الأيام السبعون الأولى من ولاية علي فالج الزيدي كثيرا من الأمل لدى العراقيين منذ توليه رئاسة الحكومة، قبل أن تبدده طهران. كانت فترة حافلة بملاحقة رموز الفساد، وإصلاح الأجهزة الحكومية المعطلة، والسعي إلى حصر السلاح بيد الدولة عبر مطالبة الميليشيات بتسليمه، إلى جانب إطلاق خطة استثمارية وبرنامج عمل وجد ترحيبا في البيت الأبيض.

إلا أن إيران أطلقت النار على برنامج رئيس الوزراء وحوّلت العراق إلى جبهة حرب. على غرار لبنان واليمن، واستخدمت أراضيه ومواطنيه منصة لمهاجمة ست دول إقليمية، كان آخرها السعودية والأردن والقوات الأمريكية. وهذه الاعتداءات على السعودية وجاراتها ليست في

إلى إقناع الجميع بأن العراق أصبح ساحتها وخاضعا لنفوذها، وأن التسليم بهذه الحقيقة أمر لا مفر منه. لكن إعلان رفض هذا «الواقع» والتمسك باستقلال القرار العراقي، سيحظى بدعم شعبي ومؤسسي واسع. فقد استطاع العراق تجاوز أزمات وانقسامات خلال العقدين الماضيين، وهو قادر على إثبات ذلك مرة أخرى.

الأزمة الحالية تمثل اختبارا جديدا لإرادة الحكومة والشعب العراقي، وفرصة لإعادة رسم حدود العلاقة مع طهران على أسس تحفظ سيادة العراق واستقلال قراره.

ونحن نتفهم الموقع الجيوسياسي المعقد للعراق بين قوى إقليمية متنافسة. فطهران تطالب بغداد بعدم السماح باستخدام

أراضيها ضدها، لكنها

في المقابل تدير وتسليح

عددا من الميليشيات

العراقية، في تحد واضح

لمركزية الدولة وحققها

الحصري في امتلاك

السلاح. كما توجه هذه

المجموعات للاعتداء

على دول الجوار، بما يدفع العراق تدريجيا نحو النموذج اللبناني، وهو مسار يهدد مؤسسات الدولة ووحدتها الوطنية ويدفعها نحو الفوضى.

وخلال شهرين فقط، نجح رئيس الوزراء في بناء قدر

كبير من الأمل لدى العراقيين، على اختلاف انتماءاتهم،

بإمكانية استعادة الدولة وتحقيق التنمية والازدهار. كما

حظي بدعم شعبي ملحوظ. وسيكون قادرا على مواصلة

هذا المسار إذا تمكن من إنهاء ظاهرة السلاح خارج

الدولة، وترسيخ احتكارها الشرعي للقوة، باعتبار ذلك

البوابة الرئيسية لبناء عراق مستقر ومزدهر.

بمليارات الدولارات. كما أسهمت في زعزعة استقرار العراق وأمنه، وإضعاف اقتصاده واستثماراته، وإفشال الحكومات المتعاقبة، والإضرار بعلاقاته العربية والدولية. واليوم نشهد مرحلة جديدة من هذا النفوذ، تتمثل في محاولة تحويل العراق إلى وكيل يخوض بالنيابة عن إيران حربها ضد الولايات المتحدة وعدد من الدول الإقليمية.

في غضون يوم واحد، بددت إيران ما حاول رئيس

الوزراء الجديد تحقيقه من إصلاحات لفتح صفحة مختلفة

في تاريخ العراق. فهي تسعى إلى تسخير البلاد لتكون

جبهتها العسكرية البديلة بعد تراجع نفوذها في لبنان

وغزة. كما أن استمرار

الحدود المفتوحة أمام

نشاط «الحرس الثوري»

سيقود العراق إلى مزيد

من الضعف والدمار.

إن العلاقات بين

الدول لا تستقيم إلا

على أساس الاحترام

المتبادل، وهو ما دعا

إليه السيد مقتدى الصدر في بيانه، بقوله: «لم تكن هذه

الأرض المقدسة منطلقا لقصف الجمهورية الإسلامية،

فعلى الإخوة في (الحرس الثوري) عدم قصف أراضيها

المستقلة المقدسة، كما على الميليشيات المنفلتة عدم

إعطاء الذريعة للإخوة في دول الخليج العربي لاستهداف

أرضنا المقدسة».

ويبقى السؤال: هل يستطيع رئيس الحكومة مقاومة

النفوذ الإيراني المتغلغل؟ أمام القيادات العراقية اليوم

فرصة للإصرار على رفض عسكرة الدولة ورفض «ميليشنة»

المجتمع، ومنع الزجّ بالعراق في حرب إقليمية لا يريدها

العراقيون، ولا ترغب فيها دول المنطقة.

في الوقت الذي لا تخفي طهران طموحاتها، بل تسعى

العلاقات بين الدول لا تستقيم إلا على أساس الاحترام المتبادل

*صحيفة «الشرق الاوسط» اللندنية



نجاح محمد علي:

العراق بين صدمة الضربات واختبار السيادة

لماذا دخلت بغداد دائرة التصعيد الإقليمي؟

مؤكد أن تحديد المسؤوليات يجب أن يستند إلى الأدلة ونتائج التحقيق، لا إلى الاتهامات المتبادلة أو التصعيد العسكري. وهنا يبرز السؤال الأساسي: هل كان من الضروري اللجوء إلى القوة قبل انتظار نتائج التحقيق العراقي؟ وهل أصبح العراق مرة أخرى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية؟

المسألة لا تتعلق فقط بالجهة التي تقف خلف أي هجوم محتمل، بل تتعلق بمبدأ سيادة الدولة. فالعراق دولة مستقلة، وأي استخدام

لم يكن العراق بحاجة إلى أزمة جديدة تعيد وضعه في قلب صراعات المنطقة، لكنه وجد نفسه مجدداً أمام مشهد بالغ الخطورة بعد الضربات التي استهدفت أراضيه، والتي أعلنت الولايات المتحدة والسعودية أنها جاءت رداً على هجمات بطائرات مسيرة قالتا إنها انطلقت من الأراضي العراقية واستهدفت مصالح سعودية وأمريكية.

وفي المقابل، أعلنت الحكومة العراقية تشكيل لجنة تحقيق للنظر في هذه الاتهامات،

لماذا اختارت

السعودية

التصعيد؟

السؤال الذي يطرح نفسه في بغداد وخارجها: لماذا انتقلت الأزمة إلى مواجهة مباشرة مع العراق قبل اكتمال التحقيق؟

قد يكون لدى السعودية، كما تقول، دوافع أمنية مرتبطة بحماية أراضيها ومصالحها، لكن خصوم هذا الخيار يرون أن العمل العسكري قبل إعلان نتائج التحقيق العراقي يضعف مكانة الدولة العراقية ويجعلها أمام واقع جديد، يتمثل في أن أطرافاً خارجية تستطيع اتخاذ قرارات عسكرية داخل أراضيها قبل اكتمال الإجراءات الرسمية.

كما أن أي تصعيد بين السعودية والعراق لا يبقى ثنائياً فقط، لأن العراق يقع في قلب شبكة معقدة من العلاقات الإقليمية، وأي مواجهة واسعة قد تفتح الباب أمام تدخلات متعددة وتزيد من احتمالات توسع الصراع.

أزمة مشروع حصر السلاح بيد الدولة أعادت هذه التطورات النقاش العراقي القديم حول ملف حصر السلاح بيد الدولة. فهناك تيار سياسي وشعبي يرى أن الدولة لا تستطيع مطالبة جميع القوى بالتخلي عن أدوات القوة ما لم تثبت قدرتها الكاملة على حماية السيادة والحدود والمؤسسات. وفي المقابل، يرى تيار آخر أن تعزيز الدولة لا يكون إلا عبر إنهاء تعدد مراكز القرار الأمني، وأن وجود أي قوة مسلحة خارج الإطار الرسمي يضعف مؤسسات الدولة ويعقد علاقاتها الخارجية.

لأراضيه لتنفيذ عمليات تستهدف دولا أخرى يضع بغداد أمام مسؤولية حماية أراضيها ومنع تحولها إلى منصة لصراعات الآخرين. لكن في المقابل، فإن أي رد

عسكري خارجي داخل العراق يثير أسئلة قانونية وسياسية حول احترام سيادة الدولة وضرورة اللجوء إلى القنوات الدبلوماسية والقانونية قبل استخدام القوة.

التحقيق العراقي قبل الحكم

كان موقف الحكومة العراقية واضحاً من حيث المبدأ: تشكيل لجنة تحقيق لمعرفة حقيقة ما جرى وتحديد المسؤوليات. وهذا المسار كان يفترض أن يمنح بغداد فرصة امتلاك الحقيقة قبل أن تتحول الاتهامات إلى مواجهة عسكرية.

وتزداد حساسية الملف مع التصريحات التي نُسبت إلى مستشار الأمن القومي العراقي قاسم العبودي، والتي تحدث فيها عن معلومات لدى الأجهزة العراقية بشأن وجود خلايا أو جهات أجنبية داخل العراق، ومن بينها معلومات مرتبطة بخلايا أوكرانية، مع التأكيد أن مثل هذه الملفات تحتاج إلى تحقيقات وأدلة قبل الوصول إلى نتائج نهائية.

وهنا تظهر خطورة الانتقال السريع من مرحلة الاتهام إلى مرحلة الضربة العسكرية، لأن أي خطأ في تقدير المسؤولية قد يدفع العراق والمنطقة كلها إلى مواجهة أوسع لا يريدها العراقيون ولا شعوب المنطقة.

عبر الوسائل السياسية والدستورية، أو مواجهة انتقادات من داخل الشارع العراقي إذا بدا أن رد الفعل الرسمي لا يتناسب مع حجم الحدث.

فقد طالب بعض

الأطراف بإعادة تقييم العلاقات مع الولايات المتحدة والسعودية، ومراجعة الاتفاقيات القائمة، إذا خلصت المؤسسات العراقية إلى وجود انتهاك للسيادة أو إخلال بالتفاهات السابقة.

لكن التحدي الأكبر يبقى: كيف يحافظ العراق على علاقاته الدولية، وفي الوقت نفسه يمنع أن يكون ساحة مفتوحة للصراع؟

عموماً، العراق اليوم أمام لحظة مفصلية. فهو مطالب برفض استخدام أراضيهِ للاعتداء على أي دولة مجاورة، وفي الوقت نفسه برفض أي انتهاك لسيادته أو تحويله إلى ساحة ردود عسكرية متبادلة. الحل لا يكون بمزيد من التصعيد، بل بتثبيت سلطة الدولة، وإعلان نتائج التحقيقات بشفافية، ومحاسبة أي جهة يثبت تورطها وفق القانون، وإعادة بناء علاقات العراق الخارجية على أساس الاحترام المتبادل.

فالعراق لا يحتاج إلى أن يكون طرفاً في حروب الآخرين، بل يحتاج إلى دولة قوية تحمي شعبها وسيادتها وتمنع أن يصبح مستقبلها رهينة للصراعات الإقليمية.

*باحث متخصص في الشؤون الإقليمية والدولية
*صحيفة «الراي اليوم» اللندنية

أي تصعيد بين السعودية والعراق لا يبقى ثنائياً فقط

لكن الأحداث الأخيرة وضعت هذا الملف أمام اختبار جديد. فالمواطن العراقي يسأل: كيف يمكن بناء دولة قوية قادرة على احتكار القرار الأمني، وفي الوقت نفسه تكون قادرة على منع الاعتداءات الخارجية وحماية أراضيها؟

بيانات سياسية دون مستوى اللحظة

في خضم هذه الأزمة، أثار بيان السيد مقتدى الصدر نقاشاً واسعاً داخل العراق كونه بدأ منحازاً للرواية السعودية الأمريكية. فقد ركز بدرجة أكبر على التحذير من الدور الإيراني والفصائل، في حين لم يمنح الإدانة الصريحة للضربات الأمريكية والسعودية المساحة نفسها، وأن الأولوية في لحظة تعرض العراق فيها لضربات خارجية كان يجب أن تكون التركيز على حماية السيادة ومحاسبة أي طرف ينتهكها.

في المقابل، يرى أنصار هذا الخطاب أن التحذير من استخدام العراق كساحة مواجهة بين القوى الإقليمية والدولية هو جزء من حماية المصلحة العراقية.

وبين هذين الموقفين يبقى السؤال: هل تستطيع القوى السياسية العراقية تقديم موقف موحد يضع سيادة العراق فوق الحسابات والتحالفات؟

الإطار التنسيقي أمام اختبار سياسي

تضع التطورات الأخيرة الإطار التنسيقي أمام اختبار صعب. فهو أمام خيار الدفاع عن سيادة العراق



د. كينيث م. بولاك:

العراق بين إيران ومأزق حقيقي صعب

«معهد الشرق الاوسط»/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

ولفهم المأزق الذي يواجهه العراق حالياً، لا بد من إدراك ثلاثة أمور: أولها أن أشد الانقسامات السياسية حدة لم تعد بين السنة والشيعة والكرد، وإنما أصبحت بين الشيعة أنفسهم. وثانيها أن رئاسة الوزراء تحولت بصورة متزايدة إلى واجهة تخفي وراءها صراعا بين أصحاب النفوذ ومراكز القوى في الكواليس. وثالثها أن العراق قد يتبين أنه أكبر ضحايا الحرب مع إيران، رغم أن دوره فيها لم يتجاوز بالكاد دورا هامشيا.

أصبح من المألوف لدى الأميركيين وصف حربنا الحالية مع إيران بأنها عالقة في نوع من المنطقة الرمادية، فلا هي حرب شاملة ولا هي سلام حقيقي. ولسنا وحدنا في ذلك، فالعراق يجد نفسه عالقا في حالة مشابهة من عدم الحسم، بين امريكا وإيران، وبين ما يمكن احتماله وما لا يمكن احتماله، وبين التقدم والانتكاس. وكما هي الحال في وضعنا المضطرب والملتبس، فإن وضع العراق هو الآخر من صنعنا إلى حد كبير – وإن لم يكن ذلك بالكامل.

لا تستطيع الولايات المتحدة تحمل كلفة التخلي عن نفوذها المتبقي في العراق

سمحنا بسحق السنة أولاً، ثم الكرد

بدأت الحرب الأهلية الثانية في العراق – وهي الحرب التي يسميها الأمريكيون حرب تنظيم داعش – عام ٢٠١٤، وانتهت بعد ثلاث سنوات بانتصار الشيعة العراقيين على كل من المجتمعين السني والكرد. وقد نتج هذا التطور إلى حد كبير عن إجماع الولايات المتحدة عن التعامل مع الصراع باعتباره عودة إلى الحرب الأهلية الأولى، تلك الحرب التي أطلقتها الولايات المتحدة عندما أوجدت فراغاً أمنياً بعد غزوها للعراق عام ٢٠٠٣، ولم تنجح في إنهاؤها إلا من خلال استراتيجية زيادة القوات عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، التي أدت إلى تأمين البلاد وإبرام اتفاق لتقاسم السلطة بين مكونات المجتمع.

ومن خلال تركيزنا الضيق على القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية، سمحنا لقوات الحشد الشعبي المدعومة من إيران بسحق السنة أولاً، ثم الكرد.

ونتيجة لذلك، أصبحت السياسة العراقية اليوم تدور بالكامل حول الشيعة. فما زال الحزبان الكرديان الكبيران، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، موجودين، لكن كلا منهما بات مضطراً إلى الرجوع إلى بغداد للحصول على الأموال والموافقات، بطريقة لم يكن بحاجة إليها قبل عام ٢٠١٧.

أما حفنة من الأحزاب السنية التي يقودها محتالون صغار، فتتصارع من أجل الحصول على الفتات الذي تمنحه لها مختلف الأحزاب الشيعية التي تمسك بكل السلطة

والثروة الحقيقيتين في البلاد.

والأسوأ من ذلك أن كل انتخابات تشهد انتقال المزيد من السلطة إلى الأحزاب الشيعية الأكثر قرباً من إيران. ولا يزال التقسيم الثلاثي للعراق – إلى شيعة وسنة وكرد – قائماً، وهو التقسيم الذي بالغ الأمريكيون في تأكيده ثم أسهموا في تعميقه، لكنه بات يكاد يكون خارج صلب القضية.

فكل السلطة في العراق يمارسها الشيعة، والصراعات الوحيدة التي تهم في تحديد المسار المستقبلي للبلاد هي تلك التي تدور بين مختلف الأحزاب والشخصيات الشيعية. فضلاً عن ذلك، وبسبب الطريقة التي سارعت بها الولايات المتحدة إلى تشكيل حكومة بعد غزو عام ٢٠٠٣، ثم تجاهلت السياسة الداخلية العراقية بعد انسحاب القوات الأمريكية عام ٢٠١١، فإن أفضل الشخصيات داخل المعسكر الشيعي أخذت تتراجع تدريجياً، وبصورة لا هوادة فيها، لمصلحة أسوأ الشخصيات.

حرب الملوك الطامحين

في منتصف تموز/يوليو، جاء رئيس الوزراء العراقي الجديد، علي الزيدي، إلى واشنطن، وقد شعر العراقيون والأمريكيون على حد سواء بحماس كبير إزاء الزيارة. وتم توقيع عشرات الصفقات التجارية الجديدة، فيما أعجب الرئيس دونالد ترامب بالزيدي على الفور، ودعاه إلى البقاء في البيت الأبيض لتناول غداء لم يكن مقرراً، ووصفه بأنه «رجل ذكي للغاية». وقال ترامب متوقعاً: «هذا الرجل سيكون قائداً عظيماً في الشرق الأوسط، وليس في العراق فحسب. وسوف يمتد نفوذه في جميع أنحاء الشرق الأوسط».

وكان ذلك مهماً، لأن الزيدي اختير رئيساً لوزراء العراق تقريباً لسبب وحيد، هو كسب ود الرئيس الأمريكي. وخلافاً لما ادعاه ترامب، فإن الزيدي لم يفز في الانتخابات العراقية التي أوصلته إلى السلطة.

بل إنه لم يشارك فيها أصلاً. فقد اختير بعد سبعة أشهر

لفهم المأزق الذي يواجهه العراق لا بد من إدراك ثلاثة أمور

زيدان، بحسب التقارير، تحدياً من زعيم شيعي آخر هو قيس الخزعلي، زعيم ميليشيا عصائب أهل الحق المدعومة من إيران، وهي جماعة صنفها الولايات المتحدة منظمة إرهابية. والخزعلي مسؤول شخصياً عن قتل جنود امريكيين خلال حرب العراق، لكنه مع ذلك يطمح إلى أن يصبح رئيساً لوزراء العراق وانتزاع السلطة من زيدان. ولهذا السبب، بدأ الخزعلي بإرسال إشارات انفتاح إلى الولايات المتحدة، تماماً كما يفعل زيدان.

وقد يصبح الصراع على السلطة العليا في العراق بين زيدان والخزعلي السمة الأبرز للسياسة العراقية خلال الأشهر، وربما السنوات، المقبلة. وقد يتبين أن هذا الصراع أكثر تأثيراً في تحديد مسار الأحداث من رغبات كل من الولايات المتحدة وإيران. ومع ذلك، فمن غير المرجح أن يؤدي صراعهما إلى إقصاء واشنطن وطهران تماماً من المشهد.

وعلى الرغم من الضربات التي تلقتها إيران خلال الصراع المستمر، لا يزال العراقيون شديدي الحذر من جارتهم الشرقية الكبرى، ولا سيما لأن كثيراً منهم يخشون أن ترجح كفة إيران في نهاية المطاف، وأن تخرج من الحرب وهي تسيطر على مضيق هرمز، وبحوزتها عشرات أو مئات المليارات من الدولارات لإنفاقها.

لكن الحرب أعادت أيضاً إحياء احترام العراقيين لدور امريكا، سواء بسبب استعراض القوة العسكرية الامريكية التي لا تضاهي، أو بسبب حاجة بغداد الملحة إلى المساعدة الامريكية في ما يتعلق بصادراتها النفطية في ظل استمرار القتال.

من إجراء الانتخابات من قبل صاحب السلطة الحقيقي خلف العرش، كبير القضاة في العراق، فائق زيدان. واختار زيدان الزبيدي لأنه كان يعتقد أنه، على حد تعبير كثير من العراقيين، «دونالد ترامب العراقي». وكان زيدان يريد «دونالد ترامب عراقياً» لأن ترامب، كما أقر بنفسه، هدد بقطع جميع المساعدات عن العراق إذا لم يختار العراقيون شخصاً يحظى بإعجابه.

وبالنسبة إلى الامريكيين، ينبغي أن يوضح اختيار الزبيدي نقطتين أساسيتين. أولاً، على الرغم من مدى النفوذ الذي أصبحت إيران تتمتع به في العراق، فإن امريكا لا تزال مهمة بالنسبة إلى بغداد، ولا تزال واشنطن قادرة على ممارسة نفوذها على البلاد.

وكثيراً ما افترض الامريكيون خلال العقد الماضي أن العراق أصبح خاضعاً لإيران إلى درجة لم يعد معها من المجدي محاولة التأثير في مستقبله، وهو ما أدى في النهاية إلى نبوءة تحقق ذاتها.

وثانياً، فإن الرجل الذي يمسك بزمام الأمور في العراق ليس رئيس الوزراء، وإنما زيدان، من موقعه غير المؤلف رئيساً لمجلس القضاء الأعلى في العراق. ولا سيما منذ انتهاء الحرب الأهلية العراقية الثانية، برز زيدان بوصفه الرجل الأكثر نفوذاً في العراق.

وعلى الرغم من لقبه الوظيفي، فإنه ليس رجلاً شديد الالتزام بالعدالة أيضاً، إذ يمارس السلطة بقسوة لا تقل عن قسوة العديد من الدكتاتوريين العراقيين السابقين، وإن كان ذلك لا يقترب بأي حال من أهوال صدام حسين.

كما أنه ليس بالضرورة صديقاً للولايات المتحدة. لكنه قومي عراقي؛ ولا يبدو أنه يريد أن يكون أداة بيد طهران، كما أنه يدرك جيداً حجم القوة الامريكية. فضلاً عن ذلك، فإنه الحاكم الأكثر قوة في عراق ما بعد الغزو منذ رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي.

ومع ذلك، فإن سلطة زيدان ليست مطلقة. فإلى جانب مواجهته الإيرانيين، والامريكيين في بعض الأحيان، يواجه

سمحنا للحشد بسحق السنة أولا، ثم الكرد

العراق وحرب إيران

لو اكتفيننا بقراءة الصحف الامريكية، فقد يُعذر المرء في الاعتقاد بأن العراق بقي إلى حد كبير خارج الحرب مع إيران فهناك تقارير عن هجمات متفرقة تشنها الميليشيات العراقية المدعومة من إيران على القوات الامريكية وحلفائها، تتبعها ضربات انتقامية امريكية وإسرائيلية، وسعودية الآن أيضا، لكن هذه الهجمات كانت محدودة نسبيا. أما كرد الحزب الديمقراطي الكردستاني، فقد تعرضوا بانتظام لضربات الطائرات المسييرة والصواريخ الباليستية الإيرانية، لكن عمليات القصف هذه بالكاد تجد صدى في الصحافة الغربية.

ويحدث ذلك رغم أن الكرد، خلافا لحلفاء امريكا الآخرين في المنطقة، لا يمتلكون أي دفاعات جوية خاصة بهم، كما أن الولايات المتحدة ولا إسرائيل خصصتا أي دفاعات جوية لحمايتهم.

لكن التأثير الأسوأ للحرب على العراق كان يتمثل في تداعياتها على صادرات النفط العراقية، فقبل اندلاع الحرب، كان العراق قد ارتقى إلى المرتبة الرابعة بين كبار مصدري النفط في العالم، بعد السعودية وروسيا والولايات المتحدة فقط. وكان العراق يصدر ما بين ٣/٥ و ٤ ملايين برميل من النفط يوميا، يمر معظمها عبر مضيق هرمز. وقد أدى إغلاق المضيق إلى خنق صادرات النفط العراقية، لتتراجع إلى نحو ٢٥٠ ألف برميل يوميا فقط، أي ما يزيد قليلا على ٦ بالمئة من حجم مبيعاتها قبل الحرب.

النفط هو المحرك الأساسي للاقتصاد العراقي. وتشكل

مبيعات النفط ما بين ٨٥ و ٩٠ بالمئة من إيرادات الحكومة العراقية. ويعمل نحو ٤٠ بالمئة من قوة العمل بصورة مباشرة لدى الحكومة، كما أن أكثر من ٦٠ بالمئة من العراقيين الذين يحصلون على أجور منتظمة بدوام كامل يعملون في القطاع الحكومي. فضلا عن ذلك، يعتمد نحو ٤٠ بالمئة من السكان في مصادر دخلهم على نحو كبير أو كلي على الأشخاص الذين يعملون مباشرة لدى الحكومة.

ولذلك، اضطر العراق، شأنه شأن الدول العربية الأخرى في منطقة الخليج، إلى الاعتماد على مدخراته لتغطية هذا العجز الهائل في الإيرادات. لكنه، خلافا للسعودية والإمارات والكويت وقطر، لا يمتلك صناديق ثروة سيادية ضخمة يمكنه السحب منها. فعدد سكان العراق كبير جدا، إذ يبلغ نحو ٤٨ مليون عراقي، مقارنة بنحو ٢٢ مليون مواطن سعودي فقط، كما أن اقتصاده يعاني من فساد واسع النطاق يحول دون تراكم مدخرات عامة كبيرة.

وقبل اندلاع الحرب في نهاية شباط/فبراير، كان لدى العراق نحو ١١٠ مليارات دولار من احتياطات النقد الأجنبي. وبعد أربعة أشهر، في أوائل تموز/يوليو، وحتى بعد مرور بضعة أسابيع كان خلالها المضيق مفتوحا إلى حد كبير، انخفضت الاحتياطات العراقية إلى أقل من ٨٠ مليار دولار. وإذا ظل المضيق مغلقا، فإن العراق، وفقا لمعدل استنزاف احتياطاته الحالي، لن يتمكن من تغطية نفقاته لأكثر من تسعة إلى عشرة أشهر على أبعد تقدير.

نهاية حقبة، مرة أخرى

وسط كل ذلك، تنسحب الولايات المتحدة من العراق، مرة أخرى. ومن المقرر أن تغادر القوات الامريكية كردستان العراق في ٣٠ أيلول/سبتمبر، بعد أن كانت قد انسحبت من بقية أنحاء العراق العام الماضي. ويتوقع مسؤولون امريكيون، وكذلك العديد من النخب العراقية، أن تستمر بعض المهام الامريكية، مثل التدريب وبيع الأسلحة، من خلال مكتب كبير للتعاون الأمني داخل السفارة الامريكية.

الحرب أعادت إحياء احترام العراقيين لدور امريكا

وليس على الولايات المتحدة أن تفعل ما يكفي للفوز بالصراع على السلطة؛ بل يكفيها أن تزيد من تعقيد الصراع الداخلي بالقدر الذي يضمن امتثال العراق لمتطلباتها. كما تستطيع الولايات المتحدة مساعدة العراق على إدارة أوضاعه المالية من خلال تقديم قروض عبر مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أو حتى من خلال وزارة الخزانة الأمريكية نفسها، مقابل إحداث تغييرات ملموسة في السياسات. ومع ذلك، فإن مأزق العراق يمثل أيضا سببا إضافيا، من بين مليون سبب، يوضح لماذا لا تستطيع الولايات المتحدة تحمل أن يُنظر إليها على أنها خسرت الحرب مع إيران، ناهيك عن أن تكون قد تخلت عن السيطرة على مضيق هرمز وقبلت بإكراه إيران لحلفائنا في الخليج. فالعراقيون يراقبون المشهد بعناية أيضا. وإذا اعتقدوا أن إيران هي التي انتصرت في الحرب، فإن النفوذ الأمريكي الكبير المتبقي في العراق سيتبخر. وعندها سيتحول العراق فعلا إلى دولة تابعة لإيران، وسيصبح بوابة للنفوذ والقوة الإيرانيين إلى العالم العربي.

*** كينيث م. بولاك هو نائب رئيس السياسات في معهد الشرق الأوسط. وقد عمل محللا عسكريا لشؤون الخليج العربي في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA)، ومديرا لشؤون الخليج العربي في مجلس الأمن القومي الأمريكي، ومديرا لمركز سياسات الشرق الأوسط في مؤسسة بروكينغز.**

وبالطبع، هذا هو بالضبط ما حاولت الولايات المتحدة القيام به عام ٢٠١١، لكنها اكتشفت آنذاك أن الخطوة كانت سابقة لأوانها، وأن غياب القوات العسكرية الأمريكية أدى سريعا إلى عودة الحرب الأهلية وغزو تنظيم داعش.

هذه المرة، يفترض أن يترافق الانسحاب الأمريكي مع نزع سلاح الميليشيات العراقية المدعومة من إيران، لكن لا أحد يتوقع فعليا أن يحدث ذلك بالشكل الذي يجري الإعلان عنه. فقد وافقت معظم الميليشيات، بما فيها ميليشيا الخزعلي، على نزع سلاحها. وحتى هذه الفصائل يتوقع منها أن تسلم جزءا فقط من ترسانتها، أو أن تدمج مقاتليها في قوات الأمن العراقية، بما يتيح لها السيطرة بصورة أفضل على هذه القوات.

لكن مجموعتين على الأقل، هما كتائب حزب الله وحركة حزب الله النجباء، رفضتا ببساطة إلقاء سلاحهما. ونظرا إلى أنهما الجهتان الرئيسيتان المسؤولتان عن الهجمات التي استهدفت الأمريكيين وحلفاءهم خلال السنوات الأخيرة، فإن هذا الأمر ليس مسألة هامشية على الإطلاق.

ولا أحد يعرف ما الذي ستكون الحكومة العراقية مستعدة أو قادرة على فعله تجاه هاتين الجماعتين، لكن ذلك سيكون اختبارا حاسما لكل من واشنطن – التي تريد نزع سلاحهما – وطهران – التي لا تريد ذلك.

فإلى أين يترك كل هذا العراق؟

إنه مفتوح على جميع الاحتمالات.

كل واحد من هذه العناصر يوفر للولايات المتحدة نقاط نفوذ يمكنها استخدامها، إذا كانت إدارة ترامب مستعدة لتوظيفها. وبإمكان واشنطن دعم السنة والكرد، أو حتى مجرد التهديد بذلك، من أجل تحفيز الجماعات الشيعية على التصرف بصورة أفضل.

وبالمثل، تستطيع واشنطن أن تضع خطوطا حمراء ومطالب واضحة أمام كل من زيدان والخزعلي، وأن تساعد أحدهما في مواجهة الآخر، أو أن تدعم مرشحا ثالثا في مواجهة الاثنين معا.



بافل طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني



عباس عراقجي
وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية

طالباني وعراقجي: ضرورة الركون الى الحوار والدبلوماسية لخفض التصعيد



**النهج العقلاني
الذي انتهجه الاتحاد
الوطني في إدارة
علاقاته الخارجية
أسهم في حماية
إقليم كردستان**



تلقى السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الثلاثاء ٢٠٢٦/٨/١١ اتصالاً هاتفياً من وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية، معالي الدكتور عباس عراقجي.

وخلال الاتصال، تبادل الجانبان وجهات النظر حول آخر المستجدات الأمنية والسياسية والاقتصادية في المنطقة، وناقشا السبل الكفيلة بإنهاء الأزمة الراهنة، مؤكدين أهمية الحفاظ على السلام والاستقرار، وتعزيز التعاون في مواجهة التحديات المشتركة.

وشدد الرئيس بافل جلال طالباني على ضرورة استمرار الحوار والعمل الدبلوماسي باعتبارهما السبيل الأكثر فعالية نحو خفض التصعيد، واستعادة السلام والاستقرار، وحماية مصالح جميع شعوب المنطقة.

كما أثنى على الجهود المتواصلة لوزير الخارجية عراقجي ودوره البناء في السعي لإنهاء الصراع بالطرق السلمية والإسهام في ترسيخ الاستقرار.

كما بحث الجانبان العلاقات الاستراتيجية التاريخية بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والجمهورية الإسلامية الإيرانية، مجددين التأكيد على التزامهما بتعزيز العلاقات الثنائية والتعاون القائم على أساس المصالح المشتركة، وحسن الجوار، والاستقرار الإقليمي.

وخلال المحادثات، وجه معالي وزير الخارجية الإيراني، دعوة إلى الرئيس بافل لزيارة



**يؤكد الاتصال أن
الاتحاد الوطني
نجح، عبر سياسته
المتوازنة
والعقلانية،
في ترسيخ
موقعه كشريك
موثوق يحظى
باحترام جميع
الأطراف**



طهران، بهدف إجراء المزيد من المباحثات حول التداعيات الأمنية والاقتصادية للصراع، على الصعيدين الإقليمي والدولي.

قراءة لأهمية الاتصال الهاتفي

لا يقتصر الاتصال الهاتفي بين الرئيس بافل جلال طالباني ووزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي على كونه تواصلاً بروتوكولياً، بل يحمل دلالات سياسية تعكس مكانة الاتحاد الوطني الكردستاني بوصفه أحد أهم الفاعلين السياسيين القادرين على الحفاظ على قنوات التواصل مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية في مرحلة تشهد تصاعداً غير مسبوق في أزمات المنطقة.

ويؤكد هذا الاتصال أن الاتحاد الوطني نجح، عبر سياسته المتوازنة والعقلانية، في ترسيخ موقعه كشريك موثوق يحظى باحترام جميع الأطراف، إذ استطاع الحفاظ على علاقات استراتيجية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بالتوازي مع انفتاحه على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، بعيداً عن سياسة المحاور والاستقطابات الحادة.

كما أن الدعوة الرسمية التي وجهها وزير الخارجية الإيراني للرئيس بافل طالباني لزيارة طهران تعكس إدراك القيادة الإيرانية لثقل الاتحاد الوطني ودوره في دعم الاستقرار الإقليمي، خصوصاً في ظل التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجه المنطقة. وفي الوقت ذاته، تدرك الإدارة الأمريكية أيضاً أهمية الاتحاد الوطني باعتباره قوة سياسية تتبنى الحوار والدبلوماسية وتسهم في تقريب وجهات النظر وتخفيف حدة التوترات.

لقد أثبتت التجارب خلال السنوات الماضية أن النهج العقلاني الذي انتهجه الاتحاد الوطني في إدارة علاقاته الخارجية أسهم في حماية إقليم كردستان من الانجرار إلى صراعات مدمرة، وجنبه أن يكون ساحة مواجهة مباشرة في أوقات بلغت فيها المواجهة الإقليمية مستويات خطيرة. فسياسة التوازن، والانفتاح على الجميع، وتقديم لغة الحوار على التصعيد، شكلت عوامل أساسية في صون أمن الإقليم واستقراره.

ومن هذا المنطلق، يأتي الاتصال بين الرئيس بافل طالباني وعباس عراقجي ليؤكد مجدداً أن الاتحاد الوطني لا يمثل رقماً مهماً في المعادلة الداخلية العراقية فحسب، بل أصبح أيضاً فاعلاً إقليمياً يمتلك القدرة على التواصل مع مختلف القوى المؤثرة، ويؤدي دوراً سياسياً ينسجم مع متطلبات المرحلة، القائمة على التهدة، والدبلوماسية، وحماية مصالح شعوب المنطقة، بعيداً عن منطق التصعيد والمواجهة.



د. شيلان فتحي:

الدبلوماسية الكردية في شرق أوسط يعاد تشكيله

من إدارة الأزمات إلى صناعة المكانة الاستراتيجية

أمام لحظة استراتيجية تتجاوز حدود الخلافات السياسية اليومية والحسابات الحزبية. فالتحدي لم يعد يتمثل فقط في المحافظة على المكتسبات السياسية والدستورية التي تحققت خلال العقود الماضية، وإنما في تحويل هذه المكتسبات إلى مكانة استراتيجية مستدامة تتيح للكورد التأثير في مسار النظام الإقليمي الذي يتشكل، بدلاً من الاكتفاء بالتكيف مع نتائجه.

من هنا تبرز الدبلوماسية باعتبارها أحد أهم أدوات حماية المصالح السياسية وتعزيز المكانة الاستراتيجية. غير أن

يمر الشرق الأوسط بمرحلة تاريخية تتسم بإعادة ترتيب عميقة في منظومة التوازنات السياسية والأمنية والاقتصادية. فالصراعات العسكرية، وتبدل أولويات القوى الدولية، وتصادد أهمية الجغرافيا الاقتصادية، وإعادة تعريف مفهوم الأمن الإقليمي، إلى جانب التحولات التي تشهدها التحالفات ومراكز القوة، تشير جميعها إلى أن النظام الإقليمي الذي تشكل خلال العقود الماضية لم يعد قادراً على استيعاب التحولات الجديدة أو تفسيرها بصورة كاملة. وفي خضم هذه البيئة المتحركة، يجد الكورد أنفسهم

يجد الكورد أنفسهم أمام لحظة استراتيجية تتجاوز حدود الخلافات

الذاتية من دون التعامل مع مصالح الآخرين باعتبارها تهديداً دائماً. وهذه القاعدة تظل ذات أهمية كبيرة في المرحلة الراهنة، لأن الدبلوماسية ليست مجرد البحث عن الأصدقاء، وإنما هي في جوهرها إدارة الاختلاف ومنع تحوله إلى صراع، وتقليل كلفة التناقضات على المصالح الوطنية.

وتظهر أهمية هذه الرؤية بوضوح في تجربة طالباني داخل العراق بعد عام ٢٠٠٣، ولا سيما مع انتقال النظام السياسي العراقي من مرحلة الحكم الشمولي إلى نظام سياسي جديد قائم على التعددية والشفافية. فقد أصبح طالباني عام ٢٠٠٥ رئيساً لجمهورية العراق في مرحلة شديدة التعقيد، ولم تكن أهمية وصول شخصية كوردية إلى هذا الموقع مقتصرة على البعد الرمزي، بل تمثلت أيضاً في انتقال الدور الكوردي من موقع «المكوّن» إلى موقع «الشريك في صناعة النظام السياسي».

وهنا تكمن إحدى أهم الدروس الاستراتيجية: فالدبلوماسية الناجحة لا تكتفي بالمطالبة بالحقوق، وإنما تسعى إلى بناء منظومة سياسية تصبح فيها هذه الحقوق جزءاً من استقرار النظام نفسه. وكلما تحولت مصالح طرف ما إلى مصالح مشتركة مع الأطراف الأخرى، أصبحت تلك المصالح أكثر قدرة على الصمود والاستمرار. ومن هذا المنظور، تحتاج الدبلوماسية الكوردية إلى إعادة تعريف مفهوم التحالفات. فالعلاقات الدولية لا تقوم على الصداقة الدائمة أو الخصومة الدائمة، وإنما تحكمها المصالح والأمن والاقتصاد والجغرافيا والتوازنات. ولذلك فإن الرهان على «حامٍ خارجي» للقضية الكوردية يظل خياراً محدوداً، لأن القوى الكبرى تعيد ترتيب أولوياتها وفقاً لمصالحها المتغيرة. والبدل الأكثر واقعية هو بناء شبكة واسعة من المصالح المتبادلة تجعل استقرار إقليم كوردستان والعراق مصلحة مشتركة لأكثر عدد ممكن من الأطراف. فكلما ارتبطت مصالح الدول والمؤسسات والشركات الدولية باستقرار الإقليم، ازدادت تكلفة عدم الاستقرار بالنسبة إليها، وأصبح الاستقرار الكوردي جزءاً من حساباتها الاستراتيجية.

الدبلوماسية المطلوبة في المرحلة المقبلة لا ينبغي أن تظل أسيرة منطق رد الفعل أو إدارة الأزمات بعد وقوعها، بل ينبغي أن تنتقل إلى دبلوماسية استباقية مثمرة و نشطة قادرة على قراءة التحولات قبل اكتمالها، واستشراف السيناريوهات المحتملة، وبناء البدائل، وتحويل المصالح الكوردية إلى مصالح مشتركة مع القوى الإقليمية والدولية.

وفي هذا السياق، تكتسب تجربة الرئيس الراحل جلال طالباني أهمية خاصة وليس المقصود استنساخ تجربته حرفياً، لأن لكل مرحلة تاريخية شروطها وأدواتها، وإنما الاستفادة من بعض المبادئ التي حكمت ممارسته السياسية والدبلوماسية، وفي مقدمتها القدرة على التواصل مع الخصوم، وإدارة التناقضات، والحفاظ على قنوات الحوار مفتوحة، وعدم السماح للخلاف السياسي بأن يتحول بصورة تلقائية إلى قطيعة استراتيجية.

لقد أدرك الراحل طالباني، في وقت مبكر، أن الجغرافيا السياسية للكورد تفرض نمطاً خاصاً من العمل الدبلوماسي. فالكورد يعيشون في منطقة تتقاطع فيها مصالح قوى إقليمية كبرى، وتتداخل فيها الحسابات الأمنية والاقتصادية للدول المحيطة، فضلاً عن تنافس القوى الدولية. ولذلك فإن بناء السياسة الخارجية على أساس المواجهة الدائمة مع طرف إقليمي أو دولي سيؤدي بالضرورة إلى تقليص هامش الحركة السياسية.

كان منطق مام جلال يقوم، إلى حد كبير، على إمكانية الاختلاف مع الآخر دون قطع الحوار معه، والاختلاف استراتيجياً دون تحويله إلى عدو دائم، والدفاع عن المصالح



وفي هذا السياق، تكتسب الجغرافيا الاقتصادية أهمية متزايدة. فالطاقة، والمياه، والطرق التجارية، والمنافذ الحدودية، والمطارات، والاستثمار، والسياحة، والتعليم العالي، والتكنولوجيا، يمكن أن تتحول جميعها إلى أدوات للدبلوماسية فالقوة في النظام الدولي المعاصر لم تعد تقاس فقط بالقدرات العسكرية،

وإنما أيضاً بقدرة الدولة أو الكيان السياسي على الاندماج في شبكات الاقتصاد الإقليمي والدولي.

ومن هنا فإن الدبلوماسية الكوردية ينبغي ألا تبقى محصورة في المؤسسات السياسية الرسمية والسفارات والاتصالات الحكومية، بل يجب أن تتوسع نحو الدبلوماسية الاقتصادية والعلمية والثقافية. فكل مشروع استراتيجي يربط إقليم كوردستان بالعراق وتركيا وإيران وأوروبا وآسيا يمكن أن يتحول إلى رابطة سياسية واقتصادية طويلة الأمد، وكلما ازدادت المصالح المرتبطة بالإقليم، ازدادت أهمية استقراره بالنسبة إلى الشركاء الإقليميين والدوليين.

أما العلاقة مع بغداد، فتحتمل بدورها إلى انتقال نوعي من إدارة الخلاف إلى بناء عقد سياسي واقتصادي جديد. فالعلاقة بين أربيل وبغداد ستظل إحدى أهم محددات مستقبل إقليم كوردستان داخل الدولة العراقية، ولذلك فإن استمرار العلاقة ضمن دائرة الأزمات الدورية لن يكون كافياً لمواجهة التحديات المستقبلية.

اذن المطلوب هو بناء شراكة مؤسسية طويلة الأمد تستند إلى الدستور، والمصالح الاقتصادية المشتركة، والتفاهم السياسي، وآليات واضحة لحل الخلافات. فالعراق يحتاج إلى الاستقرار والطاقة والاستثمار، في حين يحتاج إقليم

كوردستان إلى عمق اقتصادي وسياسي عراقي وضمانات مؤسسية وقانونية مستقرة. ومن ثم فإن المصالح المشتركة يمكن أن توفر قاعدة أكثر صلابة للعلاقة من التفاوض المستمر عند كل أزمة.

غير أن نجاح أي استراتيجية خارجية سيظل محدوداً إذا لم يرافقه إصلاح داخلي. فالدبلوماسية لا تستطيع تعويض الانقسام السياسي الداخلي عندما يتعلق الأمر بالملفات الاستراتيجية. والوحدة المطلوبة هنا ليست وحدة حزبية ولا تعني إلغاء التعددية السياسية أو المنافسة الديمقراطية، وإنما تعني الاتفاق على المصالح العليا التي تمس مكانة الإقليم الدستورية وأمنه ومستقبله وعلاقاته الخارجية.

فمن أخطر السيناريوهات أن تدخل القوى الكوردية مرحلة إعادة تشكيل المنطقة برؤى متعارضة حول الملفات الاستراتيجية، بينما تدخل القوى الإقليمية والدولية هذه المرحلة بأجندات واضحة ومؤسسات متخصصة ومراكز أبحاث قادرة على إنتاج البدائل. وفي السياسة الدولية، لا تكفي عدالة القضية؛ فالقضية العادلة تحتاج إلى مؤسسات تحميها، وخطاب يقنع الآخرين بها، واستراتيجية تحولها إلى مصالح قابلة للاستمرار. ومن هنا تبرز أهمية القوة الناعمة والشرعية التاريخية فالقضية الكوردية تحتاج إلى حضور يتجاوز لحظة الأزمة الأمنية والسياسية، وإلى أن يعرف العالم

تكتسب تجربة الرئيس الراحل جلال طالباني أهمية خاصة

والسياسية والإقليمية. والواقعية الحقيقية هي القدرة على حماية المصالح والمبادئ في عالم تحكمه المصالح والقوة والتفاوض.

لذلك فإن السؤال الاستراتيجي ليس فقط: هل القضية الكوردية عادلة؟ وإنما: كيف يمكن جعل الدفاع عن هذه القضية متوافقاً مع مصالح الآخرين؟

ربما يكون أفضل تكريم لتجربة مام جلال ألا نحاول إعادة إنتاج سياسته كما كانت، وإنما تحويل بعض فلسفته السياسية إلى مؤسسات ومعرفة واستراتيجية. فقد كانت إحدى نقاط قوته قدرته على فهم مواقف الآخرين، والتواصل مع المختلفين، والبحث عن المساحات المشتركة بين الأطراف المتناقضة.

إن المرحلة المقبلة تحتاج إلى مدرسة دبلوماسية كوردية حديثة، تمتلك المعرفة والمؤسسات والكوادر ومراكز التفكير والقدرة على إدارة العلاقات المتعددة في وقت واحد.

فالهدف ليس البحث عن حليف أقوى يحمي الكورد، وإنما بناء منظومة مصالح تجعل من استقرارهم مصلحة مشتركة لأكثر عدد ممكن من الأطراف. وفي شرق أوسط تتغير فيه التحالفات وتُعاد فيه صياغة موازين القوة، فإن أفضل استراتيجية للكورد ليست انتظار ما ستقرره القوى الكبرى بشأن مستقبلهم، بل امتلاك القدرة على التأثير في القرارات التي تتعلق بهذا المستقبل.

فالمكانة الاستراتيجية لا تُمنح، وإنما تُبنى. وهي نتاج تفاعل بين وحدة الداخل، وقوة المؤسسات، وواقعية السياسة، وذكاء الدبلوماسية، وعمق الاقتصاد، ووضوح الرؤية. وإذا استطاعت الدبلوماسية الكوردية أن تنتقل من إدارة الأزمات إلى صناعة المصالح، ومن رد الفعل إلى الاستباق، ومن البحث عن الحماية الخارجية إلى بناء الاعتماد المتبادل، فإن التحولات الجارية في الشرق الأوسط قد لا تكون مجرد مصدر للمخاطر، بل يمكن أن تتحول إلى فرصة تاريخية لإعادة تعريف المكانة الكوردية المفترضة داخل النظام الإقليمي المقبل.

الكورد باعتبارهم مجتمعاً يمتلك تجربة سياسية وثقافية واقتصادية ومؤسسية، وليس فقط باعتبارهم طرفاً يظهر في أوقات الصراعات.

من جانبها تستطيع الجامعات ومراكز الدراسات ووسائل الإعلام والجاليات والمؤسسات الثقافية والاقتصادية أن تؤدي دوراً مهماً في بناء هذا الحضور. فالقوة الناعمة لا تحقق نتائج فورية، لكنها تبني على المدى الطويل رأس مال سياسي وثقافي يمكن توظيفه في الأزمات والمفاوضات.

والأكثر إلحاحاً هو الانتقال إلى مفهوم الدبلوماسية الوقائية. فالمطلوب ليس انتظار الأزمة ثم إرسال الوفود إلى العواصم، وإنما بناء مؤسسات قادرة على اكتشاف مؤشرات الأزمة قبل وقوعها. وهذا يتطلب مراكز متخصصة تتابع التحولات في السياسات الأمريكية والأوروبية والروسية والتركية والإيرانية والعراقية، وتدرس اتجاهات الاقتصاد والطاقة والأمن، وتضع سيناريوهات متعددة وخطط استجابة مسبقة.

إن الدبلوماسية الحديثة هي، في جانب أساسي منها، القدرة على معرفة أين يمكن أن تبدأ الأزمة، وما القوى التي ستتأثر بها، وما المصالح التي تحرك أطرافها، وما البدائل الممكنة قبل أن تضيق مساحة الخيارات.

وفي هذا الإطار، لا تعني الواقعية السياسية التخلي عن المبادئ، وإنما تعني إدراك طبيعة البيئة التي تتحرك فيها هذه المبادئ. فانسحاب القوات الأمريكية أو قوات التحالف الدولي من العراق والمنطقة، على سبيل المثال، لا ينبغي أن يُقرأ فقط من زاوية الوجود العسكري، بل من خلال ما قد ينتج عنه من تحولات في التوازنات الأمنية



ادانة استهداف مكتب رئيس حكومة اقليم كردستان

انتهاك خطير لموقف الاقليم وسيادة العراق

أدان قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كردستان، الاثنين ٢٠٢٦/٨/١٧ بشدة، استهداف مكتب رئيس حكومة اقليم كردستان.

وقال قوباد طالباني في بيان: «ندين بأشد العبارات استهداف مكتب السيد رئيس حكومة إقليم كردستان».

وأضاف نائب رئيس الوزراء: «لقد كان موقف إقليم كردستان، منذ اندلاع الحروب والصراعات في المنطقة، واضحاً وصريحاً، وقائماً على دعم السلام والنأي عن الصراعات».

وأكد قوباد طالباني، أن «مثل هذه الهجمات لا تمثل انتهاكاً لموقف إقليم كردستان ودوره الداعم للسلام فحسب، بل تشكل أيضاً انتهاكاً خطيراً لسيادة العراق».

مباحثات مع القنصل الألماني تعزيز العلاقات الثنائية
أكد قوباد طالباني والقنصل الألماني الجديد في إقليم كردستان، على تعزيز العلاقات الثنائية والعمل المشترك.
واستقبل قوباد طالباني نائب رئيس وزراء إقليم كردستان، الثلاثاء ٢٠٢٦/٨/١٨، كريستيان أولفك، القنصل العام الجديد لألمانيا في إقليم كردستان.
وخلال اللقاء، أبدى نائب رئيس مجلس الوزراء استعداداه التام لتقديم جميع أشكال التعاون للقنصل الألماني لإنجاز مهامه.
كما اتفق الجانبان على ضرورة بذل المزيد من الجهود للارتقاء بمستوى العلاقات بين ألمانيا وإقليم كردستان في مختلف المجالات والصعد.

تهنئة الدكتورة هائه: مستشفى هيو مبعت فخر لنا

أشاد قوباد طالباني نائب رئيس وزراء إقليم كردستان، بالدور الإنساني والعلمي الكبير للدكتورة هائه عبدالله، بمناسبة حصولها على أعلى مرتبة علمية في مجال أمراض السرطان، كأول امرأة على مستوى العراق، معتبراً إياها نموذجاً مشرفاً للمرأة ولجميع الباحثين في العلوم الطبية.

وخلال استقبالها الدكتورة هائه عبدالله، بحضور مدير مستشفى هيو لعلاج مرضى السرطان في السليمانية، استذكر قوباد طالباني الجهود الريادية للدكتورة هائه منذ عام ٢٠٠٢ عندما كانت مبادرة في افتتاح أول قسم لأمراض السرطان ضمن صحة السليمانية، والذي شكل لاحقاً الأساس المتين لتأسيس (مستشفى هيو)، وقدّر عالياً تفانيها على مدى سنوات في خدمة المرضى وإعادة الأمل بالحياة لآلاف المصابين وعائلاتهم، مشيراً إلى أن اسمها بات يمثل رمزاً للثقة والأمل والاستمرار في الحياة.

وأكد نائب رئيس الوزراء، أن حصول الدكتورة هائه على أعلى مرتبة علمية في اختصاص السرطان كأول امرأة على مستوى العراق، هو مبعت فخر واعتزاز الكورد عامة والمرأة خاصة.
وأوضح قائلاً: «إلى جانب مهامها اليومية الشاقة في علاج المرضى بمستشفى هيو، فإن جهودها الدؤوبة وغير المتوقفة في الارتقاء بالمستوى العلمي وإجراء البحوث القيمة، تمثل نموذجاً رفيعاً وعظيماً للنساء ولجميع طلبة العلم».

وعبر قوباد طالباني عن سعادته بلقاء الدكتورة هائه، مؤكداً ثقته بأن هذه النماذج المشرفة ستزيد باستمرار، مقدماً لها التهاني الحارة، وإلى كافة زملائها الأوفياء، والكوادر العاملة، وإدارة مستشفى هيو، معبراً عن فخره واعتزازه الكبيرين بالجهود الاستثنائية التي تبذلها هذه المؤسسة الصحية في خدمة المجتمع.



أربيل تتهم طهران.. وصوت كردي يخرج من داخل الرئاسة الإيرانية

نائب برزكيان يدين استهداف بارزاني ويطالب بكشف الحقيقة

عشية زيارة مرتقبة لرئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف إلى العراق، أطلق نائب الرئيس الإيراني عبد الكريم حسين زاده موقفاً لافتاً من الهجوم الذي استهدف مكتب رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني في أربيل، مدينياً العملية بشدة ومطالباً بكشف الحقيقة ومحاسبة المسؤولين عنها، في وقت تتصاعد فيه الأسئلة العراقية بشأن مصدر الميترات. وفي موازاة ذلك، نقلت وكالة «إرنا» الرسمية عن حسين زاده، نائب الرئيس الإيراني لشؤون التنمية الريفية والمناطق المحرومة، إدانته الصريحة للهجوم على مكتب بارزاني.

موقف لافت

حسين زاده، وهو سياسي إيراني كردي، حرص على تقديم موقفه من زاوية تحمل دلالة سياسية واضحة، إذ كتب أنه يتحدث «بصفتي كردياً إيرانياً وعضواً في الحكومة الإيرانية»، قبل أن يدين بشدة الهجوم على

مكتب مسرور بارزاني.

وأضاف نائب الرئيس الإيراني، وفق ما نقلته «إرنا»، أن إيران وإقليم كردستان «ليساً مجرد جارين»، مؤكداً أنه لن يُسمح لأي هجوم أو مؤامرة بإحداث شرخ بين الجانبين، ومشدداً على أن «الحقيقة يجب أن تظهر، وعلى المسؤولين أن يحاسبوا».

ويكتسب هذا التصريح وزناً إضافياً لأنه يصدر من مسؤول رفيع داخل حكومة الرئيس مسعود بزشكيان، في وقت وجّهت فيه سلطات إقليم كردستان أصابع الاتهام مباشرة إلى إيران.

عراقبي يدين الاستهداف: مخطط «الراية الكاذبة»

من جهته أكد وزير الخارجية الإيراني، في معرض رده على خبر الهجوم الأحرق على مكتب رئيس وزراء إقليم كردستان، أن على أصدقائنا الكرد أن يكونوا يقظين تجاه عمليات «الراية الكاذبة» التي تُصمم بهدف إحداث الخلاف بين الجيران.

وأفادت وكالة مهر للأنباء أن عباس عراقجي، وزير خارجية إيران، كتب في صفحته الشخصية على إحدى منصات التواصل الاجتماعي قائلاً: لا شيء يمكن أن يبرر الهجوم غير الحكيم على مكتب رئيس وزراء إقليم كردستان. على أصدقائنا الكرد أن يكونوا يقظين تجاه حيل العلم الزائف التي تُصمم بهدف إحداث الخلاف بين الجيران.

وأضاف: لقد دعمنا أصدقاءنا الكرد في مواجهة صدام وداعش، ونحن ممتنون للأمن الذي يؤمنونه على حدودنا.

بيان صادر عن رئيس إقليم كردستان

ندين ونستنكر بشدة الهجمات التي استهدفت فجر اليوم مكتب رئيس وزراء إقليم كردستان، السيد مسرور بارزاني، ومحل إقامة مدير وكالة الحماية (باراستن)، إن هذه الهجمات مرفوضة تماماً وتشكل تصعيداً خطيراً.

ونطالب الحكومة الاتحادية بتحمل مسؤوليتها والتزاماتها الدستورية في حماية أمن واستقرار البلد، والحيلولة دون تكرار مثل هذه الاعتداءات.

إن صون السيادة وحماية أمن واستقرار العراق، وبضمنه إقليم كردستان، مسؤولية مشتركة وعلى الجميع أن يعملوا من أجل التهدئة وحل التوترات.

نيجيرفان بارزاني

رئيس إقليم كردستان

١٧ آب ٢٠٢٦

رئيس الوزراء العراقي يوجه بتشكيل لجنة تحقيقية

ووَّجه رئيس مجلس الوزراء، القائد العام للقوات المسلحة السيد علي فالح الزيدي بتشكيل لجنة تحقيقية، تتولى كشف مصادر ومنطلقات الاعتداء الذي استهدف المكتب الخاص لرئيس حكومة إقليم كردستان العراق السيد مسرور بارزاني، ومقر إقامة مدير وكالة الاستخبارات في الإقليم، بمدينة أربيل. كما وَّجه سيادته بإعلان نتائج التحقيق للرأي العام بأسرع وقت، والكشف عن كل ملابسات الاعتداء والجهات التي تقف وراءه. هذا و أجرى رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، يوم الثلاثاء، اتصالاً هاتفياً مع رئيس حكومة إقليم كردستان العراق السيد مسرور بارزاني، جرى خلاله بحث الاعتداءات التي استهدفت عدداً من المواقع في الإقليم. وأعرب رئيس مجلس الوزراء عن إدانته الشديدة للهجوم بالطائرات المسيّرة الذي استهدف المكتب الخاص لرئيس حكومة إقليم كردستان العراق، ومقر إقامة مدير وكالة الحماية (الباراستن)، مؤكداً أن هذه الاعتداءات تمثل استهدافاً لأمن العراق واستقراره، وأن المساس بأمن إقليم كردستان هو مساس بالأمن الوطني العراقي.

وشدد السيد الزيدي على رفض الحكومة، بشكل قاطع، أي اعتداء يستهدف أراضي العراق أو مؤسساته ومواطنيه، مؤكداً أن الدولة لن تتهاون في حماية أمن العراق وسيادته، وأن الجهات المختصة ستتولى التحقيق في ملابسات هذه الاعتداءات وملاحقة المسؤولين عنها وفق القانون. من جانبه، أعرب رئيس حكومة إقليم كردستان العراق عن شكره لرئيس مجلس الوزراء على اتصاله ومتابعته، مؤكداً أهمية مواصلة التنسيق والتعاون بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، بما يعزز أمن العراق واستقراره ويحفظ سلامة مواطنيه.

المواقف الدولية: واشنطن، لندن، برلين والاتحاد الأوروبي

أدانت السفارة الأمريكية في بغداد الهجوم بأشد العبارات، واصفة مسرور بارزاني بـ «الشريك الكوردي الموقر والحليف الموثوق»، مؤكدة أن واشنطن لن تتسامح مع هذه الأعمال العدائية التي تهدد استقرار المنطقة.

فيما شددت القنصلية البريطانية العامة في أربيل على إدانة لندن للحادث، مؤكدة استمرار دعمها لحماية استقرار وأمن الإقليم.

ووصفت البرلمانية الأوروبية إيفين إنجير الهجمات بأنها «تصعيد إيراني خطير»، مؤكدة التضامن المطلق مع بارزاني وشعب كردستان في وجه التهديدات.

بدوره وَّجه النائب سردار يوكسل رسالة إلى رئيس حكومة الإقليم، مؤكداً إبلاغ الحكومة ووزراء ألمانيا بالحادث لإجراء اتصالات دبلوماسية حازمة لرفض هذه الممارسات الاستفزازية ضد أربيل.

فيما أجرى وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، اتصالاً هاتفياً برئيس الوزراء مسرور بارزاني، معرباً عن إدانة أنقرة للاعتداء وتضامنها الكامل مع الإقليم.

و أذان وزير الدفاع التركي، يشار غولر، الهجوم الأساسي الذي استهدف المكتب الخاص لرئيس حكومة إقليم كردستان، مسرور بارزاني، في أربيل بواسطة طائرتين مسيرتين انتحاريتين. جاء ذلك في رسالة رسمية وجهها الوزير التركي إلى رئيس حكومة إقليم كردستان، أعرب فيها باسمه وباسم وزارة الدفاع التركية عن تضامن بلاده الكامل مع الإقليم. مستنكراً بشدة هذا الهجوم الذي وصفه بالمشين والمستهدف لأمن المنطقة واستقرارها. وأكد غولر في رسالته أمله على أن يسود السلام والأمن في المنطقة، وتمكن الجوار من العيش في أجواء من الطمأنينة والاستقرار. كما شدد وزير الدفاع التركي على أن تركيا ستواصل الوقوف إلى جانب أصدقائها وشركائها في مواجهة كافة المحاولات والجهات التي تسعى لجر المنطقة نحو الفوضى.

وتضامن عربي: رفض قاطع لاستهداف رموز الدولة

توالى الإدانات الرسمية من العواصم العربية التي وصفت الاعتداء بالعدوان الغاشم، حيث أدانت الخارجية السعودية بأشد العبارات الاعتداء، مؤكدة أنه «انتهاك سافر» لسيادة العراق، ورافضة بشكل قاطع استهداف الشخصيات الاعتبارية والسياسية والمساس باستقرار المؤسسات الدستورية. بدورها وصفت الخارجية الإماراتية الهجوم بـ «العمل العدواني»، مشددة على تضامننا التام مع العراق وإقليم كردستان ودعم كافة الإجراءات المتخذة لحماية الأمن الإقليمي. إلى ذلك شددت الخارجية القطرية على إدانتها للاستهداف واصفة إياه بـ «الخرق الصارخ للقانون الدولي»، داعية لتجنب المنطقة تداعيات هذه الهجمات غير المبررة والتمسك بالدبلوماسية والحوار. كما عبّرت عمان عن تضامننا الكامل مع الإقليم والعراق، مؤكدة رفضها القاطع لأي مساس بسيادة وسلامة الأراضي العراقية ومؤسساتها الرسمية. وأدانت وزارة الخارجية الفلسطينية الهجوم، واعتبرته خروجاً على القوانين الدولية ومحاولة للمساس بازدهار وأمن إقليم كردستان.

مظلوم عبيدي: عمل غير أخلاقي واعتداء على مؤسسات الدولة

أعرب القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، مظلوم عبيدي، يوم الاثنين ١٧ آب/أغسطس ٢٠٢٦، عن تضامننا الكامل مع حكومة وشعب إقليم كردستان، مديناً بأشد العبارات الهجوم الذي استهدف المكتب الخاص لرئيس حكومة الإقليم، مسرور بارزاني. وقال عبيدي، في بيان مقتضب: «نتضامن مع حكومة وشعب إقليم كردستان، وندين بشدة استهداف مكتب رئيس الحكومة». وشدد القائد العام لـ «قسد» على أن «هذا الاستهداف يُعد عملاً مرفوضاً وغير أخلاقي، ويمثل اعتداءً صريحاً على إرادة شعب الإقليم، وعلى جزء أساسي من مؤسسات الدولة العراقية».



اجتماع الرئاسة يبحث الأوضاع العامة في البلد والتطورات في المنطقة

مواصلة العمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي

دعم جهود الحكومة في تنفيذ برنامجها الوزاري

الارتقاء بمستوى أداء مؤسسات الدولة وتلبية احتياجات المواطنين

ضرورة حصر السلاح بيد الدولة والالتزام بهذا المبدأ

استضاف فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الإثنين ١٧ آب ٢٠٢٦ في قصر بغداد، اجتماع الرئاسة ضمّ رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، ورئيس مجلس النواب السيد هيبب الحلبوسي، ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان، حيث جرى بحث الأوضاع العامة في البلاد وتطوراتها، إلى جانب التطورات الإقليمية.

وأكد المجتمعون دعم جهود الحكومة في تنفيذ برنامجها الوزاري بما يلبي متطلبات المواطنين في تحسين الأوضاع المعيشية والخدمية، وتعزيز الأمن والاستقرار في عموم البلاد، وبما يضمن الارتقاء بمستوى أداء مؤسسات الدولة وتلبية احتياجات المواطنين.

وناقش المجتمعون سبل تعزيز الوضع الاقتصادي في البلاد ومواجهة التحديات الراهنة، ولا سيما ما يرتبط بانخفاض واردات البلاد نتيجة تداعيات الحرب في المنطقة وإغلاق مضيق هرمز، مؤكداً أهمية تنويع مصادر الدخل الوطني وتعزيز الإيرادات غير النفطية والارتقاء بمستوى الإدارة المالية بما يعزز قدرة الاقتصاد العراقي على مواجهة الأزمات.

وتم التأكيد على ضرورة حصر السلاح بيد الدولة والالتزام بهذا المبدأ باعتباره أساساً لترسيخ سلطة الدولة وسيادة القانون، ولا سيما بعد بدء سريان انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق، مشددين على أهمية تعزيز وتطوير قدرات القوات المسلحة العراقية بمختلف تشكيلاتها وتمكينها من أداء مهامها في حماية البلاد وصون أمن المواطنين.

وأكدت الرئاسة على مواصلة العمل على مكافحة الفساد الإداري والمالي، وتعزيز الإجراءات الكفيلة بحماية المال العام ومساءلة المتورطين في قضايا الفساد، كما تمت مناقشة مشروع قانون استرداد الأموال المقترح من الحكومة، وأهمية المضي في الإجراءات اللازمة بما يساهم في استعادة الأموال العامة وتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد.

وشدد المجتمعون على أهمية تعزيز الدور التشريعي والرقابي لمجلس النواب والإسراع في إقرار مشاريع القوانين ذات الأولوية، ولا سيما القوانين المرتبطة مباشرة بمتطلبات المواطنين واحتياجاتهم المعيشية والخدمية، بما يساهم في دعم مسار الإصلاح وتحسين أداء مؤسسات الدولة.

وأكدت الرئاسة أهمية مواصلة التعاون والتنسيق بين الرئاسة ومختلف مؤسسات الدولة لحسم استكمال الكابينة الوزارية في أقرب وقت، بما يعزز عمل الحكومة ويمكّنها من أداء مهامها بصورة متكاملة، والمضي في تنفيذ برنامجها وخططها والاستجابة الفاعلة للاستحقاقات الوطنية. وفيما يتعلق بالأوضاع الإقليمية، أكد المجتمعون ضرورة العمل على إنهاء الأزمات في المنطقة وتخفيف حدة التوترات التي تكتنفها، ودعم مسارات الحوار والدبلوماسية في معالجة الخلافات وحسمها بالطرق السلمية، مجددين موقف العراق الراض لاستخدام أراضيها للاعتداء على أي طرف أو انطلاق أي أعمال عدائية من أراضيها، والتأكيد على رفض جعل أرض العراق ساحة لتصفية الحسابات والصراعات الإقليمية والدولية، بما يحفظ سيادة العراق وأمنه واستقراره ويجنب شعبه تداعيات الأزمات المحيطة.



قاليباف في بغداد.. حراك سياسي وبرلماني واقتصادي لتعزيز الشراكة

في زيارة حملت أبعادا سياسية وبرلمانية واقتصادية وإقليمية متعددة، أجرى رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني محمد باقر قاليباف، خلال زيارته إلى بغداد، سلسلة لقاءات مع كبار المسؤولين العراقيين، شملت رئيس الجمهورية نزار ثاميدي، ورئيس مجلس الوزراء علي فالح الزبيدي، ورئيس مجلس النواب هيبب الحلبوسي، فضلا عن لقاء رؤساء الكتل النيابية ومباحثات مع عدد من الشخصيات السياسية والبرلمانية.

وتزامنت الزيارة مع مرحلة إقليمية شديدة الحساسية، فرضتها تداعيات الحرب الأخيرة والتوترات المتصاعدة في المنطقة، لتتحول بغداد إلى مساحة لبحث مستقبل العلاقات العراقية - الإيرانية، وسبل تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني والبرلماني، إلى جانب تبادل الرؤى بشأن مستقبل النظام الإقليمي ودور دول المنطقة في إدارة أزماتها بعيدا عن التدخلات الخارجية.

ومن خلال مجمل مباحثات قاليباف، برزت ملفات عدة باعتبارها محاور رئيسية للزيارة، في مقدمتها الأمن والاستقرار الإقليمي، والعلاقات الاقتصادية والتجارية، والربط السككي بين شلمجة والبصرة، وتطوير الأسواق الحدودية، فضلا عن التعاون البرلماني وتفعيل لجان الصداقة، إلى جانب الملفات المرتبطة بالطاقة وصادرات النفط العراقية عبر مضيق هرمز.

مع رئيس الجمهورية.. بغداد وطهران تتمسكان بالحوار ورفض التصعيد

استقبل رئيس الجمهورية نزار ثاميدي في قصر بغداد رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني محمد باقر قاليباف والوفد المرافق له، في لقاء تناول مستجدات الأوضاع الإقليمية والدولية، وآفاق العلاقات الثنائية وسبل تطويرها بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والمنطقة.

وأكد رئيس الجمهورية ثبات موقف العراق الداعم للجهود الرامية إلى إنهاء الصراعات وتسوية الأزمات عبر الحوار والمسارات الدبلوماسية، مشدداً على ضرورة تغليب الحكمة والحلول السلمية والابتعاد عن التصعيد واستخدام القوة، بما يحفظ سيادة الدول واستقلالها ويعزز الأمن والاستقرار الإقليمي.

من جانبه، أكد قاليباف عمق العلاقات التاريخية بين العراق وإيران، مشيراً إلى أن البلدين وقفوا إلى جانب بعضهما في الظروف الصعبة، وأن التجارب الإقليمية أثبتت حاجة دول المنطقة إلى التعاون والتنسيق فيما بينها. وفي الجانب الاقتصادي، أشار قاليباف إلى أهمية استكمال مشروع سكة حديد شلمجة - البصرة، وتطوير الأسواق الحدودية، ومعالجة ملف نهر أروند رود، باعتبارها مشاريع قادرة على رفع مستوى التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين.

وبرز خلال اللقاء توافق على أهمية إنهاء حالة «لا حرب ولا سلم» في المنطقة، مع تأكيد الرئيس العراقي أن أمن المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا عبر أمن دولها، وأن العراق يدعم كل مسار يقود إلى الاستقرار وإنهاء الحرب.

مع رئيس الوزراء.. من الدعم في مواجهة داعش إلى شراكة اقتصادية أوسع

بحث رئيس مجلس الوزراء علي فالح الزبيدي مع قاليباف آفاق التعاون والعمل المشترك، وسبل تمتين العلاقات العراقية - الإيرانية وتوسيعها في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

وأكد الزبيدي عمق الروابط التاريخية والجغرافية والدينية التي تجمع البلدين، مشيداً بالمواقف الإيرانية الداعمة للعراق، ولا سيما خلال الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي.

في المقابل، شدد قاليباف على أن العلاقات بين العراق وإيران تمتلك مقومات استثنائية تتجاوز العلاقات الثنائية التقليدية، معتبراً أن البلدين قادران على خلق فرص مشتركة يمكن أن تعزز دورهما الإقليمي، ولا سيما في إطار العلاقات بين الدول الإسلامية والعربية.

كما استعاد قاليباف تجربة التعاون بين البلدين خلال الحرب ضد داعش، مؤكداً أن إيران لم تميز في دعمها للعراق بين المكونات والقوميات، وأن هدفها كان الدفاع عن العراق في مواجهة التنظيم الإرهابي.

وفي الجانب الاقتصادي، ركزت المباحثات على ضرورة الانتقال بالعلاقات الاقتصادية إلى مستوى يوازي قوة العلاقات السياسية والثقافية، مع إعطاء الأولوية للربط السككي، وتطوير المنافذ والأسواق الحدودية، وتعزيز حركة التجارة والاستثمار.

وأكد الزبيدي أن العراق وإيران يقفان إلى جانب بعضهما في الظروف الصعبة، وأن المصالح المشتركة والتداخل التاريخي والجغرافي يفرضان استمرار التقارب والتعاون بين البلدين.

مع رئيس مجلس النواب.. الدبلوماسية البرلمانية في صدارة أجندة بغداد وطهران

بحث رئيس مجلس النواب هيبب الحلبوسي مع قاليباف سبل تعزيز العلاقات الثنائية وتفعيل لجان الصداقة البرلمانية وتوسيع التنسيق بين مجلس النواب العراقي ومجلس الشورى الإسلامي الإيراني. وأكد الحلبوسي أهمية تطوير الدبلوماسية البرلمانية باعتبارها إحدى الأدوات المؤثرة في دعم العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين، مشدداً على ضرورة متابعة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة وتعزيز قنوات التواصل المباشر بين المؤسسات التشريعتين.

كما تناول اللقاء تداعيات التطورات الإقليمية وانعكاساتها على العراق، مع التأكيد على خصوصية المصالح العراقية، ولا سيما في ما يتعلق بتصدير النفط عبر مضيق هرمز، بما يحمي الاقتصاد العراقي ويجنب البلاد تداعيات الأزمات الإقليمية.

من جانبه، شدد قاليباف على أن تعزيز العلاقات الاقتصادية بين إيران والعراق يجب أن يسير بموازاة العلاقات السياسية والثقافية، مؤكداً أهمية دور البرلمانين في دفع الحكومتين نحو تنفيذ المشاريع المشتركة، وفي مقدمتها خط سكة حديد شلمجة - البصرة وتطوير التعاون التجاري. وهكذا بدا المسار البرلماني في زيارة قاليباف جزءاً من محاولة أوسع لتحويل العلاقات العراقية - الإيرانية من مستوى التواصل السياسي إلى آليات مؤسسية أكثر انتظاماً.

مع رؤساء الكتل.. تفعيل لجان الصداقة وتوسيع قنوات التنسيق البرلماني

شارك رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني هريم كمال آغا في اجتماع رؤساء الكتل النيابية مع رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني.

وركز الاجتماع على تعزيز العلاقات الثنائية بين العراق وإيران، وتطوير التعاون والتنسيق البرلماني، مع الاتفاق على تفعيل لجان الصداقة بين مجلس النواب العراقي ومجلس الشورى الإسلامي الإيراني.

وتكتسب هذه المباحثات أهمية خاصة لكونها تفتح المجال أمام توسيع الدبلوماسية البرلمانية لتشمل مختلف القوى والكتل السياسية العراقية، بما يسمح بطرح الملفات المشتركة بصورة أكثر شمولية، وتعزيز التواصل بين المؤسسات التشريعية في البلدين.

كما تعكس مشاركة الكتل النيابية المختلفة في اللقاء رغبة في إبقاء العلاقات العراقية - الإيرانية ضمن إطار مؤسسي أوسع، وعدم حصرها في القنوات الحكومية والتنفيذية وحدها.

في البعد الإقليمي.. قاليباف يطرح من بغداد رؤية لنظام إقليمي جديد

لم تقتصر زيارة قاليباف على الملفات الثنائية، بل حملت رسائل واضحة بشأن مستقبل المنطقة، إذ أكد من بغداد أهمية تعزيز ما وصفه بـ«النظام الجديد» في المنطقة وتسريع التعاون بين دولها من دون تدخل خارجي. واختار قاليباف موقع اغتيال قائد فيلق القدس السابق قاسم سليماني ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي

المهندس في محيط مطار بغداد محطة رمزية لبدء زيارته، معتبرا المكان رمزا للتاريخ المشترك بين العراق وإيران وللتطورات التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الماضية.

وفي خطابه ومباحثاته، ركز رئيس مجلس الشورى الإيراني على أن دول المنطقة مطالبة بتعزيز علاقاتها الأمنية والاقتصادية، معتبرا أن التقارب الثقافي والديني بين العراق وإيران يوفر أرضية مهمة لتطوير هذا المسار.

كما طرح قاليباف رؤية تقوم على تعزيز التعاون بين الدول الإسلامية والعربية، وربط العلاقات الأمنية بالتعاون الاقتصادي، في محاولة لإبراز دور دول المنطقة في صياغة ترتيباتها الأمنية والسياسية بعيدا عن القوى الخارجية.

الاقتصاد والطاقة.. من المشاريع الحدودية إلى معادلة أوسع للتبادل التجاري

احتل الملف الاقتصادي مساحة بارزة في مختلف لقاءات قاليباف، وهو ما يعكس رغبة إيرانية وعراقية في معالجة الفجوة بين قوة العلاقات السياسية والثقافية وبين مستوى التبادل الاقتصادي.

وتكررت خلال المباحثات الإشارة إلى مشروع سكة حديد شلمجة - البصرة، وتطوير الأسواق الحدودية، ومعالجة ملف أروند رود، إلى جانب توسيع التجارة والاستثمار.

كما برز ملف صادرات النفط العراقية عبر مضيق هرمز باعتباره قضية ذات أهمية مباشرة للاقتصاد العراقي، في ظل التطورات الأمنية الإقليمية وانعكاساتها على حركة الطاقة والتجارة.

ومن هذا المنظور، تبدو المشاريع الاقتصادية العابرة للحدود إحدى الأدوات الرئيسية التي يمكن أن تمنح العلاقات العراقية - الإيرانية بعدا أكثر استدامة، وتحول الروابط السياسية والتاريخية إلى مصالح اقتصادية متبادلة.

الخلاصة.. بغداد منصة للحوار ورسالة إيرانية نحو شراكات إقليمية أوسع

تكشف مجمل لقاءات قاليباف في بغداد عن زيارة متعددة المسارات، لم تقتصر على تعزيز العلاقات الثنائية، وإنما حملت أجندة سياسية وإقليمية واقتصادية وبرلمانية متداخلة.

ففي الوقت الذي شدد فيه المسؤولون العراقيون على أولوية الاستقرار ورفض التصعيد وحماية سيادة الدول، ركز قاليباف على تعزيز التعاون بين دول المنطقة وتقليص التدخل الخارجي، مع طرح العلاقات العراقية - الإيرانية باعتبارها أحد المداخل الأساسية لإعادة ترتيب التوازنات الإقليمية.

وبينما حافظت الملفات السياسية والأمنية على حضورها التقليدي، بدا الاقتصاد حاضرا بقوة باعتباره المجال الأكثر قابلية لترجمة التقارب السياسي إلى مشاريع ومصالح ملموسة، خصوصا في مجالات النقل والتجارة والطاقة والمنافذ الحدودية.

وعليه، فإن زيارة رئيس مجلس الشورى الإسلامي الإيراني إلى بغداد جاءت في توقيت إقليمي بالغ الحساسية، لتؤكد أن العراق لا يزال يمثل ساحة رئيسية للحوار بشأن مستقبل المنطقة، وأن العلاقة بين بغداد وطهران تتجه إلى اختبار قدرتها على الانتقال من روابط تاريخية وسياسية عميقة إلى شراكة مؤسسية واقتصادية أكثر اتساعا، مع بقاء التوازن العراقي في علاقاته الإقليمية والدولية عاملا حاسما في تحديد مسار المرحلة المقبلة.



عبدالكريم سليمان العرجان:

الكرد في المعادلة الإقليمية الجديدة

احتواء أي مشروع كردي عابر للحدود، مع اختلاف الوسائل ودرجة الانفتاح. وفي قلب هذا الترتيب يقف الدور الأمريكي الذي انتقل من بناء شراكات كردية واسعة خلال مراحل سابقة إلى مقاربة أكثر انتقائية، تعيد توظيف هذه العلاقات وفق الأولويات الأمنية والسياسية المتغيرة.

تركيا تقود هذا الترتيب الجديد بوضوح. ففي ١٠ أغسطس أقر البرلمان التركي «قانون تعزيز التضامن الوطني والتكامل المجتمعي»، المعد في إطار مسار «تركيا بلا إرهاب»، بأغلبية ٤٦٨ نائبا مقابل ٨٨ وامتناع ٦. ولا يمثل القانون مجرد خطوة إجرائية لإنهاء الصراع مع حزب العمال

لم يعد الملف الكردي قضية محلية منفصلة في أي من الدول الأربع التي يتوزع عليها الكرد. فما يحدث في جبال قنديل أو أربيل ينعكس مباشرة على الحسكة ودمشق وطهران وأنقرة. والفترة الممتدة من تموز/يوليو إلى منتصف آب/أغسطس كشفت بوضوح أن الكرد أصبحوا حلقة وصل أمنية وسياسية بين هذه العواصم، أكثر مما هم فاعل مستقل قادر على فرض إرادته الإقليمية. الحرب الأمريكية-الإسرائيلية مع إيران، وسقوط نظام الأسد، وتقدم عملية السلام التركية مع حزب العمال الكردستاني، أعادت ترتيب الأوراق بطريقة جعلت الدول الأربع تتقاطع في هدف أساسي:

إقليم كردستان العراق يجد نفسه في موقع الوسط الحساس؛ فهو الكيان الكردي الوحيد المتمتع بحكم ذاتي مؤسسي، ما يجعله جسرا ووسيطا بين أطراف متناقضة. زيارة نيجيرفان بارزاني إلى دمشق في ٣ أغسطس للقاء أحمد الشرع وبحث مسار دمج «قسد» وحقوق الكرد السوريين عكست هذا الدور.

أربيل لا تستطيع الانحياز الكامل إلى أي طرف.

هي بحاجة إلى تركيا اقتصاديا وأمنيا، وإلى بغداد دستوريا وسياسيا، وتتعامل مع إيران بحسابات الجغرافيا والأمن، بينما تمثل ل واشنطن شريكا وموقع نفوذ وقناة اتصال. ومن هنا يتحول الحياد

الكردستاني إلى وظيفة سياسية بحد ذاته: منع تحويل أراضي الإقليم إلى ساحة مواجهة بالوكالة، مع تحمل كلفة هذا الدور من أمنه واستقراره.

سوريا تقدم نموذجا مختلفا من الانفتاح المشروط.

بعد سقوط الأسد، اعترفت دمشق باللغة الكردية، وأعادت الجنسية لمن حرّموا منها، ووقعت اتفاق كانون الثاني/يناير مع «قسد». وفي يوليو وأغسطس استمر التقدم في المسار الأمني باتجاه دمج مقاتلين في مؤسسات الدولة، بينما بقيت الملفات السياسية والإدارية الأكثر حساسية

عبر نزع سلاحه وإعادة دمج عناصره، بل محاولة لتحويل مسار التسوية الداخلية إلى أداة لإعادة ضبط البيئة الكردية في الجوار الإقليمي، ومنع انتقال أي ترتيبات كردية في دولة إلى مشروع عابر للحدود في دولة أخرى.

وهذا يفسر ارتباط المسار التركي مباشرة بملف «قوات سوريا الديمقراطية» في سوريا، والوجود الكردي المسلح في العراق، والحسابات الإيرانية تجاه الكرد الإيرانيين. فكلما اقتربت أنقرة من تسوية صراعها الداخلي، ازداد تأثيرها في تحديد حدود الحركة الكردية المسلحة في محيطها.

وفي هذا السياق،

كشف وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي في يوليو أن أنقرة تدخلت لدى واشنطن لمنع الجماعات الكردية الإيرانية المسلحة

الموجودة في إقليم كردستان العراق من فتح جبهة جديدة ضد طهران، واصفا الدور التركي بأنه «فعال»، بالتزامن مع اتصالات إيرانية مع بغداد وأربيل ووزير الخارجية التركي هاكان فيدان.

وبصرف النظر عن تفاصيل الرواية الإيرانية ومدى تأكيدها من الأطراف الأخرى، تكشف الواقعة أن أنقرة باتت تتعامل مع القضية الكردية باعتبارها جزءا من منظومة أمن إقليمي أوسع. فعملية السلام التركية لا تعني فقط إنهاء صراع داخلي، وإنما يمكن أن تتحول إلى وسيلة لإعادة ترتيب توازنات كردية تمتد من تركيا إلى سوريا والعراق وإيران.

تحولوا من فاعل مستقل إلى حلقة وصل إقليمية

دون حسم كامل.

أما الولايات المتحدة، التي كانت الشريك الرئيسي لـ«قسد» لسنوات، فأصبحت تدفع بصورة أكبر باتجاه دمج القوة الكردية في مؤسسات الدولة السورية بدلا من استمرار نموذج عسكري كردي مستقل، مع الحفاظ في الوقت نفسه على قنوات النفوذ والشراكة مع الكرد. ويعكس ذلك تغيرا في الأولويات الأمريكية: من الاعتماد على قوة محلية مسلحة إلى بناء ترتيبات أمنية مع الدولة السورية الجديدة، بما يحد من الفوضى ويحافظ على المصالح الأمريكية في مواجهة النفوذ الإيراني.

وتتقاطع هذه الرؤية، بدرجات مختلفة، مع الموقف التركي الذي يرى في استمرار أي استقلالية عسكرية كردية في شمال سوريا تهديدا لأمنه القومي. ومن

هنا يصبح مستقبل «قسد» مرتبطا ليس فقط بمفاوضاتها مع دمشق، وإنما أيضا بمسار حزب العمال في تركيا وبالحسابات التركية تجاه الحدود السورية.

إيران تبقى الحلقة الأكثر تشددا.

طهران لا ترى في الكرد شريكا محتملا، بل تهديدا أمنيا يمكن أن يتحول إلى جبهة داخلية في لحظة الحرب أو الاضطراب. واستمرت الضغوط والضربات على مواقع الجماعات الكردية الإيرانية في إقليم كردستان، بالتوازي مع تحذيرات إيرانية متكررة لأربيل من السماح باستخدام أراضي

الإقليم ضدها.

أما الائتلاف السياسي الذي شكلته الجماعات الكردية الإيرانية في شباط/فبراير، فلم يتحول إلى قوة ميدانية حاسمة قادرة على تغيير ميزان القوى داخل إيران. وبقيت هذه الجماعات رهينة حسابات إقليمية أكبر من قدرتها الذاتية؛ طهران تضغط على بغداد وأربيل، وأنقرة تتدخل لمنع فتح جبهة جديدة بحسب الرواية الإيرانية، وواشنطن توازن بين استخدام الورقة الكردية وتجنب فتح مسار تصعيدي جديد مع تركيا أو تعقيد المشهد الإيراني.

والربط بين هذه المسارات عميق.

فمسار تفكيك حزب العمال في تركيا يفتح الباب أمام إعادة صياغة العلاقة بين أنقرة

ما زالوا قادرين على تعطيل المعادلات التي تبنى من دونهم

والقوى الكردية في سوريا والعراق، ويسهل على دمشق دمج «قسد» داخل مؤسسات الدولة، ويقلل احتمالات ظهور بنية عسكرية كردية عابرة للحدود. وفي المقابل، يجعل وجود الجماعات الكردية الإيرانية في العراق أربيل نقطة احتكاك مباشرة بين طهران وواشنطن، ويدفع الإقليم إلى التمسك بالحياد والوساطة.

هنا تظهر المفارقة المركزية في المعادلة الجديدة: كلما أصبح الملف الكردي أكثر إقليمية، أصبح المشروع الكردي الموحد أكثر صعوبة. فالكردي في تركيا يخضع لمسار مختلف عن الكردي في سوريا، والكردي في العراق يتحرك

تعطيل المعادلات التي تبني من دونهم. وهذه هي المفارقة التي ستحدد المرحلة المقبلة: فكلما اتسعت قدرة القوى الإقليمية على إدارة الملف الكردي، ازدادت حاجة الكرد إلى الحفاظ على قدرتهم على المناورة بدلا من الرهان على مشروع موحد يصعب فرضه في ظل تباين ساحاتهم السياسية والأمنية.

وعليه، فإن مستقبل القضية الكردية لن يتحدد فقط بما تريده القوى الكردية، وإنما بقدرتها على التفاوض مع نظام إقليمي يعيد توزيع الأدوار والحدود والضمانات. تركيا تريد إنهاء الصراع المسلح ومنع انتقال آثاره إلى الجوار، وسوريا تريد استيعاب القوة الكردية داخل الدولة، وإيران تريد منع تحول كردها إلى جبهة خارجية، والعراق وإقليم

كردستان يحاولان منع أراضيها من أن تصبح ساحة صراع بالوكالة، بينما تعيد واشنطن تعريف شراكاتها وفق مصالحها المتغيرة.

وبذلك لم يعد السؤال الأساسي هو: هل يستطيع الكرد بناء مشروع إقليمي موحد؟ بل أصبح: إلى أي مدى يستطيعون الحفاظ على قدرتهم على المناورة داخل نظام إقليمي تتقاطع فيه مصالح تركيا والعراق وسوريا وإيران والولايات المتحدة؟

هذا هو الاختبار الحقيقي للمرحلة المقبلة.

* كاتب أردني

* صحيفة «العرب» اللندنية

ضمن نظام حكم ذاتي وموازن دولية، بينما يواجه الكردي في إيران بيئة أمنية أكثر تشددا. ولا توجد اليوم قيادة كردية واحدة قادرة على تحويل هذه الجغرافيا المتعددة إلى مشروع سياسي موحد.

من هذه الزاوية، لا تبدو تركيا مجرد دولة تحاول حل مشكلتها مع حزب العمال، بل لاعبا يسعى إلى إعادة تعريف حدود الحركة الكردية في المنطقة. فالمسار القانوني الداخلي يمثل جانبا من هذه السياسة، بينما يمثل الضغط على المسارات الكردية في سوريا والعراق جانبها الإقليمي. وبحسب الرواية الإيرانية، ظهر هذا الدور أيضا

في تدخل أنقرة لدى واشنطن لمنع فتح جبهة كردية ضد إيران خلال الحرب.

وفي يوليو وأغسطس ٢٠٢٦، غلب بذلك منطق «الاستقرار الوقائي»

الذي تقوده تركيا، مع تقاطع واضح مع الأولويات الأمريكية والإيرانية والعراقية، وإن اختلفت أهداف كل طرف. الدول الأربع لا تتعامل مع الملف الكردي بالطريقة نفسها، لكنها باتت تتعامل معه باعتباره ملفا أمنيا مترابطا لا يمكن عزله داخل حدود دولة واحدة.

إقليم كردستان العراق يجد نفسه وسيطا حساسا يحتاج إلى تركيا اقتصاديا وبغداد دستوريا وإيران جغرافيا وواشنطن سياسيا ما يجعل حياده وظيفة سياسية بحد ذاتها

الكرد لم يعودوا قادرين على فرض معادلة إقليمية موحدة، لكنهم ما زالوا قادرين على



التصعيد الإيراني في إقليم كردستان: أنماطه، وانعكاساته، ومساراته المحتملة

*مركز الامارات للسياسات / وحدة الدراسات العراقية

نقاط أساسية:

--تستخدم إيران إقليم كردستان ساحة ضغط متعددة الأهداف عبر استهداف الأحزاب الكردية الإيرانية المعارضة، والمصالح الاقتصادية، والمواقع المرتبطة بالولايات المتحدة أو الغرب، بهدف توسيع كلفة التصعيد مع واشنطن وترسيخ نفوذها داخل العراق.

--تعمّق الهجمات الإيرانية هشاشة إقليم كردستان داخليا، إذ تكشف حدود قدرة الحزبين الكرديين الرئيسيين على إنتاج موقف موحد، وتزيد الضغط على علاقتهما ببغداد وطهران وواشنطن، خصوصا في ظل تعثر تشكيل حكومة الإقليم.

--تبدو بغداد وأربيل عالقتان بين مطالب إيرانية صعبة وضغوط أمريكية وسيادية؛ فإيران تطالب بتوسيع الاتفاق الأمني وترحيل أو تفكيك المعارضة الكردية الإيرانية، بينما تعجز بغداد عن ضبط الميليشيات أو حماية السيادة العراقية بشكل فعال.

--يرجّح استمرار التصعيد الإيراني في إقليم كردستان وتفاقم المأزق السيادي العراقي؛ إذ لا تبدو طهران مستعدة للتراجع، فيما تبقى احتمالات التدخل الأمريكي أو توسّع دور المليشيات قائمة، بما يهدد بتحويل كردستان إلى ساحة استنزاف طويلة.

مع تجدد التصعيد بين الولايات المتحدة وإيران في العاشر من يوليو ٢٠٢٦، إثر تعرّض تطبيق مذكرة التفاهم الموقعة من الطرفين في يونيو الماضي، عاد إقليم كردستان العراق ساحة لحرب إيرانية متعددة الأغراض، إذ تندرج هذه الحرب ضمن استراتيجيتها لتوسيع نطاق المعارك والكلف عبر الاعتداء على جيرانها، مع خصوصية مضافة تتعلق بمحاولة إيران استثمار الأوضاع المضطربة في المنطقة لتصفية القوى الكردية المعارضة لها التي يتخذ بعضها من مدن إقليم كردستان مقراً له.

تناول هذه الورقة أهداف الاعتداءات الإيرانية المتواصلة على مدن إقليم كردستان العراق، وانعكاساتها على الأوضاع داخل الإقليم، وعلى الساحة العراقية.

اعتداءات إيرانية بأنماط متعددة

مع عودة التصعيد العسكري بين إيران والولايات المتحدة في يوليو، شنت إيران هجمات على مقرات الأحزاب الكردية الإيرانية المعارضة في إقليم كردستان، وتحديداً «الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني»، و«كوملة»، و«حزب حرية كردستان»، ما أدى إلى مقتل وجرح عدد من أفراد تلك القوى، وفق بيان مشترك لائتلاف القوى الكردية الإيرانية المعارضة، الذي يضم ستة أحزاب، قال فيه إن «النظام الإيراني وصل إلى مرحلة اليأس بتكثيف عمليات الاغتيال والهجمات الجوية والبرية ضد الأحزاب السياسية الكردية، في محاولة لإخفاء إخفاقاته الداخلية المتزايدة».

وشهد فجر يوم ١٧ يوليو ٢٠٢٦ إحدى أعنف هذه الضربات، عندما استهدفت صواريخ باليستية مقر حزب «كوملة» في قرية زركويزلة بمحاذاة مدينة السليمانية، ما أسفر عن مقتل تسعة من كوادر الحزب، بينهم أحد القادة الميدانيين، إضافة إلى تدمير أجزاء واسعة من المقر، ما استدعى إدانة غاضبة من حزب «الاتحاد الوطني الكردستاني» بزعامة بافل طالباني، الذي يسيطر على مدينة السليمانية ويصنّف ضمن الأحزاب الكردية المقربة من إيران.

وفي السياق نفسه، أعلنت سلطات إقليم كردستان اعتراض عدد من الطائرات المسيّرة التي أطلقتها مليشيات من داخل الأراضي العراقية لاستهداف مواقع في أربيل، وطالبت حكومة الإقليم بدورها الحكومة الاتحادية والمجتمع الدولي بوضع حد لهذه الهجمات المتكررة.

ويمكن تقسيم الهجمات الإيرانية ضد إقليم كردستان إلى ثلاثة أنماط أساسية:

الأول، هجمات تستهدف قنصليات ومراكز أمريكية أو غربية، أو شخصيات محلية داخل الإقليم بدعوى وجود مقرات إسرائيلية، وكان من بينها استهداف منزل رجل أعمال كردي بصاروخ إيراني مطلع ٢٠٢٤.

الثاني، هجمات ضد أصول اقتصادية، بينها حقل كورمور الغازي الذي تعرّض لعشرات الهجمات المدمرة في خلال السنوات الأخيرة.

الثالث، استهداف مواقع ومعسكرات أو اغتيال شخصيات كردية إيرانية معارضة داخل مدن الإقليم. وتتعدد الأدوات التي تستخدمها طهران لهذه الهجمات، بين الضربات الصاروخية المباشرة، أو الطائرات المسيّرة

التي تطلقها مليشيات عراقية مقربة من إيران من داخل الأراضي العراقية، أو الوحدات الإيرانية الخاصة التي تنفذ عمليات داخل مدن الإقليم.

ويمكن ربط توسع نطاق الهجمات الإيرانية المباشرة، أو بواسطة الميليشيات، على إقليم كردستان بمجموعة من المحددات، من بينها:

١. ضبط نطاق التصعيد الإيراني ضمن أهداف الحرب متعددة الأوجه التي تخوضها في المنطقة، واعتماد الهجمات ذات التكلفة المنخفضة سياسياً على صعيد تأثيرها المباشر على مستقبل المفاوضات مع الولايات المتحدة، خصوصاً أنها تستهدف قوى تستقر جغرافياً داخل حدود تَعَدُّها إيران جزءاً من نفوذها الجيوسياسي.
٢. لا تزال التقديرات الأمنية الإيرانية ترى أن القوى المسلحة الكردية الإيرانية المعارضة التي تمتلك معسكرات قريبة من حدودها، تمثل تهديداً مباشراً للوضع الأمني الإيراني الداخلي، مع أن تلك القوى لم تعلن أي نشاط عسكري داخل إيران في خلال الحرب.
٣. الحرص الإيراني على إيصال رسائل واضحة برفض خطط الحكومة العراقية لنزع سلاح الفصائل العراقية الموالية لها، فلا يزال موقف تلك الميليشيات غير محسوم وتمثل تحدياً صعباً أمام الحكومة الجديدة التي قدّمت تعهّداً بحل الفصائل، في مقابل إكمال الانسحاب الأمريكي المحتمل من قاعدة «حرير» في إقليم كردستان نهاية سبتمبر المقبل.
- و جاء إعلان المملكة العربية السعودية في ٢٧ يوليو عن إحباط هجوم جديد من طائرات مسيرة انطلقت من داخل الأراضي العراقية واستهدفت منشآت بترولية سعودية، بمنزلة مؤشر على الموقف الإيراني تجاه قضية حل الميليشيات.
٤. الحفاظ على القدرة التهديدية الإيرانية للحزبين الكرديين الرئيسيين: «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و«الاتحاد الوطني الكردستاني»، وضبط إيقاع تحركاتهما سواء على صعيد نطاق العلاقات مع الولايات المتحدة والدول التي تَعَدُّها إيران معادية لها، أو ما يتعلق بتنظيم التحالفات السياسية العراقية، والمصالح الاقتصادية الإيرانية داخل العراق.
٥. توافقت الهجمات الأخيرة مع نشاط إعلامي إيراني يندرج ضمن الحرب النفسية، عبر نشر تسريبات وتقارير تتحدث عن احتمالات تنفيذ عمليات برية إيرانية داخل مدن إقليم كردستان لمطاردة القوى الكردية المعارضة، وهذا الأمر موجه إلى الداخل الكردي على جانبي الحدود، بما يشمل الأقليات القومية داخل إيران.
٦. لوحظ تجنّب الجانب الإيراني استهداف مواقع «حزب الحياة الحرة الكردستاني» الذي يعد الذراع الإيرانية لـ «حزب العمال الكردستاني» التركي، على رغم انتشار الأخير في المناطق الجبلية الحدودية مع إيران، وخوضه مناوشات مسلحة أسفر آخرها عن أربعة قتلى طبقاً لبيان للحزب. وثمة عدة فرضيات حول ذلك، أبرزها احتمال وجود تفاهات غير معلنة أو قواعداً اشتباك غير مباشرة بين طهران وقيادات «حزب العمال الكردستاني» الذي أعلن رفضه لما عُدّه «حرباً أمريكية ضد إيران». وثمة احتمال آخر هو أن الحزب يتبنّى، في ضوء تفاهاته مع الحكومة التركية في المرحلة الحالية، تجنّب الانخراط في تبعات المواجهة الأمريكية - الإيرانية، الأمر الذي خفف من دوافع استهدافه إيرانياً.

الانعكاسات على إقليم كردستان

تزامنت الهجمات الإيرانية مع مؤشرات على تراجع مستوى التنسيق التقليدي بين طهران وحزب «الاتحاد الوطني الكردستاني» بزعامة بافل طالباني الذي يعد بدوره الأقرب من حيث الأيديولوجيا والتنظيم إلى حزب «كوملة» الإيراني

المعارض، ما انعكس في استهداف مواقع مرتبطة بقوات البيشمركة الكردية في محافظة السليمانية، ودفع ذلك طالباني إلى اعتبار الهجمات انتهاكا لسيادة العراق، مؤكداً أن «ضبط النفس لا ينبغي تفسيره باعتباره ضعفاً أو عجزاً».

ومعلوم أن البنية السياسية في إقليم كردستان، خصوصاً بعد عام ٢٠٢٢، تأسست على تكريس الانقسام السياسي بين الحزبين الكرديين، ليس فقط على مستوى التحالفات في بغداد، بل على صعيد تحالفاتهما الخارجية أيضاً.

ويسيطر «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود بارزاني على المؤسسات الحكومية داخل الإقليم في نطاق حكومة تصريف أعمال مستمرة منذ أكثر من عامين، ويبنى علاقات أكثر صلابة مع القوى السنية وتيار مقتدى الصدر وعدد من القوى المدنية في بغداد، وعلاقات مع دول عربية وتركيا والولايات المتحدة، فيما اختار «الاتحاد» مقعد المنافس لانتزاع الحكومة داخل الإقليم، معتمداً على تحالفات مع ممثلي بعض الفصائل المسلحة والقوى الشيعية القريبة من إيران، والاعتماد على طهران في تحقيق التوازن في علاقاته المتوترة بتركيا، في مقابل الاحتفاظ بعلاقة متوازنة مع الجانب الأمريكي سمحت له بحفظ روابطه التاريخية مع «حزب العمال الكردستاني» في تركيا، وحزبي «الحياة الحرة» و«كوملة» في إيران.

ومن المفترض أن الهجمات الإيرانية الأخيرة ضد معاقل «الاتحاد» تبعده بشكل مستمر عن التحالف الإيراني، في مقابل التقارب مع حزب بارزاني لمواجهة التحديات، غير أن الحزب ما زال يحاول حفظ التوازنات السابقة، متجنباً الصدام المباشر مع نفوذ طهران في الساحة الكردية.

وتضع هذه التطورات حكومة الحزبين الرئيسيين في الإقليم وحكومته أمام تحديات خطية، يمكن بلورتها في ثلاثة محاور أساسية:

أولاً، الاتفاق الأمني بين بغداد وطهران

كانت حكومة محمد شياع السوداني قد وقّعت اتفاقاً أمنياً مع طهران عام ٢٠٢٣، يضمن -طبقاً لما أعلن عراقيًا- نزع سلاح القوى الكردية الإيرانية المعارضة وإخلاء معسكراتها من الحدود بين البلدين، للحد من أي احتمالات مستقبلية لنشاطها العسكري في الداخل الإيراني. بيد أن طهران -وفق تسريبات الحوارات الأمنية التي خاضها مسؤولون عراقيون، وبينهم مسؤولون في حكومة إقليم كردستان مع الجانب الإيراني- ترى أن إجراءات أربيل والسليمانية بخصوص سحب سلاح القوى الكردية المعارضة، ونقلها في مقرات مدنية بعيدة عن الحدود، ليس كافياً، وتطالب بإخراجها من العراق، على غرار ترحيل الحكومة العراقية منظمة «مجاهدي خلق» الإيرانية المعارضة من معسكراتها في العراق إلى بولندا عام ٢٠١٦.

وخيار «الترحيل» قد يكون مدرجاً للنقاش بين الحكومتين الإيرانية والعراقية، إلا أن تطبيقه في إقليم كردستان قد يكون صعباً جداً، بسبب الروابط القومية والاجتماعية والثقافية العميقة التي تجمع بين سكان الإقليم والنازحين الإيرانيين الكرد، ومنهم قوى المعارضة. ويمكن القول إن أيّاً من الحزبين الكرديين لن يُقدم على مثل هذه الخطوة، ما يعني إعادة فتح ملف «الاتفاق الأمني» مع الحكومة العراقية، والمطالبة بوضع حدود واضحة له.

ثانياً، العلاقة الأمنية المستقبلية بين الإقليم والولايات المتحدة

يطرح هذا الأمر تساؤلات ما زالت، قبل نحو شهر من الموعد المفترض لانسحاب القوات الأمريكية من قاعدة «حرير»

في أربيل بإقليم كردستان، من دون إجابات: فهل ستسحب تلك القوات جميعها في نهاية شهر سبتمبر، أم ستكون هناك قوات دفاعية وغطاء جويًا لمساندة البيشمركة وقوى الأمن الكردية التي تتصدى للهجمات الإيرانية المتواصلة؟ وهل سيتم ذلك باتفاق ثنائي بين الإقليم والجانب الأمريكي أم في نطاق اتفاق أمني أوسع بين بغداد وواشنطن؟ معلوم أن الحكومة العراقية لم تحدد طبيعة الاتفاقية الثنائية التي يفترض توقيعها مع الجانب الأمريكي بعد إنهاء مهمة التحالف الدولي. وهذه قضية تبدو قابلة للتأجيل، وخاضعة لاختبارات الثقة بين الطرفين على صعيد خطوات الحكومة العراقية في حل المليشيات وتفكيكها. وفي الوقت نفسه، لا تبدو واضحة حتى الآن طبيعة البنى التحتية الأمنية الأمريكية في إقليم كردستان، التي تشمل منظومات دفاعية ساعدت الإقليم على التصدي لمعظم الهجمات الإيرانية.

ثالثًا، أزمة تشكيل حكومة الإقليم

لم تنجح الانتخابات البرلمانية التي جرت في إقليم كردستان في أكتوبر ٢٠٢٤، في إنهاء حالة الصراع السياسي بين الحزبين الرئيسيين، ما قاد إلى تعطيل متواصل لتشكيل حكومة الإقليم، حتى بعد تشكيل الحكومة العراقية ببغداد بعد انتخابات نوفمبر ٢٠٢٥. بل إن العكس تمامًا حصل، عندما سعى حزب «الاتحاد» بزعامة بافل طالباني (الذي يملك ٢٣ مقعدًا من بين ١٠٠ مقعد لبرلمان الإقليم) إلى التحالف مع حزب «الجيل الجديد» بزعامة شاسوار عبد الواحد (١٥ مقعدًا) لتشكيل حكومة بمعزل عن حزب بارزاني (٣٩ مقعدًا).

يظهر أن الحزبين الكرديين لم يحققا تقدمًا ملموسًا باتجاه التوافق بينهما، حتى بعد تحول مدن الإقليم إلى ساحة للاعتداءات الإيرانية تحت غطاء الحرب، ما يجعل من الصعب على الإقليم الكردي، في ظل هذا الواقع، إنتاج مواقف موحدة إزاء التحديات الأخرى، مثل العلاقة السياسية والإدارية والقانونية مع بغداد، وإدارة نتائج الأزمة الاقتصادية التي تتعرض لها البلاد.

المسارات المحتملة للتصعيد الإيراني في إقليم كردستان

في ضوء ما تقدّم، يمكن طرح ثلاثة مسارات متشابكة بخصوص التصعيد الأمني الإيراني تجاه إقليم كردستان:

المسار الأول،

استمرار التصعيد الإيراني وتكريسه نطاقًا هيمنة متصاعداً على إقليم كردستان. تسعى طهران إلى فصل نموذج اعتداءاتها الحالي على إقليم كردستان عن تطورات حربها المتواصلة مع الولايات المتحدة، من خلال طرح الهجمات باعتبارها مطاردة لمعارضين إيرانيين يشكلون خطراً على أمنها الداخلي. وتهدف من ذلك إلى استنزاف إمكانيات قوى المعارضة الإيرانية داخل إيران وخارجها، وابتزاز إقليم كردستان العراق والتأثير في علاقاته وأولوياته المستقبلية. ومن المرجح أن يدفع هذا المسار بغداد وأربيل إلى محاولة توسيع نطاق الاتفاق الأمني مع إيران، عبر تكثيف إجراءات نزع سلاح الأحزاب الإيرانية المعارضة وإخلاء مقارها وترحيل عناصرها، لتجنّب الانزلاق إلى مواجهة أوسع داخل الأراضي العراقية.

المسار الثاني،

تدخل أمريكي لتوفير الحماية والدعم للقوى الكردية المعارضة وربطها بمسار المفاوضات. إن تأكيد الجانب الأمريكي عدم سعية إلى إشراك القوى الكردية الإيرانية المعارضة في الحرب، لا يعني عدم وجود تنسيق وتواصل بين الطرفين، سواء بشكل مباشر أو عبر القوى الكردية العراقية، كما أن ترك إيران تقضي على تلك القوى من خلال عمليات القصف أو حتى تدخل بري محتمل، لا يبدو أنه سيكون ضمن ما يمكن لواشنطن غض الطرف عنه. ويرجح هذا المسار تكثيف المساعي الأمريكية لتأمين قوى المعارضة الكردية عبر حمايتها من توسيع الاتفاق الأمني العراقي-إيراني من طريق التدخل للضغط على الجانب العراقي، وتقديم الدعم المباشر عسكريا وتسليحيا، والتنسيق مع تركيا لإيجاد مساحة تفاهم مشتركة بين الأحزاب المستهدفة إيرانيا وحزب «الحياة الحرة» المرتبط بـ«حزب العمال الكردستاني». وفي هذا الشأن يمكن تأكيد امتلاك الأحزاب الكردية الإيرانية قاعدة تنظيمية وشبكات اجتماعية داخل المناطق الكردية في إيران، على رغم محدودية تسليحها وانتشارها الحالي، وأن الجانب الإيراني يضع في الحسبان احتمال إثارة الشارع في المدن الكردية الإيرانية في حال وسّع عملياته ضدها.

المسار الثالث،

تفاقم المأزق السيادي العراقي. فاستمرار الضربات الإيرانية بالوتيرة الحالية ضد مدن الإقليم سيؤدي إلى زيادة الضغوط على بغداد وأربيل معا، مع استمرار انكشاف السيادة العراقية إزاء الهجمات الإيرانية، بالإضافة إلى احتمالات مفتوحة لتوسّع هجمات الميليشيات العراقية التابعة لإيران. ويتفاقم المأزق بسبب عدم تمكّن الطرفين من تلبية استحقاقات تلك الضغوط؛ فمن جهة ستجد بغداد نفسها غير قادرة على كبح الميليشيات التي قد تستأنف استهداف إقليم كردستان، ومن جهة أخرى لن تكون قادرة على تلبية المطالب الإيرانية بمواجهة القوى الإيرانية المعارضة التي قد تتوغل في مناطق معقدة جغرافيا لحماية نفسها. وعلى نطاق آخر، لن تتمكن حكومة الإقليم من تحمل الأعباء المتزايدة المترتبة على احتضان قوى المعارضة الكردية الإيرانية، لكنها لن تستطيع، في المقابل، التخلي عنها تحت ضغط الشارع الكردي أو الضغط الأمريكي.

الاستنتاجات

تعمّق إيران الأزمات العراقية باستهدافها الممنهج لمدن إقليم كردستان، سواء تحت غطاء وجود أحزاب معارضة، أو لقصف مواقع أمريكية، أو تحت أي مسوّغٍ آخر؛ إذ تسعى بذلك إلى الضغط على حكومتَي بغداد وأربيل لتأمين هيمنتها الجيوسياسية في العراق، في ظل حربها الحالية مع الولايات المتحدة. وتكاد مساحة المناورة المتاحة للحكومتين في العراق، والأحزاب والقوى المرتبطة بهما، تكون محدودة، بسبب ارتفاع مستوى التحديات المحيطة، وانكشاف العراق أمام ضغوط متقاطعة لن تسمح له باتخاذ موقع متوازن منها. وليس من المرجح أن تتراجع إيران عن استهداف مدن الإقليم في ظل الوضع الحالي، بل إن اعتداءات الميليشيات العراقية، التي مازالت ترفض نزع سلاحها، على دول الجوار العراقي، وآخرها استهداف منشآت سعودية بطائرات مسيرة، تكشف عن تواصل المخاطر التي تواجه العراق في نطاق سياسات إيرانية ممنهجة لتقويض سيادته، ومنع تقوية الدولة العراقية.



* محمد شيخ عثمان

الوحدة والتكاتف.. رغبة أم مسؤولية؟

منطقة الشرق الأوسط في حالة من الغليان المستمر وتواجه تحديات كبيرة ومتعددة من تحولات سياسية، صراعات وتوترات سياسية ومسلحة، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية والبيئية، تساهم جميعها في زيادة التعقيد والاضطراب، وإقليم كردستان العراق ليس بمنأى عن تلك التطورات بسبب موقعه الجيوسياسي، ورغم التطمينات والدعم الدولي له إلا أن هشاشة الوحدة الداخلية بين الأطراف السياسية فيه تجعله عرضة لمخاطر جمة من حيث خسارة المكاسب المتحققة على مستوى الإقليم والدولة الاتحادية.

أغلب الخبراء الاستراتيجيين يجمعون على أن أفضل السبل لتوخي الحذر والاستعداد لمواجهة الأخطار المحدقة والتحديات هو العمل على توحيد الصفوف والموقف بين مختلف الأطراف داخل كل دولة أو إقليم لتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي عبر تقليل التوترات الداخلية والصراعات فالأمة إذا توحدت، ستزيد قدرتها على مواجهة التحديات الخارجية والدفاع عن مصالحها الوطنية.

وعلى صعيد المسار الحكومي فإن وحدة الصف تساعد الحكومة في تنفيذ سياساتها وبرامجها بفعالية أكبر، انطلاقاً من القرارات المدعومة بتوافق واسع بين مختلف الأطراف والعمل على بناء مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة مما يعزز الثقة بين المواطنين والحكومة، ويزيد من التعاون بين مختلف الجهات لتحقيق الأهداف المشتركة بعيداً عن النزعة الفردية التي توسع هوة الخلاف والانقسام الداخلي ويظل التعامل بحكمة مع النزاعات الداخلية والخارجية والبحث عن حلول سلمية ودبلوماسية لها، والابتعاد عن التصعيد والعنف ومعالجة الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والعمل على تحقيق العدالة والمساواة من ضرورات ترسيخ الوحدة والتكاتف.

فلسفة الوحدة في ممارسة السياسة والحكم تلعب دوراً حيوياً في مواجهة التحديات المعاصرة ومن أجل تطبيقها، على القادة تشجيع الحوار، والاحترام المتبادل، والتعاون بين جميع الأطراف كما يجب تعزيز الشعور بالانتماء الوطني والمصلحة المشتركة، والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة فالانسجام والتعاون أساس النجاح والتقدم والقوة لا تأتي من القدرة الجسدية أو العسكرية فقط، بل تأتي من الإرادة التي لا تقهر للوحدة والتكاتف.

إقليم كردستان أمام تحديات كبيرة ومصيرية يستوجب من الأطراف السياسية فيه العمل على انعاش قوة الوحدة والروح المشتركة ليقف شامخاً أمام المخاطر والتهديدات.

كما قال الرئيس الراحل مام جلال طالباني: «إن الإنجازات التي حققها الشعب الكردي ليست ملكاً لحزب أو جهة معينة، بل هي نتيجة وحدة وتضامن جميع أبناء كردستان وأن الوحدة والتكاتف ضرورة وحاجة كردستانية بين جميع الأطراف عموماً والاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي خاصة». فإن الاتحاد الوطني لم ينفأ عن هذا النهج الصائب في تغليب روحية التعاون والتكاتف والتفاهم انطلاقاً من إدراكه العميق للتحديات التي تواجه شعب كردستان والعراق والمنطقة بشكل عام كي تثبت للعالم أننا بوحدة قادرون على حل خلافاتنا الداخلية بشكل سلمي وديمقراطي، مما يعزز من مصداقية الإقليم الدولية.

بهذه الاستراتيجية، يسعى الاتحاد إلى بناء مستقبل أكثر إشراقاً واستقراراً للشعب الكردي.

وحدة الصف في الظروف الراهنة لم تعد مجرد رغبة، بل أصبحت حاجة ملحة تنبع من شعور عميق بالمسؤولية تجاه المجتمع والأمة والمكاسب المتحققة والأهداف المنشودة وهذا ما أكد عليه أيضاً الجنرال مظلوم عبيدي في حوار مسهب بأن وحدة الصف والتكاتف كفيل بحماية المكتسبات وهي أقوى دفة للنضال السياسي.

رؤى و قضايا عالمية



تشارلي جامل:

الشرق الأوسط ينجرّف إلى الفوضى

موقع و مجلة «ذي سبكتيتور»

في فقدان حركة ماجا لشكلها الطبيعي المعهود. غير أن واقعا قد يكون الآن في طور الترسخ، حيث يستمر القتال ببساطة دونما هدف، شأنه شأن محادثات السلام نفسها. وشأنه أيضا شأن السفن العالقة في

تستمر الحرب في إيران، بالتوازي مع المحادثات الرامية إلى إيقافها. وفي حين أن كلا الطرفين يود لو أن الحرب تنتهي، فإن هذه الحالة البرزخية تلحق فوضى عارمة بالاقتصاد والسياسة في إيران، بينما تتسبب

استراتيجية الجمود... عندما تصبح الحرب بديلا عن السلام

مضيق هرمز.

تقدّر الولايات المتحدة أن الحصار البحري، في غياب مذكرة التفاهم، يمكن أن يحجّم طهران اقتصاديا ويضيّق عليها مجال المناورة بما يرغم طهران في نهاية المطاف على الرجوع إلى طاولة المفاوضات.

وقد أفلح شكل من أشكال هذا التكتيك في الدفع إلى الاتفاق النووي عام ٢٠١٥ حينما شعرت إيران أنه من الضروري أن تتفاوض بعد ما عانتها من آلام العقوبات التي مضت تنعكس على الشارع.

وبالمثل تقدّر إيران أن عجز الولايات المتحدة عن تسديد ضربة قاضية وهوس ترامب بأسواق الأسهم يعطيانه ميزة في هذه اللعبة الدموية المتصاعدة.

لعل طهران تغالي في تقدير قدرتها على احتمال مزيد من الضغط الاقتصادي، وهي تغالي أيضا في تقدير مدى مبالاة الولايات المتحدة بهذا الصراع. وبالمثل، لعل الولايات المتحدة منصرفة عن حقيقة أن إيران لا تبالي كثيرا، ومن ثم فهي عازمة أشد العزم على أن تتقبل الآلام الاقتصادية والاجتماعية، ما دامت لا تهدد سيطرة الحرس الثوري على مفاصل السلطة.

وثمة أشخاص معينون في طهران يميلون إلى محاولة انتظار خروج ترامب لكي يروا من سيخلفه. فلعل رئاسة على رأسها جيه دي فانس تكون أقل ارتباطا بإسرائيل مثلما يعتقدون، بل لعلها تكون أشد

سخاء مع الجمهورية الإسلامية عندما يتعلق الأمر بالتنازلات، بدافع من الرغبة في إنهاء ما يخشى فانس من أن يتحول إلى حرب أبدية.

ولكن في حين أن كلا الطرفين يجرب لعبة الجمود، فإن عواقب غير مقصودة آخذة في الظهور. إذ يبدو أن الجولة الأخيرة من الضربات قد أضرت قضية المفاوضات الإيرانيين الذين كانوا يرون أن يقبلوا بسخاء الولايات المتحدة والمساعدات الاقتصادية، فحل بدلا منهم، مع تزايد اهتراء مذكرة التفاهم، المتشددون الدينيون في طهران ممن يزداد صوتهم علوا الآن، فهم يصيحون قائلين «لماذا يجب أصلا أن نثق في الأمريكيين؟» وتتردد في هذا السؤال مقولة علي خامنئي بأن أي صفقة مع الولايات المتحدة سوف تنتهي على الدوام نهاية سيئة، وهو نفس المعنى الذي كرهه مجتبي خامنئي. لكن هذه المعارضة الإيرانية للمفاوضات تنم عن معارضة أعمق للإغاثة الاقتصادية من خلال الاستثمارات الأمريكية والغربية.

فالمتشددون يرون ها هنا حضان طروادة، إذ تتحول المساعدة الاقتصادية إلى نفوذ فاسد للرأسمالية الجامحة والمادية، وكلاهما يهدد - بحسب ما يرى هذا الرأي - النقاء الثوري.

ومع استمرار الضربات وتراجع المحادثات، تضعف القوة التفاوضية لدى قاليباف ومن معه أمام خصومهم الداخليين. ولا يزال الحرس الثوري الإيراني وقاليباف

مضيق هرمز وصراع الإرادات... إلى أين تقود حرب الاستنزاف؟

الدوحة وواشنطن.

وتحالف الإمارات العربية المتحدة الناشئ مع إسرائيل يزيد من تآكل الإحساس بالإجماع الاستراتيجي في الخليج والشرق الأوسط. وبدون قوة أمريكية تحقق الاستقرار، ثمة مخاطرة بالتشردم.

ولقد سألني واحد من الشخصيات السياسية في المنطقة هذا الأسبوع: هل يسعون إلى الإطاحة بإيران، أم هم ببساطة يسعون إلى إضعافها؟ ولو أن الأمر كذلك، فماذا في الجانب الآخر إلا إيران غاضبة وراغبة في الانتقام؟»

لعل الدرس الأكبر في هذا المقام هو أن التحالفات مهمة في الجغرافيا السياسية. والتحالفات تقوم على مستوى ما من القدرة على التنبؤ القائم ضمن نظام ما، سواء أكان هذا النظام تجارياً أم مخابراتياً أم دبلوماسياً.

وهذه التحالفات تثمر الثقة وتتحول في نهاية المطاف إلى إلى كلٍّ أكبر من مجموع أجزائه. وبدون التحالفات نخاطر بإنهاء هذا النزر القليل من القدرة على التنبؤ والنظام في المنطقة.

تشارلي جامل مؤرخ ودبلوماسي سابق عمل في قسم إيران بوزارة الخارجية البريطانية

الترجمة عن ذي سبكتيتور

مسيطرين على مفاصل السلطة، لكن ما من ضامن لاستمرار هذا الوضع، وهذا تطور من شأنه أن يزيد من ضيق المساحة القائمة للحوار والمخارج الممكنة.

وفي المنطقة الأوسع قد تظهر هذه التبعات غير المقصودة على أوضح ما يمكن. فمن ذا الذي كان يمكن أن يتصور، على سبيل المثال، أن تؤدي الإطاحة بصدام حسين في عام ٢٠٠٣ إلى أن تحقق إيران طموحها القديم بالسيطرة على السياسة في العراق؟ وبالمثل من ذا الذي كان ليتنبأ بأن القضاء على البعث في العراق سوف يكون وقوداً مباشراً لصعود داعش؟ والآن تريد الولايات المتحدة تقليص وجودها في الشرق الأوسط، وكانت الاتفاقية التي أبرمت بين إيران والمملكة العربية السعودية في عام ٢٠٢٣ بوساطة من الصين هي التبعة الكبرى الأولى لذلك التحول في السياسة. كما أننا رأينا دليلاً على دبلوماسية أكثر استقلالاً في عام ٢٠٢٥ حينما قام وزير الدفاع السعودي خالد بن سلمان بزيارته التاريخية إلى طهران.

وتدرك الدوحة أن دوام الصراع مع إيران، بما يضع بنية الطاقة الأساسية لديها وقدرتها التصديرية في مهب الطائرات المسيرة والصواريخ الإيرانية، إنما هو وضع لا يمكن القبول بدوامه. ولذلك فإن قطر تدرس الاستثمار في إيران، وذلك نهج براجماتي وسياسة واقعية، ومن شأنه أيضاً أن يفضي إلى توتر بين



د. سعيد عيسى:

جيوبوليتيك الممرات.. كيف أعاد هرمز إحياء خطوط الطاقة والتجارة؟

منذ عقود، ظل مضيق هرمز يشكل الشريان الذي تعبر منه نسبة كبيرة من صادرات النفط والغاز القادمة من الخليج، لكن اغلقه خلال الحرب التي شنتها امريكا وإسرائيل ضد إيران في ٢٨ شباط / فبراير، وما رافقها من اضطرابات في أسواق الطاقة والشحن والتأمين، دفعت الولايات المتحدة وحلفاءها وشركاءها الإقليميين إلى إعادة النظر في معادلة أمن الطاقة.

لم يعد السؤال المطروح هو كيف يمكن حماية مضيق هرمز، بل كيف يمكن تقليل الحاجة إليه؟ هذا التحول لا يتعلق بمضيق هرمز وحده، بل يعكس انتقالاً أوسع من جيوبوليتيك المضائق إلى جيوبوليتيك الممرات.

فبدلاً من تركيز الاستثمارات والرهانات الاستراتيجية على حماية نقاط الاختناق البحرية، يتجه التفكير نحو بناء شبكة متكاملة من خطوط الأنابيب والسكك الحديدية والموانئ والممرات البرية القادرة على توزيع المخاطر وتوفير بدائل متعددة للطاقة والتجارة.

وفي قلب هذه الشبكة تعود سوريا والعراق وتركيا إلى الواجهة، ليس بوصفها ساحات نزاع، وإنما باعتبارها عقداً جغرافية لا يمكن تجاوزها في أي خريطة جديدة للطاقة في الشرق الأوسط.

إحياء خط بانياس

أكثر المشاريع التي تعكس هذا التحول هو خط أنابيب كركوك-بانياس، الذي ظل لعقود أحد أبرز مشاريع الطاقة المجمدة في الشرق الأوسط.

فقد شكّل هذا الخط، منذ تشغيله في منتصف القرن الماضي، المنفذ الطبيعي للنفط العراقي نحو البحر الأبيض المتوسط، قبل أن تؤدي الحروب والخلافات السياسية والعقوبات الدولية إلى تعطيله، لتنتقل صادرات العراق بصورة شبه كاملة إلى الخليج العربي وموانئ البصرة.

اليوم، يعود هذا الخط إلى دائرة النقاش الاستراتيجي، ولكن في سياق مختلف تماماً فلم يعد الهدف مجرد إعادة تشغيل أنبوب متوقف، بل إنشاء مسار يقلل اعتماد العراق، ومن خلفه الأسواق العالمية، على مضيق هرمز، فكل برميل يصل إلى البحر المتوسط عبر سوريا يعني برميلاً أقل عرضة للمخاطر التي قد تنشأ في الخليج، وكل خط بري جديد يضيف مرونة إلى منظومة الطاقة العالمية ومن هذه الزاوية، لم يعد كركوك-بانياس مشروعاً سورياً أو عراقياً فحسب، بل أصبح جزءاً من تصور أمريكي وأوروبي وخليجي أوسع لتنويع طرق الإمداد وتقليل أثر الأزمات الجيوسياسية على الأسواق العالمية.

ولا يقتصر الأمر على كركوك - بانياس، إذ أن هناك دفعا أمريكياً لإنشاء خطين آخرين أولهما يمتد من البصرة في جنوب العراق إلى منطقة فيشخابور شمالاً عند نقطة الحدود العراقية التركية، على أن يتم ربطه لاحقاً بخط كركوك وصولاً إلى ميناء جيهان التركي.

أما الخط الثاني فينطلق من البصرة إلى مدينة حديثة في محافظة الأنبار في غرب العراق، ومن هناك يتصل في المرحلة الأولى بخط كركوك - بانياس، قبل أن يصل لاحقاً إلى الأردن وخليج العقبة. وهناك مشاريع أخرى تتصل بالعراق مثل الأنبوب الإماراتي البحري باتجاه جنوب العراق.

الممرات البديلة

غير أن كركوك - بانياس وغيره من الممرات ليسوا سوى حلقة في شبكة آخذة في التشكل فالمشهد الحالي يشهد تزامناً عدد من المشاريع التي تبدو منفصلة، لكنها تتقاطع في الهدف نفسه: إنشاء بدائل استراتيجية لمضيق هرمز. فالعراق يواصل العمل على طريق التنمية الذي يربط ميناء الفاو بتركيا وأوروبا عبر شبكة من السكك الحديدية والطرق السريعة، فيما تتجدد النقاشات حول إعادة تأهيل خط التابلاين التاريخي، وتعود إلى الواجهة مشاريع نقل الغاز من الخليج نحو تركيا وأوروبا عبر الأراضي السورية.

وفي الوقت نفسه، يواصل الممر الأوسط تعزيز مكانته بوصفه طريقاً بديلاً يربط آسيا الوسطى بأوروبا متجاوزاً الأراضي الروسية، بينما يمثل الممر الاقتصادي الهندي-الشرق الأوسط-الأوروبي (IMEC) محاولة لربط الهند بأوروبا عبر الخليج وشرق المتوسط.

هذه المشاريع ليست متنافسة بالضرورة، لكنها تعكس اتجاهها واحداً يتمثل في بناء شبكة متعددة المسارات بدلاً من الاعتماد على طريق واحد.

فكل ممر جديد يقلل من المخاطر المرتبطة بالممرات الأخرى، ويزيد قدرة الأسواق على امتصاص الصدمات الناجمة عن الأزمات السياسية أو العسكرية.

العودة السورية ضمن هذه المعادلة الجديدة، تستعيد سوريا قيمة موقعها الجغرافي، فمنذ اندلاع الحرب السورية، ارتبط الحديث عن البلاد بملفات الأمن والارهاب واللاجئين وإعادة الإعمار، غير أن التحولات الأخيرة تعيد تقديمها

من زاوية مختلفة: بوابة بين الخليج والبحر المتوسط، وعقدة محتملة لخطوط النفط والغاز والسكك الحديدية فإذا أعيد تشغيل خط كركوك - بانياس (يعمل حالياً خط الصهاريج)، وربط مستقبلاً بشبكات نقل النفط والغاز القادمة من الخليج أو العراق، فإن استقرار سوريا لن يصبح مطلباً سياسياً أو إنسانياً فحسب، بل مصلحة اقتصادية مباشرة للدول المنتجة للطاقة والدول المستوردة لها، وكذلك لشركات الاستثمار والبنية التحتية.

وهنا يكمن التحول الأهم فالدول التي تتحول إلى ممرات استراتيجية تكتسب نوعاً مختلفاً من الأهمية؛ إذ يصبح أمنها واستقرارها جزءاً من أمن التجارة العالمية، وهو ما يمنحها وزناً سياسياً يتجاوز حدود قدراتها الاقتصادية أو العسكرية.

المحور التركي

ولا يمكن فهم هذه الشبكة من دون تركيا، التي تعمل منذ سنوات على ترسيخ موقعها مركزاً إقليمياً للطاقة. فهي تستقبل بالفعل الغاز القادم من روسيا وأذربيجان، وتسعى إلى استقطاب مزيد من الإمدادات من شرق المتوسط وآسيا الوسطى.

وإذا أضيفت إليها مستقبلاً خطوط قادمة من العراق أو الخليج عبر سوريا، فإنها ستتحوّل من دولة عبور إلى مركز لتجميع وتوزيع الطاقة نحو الأسواق الأوروبية ومن هنا، فإن معظم الممرات المطروحة، سواء كانت عراقية أو سورية أو خليجية، تتقاطع عند نقطة واحدة هي الأناضول، الأمر الذي يفسر الحضور التركي المتزايد في النقاشات المتعلقة بإعادة رسم خرائط النقل والطاقة في المنطقة.

صراع الممرات

خلال القرن العشرين، تمحورت المنافسة الجيوسياسية حول السيطرة على حقول النفط ومصادر الإنتاج. أما اليوم، فتتجه المنافسة بصورة متزايدة نحو السيطرة على الممرات التي تنقل الطاقة والسلع والبيانات.

ولم تعد قيمة الدولة تقاس بما تملكه من موارد طبيعية فقط، بل أيضاً بما توفره من طرق آمنة وفعالة تربط بين المنتجين والمستهلكين.

وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى أزمة مضيق هرمز بوصفها نقطة تحول في التفكير الاستراتيجي. فبدلاً من الاكتفاء بحماية الممرات القائمة، تتجه القوى الكبرى إلى إنشاء ممرات جديدة تقلل من تأثير أي نقطة اختناق منفردة. وإذا استمرت هذه الدينامية، فقد لا يكون السؤال في السنوات المقبلة من يسيطر على مضيق هرمز، بل من ينجح في بناء الشبكة الأكثر كفاءة لربط الخليج بالبحر المتوسط وأوروبا.

وعندها، لن يكون إحياء خط كركوك-بانياس مجرد إعادة تشغيل لأنبوب نفطي قديم، بل أحد المؤشرات على انتقال المنطقة إلى مرحلة جديدة، تصبح فيها الجغرافيا الاقتصادية هي العامل الأكثر تأثيراً في إعادة تشكيل التوازنات السياسية، ويغدو الصراع على الممرات أكثر حسماً من الصراع على الموارد نفسها..

وما يسري على هرمز يسري على باب المندب وقناة السويس ومضيق جبل طارق.

*دكتوراه في الأنثروبولوجيا الاقتصادية؛ كاتب وباحث في شؤون العمال والحماية الاجتماعية؛ خبير في الحوار الاجتماعي والحوكمة والتدريب.

POST 180*



محمد الرميحي:

الإعلام والأمن الوطني في زمن الصراعات الإقليمية

ومن يتابع الحروب الأخيرة، سواء في أوكرانيا أو غزة أو المواجهات بين إسرائيل وأمريكا وإيران، يلاحظ أن إدارة الرواية لا تقل أهمية عن إدارة العمليات العسكرية؛ فالدول المتحاربة تحشد خبراءها ومتحدثيها، وتنسق رسائلها، وتستثمر في الصورة والمعلومة واللغة؛ لأنها تدرك أن كسب الرأي العام قد يحقق مكاسب سياسية لا تحققها القوة العسكرية وحدها.

وفي المقابل، يبدو أن جزءاً من إعلامنا الخليجي لا يزال يتعامل مع هذه المرحلة بعقلية زمن السلم؛ فباسم المهنية والحياد تُفتح الشاشات أحياناً لمن يبرر السياسات الإيرانية، أو يعيد تسويق روايتها، بينما لا يجد الصوت الخليجي فرصة مماثلة في الإعلام الإيراني لعرض وجهة نظره أو الدفاع عن مصالحه، وليس المقصود هنا المطالبة بإغلاق أبواب الحوار؛ فذلك لا ينسجم مع تقاليد الإعلام المهني، ولكن المقصود أن هناك فرقاً بين الحوار الواعي وبين تحويل المنصة الإعلامية إلى وسيلة مجانية لترويج خطاب دولة تعد نفسها في صراع مع محيطها.

لم يعد الخليج العربي ذلك الإقليم الذي كان يُنظر إليه، حتى وقت قريب، بوصفه بعيداً عن عواصف الشرق الأوسط؛ فقد أصبحت الصواريخ والطائرات المسيّرة جزءاً من المشهد الأمني، وأصبح استقرار المنطقة يتأثر مباشرة بما يجري في محيطها، ولم تعد المواجهة تقتصر على الميدان العسكري، بل امتدت إلى الاقتصاد والدبلوماسية، وإلى جبهة لا تقل أهمية، هي جبهة الإعلام؛ فالحروب الحديثة لا تُحسم بالسلاح وحده، بل أيضاً بالرواية التي تصل إلى عقول الناس، قبل أن تصل إليها أخبار المعارك.

لقد تغيرت طبيعة الصراع في القرن الحادي والعشرين؛ فكل صاروخ يرافقه مقطع مصور، وكل عملية عسكرية تتبعها حملة إعلامية، وكل تطور ميداني يخضع لمعركة تفسير وتأويل. ولم يعد الهدف تحقيق النصر العسكري فقط، بل التأثير في الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي؛ ولهذا أصبحت وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي جزءاً من منظومة الأمن القومي، وليست مجرد أدوات لنقل الأخبار.

الإعلام الواعي لا يصنع الخوف، ولا يروج للدعاية، ولا يلغي التعددية

التطورات الإقليمية من خلال مواقف أيديولوجية مسبقة؛ فمن المشروع انتقاد السياسات الغربية، كما من المشروع مناقشة أخطائها، لكن ذلك لا ينبغي أن يتحول إلى مبرر للتقليل من شأن الأخطار الأخرى التي تمس أمن المنطقة مباشرة، فالمواقف السياسية لا ينبغي أن تحجب القراءة الموضوعية للوقائع، ولا أن تجعل الخصومات القديمة معياراً للحكم على التهديدات الجديدة.

إن حماية الأمن الوطني لم تعد مسؤولية العسكري والدبلوماسي وحدهما، بل أصبحت مسؤولية الإعلام أيضاً؛ فالإعلام الواعي لا يصنع الخوف، ولا يروج للدعاية، ولا يلغي التعددية، وإنما يقدم المعرفة الدقيقة، ويكشف التضليل، ويختار ضيوفه وفق الكفاءة لا الإثارة، ويضع مصلحة المجتمع فوق السباق على نسب المشاهدة.

لقد دخل الخليج مرحلة جديدة تفرض إعادة التفكير في دور الإعلام؛ لأن الأمن لم يعد يُحمى بالسلاح وحده، كما أن الاقتصاد لا يزدهر وسط الفوضى، والدبلوماسية لا تنجح إذا خسرت معركة الرأي العام. ومن هنا فإن بناء إعلام وطني مهني، يمتلك المعرفة والخبرة والقدرة على المنافسة، لم يعد ترفاً، بل أصبح أحد شروط حماية الدولة واستقرارها في زمن الصراعات الإقليمية الشرسة.

آخر الكلام: أخطر ما نواجه ليس قوة خصومنا، بل ضعف استعدادنا لمعركة الوعي.

*أستاذ الاجتماع السياسي في جامعة الكويت. شغل منصب الأمين العام لـ«المجلس الوطني للثقافة» في الكويت، وعضو عدد من اللجان الاستشارية في دولة الكويت.
*صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية

ولعل السؤال الذي يستحق طرحه هو: لماذا لا يسمح الإعلام الإيراني، في القضايا الاستراتيجية، بطرح الرواية الخليجية كما نفعل نحن مع روايته؟ الجواب ليس لأنه أكثر ذكاء؛ بل لأنه يعد الإعلام جزءاً من منظومة الأمن الوطني، ويحدد أولوياته وفق هذا الفهم. أما بعضنا فما زلنا نتردد بين مفهوم المهنية ومفهوم الحياد، وكأن الحياد يعني المساواة بين الدولة التي تدافع عن أمنها، والطرف الذي ينازعها هذا الأمن.

وتزداد المشكلة عندما يتصدر النقاش أشخاص لا يملكون معرفة كافية بطبيعة النظام الإيراني أو بتاريخه السياسي أو بمؤسساته أو بعقيدته الأمنية، فيتحول الحوار إلى تبادل انطباعات أو شجار، بينما تحتاج هذه الملفات إلى متخصصين يعرفون الفوارق بين مؤسسات الدولة الإيرانية، وآليات صنع القرار فيها، وعلاقاتها بأذرعها الإقليمية، وأهدافها المعلنة وغير المعلنة؛ فالإعلام لا يضعف عندما يغيب الرأي المستنير والمقنع.

وليس خافياً أن المشروع الإيراني في المنطقة لم يعد مجرد تحليل سياسي، بل أصبح واقعا شهدته دول عربية عدة، ففي العراق ولبنان وسوريا واليمن تشكلت، بدرجات مختلفة، جماعات مرتبطة بطهران، كان لها تأثير واضح في القرار السياسي أو الأمني، كما أعلنت دول خليجية في أكثر من مناسبة عن ضبط خلايا أو شبكات مرتبطة بجهات خارجية، وهو ما يؤكد أن التحدي لم يعد افتراضاً نظرياً، بل أصبح واقعا تتعامل معه الأجهزة الأمنية بصورة مستمرة.

ومع ذلك، فلا يبدو أن كثيراً من مؤسساتنا الإعلامية تمتلك، بالقدر الكافي، غرف تفكير دائمة تدرس المخاطر، وتبني الرسائل، وتُعد المتحدثين، وتراجع الأداء، وتقيس أثر الخطاب الإعلامي، ففي الدول التي تخوض صراعات بقاء ومصير، لا تُترك الرسالة الإعلامية للاجتهاد الفردي أو لظروف البرنامج اليومي، بل تقوم على التخطيط والتراكم المعرفي والاستفادة من خبرات الباحثين والمتخصصين، والإعلام الناجح لا يبدأ أمام الكاميرا، بل يبدأ داخل مراكز الدراسات وقاعات التحرير وغرف التخطيط.

ويضاف إلى ذلك أن جزءاً من الرأي العام العربي لا يزال يقع في خلط بين الخطر القائم والخطر المحتمل، أو ينظر إلى



ألينا رومانوفسكي و أليسون ماينور:

إعادة ضبط الشراكات الأمنية الأمريكية - الخليجية

مؤسسة «المجلس الاطلسي» الأمريكي/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

أبرز النقاط:

- * عمقت الحرب مع إيران المخاوف المزمنة لدى دول الخليج بشأن مدى موثوقية الولايات المتحدة كشريك أمني، وهو ما يدفع كلا من دول الخليج وواشنطن إلى إعادة تقييم مقاربتهم للشراكة الأمنية.
- * وللحفاظ على نفوذها في هذه المنطقة الحيوية، مع إعادة ضبط حجم التزاماتها العسكرية، يتعين على واشنطن أن تتبنى أخيراً التحول من دور الضامن الأمني إلى دور المنسق الأمني في الخليج.
- * ويتطلب ذلك تحديد حدود الدور الأمريكي بوضوح، إلى جانب اعتماد نهج أكثر تعاوناً في إدارة التهديدات الإقليمية، بما يشمل بناء تحالفات تضم الدول المتقاربة في الرؤى والمصالح.
- واشنطن - على مدى أكثر من ربع قرن، استند الدور الأمريكي بوصفه الضامن الأمني لمنطقة الخليج إلى سياسة من الغموض الاستراتيجي المتعمد، وهي مقارنة أوجدت حالة دائمة من التوتر بين الشركاء الإقليميين وداخل دوائر صنع القرار في واشنطن. إلا أن الحرب مع إيران وضعت حتى أكثر الافتراضات الأساسية التي قامت عليها هذه المنظومة الأمنية موضع تساؤل.

فقد أدت الهجمات الإيرانية غير المسبوقه على دول الخليج خلال هذا العام، إلى جانب غياب أي مشاورات أمريكية مع الحلفاء قبيل اندلاع الحرب، إلى إصابة القادة الخليجيين بإحباط عميق تجاه الدولة التي شكلت شريكهم الأمني الرئيسي منذ حرب الخليج الأولى. وأصبحت دول الخليج اليوم تعيد تقييم استراتيجياتها الأمنية بصورة جذرية، بما في ذلك طبيعة شراكاتها مع الولايات المتحدة. وفي ظل تصاعد ردود الفعل السياسية الداخلية في الولايات المتحدة تجاه الحرب، من المرجح أيضاً أن تعيد واشنطن ضبط حجم وجودها العسكري في المنطقة.

وفي ضوء هذه المعطيات، يصبح من الضروري أن تطمئن الولايات المتحدة شركاءها الخليجيين إلى أنها لا تزال قادرة على أن تكون شريكا آمناً أكثر موثوقية، حتى وإن تغيرت طبيعة تلك الشراكة. ولتحقيق ذلك، ينبغي لإدارة الرئيس دونالد ترامب أن تطرح وتنفذ رؤية جديدة لالتزاماتها الأمنية في المنطقة. ويجب أن تستند هذه الرؤية، المدعومة بتوافق كافٍ بين الحزبين داخل الولايات المتحدة، إلى تحويل الدور الأمريكي من ضامن أمني إلى منسق أمني، مع تقليص الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، ومساعدة دول الخليج في الوقت نفسه على تعزيز قدراتها الدفاعية، والعودة إلى استراتيجية تقوم على بناء تحالفات أقوى مع الدول المتقاربة في التوجهات والمصالح. أما إذا أخفقت الولايات المتحدة في تقديم رؤية جديدة وذات مصداقية لشراكاتها الأمنية مع الخليج، فمن المرجح أن تتجه دول المنطقة إلى بناء منظومة سياسية وأمنية جديدة تستطيع العمل بصورة مستقلة عن واشنطن، وهو ما سيؤدي إلى مزيد من تآكل النفوذ الأمريكي في منطقة تتمتع بأهمية اقتصادية وجيوسياسية بالغة.

تفكك معادلة الأمن في الخليج

استندت فكرة الولايات المتحدة بوصفها الضامن الأمني لمنطقة الخليج لعقود طويلة إلى مزيج من الغموض الاستراتيجي والافتراضات الضمنية، أكثر من اعتمادها على ضمانات أمنية رسمية. فحتى في غياب ضمان مماثل للمادة الخامسة من معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فإن الرد الأمريكي الحاسم على الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ أقتنع كثيراً من دول الخليج بأن واشنطن ملتزمة بالدفاع عن المنطقة استناداً إلى عقيدة كارتر. كما عزز التوسع في الوجود العسكري الأمريكي الدائم في الخليج عقب عملية عاصفة الصحراء هذا الانطباع، إلى جانب قيادة الولايات المتحدة لتحالف من الدول المتقاربة في التوجهات لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

وقد وفرت هذه الترتيبات للولايات المتحدة قواعد عسكرية وحقوق وصول ودعمًا من شركائها الخليجيين، وهو ما أدى دوراً محورياً في العمليات العسكرية الأمريكية خلال العقود الأخيرة، بما في ذلك عمليات التحالف الدولي لهزيمة تنظيم داعش. كما منحت واشنطن نفوذاً دبلوماسياً واسعاً لدى دول الخليج التي أصبحت لاعباً إقليمياً مؤثراً في رسم معالم الاستقرار في الشرق الأوسط وخارجه. كذلك أرست هذه الترتيبات أسس شراكات اقتصادية مهمة في أنحاء الخليج، وربما كان الأهم من ذلك أنها حالت دون تمكن قوى دولية كبرى أخرى من فرض هيمنتها على منطقة تتمتع بأهمية جيوسياسية بالغة.

إلا أن ثقة قادة الخليج في استمرارية الالتزام الأمريكي الضمني أخذت تتراجع تدريجياً خلال العقود الثلاثة الماضية. فقد أسهمت الحروب الأمريكية غير الشعبية في العراق وأفغانستان، إلى جانب تغير الأولويات الاستراتيجية لواشنطن، في تعميق القلق الخليجي بشأن مدى استعداد الولايات المتحدة للاستمرار بوصفها المظلة الأمنية للمنطقة.

وكذلك بشأن طبيعة هذا الالتزام وحدوده.

وشعرت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بأنهما تعرضتا للتهميش خلال مفاوضات الرئيس باراك أوباما النووية مع إيران، إذ اعتبرت أنهما لم تعطِ الاهتمام الكافي للتهديد الأمني الأوسع الذي تمثله طهران على منطقة الخليج. ومع إعلان أوباما ومن سبقوه عن توجه الولايات المتحدة نحو التحول الاستراتيجي إلى آسيا، تصاعدت مخاوف دول الخليج من أن واشنطن باتت تمنح أمن الخليج أولوية أقل.

وتفاقمت هذه المخاوف بعد الهجوم الذي نسب إلى إيران على منشأة نفطية سعودية كبرى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، والذي تسبب في أكبر اضطراب - وإن كان مؤقتاً - في إنتاج النفط العالمي في التاريخ الحديث. وردت إدارة الرئيس دونالد ترامب الأولى بإرسال قوات ومعدات إضافية إلى السعودية، إلا أن إحجامها عن اتخاذ إجراءات أكثر حزماً عقب الهجوم ترك الرياض تشعر بخيبة أمل كبيرة.

وفي ظل الشكوك المتزايدة بشأن قوة واستدامة الالتزام الأمني الأمريكي، وبسبب المخاوف من سياسة واشنطن تجاه إيران، تبنت بعض دول الخليج استراتيجيات التحوط، في حين سعت دول أخرى إلى الحصول على ضمانات أمنية أمريكية صريحة.

وبوجه عام، ظلت دول الخليج مترددة في التخلي عن فكرة الولايات المتحدة بوصفها الضامن الأمني للمنطقة. ويعود هذا التردد، جزئياً، إلى الصعوبات التي واجهتها هذه الدول في تطوير قدرات دفاع جماعي تمكنها من تقليل اعتمادها على واشنطن. فعلى الرغم من التزاماتها بالتعاون الدفاعي الإقليمي، وجهودها لبناء قدرات عسكرية مشتركة، فإن استمرار حالة انعدام الثقة والتنافس الاستراتيجي بين دول الخليج ظل يعرقل تحقيق تكامل أمني إقليمي مستقل.

الضامن الأمني إلى المدمج الأمني

كشفت الحرب الإيرانية هذا العام عن محدودية إطار أمني قائم على الغموض، كما عززت الحاجة إلى أن توضح واشنطن نطاق ودور وجودها في الشرق الأوسط والغرض منه.

ولسنوات، تبنت الولايات المتحدة فكرة التحول من ضامن أمني إلى مدمج أمني، بما في ذلك في استراتيجية مسرح العمليات للقيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) لعام ٢٠٢٣. إلا أن صناع القرار لم يبذلوا جهداً كافياً لتوضيح ما يعنيه هذا التحول عملياً، والأهم من ذلك، ما الذي لا يعنيه. وفي غياب هذا الوضوح، واصلت الولايات المتحدة العمل إلى حد كبير بصفقتها ضامناً آمناً، مما عزز توقعات قد لا تكون مستعدة للاستمرار في الوفاء بها.

ويشير مسؤولو الدفاع الأمريكيون عادة إلى جهود دمج منظومات الدفاع الجوي الإقليمية باعتبارها مثلاً على الدور الجديد الذي يتصورونه، إذ تزود الولايات المتحدة شركاءها الخليجيين بأحدث أنظمة الدفاع الجوي، وتنشر أفراداً أمريكيين داخل الوحدات العسكرية للدول الشريكة، وأنشأت مؤخراً مركزاً إقليمياً يدمج شبكة مراكز العمليات الجوية المشتركة في أنحاء المنطقة. ورغم أن هذه المبادرات تمثل عناصر مهمة في نهج «المدمج الأمني»، فإنها لا ترقى بعد إلى مستوى استراتيجية إقليمية متكاملة، كما أنها لا تتعارض بالضرورة مع الدور التقليدي للولايات المتحدة كضامن أمني. ومن دون توضيح أكثر دقة لمعنى مفهوم «الدمج»، ستظل الافتراضات الأساسية التي قامت عليها عقيدة كارتر توجه التوقعات بشأن الدور الأمريكي في المنطقة.

كيف سيبدو نهج أمريكي أكثر قوة بوصفه «مدمجا أمنيا» في الخليج؟

ينبغي أولاً أن يقوم على مبدأ مفاده أن دور الولايات المتحدة ليس ضمان أمن المنطقة أو أي دولة بعينها بصورة مستقلة، وإنما يتمثل في تعزيز قدرة شركائها على الدفاع عن أنفسهم في مواجهة التهديدات الخارجية، مع التنسيق معهم لمعالجة التحديات التي قد تزعزع استقرار المنطقة بأسرها.

ومن هذا المنطلق، فإن الحملة الأمريكية-الإسرائيلية ضد إيران خرجت عن مبدأين أساسيين لهذا الدور. أولاً، تولت الولايات المتحدة الدور القيادي في حملة استهدفت معالجة تهديد كان -على الأقل في ذلك الوقت- تهديداً إقليمياً بالدرجة الأولى، وليس تهديداً مباشراً للولايات المتحدة. ورغم أن امتلاك إيران لسلح نووي مقروناً بصواريخ بعيدة المدى قد يشكل تهديداً عالمياً أوسع، فإن الضربات الجوية الأمريكية التي نفذت في يونيو/حزيران ٢٠٢٥ ضمن عملية «مطرقة منتصف الليل» (Operation Midnight Hammer) كانت قد احتوت فعلياً التهديد النووي الإيراني على المدى القريب والمتوسط.

أما ثانياً، فقد أخفقت الولايات المتحدة في التنسيق مع شركائها الخليجيين الرئيسيين الموجودين على خطوط المواجهة، بل وحتى مع حلفائها التقليديين في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، قبل إطلاق حملتها ضد إيران أو قبل التفاوض على اتفاق وقف إطلاق النار الذي أعقبها.

وإذا كانت الولايات المتحدة لا تنوي تقديم ضمانات أمنية صريحة لأقرب شركائها العرب في الخليج، فعليها أن تدرك أنها لم تعد قادرة على فرض إرادتها أو أصولها العسكرية أو رؤيتها الاستراتيجية على الآخرين. وبدلاً من ذلك، ينبغي لها أن تتبنى نهجاً أكثر تعاوناً يحافظ على نفوذها في المنطقة من خلال إثبات قيمتها عبر ترتيبات الأمن الجماعي، والبنى التحتية الداعمة، والشبكات الأمنية المتكاملة.

وقد أخفق مشروع تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي (MESA)، الذي طرح خلال إدارة الرئيس ترامب الأولى، جزئياً لأن واشنطن لم تكن قد تبنت هذا التحول بصورة كاملة، إضافة إلى استمرار حالة انعدام الثقة بين شركائها الخليجيين.

مرتكزات استراتيجية الدمج الأمني

تمتلك الولايات المتحدة، بصفتها مدمجاً أمنياً في الشرق الأوسط، ثلاثة عناصر قوة رئيسية على الأقل. أولها، القدرة على جمع الدول حول طاولة واحدة وحشد العمل الجماعي بين بلدان تتبنى مقاربات مختلفة، وأحياناً متنافسة، للتعامل مع التحديات الأمنية الإقليمية. وثانيها، قدرتها على ربط الشركاء الذين قد لا يتعاونون أو يتبادلون المعلومات الاستخبارية بشكل مباشر فيما بينهم. أما ثالثها، فهو ما تمتلكه من خبرات متقدمة وقدرات عسكرية وتكنولوجية رائدة. وللحفاظ على مكانتها بوصفها الشريك الأمني المفضل في المنطقة، يتعين على واشنطن الاستثمار في هذه المجالات الثلاثة مجتمعة.

وهذا يعني أن على الولايات المتحدة مواصلة الابتكار لضمان قدرتها على تقديم حلول تكنولوجية متقدمة للتعامل مع التهديدات المتطورة بكفاءة، من دون أن تختزل الشراكة الأمنية في مجرد صفقات تسليح أو معدات عسكرية.

وعلى وجه الخصوص، ينبغي لواشنطن تعزيز انخراطها الدبلوماسي في القضايا الأمنية، مستندة إلى العلاقات الوثيقة التي بنتها القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) مع شركائها في المنطقة وخارجها. وبدلاً من إنشاء هيكل رسمي وشامل على غرار تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي (MESA)، ينبغي أن يقوم نهج الولايات المتحدة بوصفها «مدمجاً أمنياً» على القدرات وأن يكون مرناً وقابلًا للتكيف، بما يسمح بتفاوت مستوى مشاركة كل دولة وفقاً لاحتياجاتها وإمكاناتها. وفي هذا السياق، ستشكل منظومات الدفاع الجوي المتكاملة، والعمليات البحرية المشتركة، وتبادل المعلومات الاستخبارية الركائز الثلاث الأساسية لوظائف الولايات المتحدة كمدمج أمني.

ومن خلال التركيز على هذه القدرات، تستطيع الولايات المتحدة إثبات القيمة المضافة لدورها الجديد، وفي الوقت نفسه دفع عملية التكامل الأمني الإقليمي إلى الأمام، بما يعزز قبول هذا النهج تدريجياً ويوسع شبكات التعاون الأمني المصممة وفق الاحتياجات المشتركة.

ورغم ما يكتنف ذلك من صعوبات، فإن لإسرائيل أيضاً دوراً يمكن أن تؤديه في هذا الإطار التعاوني. غير أن أي تعاون من هذا النوع يجب أن يستند إلى فهم مشترك مفاده أن تعزيز أمن إسرائيل لا ينبغي أن يكون على حساب المصالح الأمنية لبقية شركاء الولايات المتحدة في المنطقة.

ولا ينبغي للولايات المتحدة أن تتخلى عن نفوذها في منطقة تتمتع بأهمية استراتيجية بالغة بالنسبة للاقتصاد العالمي والتوازنات الجيوسياسية، مثل منطقة الخليج. فمن خلال تبني استراتيجية المدمج الأمني بصورة حقيقية، تستطيع واشنطن الحفاظ على نفوذها، وتعزيز شراكاتها الأمنية، وفي الوقت نفسه إعادة ضبط حجم التزاماتها العسكرية في المنطقة بما يتوافق بصورة أفضل مع مصالحها الاستراتيجية.

أما بالنسبة للدول الخليجية، فإن التعاون مع الولايات المتحدة في وضع هذا النهج موضع التنفيذ يمكن أن يوفر منصة لإقامة الشراكات التشاورية التي طالما سعت إليها، بالتوازي مع جهودها الرامية إلى تعزيز قدراتها الوطنية والجماعية. ومن شأن مثل هذا الترتيب أن يتيح لدول الخليج مواصلة الاستفادة من الخبرات الأمريكية وقدرتها على جمع الشركاء وتنسيق جهودهم، دون الاعتماد الكامل على واشنطن بوصفها المزود الوحيد لأمنها.

وفي الختام، تؤكد الحرب الإيرانية أن كلا من الولايات المتحدة ودول الخليج قد تلقيا دروساً قاسية. وحين الوقت لأن يستخلص الطرفان العبر من تلك التجربة، تمهيداً لإطلاق مرحلة جديدة من الشراكة الأمنية الأمريكية-الخليجية تقوم على التعاون والتكامل، لا على الاعتماد الأحادي أو الغموض الاستراتيجي.

***ألينا إل. رومانوفسكي هي زميلة متميزة في مبادرة سكوكروفت لأمن الشرق الأوسط ضمن برامج الشرق الأوسط في المجلس الأطلسي. وشغلت سابقاً منصب سفير الولايات المتحدة لدى العراق خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤، كما كانت سفير الولايات المتحدة لدى الكويت بين عامي ٢٠٢٠-٢٠٢٢.**

***أليسون ماينور هي مديرة مشروع التكامل في الشرق الأوسط التابع للمجلس الأطلسي (Atlantic Council). وشغلت سابقاً منصب مديرة شؤون شبه الجزيرة العربية في مجلس الأمن القومي الأمريكي، حيث كانت مسؤولة عن متابعة ملفات السياسة الأمريكية المتعلقة بدول الخليج والجزيرة العربية.**

رؤى و قضايا عالمية



نقطة تحول في الصراع الإقليمي

غارات سعودية أمريكية وتصعيد يعيد صياغة قواعد اللعبة

صحيفة «الغارديان» البريطانية/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

تقرير: بيتر بومونت/كبير المراسلين الدوليين: حذر محللون من أن الضربات الأمريكية - السعودية التي استهدفت ميليشيات مدعومة من إيران في العراق دفعت المنطقة إلى «مرحلة غير مسبقة». وفي ظل تحذيرات شديدة من اتساع رقعة الصراع وتحوله إلى نزاع يزداد «عدم قابلية للتنبؤ»، أضاف قرار

الشرق الأوسط.

في بغداد، وصفت رئاسة الجمهورية العراقية الغارات الجوية التي استهدفت قوات الحشد الشعبي، المعروفة أيضاً باسم الحشد الشعبي، وهي تحالف مسلح يضم فصائل نافذة موالية لإيران، بأنها «انتهاك صارخ لسيادة العراق واستهداف لمؤسساته الرسمية».

ويُعد الحشد الشعبي شبكة من الفصائل ذات الغالبية الشيعية، تأسست عام ٢٠١٤ لمقاتلة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وقد أشرف على جهوده الجنرال الإيراني قاسم سليماني، القائد السابق لفيلق القدس، الذراع المسؤولة عن العمليات الخارجية في الحرس الثوري الإيراني. وكان سليماني قد قُتل في غارة صاروخية أمريكية استهدفته في بغداد خلال الولاية الأولى للرئيس دونالد ترامب.

وفي أعقاب هذه الضربات، ألغى رئيس الوزراء العراقي علي الزبيدي، الذي كان قد التقى ترامب مؤخراً، اجتماعاً كان مقرراً عقده يوم الخميس في جدة مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

من جهتها، أعلنت حركة حزب الله النجباء العراقية، وهي إحدى الفصائل المدعومة من إيران، أن المصالح والأمن الأمريكي والسعودي سيواجهان عواقب جلاء هذه الهجمات. وخلال تشييع المقاتلين الذين قُتلوا، ردد المشيعون هتافات طائفية شيعية وشعار «الموت لامريكا»، بينما كانوا يحملون جثامين القتلى في أكياس خاصة بالجثث خارج أحد مستشفيات مدينة الموصل شمال العراق.

ويواجه العراق، الذي تضرر بشدة من إغلاق مضيق هرمز، الذي تمر عبره غالبية صادراته النفطية، صعوبة كبيرة في منع الحرب بين الولايات المتحدة وإيران من الامتداد إلى داخل حدوده.

وقد سعت الحكومات العراقية المتعاقبة إلى الحفاظ على توازن دقيق بين الولايات المتحدة، التي غزت العراق عام ٢٠٠٣، وإيران، التي عملت على مدى سنوات على توسيع نفوذها داخل البلاد، ودعمت فصائل مسلحة قوية

الضربات تدفع المنطقة إلى أراض مجهولة.. وتحذيرات من المحليين

الرياض الانضمام علنا إلى الولايات المتحدة في استهداف مواقع مرتبطة بقوات الحشد الشعبي العراقية، والذي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن عشرين مقاتلاً، بعداً جديداً يزيد من تعقيد الحرب.

وجاءت الضربات التي نُفذت يوم الأربعاء بعد فترة هدوء قصيرة في الهجمات الأمريكية المباشرة على أهداف داخل إيران، إلا أن حلفاء طهران في اليمن ومناطق أخرى أصبحوا أكثر انخراطاً في النزاع.

وفي المقابل، أطلقت إيران صواريخ على منشآت عسكرية أمريكية في الأردن، في أول هجوم تنفذه في المنطقة منذ توقف القتال مع الولايات المتحدة.

وقد بدت تلك الضربات المتبادلة مؤشراً على انتهاء فترة التهدئة. وقال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إن الولايات المتحدة «ستوجه ضربات قوية لإيران»، في الوقت الذي ادعى فيه أن الضربات داخل العراق نُفذت بالتنسيق مع الحكومة العراقية، رغم إدانة بغداد لهذه الهجمات.

وفي اليوم نفسه، هزت انفجارات ميناء لشحن الغاز الطبيعي على ساحل البحر المتوسط في دمياط المصرية، ويُعتقد أنها نجمت عن هجوم بطائرة مسيرة، في أول ضربة يُعلن عنها داخل الأراضي المصرية منذ اندلاع الحرب. ولم تتضح الجهة التي أطلقت الطائرة المسيّرة.

وقالت شركة الأمن البحري البريطانية أمبري (Ambrey) إن ناقلة تخزين عائمة مملوكة لشركة أمريكية كانت موجودة في الميناء تعرضت للإصابة بطائرة مسيرة، في تطور قد يمثل مؤشراً جديداً على اتساع نطاق الحرب في

الحرب آخذة في الاتساع ويجعلها أكثر «عدم قابلية للتنبؤ»

على عنصر المفاجأة وعدم القدرة على التنبؤ.
وقالت: «لا أحد يريد الإبقاء على الوضع القائم.»

منعطف غير مسبوق

من جانبه، قال إتش إيه هيلبير، الزميل المشارك الأول في شؤون الشرق الأوسط لدى المعهد الملكي للخدمات المتحدة (RUSI): «من وجهة النظر السعودية، هناك شعور بأن الإيرانيين يتصرفون على هذا النحو لأنهم يعتقدون أن دول الخليج العربية لن ترفع مستوى التصعيد. والسعوديون يريدون أن يوضحوا أن هذا التقدير خاطئ، وأنه إذا كانت طهران تعتقد أن دول الخليج هدف سهل، فهي مخطئة.» وقال هيلبير إن المشكلة تكمن في أن السعوديين ربما نظروا إلى استهداف قوات الحشد الشعبي باعتباره عملاً محسوباً بدقة، إلا أن رد الفعل المقابل قد يكون من المستحيل التنبؤ به.

وأضاف: «ولأننا لا نعرف كيف سيكون ذلك الرد، فإننا دخلنا بالفعل إلى منعطف غير مسبوق، ليس فقط بسبب ظروف الحرب الدائرة هذا العام، وإنما أيضاً بسبب التعقيدات الأوسع التي تشهدها المنطقة.»

وتابع قائلاً: «وتكمن الخطورة في أن طهران ترى نفسها مستهدفة من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل في حرب تعتبرها معركة وجودية. وهي تنظر إلى كل ما يجري من خلال منظور مفاده أنها مضطرة إلى إعادة رسم قواعد اللعبة في المنطقة بصورة جذرية، حتى وإن كانت مخطئة أو تبالغ في تقدير قدرتها على فرض هذا التحول.»

لعبت دوراً رئيسياً في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

ورغم أن تقارير أفادت بأن السعودية شاركت في عدد محدود من الضربات السرية ضد إيران في إطار هذه الحرب، فإن انخراط الرياض العلني في العمليات يمثل نقطة تحول جديدة في مسار الصراع. وكان الحوثيون المدعومون من إيران في اليمن قد أعلنوا، قبل نحو أسبوع فقط، فرض حصار على الموانئ والشحنات السعودية عند مدخل البحر الأحمر. وشهدت الأيام الأخيرة من التصعيد الخطير استمرار طهران ووكلائها في استهداف قواعد ومنشآت تابعة للولايات المتحدة وحلفائها، بما في ذلك داخل السعودية، رغم فترة التوقف القصيرة التي كانت الولايات المتحدة قد أعلنتها في عملياتها العسكرية.

لا أحد يريد الإبقاء على الوضع القائم

ولخصت سانام وكيل، مديرة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مركز الأبحاث البريطاني تشاثام هاوس، حالة الفوضى المتزايدة في المنطقة بقولها: «يحاول الجميع فهم ما أصبح يزداد عبثية يوماً بعد يوم. وهناك من يرى أن التوقف غير الرسمي للولايات المتحدة عن توجيه ضربات مباشرة لإيران دفع طهران إلى الاعتماد بصورة أكبر على وكلائها للإبقاء على الضغط على واشنطن. لكن لم يعد هناك مجال للإنكار المقبول، لأن الجميع يدرك مدى الترابط بين هذه العلاقات.»

وأضافت وكيل أن عدم قابلية التكتيكات الإيرانية للتنبؤ يبدو، من وجهة نظر طهران، استراتيجية متعمدة للضغط على ترامب، إما لدفعه إلى مواجهة أوسع أو إلى تقديم تنازلات، مع السعي في الوقت نفسه إلى الإبقاء على «قبضة خانقة» على مضيق هرمز.

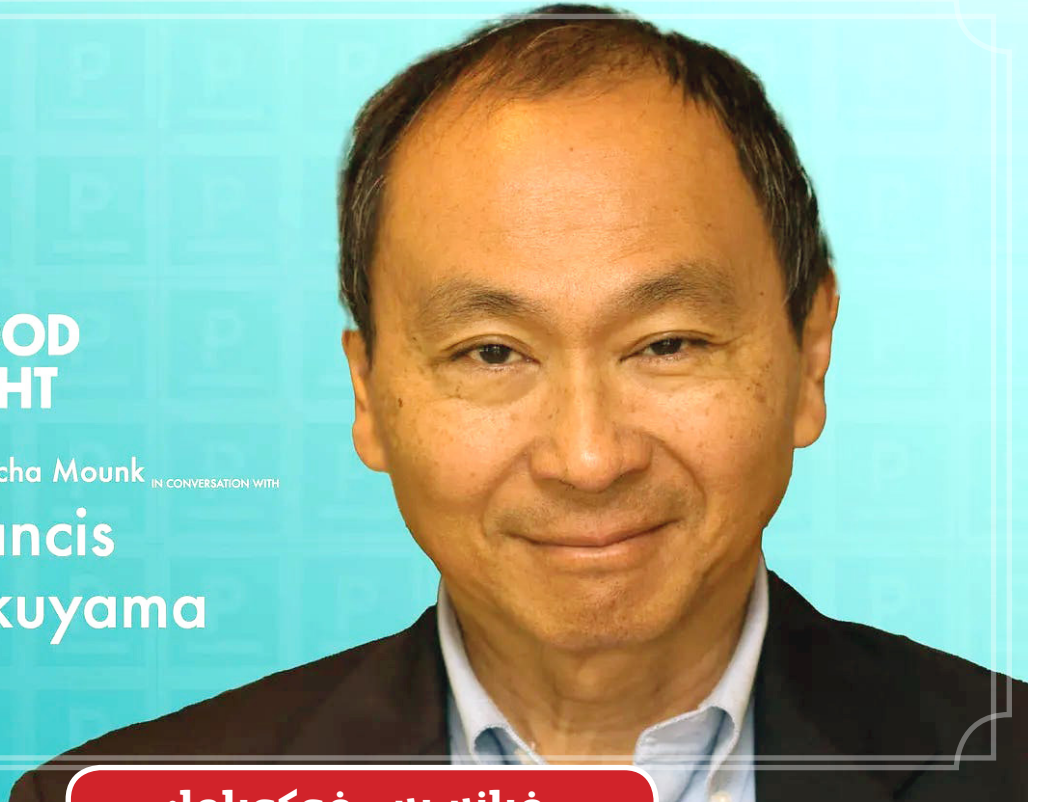
كما رأت أن دول المنطقة تنظر إلى حالة الفوضى التي أفرزها الصراع باعتبارها فرصة تاريخية، بما في ذلك لإضعاف إيران. وأضافت أن الجانب السعودي يتبنى بدوره نهجاً يقوم



THE
GOOD
FIGHT

WITH Yascha Mounk IN CONVERSATION WITH

Francis
Fukuyama



فرانسيس فوكوياما:

ترامب أحدث ثورة في السلطة التنفيذية

سيحتاج الأمر إلى إرادة استثنائية من الإدارة المقبلة لإعادة المارد إلى القمم

منصة «Persuasion» / الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

من خلالها رسم حدود السلطة التنفيذية في المستقبل. يفرض الدستور الأمريكي قيوداً على سلطة الرئيس من عدة جوانب. فالمادة الأولى تنص على أن سن القوانين وإقرار الموازنات من اختصاص الكونغرس، بينما تنص المادة الثانية على أن الواجب الرئيسي للرئيس هو ضمان أن «تتخذ القوانين بأمانة». وللرئيس أن يختار أعضاء حكومته، غير أن تعيينهم يتطلب موافقة مجلس الشيوخ. كما يتمتع بسلطة

مع اقترابنا من نهاية حقبة ترامب، يتعين علينا أن نتوقف عند التغييرات التي أحدثتها إدارته في نظام الحكم الأمريكي. وأهم هذه التغييرات هو التركيز الهائل للسلطة، ليس في السلطة التنفيذية بوصفها مؤسسة فحسب، بل في مكتب رئيس الولايات المتحدة نفسه. وأياً كانت الإدارة التي ستخلف ترامب، سواء كانت جمهورية أم ديمقراطية، فإنها ستترث هذه الصلاحيات، وسيكون عليها أن تقرر الكيفية التي تريد

* شن حرب واسعة من دون طلب تفويض من الكونغرس.

وقد أوقفت المحاكم الأدنى درجة كثيرا من هذه الإجراءات، كما أبطلت المحكمة العليا الأمر التنفيذي الخاص بإلغاء حق المواطنة بالولادة، وألغت كذلك الرسوم الجمركية التي فرضت العام الماضي استنادا إلى قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية (IEEPA).

ومع ذلك، لم تصدر المحكمة العليا أحكامها بعد في العديد من القضايا الأخرى، بينما أصدرت في إحدى القضايا حكما واضحا لمصلحة الإدارة. ويتعلق الأمر بقضية ترامب ضد سلوتر (Trump v. Slaughter)، التي

صدر الحكم فيها الشهر الماضي، وألغت السابقة القضائية التي أرستها المحكمة العليا في قضية Humphrey's Executor.

وكانت تلك السابقة،

التي تعود إلى عام

١٩٣٥، قد أقرت بحق الكونغرس في فرض قيود على سلطة الرئيس في تغيير تشكيل مجالس إدارة الهيئات التنظيمية المستقلة متعددة الأعضاء، مثل لجنة الاتصالات الفيدرالية ولجنة التجارة الفيدرالية.

قد يبدو الحكم الصادر في قضية ترامب ضد سلوتر مسألة قانونية تقنية، ولذلك لم يحظ إلا بقدر محدود من اهتمام الرأي العام. والهيئة الفيدرالية الوحيدة متعددة الأعضاء التي تثير اهتمام الجمهور، والأهم من ذلك اهتمام الأسواق المالية، هي مجلس الاحتياطي الفيدرالي، حيث سبق أن حاول ترامب إقالة إحدى عضواته، ليزا كوك. وقد استثنت المحكمة العليا الاحتياطي الفيدرالي من تفويضها الواسع لسابقة

تقديرية أوسع في مجالي السياسة الخارجية والأمن القومي، حيث يحدده الدستور بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة. ومع ذلك، وحتى في هذا المجال، فإن سلطة إعلان الحرب والتصديق على المعاهدات منحها الدستور للكونغرس.

حاول دونالد ترامب توسيع نطاق السلطة التنفيذية بوسائل عديدة. فمنذ اليوم الأول لولايته الثانية، أصدر سيلا من الأوامر التنفيذية التي انتزعت، من الناحية العملية، صلاحيات تشريعية تعود إلى الكونغرس.

وفي بعض الحالات استند إلى صلاحيات قانونية غامضة، تبين للمحاكم لاحقا أن الاستناد إليها لم يكن

في محله. وفي حالات أخرى، تصرف ببساطة على نحو مخالف للقانون أو للدستور.

ومن بين الأمثلة العديدة على ذلك:

* إنهاء حق المواطنة بالولادة.

* الامتناع عن إنفاق الأموال التي أقر الكونغرس تخصيصها.

* إغلاق مؤسسات حكومية كاملة، مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، رغم أنها أنشئت بقوانين صادرة عن الكونغرس.

* محاولة فرض سلطة الحكومة الفيدرالية على إدارة الانتخابات.

* استخدام صلاحيات الطوارئ لفرض رسوم جمركية بصورة اعتباطية وتقديرية.

* فصل موظفين اتحاديين يتمتعون بحماية قانونية.

الأوامر التنفيذية بديلا عن التشريع

في حقه في عزلهم من جانب واحد. وكذلك لا يثير أحد اعتراضاً على حق الرئيس في تعيين أو إقالة رؤساء الهيئات التي يديرها مسؤول واحد، مثل مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها (CDC) أو وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا). فلماذا، إذن، ينبغي أن تعامل الهيئات التي يديرها مجلس متعدد الأعضاء معاملة مختلفة؟ أما اعتراض على نظرية السلطة التنفيذية الموحدة فلا يستند إلى قراءة أصلية للدستور، وإنما إلى ملاحظة عملية. فالسلطة التنفيذية اليوم أصبحت ضخمة، ومتشعبة، وتمتلك نفوذاً هائلاً، إلى درجة تجعل من الضروري وجود فصل للسلطات داخل الجهاز التنفيذي نفسه، وليس فقط

بينه وبين السلطتين التشريعية والقضائية. وأهم مبرر لهذا الفصل هو الحفاظ على الخبرة الفنية التي لا غنى عنها لإدارة الدولة الحديثة.

ويتجلى ذلك بأوضح صورة في حالة

الاحتياطي الفيدرالي، الذي استثنى، بطريقة ما، من الخضوع للسيطرة السياسية في حكم سلوتر. فقد علمت التجربة القاسية مع التضخم الولايات المتحدة وكثيراً من دول العالم أن البنوك المركزية ينبغي أن تتمتع بالاستقلالية. فحواجز السياسيين تكاد تكون دائماً قصيرة الأجل، وتدور حول مصالحهم السياسية المباشرة. أما البنية المستقلة للاحتياطي الفيدرالي، إلى جانب مجلسه متعدد الأعضاء، فتحميه من التسييس، وتعزز قدرته على العمل استناداً إلى التقديرات المهنية للخبراء الذين يديرونه، أي الاقتصاديين الحاصلين على درجات الدكتوراه والمتخصصين الذين يمتلكون خبرة عميقة في الأسواق المالية.

Humphrey's Executor، مستندة إلى حجة تبدو متكلفة إلى حد ما، مفادها أن الاحتياطي الفيدرالي يتمتع بوضع تاريخي مختلف عن سائر الهيئات، ولذلك يمكن أن يبقى مجلسه محصناً من التدخل السياسي. غير أن حكم سلوتر يحمل آثاراً بالغة الأهمية على الكيفية التي ستدار بها الولايات المتحدة في المستقبل، ولا يمثل سوى الخطوة الأولى في مسعى محافظ طويل الأمد لإعادة تشكيل السلطة التنفيذية الفيدرالية. فقد ظلت سابقة Humphrey's Executor هدفاً رئيسياً للمحافظين الذين يتبنون نظرية «السلطة التنفيذية الموحدة». ويستند هؤلاء إلى تفسير أصلي للدستور يقول إن السلطة

التنفيذية منحت للرئيس وحده، وإنه، بوصفه مسؤولاً يتمتع بشرعية ديمقراطية، لا يجوز للكونغرس أن يقيد سلطته في إدارة الجهاز التنفيذي.

وثمة قدر من المنطق

في هذا الطرح، وقد حظي بتأييد بعض التقدميين أيضاً، وليس المحافظين وحدهم. وكان أبرز من تبنى هذا الاتجاه الرئيس فرانكلين ديلاانو روزفلت، الذي سعى في ثلاثينيات القرن الماضي إلى عزل ويليام همفري من عضوية لجنة التجارة الفيدرالية، بعدما اتهمه بعرقلة برنامجه التشريعي. إلا أن المحكمة العليا، التي كانت ذات أغلبية محافظة آنذاك، أبطلت قرار إقالته.

ضد نظرية السلطة التنفيذية الموحدة

ويمكن أن يضاف إلى ذلك دلائل أخرى، فلا أحد يشكك في حق الرئيس، بعد موافقة مجلس الشيوخ، في تعيين الوزراء وكبار المسؤولين، كما لا ينازع أحد

الحرب على استقلال المؤسسات الفيدرالية

الانتشار بقدر ما هو خاطئ. وتستخدم «نظرية الأصيل والوكيل» على نطاق واسع من قبل الاقتصاديين وغيرهم من علماء الاجتماع لفهم أوجه الخلل في التنظيمات الهرمية. ووفقا لهذه النظرية، تتركز السلطة كلها في يد «الأصيل»، بينما يقتصر دور «الوكيل» على تنفيذ رغباته، ولا تنشأ المشكلات إلا عندما يقرر الوكلاء اتباع أجنداتهم الخاصة.

لكن، كما أوضح الحائز على جائزة نوبل هيربرت سايمون قبل سنوات طويلة، فإن هذه ليست الطريقة التي تعمل بها المؤسسات في العالم الحقيقي. فالمرؤوسون، بمن فيهم العاملون في الخطوط الأمامية عند

أدنى مستويات الهرم الإداري، يمتلكون في كثير من الأحيان خبرة ومعرفة ميدانية تفوق ما يمتلكه المسؤولون الذين يصدرون إليهم الأوامر. ولهذا السبب، فإن السلطة داخل كثير

من المؤسسات تنتقل في الواقع من المرؤوسين إلى القيادات، لا العكس. وهذه حقيقة تدركها الجيوش التي تعمل بكفاءة، إذ تمنح ضباطها صغار الرتب صلاحيات واسعة، وتنصح القادة الكبار بعدم الانغماس في الإدارة التفصيلية لكل صغيرة وكبيرة. وينطبق الأمر نفسه على الحكومة الأمريكية. فالمعرفة اللازمة للتعامل مع حادث تحطم طائرة، أو تفش مفاجئ لمرض، أو حتى أزمة مالية، لا تكون لدى السياسي المنتخب الذي يقف على قمة الهرم الإداري، وإنما لدى الخبراء الذين يمتلكون التدريب والخبرة اللازمة للتصرف. ولذلك فإن الحكومة المصممة على نحو جيد تحتاج إلى آليات تحمي

وبصرف النظر عن عدم قانونية كثير من إجراءات إدارة ترامب أو عدم دستوريته، فإن هناك مشكلة أخرى تتمثل في افتقارها إلى الكفاءة.

وقد ظهرت هذه المشكلة منذ الأيام الأولى للولاية الثانية، عندما عين ترامب مجموعة من الأشخاص الذين لم تكن لديهم أي خبرة في المؤسسات التي كلفوا بإدارتها: تولسي غابارد مديرة للاستخبارات الوطنية، والمعلق التلفزيوني بيت هيغسيث وزيرا للدفاع، وروبرت إف. كينيدي الابن، المعروف بتشكيكه في اللقاحات، وزيرا للصحة والخدمات الإنسانية، ومقدم البودكاست كاش باتيل مديرا لمكتب التحقيقات الفيدرالي.

وكانت نتائج ذلك واضحة. فعلى سبيل المثال، أدى تهميش الخبراء المتخصصين في شؤون المناطق المختلفة داخل وزارات الخارجية والدفاع وأجهزة الاستخبارات

إلى غياب من ينبه الرئيس إلى أن شن هجوم جوي واسع على إيران قد يؤدي إلى إغلاق مضيق هرمز. وكذلك انحرفت وزارة العدل عن دورها بوصفها جهة محايدة لتطبيق القانون، لتتحول إلى أداة في حملة الانتقام الشخصية التي يقودها دونالد ترامب. فبعد إقصاء المدعين العامين المهنيين، أصبحت القضايا التي تتولاها الوزارة أكثر عرضة للإبطال أمام المحاكم، كما رفضت هيئات المحلفين الكبرى في مختلف أنحاء الولايات المتحدة عددا من لوائح الاتهام التي قدمتها.

وتقوم نظرية السلطة التنفيذية الموحدة على تصور معيب للتنظيم الهرمي، وهو تصور واسع

من نظام الجدارة إلى نظام المحسوبية

وقد جرت أول محاولة لترسيخ هذا النهج في نهاية الولاية الأولى لترامب، عندما أصدر أمراً تنفيذياً استحدث تصنيفاً وظيفياً جديداً عرف باسم «الجدول F (Schedule F)»، يسمح بنقل أعداد كبيرة من موظفي الخدمة المدنية إلى هذا التصنيف، ومن ثم فصلهم أو استبدالهم متى شاءت الإدارة. وألغت إدارة بايدن هذا التصنيف، لكنه عاد إلى الظهور خلال الولاية الثانية لترامب تحت مسمى «الجدول P/C (Schedule P/C)».

وليست هذه الفكرة مجرد اجتهاد عابر خطر في ذهن دونالد ترامب. فقد أمضى معدو مشروع ٢٠٢٥ التابع لمؤسسة هيريتج السنوات الأربع التي قضاها خارج السلطة في إعداد سياسة تسمح لهم بإعادة تشكيل البيروقراطية الفيدرالية بصورة جذرية، وإزالة منظومة الضوابط والتوازنات التي أضافها الكونغرس عبر العقود للحد من سلطات الرئيس.

ولا يمثل إلغاء السابقة القضائية Humphrey's Executor سوى المرحلة الأولى من هذه الخطة. فالحرب التي تشنها الإدارة على ما تسميه «الدولة العميقة» تستهدف أيضاً إبطال قانون بندلتون لعام ١٨٨٣، الذي أرسى لأول مرة نظام الخدمة المدنية القائم على الجدارة والاستحقاق.

وسيؤدي ذلك إلى إعادة الولايات المتحدة إلى نظام الغنائم أو المحسوبية الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر، حين لم يكن كبار صناع القرار

هذه الخبرة وتحافظ عليها.

وقد لا تكون الهيئات المستقلة متعددة الأعضاء وسيلة مثالية لتحقيق ذلك، لكنها تجعل، على الأقل، من الأصعب على رئيس يفتقر إلى الكفاءة أن يمضي في سياساته المدمرة. وهناك وسائل حماية أخرى لا تقل أهمية، مثل اشتراط وجود «سبب مشروع» لإقالة المسؤولين، وهو ما يوفر لهم حماية من الفصل التعسفي. وقد كانت هذه القيود هدفاً واضحاً لإدارة ترامب.

وثمة وسيلة أخرى بالغة الأهمية لحماية الخبرة المؤسسية تتمثل في موافقة مجلس الشيوخ على التعيينات. ففي معظم الإدارات الأمريكية، لا يوافق مجلس الشيوخ ببساطة على تعيين أشخاص يفتقرون بصورة واضحة إلى الكفاءة في المناصب العليا. ويعد إحجام

الكونغرس الحالي عن ممارسة هذه السلطة في كثير من الحالات البارزة أحد أكبر إخفاقاته.

ولم تبدأ بعد سوى المرحلة الأولى من الحرب التي تشنها إدارة ترامب على الخبرة المهنية. فتعزيز السيطرة السياسية على كبار المسؤولين في الهيئات متعددة الأعضاء قد لا يكون له تأثير كبير في الحياة اليومية لمعظم المواطنين، لكن أنصار نظرية السلطة التنفيذية الموحدة يريدون توسيع هذه السيطرة لتشمل الجهاز الحكومي الفيدرالي بأكمله، بحيث يصبح كل موظف حكومي، وصولاً إلى مدير مكتب البريد في مدينتك، عرضة للإقالة بقرار من مسؤول سياسي.

حين يتراجع الكونغرس وتتقدم الأوامر التنفيذية

ولهذا، فإن الرئيس المقبل لا ينبغي أن يدخل البيت الأبيض حاملاً سياسات جديدة فحسب، بل يجب أن يأتي أيضاً بخطط واضحة لكيفية استخدام مؤسسات الدولة وآلياتها لتنفيذ تلك السياسات. لقد حان الوقت للبدء في التفكير في هذه القضايا، ولا يجوز لنا تأجيلها حتى ٢٠ يناير ٢٠٢٩، عندما يجد الرئيس الجديد نفسه تحت ضغوط سياسية فورية تدفعه إلى التحرك.

لقد أمضى الجمهوريون السنوات الأربع التي كانوا فيها خارج السلطة في إعداد استراتيجيات ذكية تمكنهم من تحقيق أهدافهم، وهي الاستراتيجيات التي شرعوا في تنفيذها خلال الولاية الثانية لترامب. وعلى الذين يستعدون لمرحلة ما بعد ترامب أن يفعلوا الشيء نفسه.

وآمل أن أتمكن، في مقالات مقبلة، من عرض بعض السبل التي يمكن من خلالها إعادة تنظيم السلطة وتوزيعها في المستقبل.

***فرانسييس فوكوياما زميل أول يحمل كرسي أوليفيه نوميليني في جامعة ستانفورد.**

***قضية Humphreys Executor v. United States هي واحدة من أهم القضايا الدستورية في تاريخ الولايات المتحدة، وقد فصلت فيها المحكمة العليا للولايات المتحدة عام ١٩٣٥. ولا تزال هذه القضية تشكل الأساس القانوني لاستقلال العديد من الهيئات التنظيمية الفيدرالية.**

وحدهم يعينون على أساس الولاء السياسي، بل جميع موظفي الدولة تقريباً.

وقد اشتهر نظام الغنائم بالفساد الذي استشرى في جميع مستويات الحكم، من فضيحة كريدي موبيليه (Credit Mobilier) إلى منظمة تاماني هول (Tammany Hall) السياسية في نيويورك.

واليوم، نشهد بالفعل فساداً واسعاً في أعلى مستويات السلطة، يبدأ بدونالد ترامب ويمتد إلى أصدقائه وأفراد عائلته. لكن القضاء على الخدمة المدنية المهنية سيفتح أبواباً جديدة وواسعة أمام الفساد في كل مدينة ومقاطعة داخل الولايات المتحدة.

ولا يبدي أصحاب مشروع ٢٠٢٥ أي اعتذار عن هذا التوجه، بل يجادلون بأن نظام المحسوبية تعرض لانتقادات غير منصفة.

سيجد الرئيس

الأمريكي المقبل، وسيكون هناك بالتأكيد رئيس مقبل، نفسه أمام سؤال جوهري: إلى أي مدى سيرغب في الاحتفاظ بالصلاحيات التي رسخها دونالد ترامب لنفسه؟

إنه سؤال معقد، لأن الوضع الذي كان قائماً قبل ترامب لم يكن مثالياً هو الآخر. وقد بينت في مقالات سابقة أن الحكومة الأمريكية أصبحت بالفعل مثقلة بقيود تحد كثيراً من قدرتها على التحرك واتخاذ القرار. وسيواجه أي رئيس جديد عقبات عديدة تعترض تنفيذ برنامجه السياسي، وسيكون من السهل أن تغريه السلطات التنفيذية الواسعة التي ادعى ترامب حقه في ممارستها.

أميركا بعد ترامب... دولة أقوى أم ديمقراطية أضعف؟



إف. إم شاكيل:

تحالف إسلامي جديد بقيادة الرياض.. قوة دفاعية أم جبهة في مواجهة إيران؟

:The Cradle

المسودة الثلاثية، انضمت مصر إلى وزراء خارجية تركيا والسعودية وباكستان في الرياض، في ١٩ مارس / آذار، على هامش قمة منظمة التعاون الإسلامي، لعقد أول مشاورات رباعية بينهم.

ورغم أن القاهرة لم تنضم رسمياً إلى اتفاق الدفاع المقترح، فإن مشاركتها أوحى بأن المبادرة الثلاثية قد تكون بصدد التطور إلى إطار أمني إسلامي أوسع، في ظل الحرب الإقليمية، والهجمات على البنية التحتية الخليجية، وتزايد الشكوك بشأن الضمانات الأمنية التي تقدمها واشنطن.

ويبقى السؤال: ما الذي تريد الرياض أن يدافع عنه

في يناير/ كانون الثاني، خرج إلى العلن مقترح كان قد جرى تداوله بهدوء لمدة تقارب عاما كاملاً. فقد أعدت باكستان والسعودية وتركيا مسودة اتفاقية دفاعية، وكانت نسخ منها قيد المراجعة في العواصم الثلاث.

وبات من الممكن أن تُدمج القدرات النووية الباكستانية وقواتها العسكرية المجربة في ساحات القتال، مع صناعة الدفاع التركية الآخذة في التوسع، وثروة السعودية ونفوذها السياسي، ضمن قوة مشتركة.

وبعد ما يزيد قليلاً على شهرين من الإعلان عن

سيُسمح للمملكة بتوزيع مخاطرها العسكرية وإضفاء وزن سياسي إضافي على قوة ردعها. فالإمكانات الدفاعية الصناعية لتركيا، والقدرات العسكرية والنووية لباكستان، إلى جانب النفوذ المالي والدبلوماسي للسعودية، من شأنها أن تعزز بعضها بعضا.

وأضاف: «إضافة إلى ذلك، سيُمكن هذا الإطار المملكة من موازنة التآكل الذي أصاب شرعيتها، إلى حدّ ما، في الصراع الإسرائيلي-الفالسطيني، بما يعزز ادعاءها بقيادة المنطقة.»

ملاح تكتل أوسع

لم تعلن أي حكومة عن معاهدة رباعية، ولا يزال التفويض المحتمل لهذا الإطار غير واضح. ومع ذلك، فإن وتيرة المشاورات تشير إلى أن المقترح تجاوز مرحلة التكهّنات الإعلامية.

وتواصلت «ذا كراذل» مع رئيس الوزراء الباكستاني السابق أنوار الحق كاكار، وكذلك مع رضا حياة هراج، للحصول على مزيد من التفاصيل حول اجتماع مارس/ آذار في الرياض، إلا أن كليهما امتنع عن التعليق. وتقول أيمن جميل، وهي صحفية وباحثة متخصصة في شؤون غرب آسيا والسياسة الخارجية الباكستانية، إن التبادلات الاستراتيجية المتواصلة بين الدول الثلاث الأصلية – والآل مع مصر – تشير إلى أن المناقشات تشهد تقدما.

وأضافت لـ«ذا كراذل»: «ورغم أنه لم يصدر إعلان رسمي بعد، فإن هناك مؤشرات موثوقة على أن إطارا للتعاون الدفاعي من هذا النوع بات على وشك الإقرار.»

هذا الترتيب؟ ومن سيتولى قيادته؟ وهل يمكن لقوة تُطرح باعتبارها تعبيرا عن الاستقلالية الإقليمية أن تؤدي في الواقع إلى تعميق الانقسامات القائمة في غرب آسيا؟

رهان الرياض الأمني

قال وزير الدولة الباكستاني للإنتاج الدفاعي، رضا حياة هراج، لوكالة «رويترز»، إن المقترح منفصل عن اتفاقية الدفاع الاستراتيجي المتبادل السعودية-الباكستانية التي وُقعت في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥. وأضاف أن المشروع كان قيد الإعداد منذ عشرة أشهر، إلا

أن الحكومات الثلاث لا تزال بحاجة إلى التوصل إلى توافق نهائي بشأنه. كما أكد وزير الخارجية التركي هاكان فيدان وجود هذه المحادثات، لكنه شدد على أنه لم يتم توقيع أي اتفاق حتى الآن.

وأفادت تقارير أعقبت اجتماع مارس/ آذار بأن الحرب مع إيران والهجمات على دول الخليج احتلت موقعا متقدما في المداولات. وبحث كل من وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، ووزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، ووزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي، ووزير الخارجية الباكستاني إسحاق دار، سبل تعميق التعاون الأمني.

فمن سيكون المستفيد الأكبر من مثل هذه القوة؟ وما الغاية التي تنوي الرياض أن تخدمها من خلالها؟ يقول ظهير شاه شيرازي، نائب الرئيس التنفيذي لشبكة BOL News، لـ«ذا كراذل» إن هذا الهيكل

ملاح تحالف جديد يهدف إلى تعزيز الأمن الإقليمي

كما حذرت إسلام آباد طهران من أن أي هجمات تستهدف المنشآت السعودية قد تؤدي إلى تفعيل التزاماتها بموجب المعاهدة. كذلك حذرت الحكومة اليمنية التي تقودها حركة أنصار الله من تهديد الأراضي السعودية أو عرقلة الملاحة في البحر الأحمر، مؤكدة حقها في الدفاع عن المصالح البحرية. ومن شأن هذه الالتزامات أن تجرّ إسلام آباد إلى مواجهات تتجاوز كثيرا حدود جنوب آسيا.

خط الصدع الإيراني

رحبت طهران بمبدأ إنشاء نظام أمني جماعي إسلامي يستبعد الولايات المتحدة وإسرائيل، إلا أن إيران لم تحظ حتى الآن بمكان يُذكر ضمن الإطار الذي يتشكل حاليا.

ومع تصاعد

التوترات الإقليمية، عاد

المسؤولون الإيرانيون للمطالبة بأن تتحمل دول غرب آسيا مسؤولية أمنها بنفسها، وأن تنشئ ميثاقا أمنيا خاليا من أي مشاركة أمريكية أو إسرائيلية.

وقال إبراهيم ذو الفقاري، المتحدث باسم مقر خاتم الأنبياء المركزي في إيران، في رسالة مصورة موجهة إلى العالمين العربي والإسلامي في ٢٥ مارس / آذار: «لقد حان الوقت لإنشاء تحالف أمني من دون وجود الولايات المتحدة وإسرائيل».

لم تولد هذه المبادرة مع اندلاع الحرب الأخيرة. فقد أطلقت باكستان والسعودية وتركيا منصة التعاون الدفاعي الثلاثي في الرياض خلال أغسطس / آب ٢٠٢٣. وخلال اجتماعها الثاني الذي عقد في مدينة

وترى جميل أن المبادرة تهدف إلى تعزيز الدفاع الجماعي، وتحسين قابلية التشغيل البيني بين القوات، وزيادة الاكتفاء الذاتي. وستتوقف أهميتها على ما إذا كانت هذه الأهداف ستفضي إلى التزام ملزم بالدفاع المتبادل، أو إلى إنشاء قوة دائمة، أو ستبقى مجرد آلية للتشاور وإجراء التدريبات المشتركة.

من جانبه، يقول الدكتور غلام علي، الباحث البارز في مركز السلام العالمي والدراسات الاستراتيجية في تايوان، إن القوة المقترحة لا تزال في مراحلها الأولى. لكنه يشير إلى الاتفاق السعودي-الباكستاني باعتباره دليلا على أن المقترحات التي تُرفض في البداية باعتبارها مجرد شائعات

يمكن أن تكتسب بسرعة طابعا مؤسسيا.

ويضيف: «في ظل التحولات التي يشهدها الخليج والشرق الأوسط، والتي تعيد تشكيل ميزان القوى،

وتغيّر التحالفات، وتحد من الصراعات، فإن جوهر هذا الاتفاق سيكون دفاعيا بالدرجة الأولى».

ويمنح الالتزام القائم بالفعل بين باكستان والسعودية المقترح مضمونا عسكريا ملموسا. فالاتفاق الموقع بينهما في سبتمبر / أيلول ٢٠٢٥ يعتبر أي عدوان على إحدى الدولتين عدوانا على الأخرى. وفي عام ٢٠٢٦، نشرت باكستان نحو ثمانية آلاف جندي، وما يقارب ١٦ طائرة مقاتلة - معظمها من طراز JF-١٧ - إضافة إلى وحدات للطائرات المسيّرة ومنظومة الدفاع الجوي الصينية HQ-٩. وأفادت وكالة «رويترز» بأن الرياض مؤلت عملية الانتشار، بينما يتولى العسكريون الباكستانيون تشغيل هذه القوات.

تساؤلات حول دوره في مواجهة إيران، وحدود استقلاله عن المظلة الأمريكية

باعتبارها تهديدا مباشرا في الوقت الراهن، إلا أن طهران ستراقب عن كثب تأثيرها في ميزان القوى الإقليمي وفي حلفائها.

كما تكشف جذور هذا التكتل عن غياب وحدة الموقف تجاه إيران. فالسعودية وباكستان ترتبطان باتفاق دفاع متبادل، بينما تركز تركيا ومصر على الحوار السياسي. وبالتالي، فإن الدول الأربع تجمعها مصالح متقاطعة أكثر مما يجمعها توافق استراتيجي راسخ.

ويشير شيرازي إلى أن غياب موقف موحد تجاه إيران يمثل نقطة الضعف الرئيسية في هذا الإطار، قائلا: «إن الدول الأربع الأعضاء في القوة الدفاعية المقترحة للشرق الأوسط ليست موحدة في كيفية التعامل مع إيران.

فالسعودية وباكستان لم تعودا على الحياد، بسبب اتفاق الدفاع الثنائي الذي وقعته الدولتان العام الماضي، وهما تريدان من إيران أن تتوقف عن استهداف المملكة. كما أن

باكستان أعلنت استعدادها العسكري ووجهت تحذيرات إلى إيران مرات عديدة.»

وأضاف أن تركيا ومصر اتبعتا مسارا مختلفا، وفضلتا اللجوء إلى المفاوضات لإنهاء الأزمة. ويمكن لتحالف أممي أن يستمر رغم وجود اختلافات بين أعضائه، لكنه لا يستطيع أن يعمل كقوة مشتركة ذات مصداقية من دون اتفاق على التهديد الذي أنشئ لمواجهة.

الاستقلالية تحت المظلة الأمريكية

قدّم مؤيدو الاتفاق المقترح هذا الإطار باعتباره مسارا محتملا لتقليص الوجود العسكري الأمريكي في دول الخليج العربي المنتجة للنفط. وكانت إيران

روالبندي في يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٤، ناقشت الدول الثلاث معدات الدفاع، والتكنولوجيا، والبحث العلمي، وكيف يمكن لخبراتها ومواردها المالية وكوادرها البشرية أن تحقق «الأهداف المشتركة» وتعزز الاعتماد على الذات.

وبدت تلك الأهداف أكثر وضوحا خلال مشاورات الرياض. إذ إن التقارير التي أفادت بأن الهجمات الإيرانية على الملكيات المنتجة للنفط هيمنت على الاجتماع تشير احتمال أن يتطور الهيكل الذي يُروّج له باعتباره إطارا للاعتماد الإسلامي على الذات إلى إطار ذي طابع مناهض لإيران.

غير أن أيمن جميل تحذر من استخلاص هذا الاستنتاج

في هذه المرحلة، قائلة: «في هذه المرحلة، لا أصفه بأنه معاد لإيران بصورة جوهرية. فالأمر سيعتمد إلى حد كبير على مهمة التحالف، وأهدافه الاستراتيجية، وكيفية عمله وآليات

تشغيله. ولن يكون تحالفا مناهضا لإيران طالما ظل يركز على الدفاع الجماعي، والأمن البحري، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون الأمني الإقليمي.»

وتحذر من أن الحسابات ستتغير إذا تبنى التحالف نهجا تصادمية أو إقصائية يهدف إلى احتواء إيران أو إلى خدمة مصالح معسكر إقليمي على حساب آخر. وترى أن مثل هذا المسار قد يؤدي إلى تعميق الانقسامات الجيوسياسية التي يدّعي أنه يسعى إلى إدارتها.

وأضافت: «السؤال سيكون ما إذا كان سيعزز استقرارا إقليميا شاملا، بدلا من تكريس سياسة التكتلات أو الطموحات الهيمنية.»

وترى جميل أن إيران قد لا تنظر إلى هذه الشراكة

ما الذي تريد الرياض أن يدافع عنه هذا الترتيب؟

تفيد بأن الترتيب الناشئ سيجعل القواعد الامريكية غير ضرورية. وقالت: «من المبكر جدا التوصل إلى مثل هذا الاستنتاج. فالولايات المتحدة تمتلك بنية تحتية عسكرية ضخمة وتحالفات استراتيجية في المنطقة، ولذلك فمن غير المرجح إيجاد بديل فوري لها. لكن مثل هذا التوجه قد يقلل، مع مرور الوقت، من حاجة المنطقة إلى الخدمات الأمنية الخارجية.»

وترى أنه إذا أعطى هذا الإطار الأولوية للتعاون، وتجنب الصراعات، واحترام السيادة، من دون السعي إلى الهيمنة، فإنه قد يسهم في تحقيق استقرار طويل الأمد. كما قد تسعى دول أخرى مستقبلا إلى الارتباط به في أنحاء غرب آسيا وجنوب آسيا.

وعليه، فإن الاتفاق المقترح يحمل مستقبلين متنافسين. فمن جهة، قد يجمع قدرات الدول الإسلامية ويؤدي تدريجيا إلى

تخفيف الاعتماد على منظومة أمنية تقوم على القواعد الأجنبية والضمانات الامريكية. ومن جهة أخرى، قد يُبقي تلك المنظومة قائمة كما هي، مع منح الرياض أداة جديدة تستطيع من خلالها فرض نفوذها على جيرانها واستعادة ادعائها بقيادة العالمين العربي والإسلامي.

وسيكون الاختبار الحاسم ليس عدد الجيوش التي ستجتمع تحت مظلة هذا الاتفاق، بل ما إذا كان سيُسمح لها بتحديد مفهوم الأمن الإقليمي بنفسها، وما إذا كانت إيران ستُعامل بوصفها جزءا من هذا الإقليم، أم بوصفها العدو الذي ينبغي تنظيم هذا التحالف في مواجهته.

قد طالبت مرارا بإغلاق القواعد الامريكية في المنطقة، ومن شأن قيام قوة إقليمية قادرة تحل تدريجيا محل القوات الأجنبية أن يلبي أحد أبرز المطالب الأمنية لطهران.

ويرى محللون أن هناك مؤشرات قليلة على أن واشنطن تستعد للانسحاب. فالولايات المتحدة تحتفظ بقواعد عسكرية، واتفاقيات دفاع، وعقود تسليح، وبنية تحتية للقيادة العسكرية في مختلف أنحاء الخليج. كما أن اتفاق التعاون الامريكي-السعودي الجديد في مجال الطاقة النووية المدنية يؤكد متانة هذه العلاقات، رغم أنه لا يزال بانتظار مراجعة الكونغرس،

في حين سعى الرئيس الامريكي دونالد ترامب إلى ربطه بتطبيع العلاقات السعودية مع إسرائيل.

ويجادل الدكتور غلام علي بأن الإطار الإقليمي الناشئ

سيُكمل البنية العسكرية الامريكية بدلا من أن يحل محلها، قائلا: «لن يحل هذا الاتفاق محل القوات والقواعد الامريكية في منطقة الخليج. فالولايات المتحدة وافقت حتى على إبرام اتفاق نووي مع المملكة العربية السعودية. ويُعد ذلك نقطة تحول في بيئة الشرق الأوسط، لأنها المرة الأولى التي توافق فيها واشنطن على الدخول في اتفاق نووي مع دولة عربية مسلمة. والولايات المتحدة لا تنوي تقليص وجودها في الشرق الأوسط، بل تسعى إلى تعميق وترسيخ موقعها، وتعزيز إعادة انخراطها الاستراتيجي مع دول مجلس التعاون الخليجي.»

وتبدي أيمن جميل الحذر ذاته تجاه الطروحات التي

جوهر هذا الاتفاق سيكون دفاعيا بالدرجة الأولى

رؤى و قضايا عالمية



«اتفاقية مكة».. شراكة دفاعية بين السعودية وتركيا وباكستان

تضمنت اعتبار أي اعتداء على إحداها استهدافا للدول الثلاث

وقّعت السعودية وتركيا وباكستان، الجمعة، «اتفاقية مكة المكرمة للدفاع المشترك»، التي تعكس حرص الدول الثلاث على تعزيز أمنها، وتحقيق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة والعالم، سعياً إلى مستقبل آمن ومزدهر. جاء ذلك خلال «قمة مكة المكرمة للدفاع المشترك» بين الدول الثلاث، حيث وقّع الاتفاقية الأمير محمد بن

سلمان، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي، والرئيس التركي رجب طيب إردوغان، ورئيس الوزراء الباكستاني محمد شهباز شريف.

وتأتي الاتفاقية انطلاقاً من الروابط التاريخية الراسخة بين الدول الثلاث، وبناء على روابط الأخوة والتضامن الإسلامي التي تجمعها، واستناداً إلى المصالح الاستراتيجية المشتركة والتعاون الدفاعي الوثيق.

نص البيان المشترك لقمة مكة المكرمة للدفاع المشترك

تلبية لدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، قام كل من فخامة رئيس الجمهورية التركية السيد رجب طيب أردوغان، ودولة رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية السيد محمد شهباز شريف بزيارة إلى المملكة العربية السعودية، بتاريخ ٢٤ / ٢ / ١٤٤٨ هـ الموافق ٧ / ٨ / ٢٠٢٦ م.

وقد استقبل صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، فخامة رئيس الجمهورية التركية، ودولة رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، في الديوان الملكي بقصر الصفا في مكة المكرمة.

وعقدت قمة مكة المكرمة للدفاع المشترك، واستعرضت خلالها العلاقات المتميزة بين كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية باكستان الإسلامية والجمهورية التركية، وعدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وانطلاقاً من الروابط التاريخية الراسخة، بين الدول الثلاث، وبناء على روابط الأخوة والتضامن الإسلامي التي تجمعها، واستناداً إلى المصالح الاستراتيجية المشتركة والتعاون الدفاعي الوثيق، وقّع كل من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله-، وفخامة رئيس الجمهورية التركية السيد / رجب طيب أردوغان، ودولة رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية محمد شهباز شريف، "اتفاقية مكة للدفاع المشترك"، التي تعكس حرص الدول الثلاث على تعزيز أمنهم المشترك وتحقيق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة والعالم سعياً إلى مستقبل آمن ومزدهر.

وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز الردع المشترك ضد أي اعتداء، وتنص على أن أي هجوم مسلح على أي من الدول الثلاث هو هجوم على الجميع، كما تُعنى الاتفاقية بتطوير كافة أوجه التعاون الدفاعي بينهم.

تعزيز الردع المشترك

تهدف الاتفاقية إلى تعزيز الردع المشترك ضد أي اعتداء، وتنص على أن أي هجوم مسلح على أي من الدول الثلاث يُعد هجوماً على الجميع، كما تُعنى الاتفاقية بتطوير جميع أوجه التعاون الدفاعي بينها.

يُشار إلى أن زيارة إردوغان وشهباز شريف إلى السعودية جاءت تلبية لدعوة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، حيث استقبلهما الأمير محمد بن سلمان في قصر الصفا بمكة المكرمة.

واستعرضت «قمة مكة المكرمة للدفاع المشترك» العلاقات المتميزة بين السعودية وتركيا وباكستان، وعدداً من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

من جانبه، قال الرئيس التركي، في منشور على منصة «إكس» للتواصل الاجتماعي، إن «الاتفاقية القائمة على مبدأ الردع الجماعي، ستُسهم في تعزيز تعاوننا الأمني والدفاعي، وتطوير مشاريع مشتركة في الصناعات الدفاعية، ومكافحة الإرهاب»، مؤكداً أنها «مفتوحة لمشاركة جميع الدول الشقيقة التي تسعى إلى تحقيق السلام والازدهار والاستقرار في منطقتنا».

أكد حق الدفاع

أشار إردوغان إلى أن هذه «الاتفاقية تُعيد تأكيد حق الدفاع كما هو منصوص عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، ولا تستهدف أي دولة»، مشدداً على «مواصلة تركيا بحزم موقفها المبدئي في حل النزاعات والأزمات عبر الحوار والدبلوماسية، استناداً إلى احترام القانون الدولي، وانطلاقاً من رؤيتها للسيادة الإقليمية». بدوره، رحّب الرئيس الباكستاني آصف علي زرداري بتوقيع الاتفاقية، واصفاً إياها بأنها تطور مهم من شأنه تعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة والعالم. وأكد أن الاتفاقية «ستعزز القدرات الدفاعية المشتركة للدول الثلاث، وتجسد التزامها ببناء مستقبل آمن ومستقر ومزدهر لشعوبها»، بحسب بيان نشرته وكالة الأنباء الباكستانية. وأشار زرداري إلى أن الاتفاقية تمثل محطة مهمة نحو تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الدول الثلاث، معرباً عن أمله في أن تسهم الاتفاقية التاريخية في تعزيز الأمن والسلام والازدهار، وأن تحقق الخير للأمة الإسلامية. من جهته، أكد شهباز شريف، عبر حسابه الرسمي على «إكس»، أن هذا الاتفاق «يمثل محطة مفصلية في مسار التعاون بين ثلاث دول شقيقة، تركز علاقاتها على الثقة المتبادلة، ووحدة المصير، والإيمان بأهمية ترسيخ الأمن والاستقرار وصون السلم الإقليمي». وأضاف أن توقيع الاتفاق «في رحاب مكة المكرمة، وبجوار الحرمين الشريفين، يُضفي عليه بُعداً تاريخياً ورمزياً يعكس عمق المسؤولية المشتركة تجاه أمن دولنا، وخدمة مصالح شعوبنا، والإسهام في تعزيز استقرار العالم الإسلامي»، متطلعاً لأن تكون «أساساً لشراكة استراتيجية مستدامة تحقق مزيداً من الأمن والازدهار لدولنا الثلاث، وتُسهم في خدمة الأمة الإسلامية والأمن الإقليمي». من ناحيته، قال الأمير خالد بن سلمان وزير الدفاع السعودي، عبر حسابه على منصة «إكس»، إن «الاتفاقية تُرسخ إطاراً لشراكة دفاعية طويلة المدى، تُعزز الردع والتنسيق والتكامل بين بلداننا الشقيقة، وتُسهم في دعم أمن واستقرار المنطقة والعالم».

حماية الأمن والاستقرار

في السياق ذاته، أوضح الأمير فيصل بن فرحان، وزير الخارجية السعودي، أن التوقيع على الاتفاقية «يؤكد عمق العلاقات الأخوية والاستراتيجية بين الدول الثلاث»، مؤكداً أنه «يشكل محطة مهمة في مسيرة التعاون الدفاعي بينها، وتتويجاً للرغبة المشتركة في توحيد الجهود لمواجهة التحديات والتهديدات التي تمس أمن المنطقة واستقرارها». وأضاف الأمير فيصل بن فرحان، في منشور على «إكس»، أن «الاتفاقية تأتي تجسيدا للإرادة السياسية المشتركة للدول الثلاث نحو حماية الأمن والاستقرار، ودعم بيئة إقليمية أكثر أمناً، بما يخدم دولنا وشعوبها، وينعكس إيجاباً على المنطقة بأسرها، ويمهد لمستقبل آمن تتعزز فيه فرص التنمية والازدهار». من جانب آخر، ذكرت وزارة الخارجية السعودية، عبر حسابها على منصة «إكس»، أن الاتفاقية تؤكد الروابط الأخوية بين الدول الثلاث لمواجهة التحديات الأمنية والتهديدات العسكرية، وتتيح لها تطوير القدرات الدفاعية المشتركة، والردع الاستراتيجي، ورفع الجاهزية، والعمل على تطوير وتكامل القدرات الدفاعية.

تكامل القدرات الدفاعية

إلى ذلك، علّق الدكتور رائد قرملي، وكيل وزارة الخارجية السعودية للدبلوماسية العامة، بالقول إن الاتفاقية «تأتي تجسيدا لعمق العلاقات الاستراتيجية التاريخية بين الدول الثلاث الممتدة لعقود، وتتويجاً لمفاوضات تفصيلية

استمرت سنوات»، مضيفاً أنها «تتيح للدول الثلاث المؤسسة تطوير القدرات الدفاعية المشتركة، والردع الاستراتيجي، ورفع الجاهزية، والعمل على تطوير وتكامل قدراتها الدفاعية في التصدي المشترك لأي تهديد لأمن وسلامة أراضيها». وأبان وكيل الوزارة أنه بموجب الاتفاقية «يُعد أي هجوم خارجي مسلح على أي من الدول الثلاث بمنزلة هجوم على الجميع»، مشدداً في الوقت نفسه على أنها «لا تمثل أي توجه لبناء محور عسكري أو تكتل طائفي/مذهبي، وهي ليست مرتبطة بمساعٍ نووية أو سباق تسلح، بل ببناء قدرات ذاتية مستدامة».

ولفت قرملي إلى أن «الاتفاقية لا تأتي على حساب علاقات السعودية الاستراتيجية والقوية خليجياً وعربياً ودولياً، وليست تهديداً لأمن أي دولة في المنطقة، ولا تصعيداً في التوتر بين أي دولتين»، موضحاً أنها «لا تلغي أو تحل محل أي اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بين هذه الدول أو مع الأطراف الأخرى من الدول والمنظمات».

وتعليقاً على ذلك، وصف أستاذ الإعلام السياسي، الدكتور عبد الله الرفاعي، الاتفاقية بأنها «بالغة الأهمية»، حيث «تمثل مكسباً للعالم» باعتبار أنها «تصب في ضمان توازنات القوى في المنطقة، وبالتالي تعزيز الأمن والاستقرار في قلب العالم ومصدر الطاقة الرئيسي وممرات الملاحة الرئيسية بين الشرق والغرب»، ولذلك «هي تعزز فرص الأمن والاستقرار والسلام الإقليمي».

دعم التنمية العالمية

يعتقد الرفاعي، في تصريحه لـ«الشرق الأوسط»، أن الاتفاقية «ستكون لها انعكاسات إيجابية على الأمن والاستقرار والمنطقة والتنمية في العالم»، لافتاً إلى أن «وجود قوة إقليمية توازن بين القوى الأخرى المتنافسة في المنطقة سيكون داعماً لعملية الأمن والسلام والاستقرار، خصوصاً أن الدول الثلاث تستهدف الأمن والاستقرار والتنمية، والاتفاقية تأتي في هذا الجانب».

ونوه أستاذ الإعلام السياسي إلى أن الاتفاقية «لا تستهدف أي دولة بعينها، بل تستهدف تعزيز فرص السلام، والتوازن الذي يؤدي إلى السلام»، عاداً صيغة الاتفاقية «أهم ما فيها»، إذ إنها «تؤكد الهدف الواحد من خلال الدفاع المشترك بين الدول الثلاث، وهذا الالتزام سيكون له أثر على التوازنات وحسابات الأنشطة التي قد تستهدف زعزعة المنطقة».

وفي سياق متصل، يقول الخبير الاستراتيجي والعسكري فيصل الحمد، لـ«الشرق الأوسط»، إن «توقيع الاتفاقية يعكس حرص السعودية على التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة لحفظ الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي»، مبيناً أن «جميع الدول الثلاث تسعى لإرساء الأمن والاستقرار والازدهار لشعوب المنطقة والعالم».

حق سيادي للدول

شدّد الحمد على أن «الاتفاقية الدفاعية تُعد حقاً سيادياً لأي دولة، ولا توجد إملاءات خارجية في الحق السيادي لهذه الدول»، مضيفاً أن «هذا الاتفاق لم يأت بوصفه ردة فعل للأوضاع الراهنة، وإنما بُني على مباحثات دامت لعدة سنوات، ولا يُشكّل محاور، أي إنه اتفاقية دفاعية ترتبط بثلاث دول لحفظ أمنها واستقرارها، بما ينعكس على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط».

وأشار الخبير الاستراتيجي والعسكري إلى أن «هذا الاتفاق دفاعي بحت، أي إنه ليس موجّهاً لمهاجمة أي دولة أو الإضرار بمصالح أي دولة أخرى في المنطقة وخارجها، ولن يؤثر على مختلف العلاقات الاستراتيجية للدول الثلاث مع الدول الأخرى، سواء كانت علاقات اقتصادية أو عسكرية أو سياسية».

وحول مجالات التعاون التي تضمنتها الاتفاقية، علّق الحمد بالقول إن «هذا التحالف الدفاعي أساسه أن أي اعتداء على أي دولة سيكون اعتداء على الدول الباقية، ولكن هي ليست فعلا ورد فعل، بل إنها عندما تطلب إحدى الدول التي يتم الاعتداء عليها طلب تجهيز الدول الأخرى ومساعدتها في العمليات العسكرية والدخول في الحرب، ستقوم الدول الأخرى بالدخول معها، وهذا مشابه للمادة الخامسة في نظام حلف الناتو».

أما مجالات التعاون المستقبلية فتوقّع الخبير الاستراتيجي والعسكري أن «تكون هناك تمارين عسكرية وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والتعاون في الصناعات الدفاعية، والبحث والتطوير ونقل التقنية العسكرية، ورفع مستوى التنسيق العملياتي بين القوات المسلحة للدول الثلاث»، مؤكداً أن الأهم أن «الاتفاق الموقع اليوم هو المرحلة السياسية والقانونية لهذا التحالف الدفاعي الثلاثي».

ترحيب عربي وإسلامي بـ«اتفاقية مكة للدفاع المشترك»

حظيت «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» ، بترحيب دول ومنظمات عربية وإسلامية التي أشادت بأهميتها لتعزيز الردع الجماعي، وإسهامها في تحقيق السلام والأمن والاستقرار بالمنطقة والعالم.

ترسيخ الأمن والاستقرار

وصف نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الباكستاني محمد إسحاق دار، هذه الاتفاقية بأنها محطة تاريخية في مسيرة التعاون بين الدول الثلاث، وتمثّل خطوة مهمة لتقوية روابط الأخوة الراسخة التي تجمعها، والارتقاء بالتعاون الدفاعي والاستراتيجي، متطلعا إلى أن تُسهم في ترسيخ الأمن والاستقرار الإقليمي، وتعزيز السلام والازدهار المشترك لشعوبها والأجيال المقبلة.

وأعربت الرئاسة الفلسطينية عن تقديرها لقيادات الدول الثلاث على هذه الخطوة، مؤكدة أن تعزيز قدرات دول الأمة وتكاملها وتعاونها في حماية أمنها وسيادتها ومصالحها المشروعة يمثل ركيزة أساسية لاستقرار المنطقة ووصون مقدرات شعوبها.

وعدّت الرئاسة، في بيان، الاتفاقية خطوة استراتيجية مهمة من شأنها تعزيز الأمن والاستقرار والتعاون بين دول العالم الإسلامي، وترسيخ مبادئ التضامن ووحدة الأمن والمصير في مواجهة التحديات والتهديدات المشتركة.

وأعرب البيان عن تطّلع فلسطين إلى أن تشكل الاتفاقية منطلقا نحو تعزيز منظومة الأمن الجماعي العربي والإسلامي، بما يُسهم في حماية دول المنطقة وشعوبها ومقدساتها، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني ونضاله المشروع من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتجسيد دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

التزام بالعهود والمواثيق

نوّهت وزارة الخارجية البحرينية بما تتمتع به السعودية وتركيا وباكستان من قدرات دفاعية وخبرات عسكرية، وأدوارٍ في خدمة أمن المنطقة واستقرارها، والتزامها بالعهود والمواثيق، عاظة الاتفاقية شراكة استراتيجية تُسهم في صون الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، وتعزيز أثر الردع المشترك.

وأشارت «الخارجية البحرينية»، في بيان، إلى أن الاتفاقية تمثّل إضافة نوعية تكمل منظومة الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي، وتُسهم في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي على أسس من التضامن

والتكامل والشراكة.

وجدد البيان تأكيد البحرين أن أمن السعودية جزء لا يتجزأ من أمنها، ودعمها كل جهد يُسهم في تعزيز أمن المنطقة واستقرارها، وصون سيادة دولها وسلامة أراضيها وحماية مصالحها، وترسيخ الحلول السياسية لمعالجة قضاياها.

إرادة سياسية مشتركة

عدت وزارة الخارجية اليمنية الاتفاقية خطوة استراتيجية ومحنة مهمة في مسيرة التعاون الدفاعي بين الدول الثلاث، وتجسيدا لإرادتها السياسية المشتركة في توحيد الجهود، وتعزيز الأمن الجماعي والردع المشترك، ومواجهة التحديات والتهديدات التي تمس أمن المنطقة واستقرارها. وأكدت «الخارجية اليمنية»، في بيان، أن الاتفاقية تكتسب أهمية خاصة في ظل ما تشهده المنطقة من تحديات وتهديدات متصاعدة، وفي مقدمتها الهجمات الإرهابية وتهريب الأسلحة، والتهديدات التي تستهدف دول الجوار والممرات البحرية الدولية.

وأشاد البيان بدور السعودية القيادي في بناء شراكات إقليمية ودولية مسؤولة، وإسهامها الفاعل في تعزيز أمن المنطقة واستقرارها، مؤكدا دعم اليمن للجهود والشراكات القائمة على التعاون والاحترام المتبادل، والهادفة إلى حماية سيادة الدول وسلامة أراضيها، ومواجهة التحديات المشتركة، وترسيخ الأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

تعزيز قدرات الردع

واعتبرت وزارة الدفاع الصومالية الاتفاقية خطوة استراتيجية مهمة نحو تعزيز منظومة الأمن الجماعي، وتوسيع آفاق التعاون الدفاعي، وبناء شراكة فاعلة للتعامل مع التحديات والتهديدات الأمنية المشتركة، مؤكدا أنها تمثل إسهاما مهما في دعم جهود ترسيخ الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، وتعزيز قيم التعاون والتضامن والمسؤولية المشتركة بين الدول، بما يخدم مصالح شعوب المنطقة، ويدعم مساعي تحقيق السلام والاستقرار.

تحقيق الازدهار الدولي

نوه الدكتور محمد العيسى، أمين عام رابطة العالم الإسلامي رئيس هيئة علماء المسلمين، بتثمين كبير، بهذه الاتفاقية، و«لا سيما أنها قامت على روابط الأخوة والتضامن الإسلامي؛ لتعزيز الأمن المشترك، وتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة خصوصا، والمجتمع الدولي عموما»، سائلا الله «أن يبارك في هذه الجهود، وينفع بها، ويجزل مثوبة القائمين عليها».

وأعرب حسين طه، أمين عام منظمة التعاون الإسلامي، عن تثمينه البالغ وتزكيته لهذه الخطوة الاستراتيجية المهمة التي تعكس حرص الدول الثلاث على تعزيز أواصر التعاون الإقليمي والدولي، مؤكدا أن الاتفاق يمثل ركيزة أساسية لدعم الأمن والاستقرار في المنطقة ودول العالم الإسلامي، ويجسد إرادة مشتركة لمواجهة التحديات الأمنية المتزايدة، وترسيخ مفاهيم التضامن والشراكة البناءة بين أعضاء المنظمة.

وأشاد طه، في بيان، بالجهود الحثيثة والقيادة الحكيمة للدول الثلاث التي أثمرت توقيع هذا الاتفاقية التاريخية، متمنيا أن تحقق السلام والازدهار في المنطقة خاصة والمجتمع الدولي عامة.

رؤى و قضايا عالمية



خبراء المجلس الأطلسي و اتفاقية مكة للدفاع المشترك

«المجلس الأطلسي» الأمريكي/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

إنهم في هذا معا. ففي يوم الجمعة، وقع قادة السعودية وباكستان وتركيا اتفاقية دفاعية جديدة، تنص على أن «أي هجوم مسلح ضد أي دولة من الدول الثلاث سيُعد هجوما ضدها جميعا».

وتحمل الاتفاقية اسم المدينة السعودية التي جرى توقيعها فيها، وهي «اتفاقية مكة للدفاع المشترك»، وتأتي في وقت تهدد فيه الحرب مع إيران بالاندلاع مجدداً، فيما استؤنفت بالفعل هجمات الحوثيين انطلاقاً من اليمن، وفي ظل تساؤلات تطرحها دول الخليج بشأن دور الولايات المتحدة بوصفها مزوداً للأمن، بعد الهجمات العديدة التي شنتها إيران بالطائرات المسييرة والصواريخ.

وفيما يلي، يشرح خبراء المجلس الأطلسي ما الذي تعنيه هذه الاتفاقية — وما الذي لا تعنيه — بالنسبة إلى الدول الثلاث..

السعودية

هذه الاتفاقية ليست تحالفاً شبيهاً بحلف شمال الأطلسي (الناتو)، ولا تشير إلى قيام تكتل إقليمي جديد ومحدد. لكن ذلك لا يعني أنها تفتقر إلى الأهمية. بالنسبة إلى الرياض، تعزز هذه الاتفاقية أوراق قوتها ونفوذها، في الوقت الذي تتعامل فيه مع إيران أكثر جرأة، وتواجه فيه حدود قدرة الردع الأمريكية في المنطقة.

وترى الرياض أن نسج شبكة من الشراكات سيجعلها أكثر قدرة على استباق التهديدات الإقليمية المتغيرة، بدلاً من الاعتماد على شريك واحد أو كتلة واحدة.

وفي الوقت نفسه، تستفيد الرياض من فترة مضطربة لتأكيد قيادتها الإقليمية؛ فمن خلال استضافة توقيع اتفاق أمني جديد مع قوة إقليمية مؤثرة أخرى، هي تركيا، تؤكد السعودية نفسها بوصفها واجهة للاستقرار الإقليمي، في وقت يُنظر فيه إلى القوتين الإقليميتين الكبيرتين الآخرين، إيران وإسرائيل، باعتبارهما قوتين مزعزعتين للاستقرار. ومن الجدير تذكراً أن السعودية لديها اتفاق دفاع متبادل مع باكستان منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، ومع الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي منذ عام ٢٠٠٠. لكن أياً من هذه الاتفاقيات لم يترجم عملياً إلى نوع الاستجابة المرتبطة بالمادة الخامسة من حلف شمال الأطلسي.

وقد تعمل باكستان وتركيا على حشد بعض أشكال الدعم الأمني الجديد استجابة للتهديدات الإيرانية أو لهجمات الحوثيين، نتيجة لهذه الاتفاقية. وكانت باكستان قد أرسلت بالفعل بعض القوات ومنظومات الدفاع الجوي إلى السعودية. لكن من غير المرجح أن يكون هذا الدعم عاملاً حاسماً يغير قواعد اللعبة، كما أنه سيكون مرتبطاً بدرجة كبيرة بظروف كل حالة. وعلى وجه الخصوص، أكد مسؤولون باكستانيون أن اتفاق عام ٢٠٢٥ لم يتضمن مظلة نووية.

وقد يكون البعد الدبلوماسي الذي توفره هذه الاتفاقية أكثر تأثيراً من التعاون الأمني الملموس؛ ففي بداية الحرب مع إيران، تمكنت الرياض من توظيف شراكتها المعززة مع إسلام آباد بهدوء للتأثير في المفاوضات وإدارة التصعيد مع طهران.

كما تمثل هذه الاتفاقية دليلاً إضافياً على أن الرياض تتخلى عن مساعيها للحصول على ضمان أمني من واشنطن شبيه بالمادة الخامسة. لكن لا ينبغي النظر إليها على أنها رفض للشراكة بين الرياض والولايات المتحدة. بل على العكس، قد تكون هذه الخطوة منسجمة مع الجهود الأمريكية الرامية إلى إعادة ضبط دورها العسكري في المنطقة، والانتقال من دور «الضامن الأمني» إلى دور «الجهة المدمجة» أو «المتكاملة» أمنياً.

*** — أليسون ماينور* هي مديرة مشروع التكامل في الشرق الأوسط ضمن برامج مركز ريفيك الحريري والشرق الأوسط في المجلس الأطلسي. وشغلت سابقاً منصب نائبة المبعوث الأمريكي الخاص إلى اليمن، كما عملت مديرة لشؤون شبه الجزيرة العربية في مجلس الأمن القومي الأمريكي.**

باكستان

تُرسخ هذه الاتفاقية أيضاً انخراط باكستان في بنية الأمن الناشئة في الشرق الأوسط. وهي تأتي بعد فترة قصيرة من إتمام إسلام آباد اتفاق دفاع متبادل جديداً مع السعودية، وفي وقت تتخذ فيه خطوات لتعميق التعاون الدفاعي مع حلفاء آخرين في المنطقة، مثل مصر والأردن.

كما تمنح الاتفاقية باكستان، بما تتمتع به من أغلبية سكانية مسلمة وقدرات في مجال الأسلحة النووية، مزيداً من المكانة والنفوذ في المنطقة. وهذا مهم لأسباب تتعلق بصورة البلاد أمام الرأي العام؛ إذ يريد القادة الباكستانيون أن ينظر العالم إلى بلادهم باعتبارها دولة فاعلة ومؤثرة وإيجابية على الساحة الدولية، لا باعتبارها موطناً لمستويات مرتفعة من القمع والإرهاب. لكن هناك أيضاً مكاسب استراتيجية لباكستان، بالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي يحظى بها الشرق الأوسط بالنسبة إلى مصالحها الاستراتيجية. فالمنطقة تضم عدداً كبيراً من أبرز حلفائها، وتستورد منها غالبية كبيرة من احتياجاتها من المحروقات، كما يقيم فيها عدة ملايين من المغتربين الباكستانيين.

إضافة إلى ذلك، يمكن للاتفاقية أن تساعد في تعزيز علاقة إسلام آباد بالولايات المتحدة. ومن المرجح أن تنظر إدارة ترامب، التي تريد من أبرز حلفاء الولايات المتحدة تقاسم قدر أكبر من أعباء الأمن، بإيجابية إلى اتفاق يهدف إلى تعزيز الردع الجماعي في المنطقة، مع التركيز على إيران. وعلاوة على ذلك، يمكن لباكستان، في مرحلة لاحقة، أن تستشهد بهذه الاتفاقية، شأنها شأن اتفاقها مع

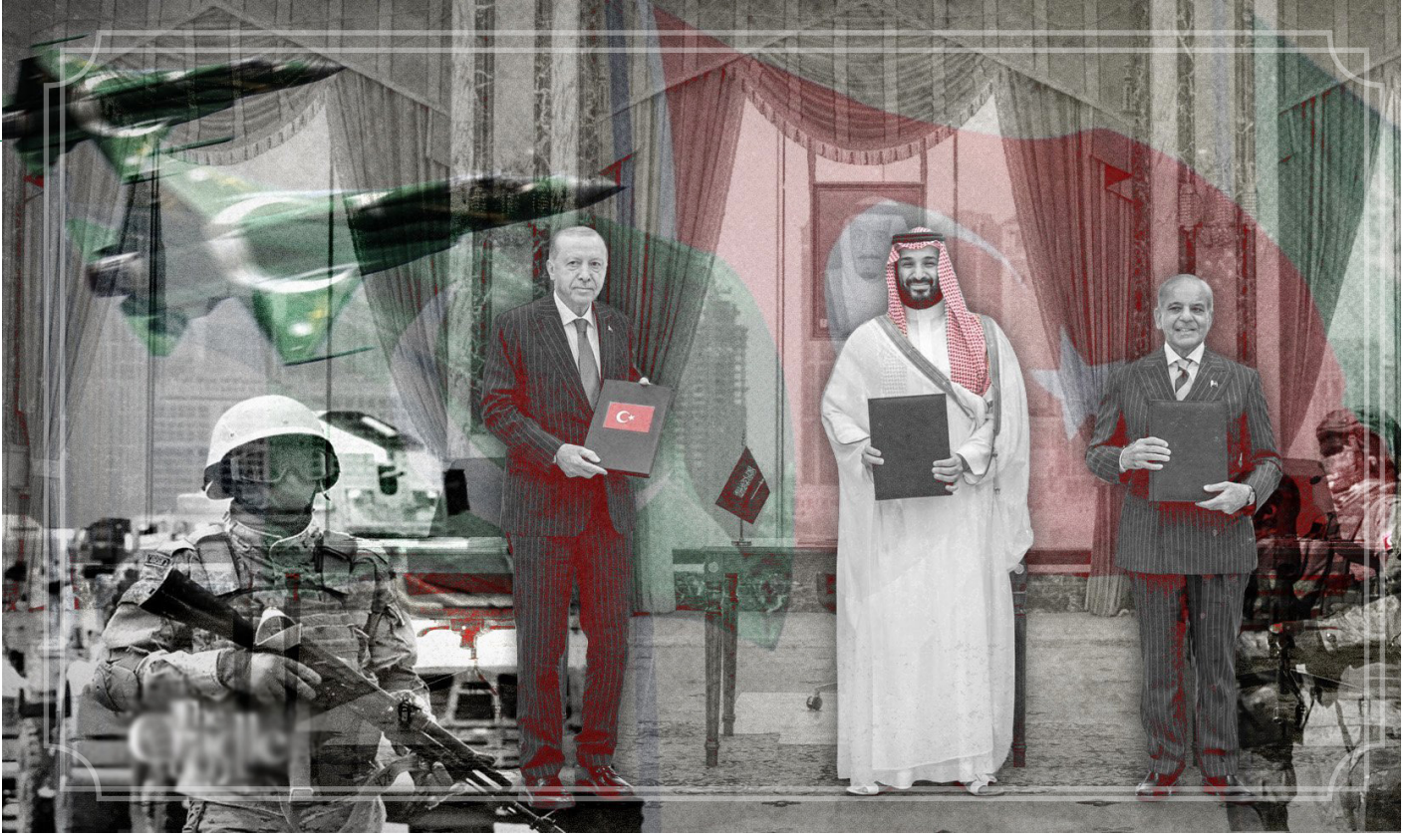
السعودية، أمام إدارة ترامب، كتذكير بالدور الأوسع الذي يمكن أن تؤديه في الشرق الأوسط، إذا انتهت الحرب في إيران ولم تعد وساطة باكستان مطلوبة، أو إذا اندلعت الحرب مجدداً وباتت باكستان عرضة لانتقادات من واشنطن.

— مايكل كوغلمان * زميل أول مقيم لشؤون جنوب آسيا في المجلس الأطلسي، ويكتب النشرة الأسبوعية «موجز جنوب آسيا» لمجلة «فورين بوليسي».

تركيا:

تمثل «اتفاقية مكة للدفاع المشترك»، التي وقعها اليوم قادة تركيا وباكستان والسعودية، نقطة تحول في النظام متعدد الأقطاب الناشئ في الشرق الأوسط وجنوب آسيا. وبالنسبة إلى أنقرة، فإن الاتفاقية توسع مظلة قائمة أصلاً ومفتوحة أمام حلفائها في قطر وسوريا وليبيا، مضيئة إليها مزيداً من التماسك وكميات هائلة من الموارد الجديدة، بما يحولها فعلياً إلى آلية للدفاع الجماعي للدول المسلمة. كما أنها تضع موضع التنفيذ مبدأ مفاده أنه لا ينبغي للقوى الخارجية أن تعيد بصورة أحادية الجانب قلب أو تعديل الأنظمة السياسية الإقليمية، وهو مبدأ جيوسياسي يقوم على الحفاظ على الوضع القائم، وتتشارك فيه الدول الثلاث الموقعة. وترى السعودية في الاتفاقية ثقلًا موازناً مهماً لإيران، فيما ترى باكستان فيها ثقلًا موازناً للهند. أما بالنسبة إلى أنقرة، فإن إضافة قوة اقتصادية كبرى ودولة نووية إلى فريقها تعزز بصورة حادة قدرة الردع في مواجهة إسرائيل، وهي دولة مجاورة يتحدث قادتها بصورة متزايدة عن العداء والصراع المحتمل مع تركيا. وفي أعقاب الغارة الجوية الإسرائيلية على الدوحة العام الماضي، قد ترى دول المنطقة ضرورة إقامة دفاع جوي جماعي واتخاذ تدابير أمنية أخرى لمواجهة كل من إيران وإسرائيل. وستعود على كل دولة من الدول الثلاث مزايا عسكرية وعملية، إلى جانب مكاسب في مجال الصناعات الدفاعية والدبلوماسية. ومن المؤكد أن الصناعات الدفاعية التركية ستستفيد من اتساع الفرص التجارية. ولعل الأهم من ذلك أن «اتفاقية مكة» — وإمكانية توسيعها مستقبلاً لتشمل أعضاء آخرين — تؤكد مكانة تركيا في شبكات الطاقة والتجارة التي تربط الهند بأوروبا، لأن الشراكات الدفاعية تدعم العلاقات التجارية وتعززها بصورة متبادلة، كما تدعم طبيعة الشبكات المقصودة هنا.

* — ريتش أوتزن * ، الحاصل على درجة الدكتوراه، هو زميل أول غير مقيم في برنامج تركيا التابع للمجلس الأطلسي. وقد عمل سابقاً في وزارة الخارجية الأمريكية مستشاراً عسكرياً ومدنياً على حد سواء.



اتفاق مكة وميزان القوى العسكرية في الشرق الأوسط

مزيج الصناعة التركية والثروة السعودية والخبرة العسكرية الباكستاني

تقدم قوة عسكرية كبيرة وخبرة طويلة في الصناعات الدفاعية والتكنولوجيا العسكرية، فيما تمتلك باكستان جيشا واسع الخبرة وقاعدة صناعية عسكرية متنامية وعلاقات دفاعية عميقة مع الرياض.

ويمنح اجتماع هذه العناصر الاتفاق وزنا يتجاوز البعد السياسي إلى إمكانية تأسيس منظومة ردع إقليمية أكثر تماسكا.

ويمكن التحول الأهم في أن اتفاق مكة لا يتحرك في فراغ. فقد أظهرت أزمت السنوات الأخيرة هشاشة الاعتماد على طرف خارجي واحد في توفير الأمن، خصوصا عندما تتعرض دول الخليج لتهديدات صاروخية أو مسيرة أو لضغوط مرتبطة بأمن الملاحة والطاقة.

ولذلك فإن البحث عن شركاء قادرين على توفير بدائل عسكرية وتقنية أصبح جزءا من حسابات الأمن القومي في المنطقة.

يفتح اتفاق مكة للدفاع المشترك، الذي جمع السعودية وتركيا وباكستان، صفحة جديدة في ترتيبات الأمن الإقليمي، ليس فقط لأنه ينقل التعاون بين الدول الثلاث من مستوى الشراكات الثنائية إلى إطار دفاعي ثلاثي، وإنما لأنه يطرح للمرة الأولى منذ سنوات إمكانية بناء قدرة عسكرية إقليمية أكثر استقلالا عن المظلة الغربية.

وتكتسب الخطوة أهميتها من توقيتها، في ظل تصاعد التهديدات الأمنية في الشرق الأوسط وتزايد النقاش حول حدود الاعتماد على الضمانات الأمريكية.

ولا يعني الاتفاق بالضرورة أن الدول الثلاث تتجه إلى القطيعة مع الولايات المتحدة أو حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بل يعكس محاولة لإعادة توزيع مصادر القوة والخيارات الاستراتيجية. فالسعودية تمتلك الموارد المالية والطاقة وموقعا جغرافيا بالغ الأهمية، وتركيا

من الخطأ النظر إلى الاتفاق باعتباره محورا في مواجهة هذه الدول

ولذلك فإن قوته الحالية تكمن بدرجة كبيرة في الردع السياسي والاستراتيجي، وليس في امتلاك بنية عملياتية موحدة مكتملة.

وإذا كان الجانب العسكري هو الوجه الظاهر لاتفاق مكة، فإن الصناعة الدفاعية قد تكون الجانب الأكثر تأثيرا على المدى الطويل. فالتجربة الحديثة أثبتت أن امتلاك الأسلحة لا يكفي لتحقيق الاستقلال العسكري؛ إذ تحتاج الدول إلى القدرة على إنتاج الذخائر وقطع الغيار وإصلاح المعدات وتحديثها، فضلا عن امتلاك سلاسل إمداد مستقرة يمكنها الصمود خلال الحروب الطويلة.

ومن هذه الزاوية، يبدو مزيج الدول الثلاث لافتا للغاية. السعودية تمتلك القدرة المالية اللازمة للاستثمار في مشاريع تصنيع دفاعي ضخمة، كما تعمل منذ سنوات على توطيد جزء متزايد من إنفاقها العسكري وتطوير قاعدة صناعية محلية. وتوفر هذه الموارد رأس المال الضروري لتمويل البحث والتطوير وإنشاء خطوط إنتاج وشراكات مع شركات أجنبية.

وأما تركيا، فقد راکمت خلال السنوات الماضية خبرة مهمة في تطوير الطائرات المسيّرة والأنظمة الإلكترونية والصواريخ والمركبات المدرعة وغيرها من المنتجات الدفاعية.

وأصبح قطاع الصناعات الدفاعية التركي أحد أبرز أدوات أنقرة لتعزيز نفوذها الخارجي، إلى جانب كونه مصدرا متناميا للصادرات العسكرية.

وتضيف باكستان إلى هذا المزيج خبرة مختلفة لكنها شديدة الأهمية: الإنتاج واسع النطاق، وإعادة التأهيل والصيانة والإصلاح، وتطوير المركبات القتالية والطائرات والسفن والذخائر.

وقد تبدو هذه الجوانب أقل بريقا من الطائرات المتقدمة أو الصواريخ الحديثة، لكنها تمثل العمود الفقري لأي قدرة عسكرية مستدامة.

ومن هنا يمكن أن ينشأ نموذج صناعي جديد: المال السعودي، والتكنولوجيا التركية، والخبرة الإنتاجية

وتستمد الاتفاقية أهميتها من الجمع بين ثلاث قوى تختلف في مواردها لكنها تتكامل عسكريا. فالسعودية تمثل القوة الاقتصادية والمالية التي تستطيع تمويل مشاريع ضخمة للتسليح والتوطين الصناعي، بينما تمتلك تركيا قاعدة صناعية متطورة اكتسبت حضورا متزايدا في أسواق الطائرات المسيّرة والأنظمة البرية والإلكترونيات الدفاعية.

وأما باكستان فتقدم خبرة واسعة في تشغيل وصيانة الأنظمة العسكرية والإنتاج الدفاعي، إلى جانب خبرة قتالية متراكمة.

وهكذا، فإن قيمة الاتفاق لا تقاس فقط بعدد الجنود أو الطائرات أو الأسلحة التي يمكن للدول الثلاث حشدتها، بل بقدرتها على بناء منظومة متكاملة تبدأ من التمويل والتصنيع ولا تنتهي عند التدريب والصيانة والإمداد.

وهنا تحديدا يمكن أن يبدأ التحول الحقيقي في ميزان القوى. فإذا تمكنت الدول الثلاث من تنسيق قدراتها الجوية والدفاعية والاستخباراتية وتبادل التكنولوجيا والخبرات، فإنها ستكون قادرة على إنتاج قدر أكبر من الاستقلال الاستراتيجي، وتقليل الحاجة إلى انتظار الدعم الخارجي في الأزمات.

لكن الاتفاق لا يزال في بدايته، ولا توجد حتى الآن كل المقومات التي تجعل منه تحالفا عسكريا متكاملا على غرار حلف شمال الأطلسي. فلا تزال هناك أسئلة تتعلق بالقيادة المشتركة، وتوحيد العقيدة العسكرية، وربط أنظمة الدفاع الجوي، وآليات اتخاذ القرار في حال تعرض إحدى الدول الثلاث لهجوم.

قيمة الاتفاق تقاس بقدرتها على بناء منظومة متكاملة

أطر أمنية إقليمية جديدة، بعد تزايد القناعة بأن المنطقة تحتاج إلى قدرات ذاتية أكبر. وتظهر مؤشرات على أن دولا أخرى تراقب الاتفاق وتدرس انعكاساته، وهو ما قد يفتح الباب أمام توسع التعاون مستقبلا.

ومع ذلك، يبقى التحدي الحقيقي في تحويل الاتفاق من إعلان سياسي إلى مؤسسة عسكرية وصناعية فعالة. فبناء قاعدة دفاعية مشتركة يتطلب استثمارات ضخمة، ونقل تكنولوجيا، وتوحيداً للمواصفات، وتدريباً مشتركاً، وربطاً لأنظمة القيادة والسيطرة، فضلاً عن قدرة الدول الثلاث على تجاوز التنافس الصناعي فيما بينها. كما أن نجاح المشروع سيعتمد على مدى قدرة السعودية وتركيا وباكستان على الحفاظ على مصالح مشتركة في ملفات إقليمية شديدة التعقيد.

لكن إذا تمكنت الدول الثلاث من تجاوز هذه العقبات، فإن اتفاق مكة قد يتحول إلى أكثر من تحالف دفاعي. فقد يصبح نواة لنظام أمني وصناعي جديد في الشرق الأوسط، يضيف إلى ميزان القوى الإقليمي ثقلاً لا يعتمد فقط على حجم الجيوش، وإنما على القدرة على تمويل وتصنيع وتشغيل السلاح بصورة مستقلة.

وبذلك، فإن التحول الأهم الذي قد يفرضه اتفاق مكة ليس إنشاء تحالف عسكري جديد فحسب، بل الانتقال من الاعتماد على استيراد الأمن إلى المشاركة في إنتاجه. وهذه النقطة، إذا اكتملت، ستكون كفيلاً بإعادة رسم جزء مهم من خريطة القوة العسكرية والاقتصادية في الشرق الأوسط خلال السنوات المقبلة.

***«صحيفة العرب» اللندنية (السعودية)**

والعسكرية الباكستانية.

وإذا نجح هذا النموذج في الانتقال من مجرد صفقات منفصلة إلى سلاسل إنتاج مشتركة، فقد يتحول اتفاق مكة إلى منصة لصناعة دفاعية إقليمية قادرة على منافسة بعض المنتجين الدوليين في قطاعات محددة.

ولا تقتصر أهمية هذا التطور على احتياجات الدول الثلاث. فإمكانية إنتاج أنظمة عسكرية أقل تكلفة وأكثر ملاءمة لاحتياجات الدول ذات الميزانيات المتوسطة يمكن أن تمنح هذا التحالف فرصة لدخول أسواق جديدة في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط.

ويمكن أن تصبح السعودية مركزاً للتمويل والتجميع والتوطين، فيما توفر تركيا مجموعة من التقنيات والأنظمة المتقدمة، وتساهم باكستان في التصنيع واسع النطاق والصيانة والدعم اللوجستي. وبهذا يمكن الانتقال تدريجياً من استيراد الأسلحة إلى إنتاجها وتصديرها.

كما أن توطين الصناعات الدفاعية يمنح الدول الثلاث قدرة أكبر على التحكم في قراراتها السياسية. فكلما ارتفعت نسبة الإنتاج المحلي، تراجعت مخاطر تعرض الجيوش لضغوط مرتبطة بقطع الغيار أو الذخائر أو القيود السياسية على التصدير.

ومع ذلك، سيكون من الخطأ النظر إلى اتفاق مكة باعتباره إعلاناً عن محور عسكري مغلق في مواجهة الولايات المتحدة أو إيران أو إسرائيل. فمصالح الدول الثلاث ليست متطابقة، وتركيا عضو في الناتو، وباكستان لديها حساباتها الخاصة المرتبطة بالهند والصين، بينما تركز السعودية على أمن الخليج والتهديدات المرتبطة بإيران واليمن وأمن الطاقة والملاحة.

لكن هذه الاختلافات لا تلغي وجود مساحة واسعة للتعاون. بل قد تكون مرونة الاتفاق هي أحد عناصر قوته، لأنه لا يفرض بالضرورة تطابقاً كاملاً في السياسات الخارجية، وإنما يسمح لكل طرف بالاستفادة من قدرات الطرفين الآخرين.

والأهم أن الاتفاق يأتي ضمن اتجاه أوسع نحو بناء



هدى البوكيلي:

رؤية واشنطن لاتفاق «مكة» الدفاعي

حسابات معقدة..

حديث عن أزمة هرمز، إن «مهمة الولايات المتحدة ليست حماية الملاحة للعالم بأسره إلى الأبد». وتلخص العبارة توجهها معلنا في سياسة إدارة ترامب تجاه الشرق الأوسط، تستهدف تقليص الكلفة المباشرة لحماية المصالح الأمريكية، ومطالبة الشركاء بتحمل مسؤولية أكبر عن أمنهم. وتضمنت استراتيجية الأمن القومي الأمريكية الأخيرة نصا صريحا بهذا المعنى، ففي القسم الخاص بالشرق الأوسط تتحدث الوثيقة عن «نقل الأعباء وبناء السلام»، مع الحفاظ على مصالح واشنطن الأساسية مثل أمن مضيق

بينما تواجه القوات الأمريكية ضغوطا متزايدة بسبب حرب إيران وأزمة هرمز، لا تخفي إدارة الرئيس دونالد ترامب رغبتها في تحمل حلفائها مسؤولية أكبر في الدفاع عن أمنهم. ويبدو اتفاق الدفاع المشترك السعودي-التركي-الباكستاني منسجما مع هذه الرغبة من حيث المبدأ، لكنه يطرح احتمالا آخر قد يزعج واشنطن: أن تكون الدول الثلاث تبني قدرات إضافية لأنها باتت أقل يقينا من استمرار الضمان الأمريكي. وسبق أن قال وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، في

تبدو الاتفاقية منسجمة مع سياسة امريكية تريد من الشركاء تحمل عبء أكبر

ذلك لا يعني أن اتفاق مكة جاء استجابة لها، أو أن الاتفاق يحظى بترحيب امريكي بسببها. كما لا تكشف التقارير المتاحة إذا كانت واشنطن تعتبر الاتفاق وسيلة لتخفيف العبء عن قواتها.

ويرى فريدريك ويرى، الزميل الأول في برنامج الشرق الأوسط لدى مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي لـ"الحرّة"، إن الاتفاق يضيف طابعا رسميا على تعاون كان يتوسع بالفعل، وإن قيمته الأساسية سياسية وردعية، خصوصا تجاه إيران. بينما يقدم كريستوفر هيل، السفير الامريكي السابق، قراءة مشككة في استمرارية الضمان الامريكي. وقال هيل لشبكة CNN إن دول الاتفاق الثلاث ما زالت تريد العمل مع الولايات المتحدة، لكنها تتحرك بمفردها لأنها لم تعد متأكدة من أن واشنطن "ستكون موجودة" في وقت الحاجة إليها.

ولا تتساوى هذه الحسابات بالنسبة لأطراف الاتفاق الثلاثة، فالسعودية تريد تقليل مخاطر الاعتماد على ضامن أممي واحد، وتركيا ترى فرصة لتوسيع نفوذها والاستفادة من نمو صناعاتها الدفاعية. أما باكستان فتريد الحفاظ على شراكاتها التاريخية مع الرياض من دون تجاهل علاقتها بإيران أو حساباتها في جنوب آسيا.

ويعني ذلك أن تفسير الولايات المتحدة لمبدأ تقاسم الأعباء ليس واحدا، فهناك فارق بين حلفاء يبنون قدرات إضافية داخل نظام أممي تقوده واشنطن، وحلفاء يسعون إلى خيارات بديلة لأنهم يريدون ضمنا بديلا.

***موقع «الحرّة» الامريكي**

هرمز والبحر الأحمر، ومنع قوة معادية من الهيمنة على المنطقة.

ويسبق هذا التوجه الحرب الدائرة حاليا، ففي يونيو ٢٠٢٥ اعتبرت مساعدة وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي السابقة كاثرين تومسون أن حزمة مبيعات أسلحة امريكية للسعودية بقيمة ١٤٢ مليار دولار ستساعد على تقاسم الأعباء بشكل أكبر في المنطقة.

وينسجم هذا المبدأ بوضوح مع "اتفاق مكة" الذي تم توقيعه قبل أيام، لكن موقف الإدارة ليس بهذا الواضح. ومنذ توقيع السعودية وتركيا وباكستان اتفاقها للدفاع المشترك، لم يخرج تصريح علني من مسؤول في البيت الأبيض أو وزارة الخارجية أو البنتاغون يصفه بأنه خطوة مرحب بها بسياسة تقاسم الأعباء، أو يعتبره في المقابل تطورا يهدد المصالح الامريكية.

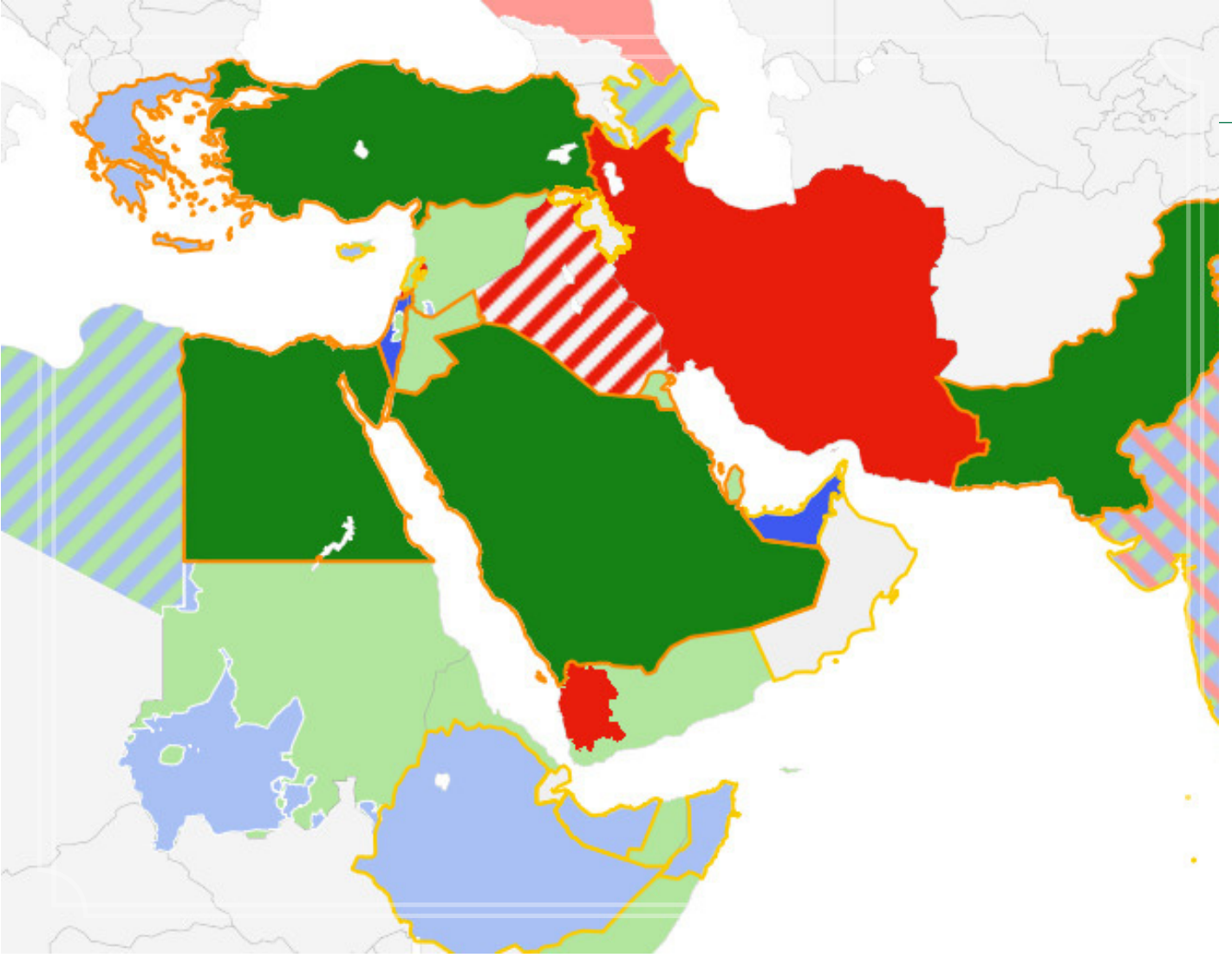
ويقول المتخصص في شؤون الخليج، غريغوري غوز، إن السعودية ودول الخليج تبحث عن مرونة في علاقاتها الأمنية، عبر توسيع عدد الشركاء ومصادر الدعم، ولكن من دون التخلي عن الولايات المتحدة.

ويرى أن ذلك يتفق مع ما تطلبه واشنطن من شركائها: قدرات أكبر، وردع إقليمي أوسع، واعتماد أقل على التدخل الامريكي.

لكن غوز يشكك في القيمة العسكرية الفورية للاتفاق، لأن تعهد الدفاع المشترك لا يعني في تقديره أن تركيا أو باكستان ستدخلان تلقائيا في أي حرب تخوضها السعودية. بينما يقول مايكل آيزنشتات، مدير برنامج الدراسات العسكرية والأمنية في معهد واشنطن، لـ"الحرّة" إن الاتفاق قد يكون "وثيقة تأمين" من أجل نظام أممي إقليمي أكثر تعديدية، حتى مع استمرار واشنطن كقوة مركزية بالنسبة للأمن السعودي على المستقبل المنظور.

وتفرض الحرب الحالية أبعادا أخرى، فالمعارك المستمرة منذ نحو ٦ أشهر، أثرت على انتشار القوات الامريكية وعلى بعض مخزونات الذخائر الدقيقة ووسائل اعتراض الدفاع الجوي، كما رفعت أزمة هرمز كلفة حماية الملاحة.

وتضاعف هذه الضغوط أهمية مبدأ تقاسم الأعباء، لكن



خارطة حلفاء إيران وإسرائيل والسعودية في الشرق الأوسط الجديد

ستكون النتيجة شرق أوسط أكثر تعددا للأقطاب و أكثر تشرذما وتنازعا

مجلة «نيوزويك» الأمريكية/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

ولكنها متزايدة الأهمية متحالفة مع إيران وإسرائيل والمملكة العربية السعودية ، وتتنافس كل منها على تشكيل مستقبل الشرق الأوسط. لا تشكل أي من هذه التجمعات ميثاقا أمنيا متعدد الأطراف رسميا، وتبقى عضويتها غير رسمية إلى حد كبير، حيث يتم تأسيسها في المقام الأول من خلال عدد متزايد من الاتفاقيات والقرارات المشتركة بدلا من تنسيق الإعلانات العامة.

تقرير خاص: توم أوكونور وجون فينغ: بينما لا يزال الشرق الأوسط يعاني من أزمة استمرت قرابة ثلاث سنوات منذ اندلاع الحرب في غزة وستة أشهر من الصراع المفتوح بين الولايات المتحدة وإيران ، فإن الخريطة الجيوسياسية للمنطقة تتغير. في حين أن الكثير من التغييرات الجارية متجذرة في اتجاهات موجودة منذ سنوات، فإن الاضطرابات المستمرة لم تؤد إلا إلى تسريع ظهور ثلاث كتل متغيرة

الأغلبية السنية.

يُعتبر حزب الله اللبناني، الذي ظهر بدعم إيراني لمواجهة الغزو الإسرائيلي في ثمانينيات القرن الماضي، ركيزة أساسية في التحالف. وقد امتد نفوذ هذه الحركة المسلحة والسياسية القوية إلى ما وراء حدود لبنان، ليشمل سوريا، حيث كان الرئيس السابق بشار الأسد حليفا محوريا آخر لمحور المقاومة حتى سقوطه على يد تحالف المعارضة بقيادة الإسلاميين في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٤.

كما تكبد حزب الله، الذي كان أول جماعة تتدخل ضد إسرائيل دعما للهجوم المفاجئ الذي شنته حركة حماس الفلسطينية في أكتوبر ٢٠٢٣، بعضا من أخطر الخسائر، حيث فقد العشرات من المقاتلين وزعيمه المخضرم، الأمين العام حسن نصر الله، بسبب الضربات الإسرائيلية.

كما لعبت مجموعة من الميليشيات الشيعية دورا في الخطوط الأمامية في سوريا في القتال ضد المتمردين والجهاديين، مثل تنظيم الدولة الإسلامية، وهي الميليشيات التي حملت السلاح في العراق في أعقاب الغزو الذي قادتته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ والذي أطاح بالرئيس صدام حسين، العدو المشترك لواشنطن وطهران، لمحاربة المتمردين السنة المتنافسين والقوات الأمريكية.

هذه الجماعات العراقية، التي كان العديد منها مرتبطا في الوقت نفسه بقوات الحشد الشعبي المدعومة من الدولة في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، نظمت نفسها لاحقا تحت راية

يبدو أن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران تعمل على ترسيخ اتجاه رئيسي واحد على الأقل: تراجع الثقة في قيادة واشنطن وتكثيف المنافسات بين اللاعبين الإقليميين الساعين إلى ملء الفراغ.

«حتى لو حققت واشنطن وإسرائيل أهدافهما المباشرة، ستظهر الولايات المتحدة بمظهر أقل موثوقة وقابلية للتنبؤ، وأقل قدرة على حماية حلفائها أو الحفاظ على الممرات البحرية الحيوية مفتوحة»، هذا ما قاله مارك ساكسر، المحلل الجيوسياسي في مؤسسة فريدريش إيبيرت الألمانية، والذي ساعدت أبحاثه في تحديد الكتل الناشئة، لمجلة نيوزويك.

وأضاف: «لقد ساهمت الصراعات المتشابكة في تسريع انهيار النظام الإقليمي، مما دفع كل قوة كبرى إلى السعي وراء

مصالحها الخاصة. تتنافس إسرائيل وإيران على الهيمنة الإقليمية، بينما يسعى تحالف من القوى المتوسطة، يضم السعودية وباكستان وتركيا ومصر، إلى تحقيق التوازن في مواجهة كليهما».

«محور المقاومة»

من بين الكتل الثلاث التي تتشكل، يمكن القول إن محور المقاومة هو الأكثر تماسكا، حيث تعود جذوره إلى عقود مضت إلى بداية الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩ والجهود المبذولة لمواجهة العزلة الدولية من خلال إنشاء شبكة من الحلفاء المسلمين الشيعة في المقام الأول من غير الدول في الشرق الأوسط ذي

الشرق الأوسط يتجه نحو نظام قائم على ثلاثة محاور متنافسة

موجود، وفي المستقبل القريب، يمتلك بعض القدرات العسكرية، لكنه على الأرجح سيتحول إلى شبكة أمنية وسياسية بدلا من مجرد شبكة عسكرية».

«الماسة السنية»

تُعتبر المملكة العربية السعودية على نطاق واسع الدولة الأكثر نفوذاً في العالمين العربي والإسلامي، ويعود ذلك جزئياً إلى مكانتها الفريدة كموقعين مقدسين في الإسلام، وهما مكة المكرمة والمدينة المنورة. ولا يقتصر نفوذ المملكة على التاريخ فحسب، بل يشمل أيضاً اقتصادها سريع النمو وبرنامج التحديث الطموح الذي يتبناه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان ضمن رؤية ٢٠٣٠، والذي ساهم بشكل كبير في تعزيز مكانة الرياض على الساحة الدولية.

إن تحول المملكة ومستقبلها باتا على المحك، إذ تواجه تهديداً متعدد الجبهات ناجما عن حرب حثت الولايات المتحدة على تجنبها. وقد دفع هذا الصراع السعودية إلى تعزيز شراكاتها التاريخية مع مصر وباكستان - الدولة الإسلامية الوحيدة في العالم التي تمتلك أسلحة نووية، والتي وقعت معها الرياض اتفاقية دفاعية في سبتمبر الماضي - وإلى إعادة تقييم منافستها مع تركيا - وهي قوة إسلامية رائدة أخرى والعضو الوحيد في حلف الناتو في الشرق الأوسط - وتحويلها إلى شراكة استراتيجية.

شكلت هذه الدول الأربع مجتمعة ما يشار إليه باسم «الرباعية». وعلى نطاق أوسع، فقد عززت أيضاً علاقاتها

المقاومة الإسلامية في العراق لشن هجمات على القوات الأمريكية والإسرائيلية في أعقاب حرب غزة. ومن أبرز أعضائها كتائب حزب الله، وحركة النجباء، وكتائب سيد الشهداء.

ومع ذلك، فقد برز أحدث المنضمين إلى المحور كأقوى عناصره. فعندما انهارت الحكومة اليمنية وسط الفوضى الإقليمية التي شهدتها الربيع العربي عام ٢٠١٢، بدأت إيران في تكثيف دعمها لأنصار الله، المعروفة أيضاً بحركة الحوثيين، وهي فصيل متمرد قوي يسعى إلى إحياء الحكم الزيدي الشيعي التاريخي في البلاد.

بينما توقف قتال أنصار الله مع الحكومة اليمنية

والتحالف الذي تقوده

السعودية بعد وقف

إطلاق النار في أبريل

٢٠٢٢، عادت الجماعة

لتستحوذ على اهتمام

العالم مجدداً بحملتها

التي استهدفت السفن

التجارية رداً على الحرب

في غزة. والآن، عادت إلى صراع مباشر مع السعودية أيضاً، مهددة مجدداً المرور عبر قناة السويس الحيوية، في وقت تمارس فيه إيران نفوذاً قوياً على مضيق هرمز، مما يضع ضغطاً غير مسبوق على التجارة الدولية.

إلى جانب هؤلاء اللاعبين الرئيسيين، تأتي جماعات أخرى متحالفة مع المحور من أفغانستان وباكستان، مع وجود أنشطة مزعومة تجري داخل دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً، وأبرزها البحرين، العضو الوحيد في كتلة شبه الجزيرة العربية ذات الأغلبية الشيعية المسلمة.

قال المحلل أمير حسين وزيريان، المقيم في طهران، لمجلة نيوزويك: «محور المقاومة لم يختفِ. إنه

محور المقاومة يعيد تشكيل نفسه إلى شبكة أمنية وسياسية

أنقرة الشهر الماضي، حيث انتقد الزعيم الأمريكي الحلفاء الأوروبيين لتقاعسهم عن العمل.

وكما صرح الدبلوماسي السعودي السابق سعد عبد الله الحماد مؤخرا لمجلة نيوزويك ، فإن حالة عدم اليقين الناجمة عن الصراع المستمر «تخلق فراغا نسبيا في القيادة الأمنية، مما قد يدفع القوى الإقليمية - السعودية وتركيا والإمارات وإيران - نحو مزيد من الاستقلال الذاتي وسباق محموم من أجل النفوذ غير المباشر».

وقال الحماد: «في المقابل، تتضاءل احتمالية نشوب حرب شاملة، بينما ترتفع احتمالية نشوب «حروب الظل» - وهي عبارة عن ضربات محدودة وعمليات إلكترونية وصراعات بالوكالة. وهذا يمثل تحولا للمنطقة من «الردع المستقر» إلى «الردع المتقلب».

تحالفات إسرائيل الإقليمية تتوسع وسط تصاعد المنافسة على النفوذ

تحالف «السداسي»

وتجد المملكة العربية السعودية نفسها أيضا تتنافس على النفوذ على الصعيد المحلي، حيث تتفاقم الانقسامات بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي تحت وطأة أخطر أزمة تاريخية يشهدها التكتل حتى الآن. خالفت الإمارات العربية المتحدة الإجماع العربي الراسخ بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل بموجب اتفاقيات أبراهام لعام ٢٠٢٠، وانضمت إليها البحرين، ثم السودان والمغرب. ومنذ ذلك الحين، عززت الإمارات شراكاتها مع إسرائيل، رغم انتقادات المسؤولين الإماراتيين العلنية لعملياتها في غزة ولبنان. لعبت الإمارات العربية المتحدة دورا في دعم جهات

مع مجموعة من الحكومات الأخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتعزيز التعاون وتنسيق الاستجابات للآزمات.

كما تمتعت هذه الدول بعلاقات إيجابية إلى حد كبير مع الولايات المتحدة، لكن الحرب المستمرة مع إيران أثارت تساؤلات عميقة حول مدى وفعالية التزامات واشنطن الأمنية، حيث تتعرض الدول التي تستضيف قواعد أمريكية لقصف مستمر.

أظهرت الضربات السعودية ضد كل من أنصار الله في اليمن والمقاومة الإسلامية في العراق استعداد المملكة للرد في ساحة المعركة، إلا أن الرياض وحلفاءها في التحالف ضغطوا بقوة

من أجل حل دبلوماسي. وقد برزت باكستان وقطر بشكل خاص كعنصرين أساسيين في جهود الوساطة الأمريكية الإيرانية، بينما تقود عُمان -التي تُعد الأكثر

حيادية بين دول الشرق الأوسط- الآن المفاوضات المباشرة مع طهران بشأن مضيق هرمز.

قد يكون لموقف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أهمية بالغة، نظرا للإشادة المتكررة التي يتلقاها من ترامب. كما أظهر دور أنقرة في تسريع الإطاحة بالأسد في سوريا، والدفاع عن حكومة الوحدة الوطنية الليبية المعترف بها دوليا ضد حكومة الاستقرار الوطني المنافسة، ومساعدة أذربيجان في تفكيك دولة آرتساخ الانفصالية المدعومة من أرمينيا في القوقاز، قدرة تركيا على تحقيق النتائج العسكرية المرجوة.

بل إن ترامب أشاد بأردوغان لعدم تدخله في الصراع الأمريكي الإيراني خلال قمة الناتو التي استضافتها

مع اليونان وقبرص، اللتين تشتركان في الرغبة في مواجهة النفوذ التركي المتزايد في شرق المتوسط. وقد وقعت الدول الثلاث اتفاقية في ديسمبر/كانون الأول لتكثيف المناورات العسكرية المشتركة في المنطقة. في غضون ذلك، ازداد الخلاف بين نتنياهو وأردوغان حدة. وقد جادل بعض المسؤولين والمحللين الإسرائيليين بأن أنقرة و «محور السنة» الجديد يشكلان تهديدا أكبر من طهران.

أوضح يوثيل غوزانسكي، الباحث الرئيسي ورئيس قسم أبحاث الخليج في معهد دراسات الأمن القومي، والذي سبق له العمل في مجلس الأمن القومي الإسرائيلي وكمستشار للعديد من رؤساء الوزراء، لمجلة نيوزويك مؤخرا كيف أن «الحرب أحدثت تغييرات» في مفاهيم الأمن، مما أدى إلى «لعبة محصلتها صفر في الشرق

الأوسط» حيث ستصبح علاقات إسرائيل مع الإمارات العربية المتحدة وغيرها أكثر قيمة. قال غوزانسكي: «إذا ضعفت إيران، ستري الدول أن إسرائيل تزداد قوة، أو حتى تركيا، وستسعى إلى تحقيق التوازن في مواجهة ذلك. هذا من أساسيات العلوم السياسية».

النظام الجديد

في حين بدأت هذه الكتل الثلاث في الظهور كمراكز رئيسية للتحالف في الشرق الأوسط، إلا أنه من الصعب وصف المشهد الحالي بأنه نظام جديد. مع تراجع النفوذ الأمريكي المهيمن في السابق

فاعلة غير حكومية تُقسم الدول العربية، بما فيها اليمن، حيث حاول المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي المدعوم من أبوظبي الاستيلاء على السلطة من الحكومة المدعومة من الرياض، إلا أنه مُني بالهزيمة في هجوم مضاد مطلع هذا العام. ونفت الإمارات تقديم أي دعم لحكومة الاستقرار الوطني في ليبيا وقوات الدعم السريع التي تُقاتل الحكومة السودانية، رغم الأدلة المتواصلة التي قدمها خبراء الأمم المتحدة.

من وجهة نظر إسرائيل، تُشكل الشراكة مع الإمارات العربية المتحدة موطئ قدم حيويًا في العالم العربي، في وقتٍ تدهورت فيه العلاقات مع مصر والأردن، الدولتين العربيتين الوحيدتين اللتين طبعتا العلاقات سابقا. وبينما تتلاشى الآمال في الحصول على اعتراف دبلوماسي طال انتظاره من السعودية - التي تشترط ربط هذه العملية بإقامة

دولة فلسطينية، حتى لو كان ذلك على حساب خسارة الرياض المحتملة لاتفاق نووي مريح مع واشنطن - فقد عززت إسرائيل تعاوننا مثمرا في أماكن أخرى. شهدت العلاقات الإسرائيلية الهندية ازدهارا ملحوظا في عهد رئيسي الوزراء بنيامين نتنياهو وناريندرا مودي. وتتعاون الدولتان، إلى جانب الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة، بشكل مباشر من خلال آلية التعاون بين إسرائيل والإمارات، وقد عززتا بشكل كبير التعاون في قطاع الدفاع خلال السنوات الأخيرة، على الرغم من أن نيودلهي دعت باستمرار إلى خفض التصعيد منذ اندلاع الحرب على إيران. وإلى الغرب، استثمرت إسرائيل أيضا في شراكات

الممرات البحرية والطاقة في قلب الصراع على النفوذ الإقليمي

لاختلاف أهدافهم ومصالحهم، إلا أن كريج أشار إلى أن «الاقتراح مهم حتى لو فشل».

قال كريج: «يعكس هذا تقييم إيران بأن بيئة ما بعد الحرب تتيح فرصة للانتقال من النفوذ غير الرسمي إلى الوضع الرسمي. تريد طهران الاعتراف بأنه لا يمكن إدارة هرمز والعراق ولبنان واليمن وأمن الخليج بشكل عام دون موافقة إيرانية».

قال: «إذا نجت الجمهورية الإسلامية من الحرب، فسيتمتعون على الحكومات الإقليمية إعادة النظر في استراتيجياتها. ولن يجدي نفعا العودة إلى استراتيجية الاحتواء فقط. فقد أثبتت إيران قدرتها على تحمل العقاب، والاحتفاظ

بقدراتها التخريبية، وتوسيع نطاق الصراع خارج حدودها. وبالمثل، فإن قبول الهيمنة الإقليمية الإيرانية سيكون كارثيا من الناحية الاستراتيجية».

بينما يسعى اللاعبون إلى تحقيق التوازن بين الردع العسكري والمساعي الدبلوماسية، مع إعطاء الأولوية للمصالح المباشرة على حساب الولاءات الرسمية، قد لا يكون من السهل تحديد النتيجة بالمعنى التقليدي. قال كريج: «لن يقوم النظام الإقليمي الجديد على التحالفات بالمعنى التقليدي، بل سيكون نظاما متغيرا من التحالفات المتداخلة والاتفاقيات الثنائية والشبكات المتنافسة. إيران في وضع جيد للعمل في هذا المناخ، وكذلك إسرائيل والإمارات العربية المتحدة».

«ستكون النتيجة شرق أوسط أكثر تعددا للأقطاب، ولكنه سيكون أيضا أكثر تشردا وتنازعا مستمرا».

لصالح بيئة جيوسياسية أكثر انقساما في المنطقة، «ما يظهر هو نظام متعدد الأقطاب شديد التنافسية حيث تقوم الدول بالتحوط والتعاون التكتيكي والتنافس في وقت واحد»، كما قال أندرياس كريج، المحاضر الأول في كلية الدراسات الأمنية في كينجز كوليدج لندن، والكلية الملكية للدراسات الدفاعية، والزميل في معهد دراسات الشرق الأوسط.

«لقد أدت الحرب إلى تسريع العديد من الاتجاهات الموجودة مسبقا: تآكل سيادة الدولة، وتفتت الدول العربية، وتراجع مصداقية الحماية الأمريكية، وتزايد أهمية القوة غير المباشرة»، هذا ما قاله كريج لمجلة نيوزويك.

قال كريج: «أقامت إيران وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة محاور إقليمية تضم ميليشيات وحركات سياسية وشبكات تجارية

وعلاقات استخباراتية وشركاء مسلحين محليين. لا تستطيع هذه الشبكات غزو المنطقة أو كسب الحروب التقليدية، لكنها قادرة على عرقلة المنافسين، وفرض تكاليف باهظة، والتأثير في السياسة المحلية، وجعل إقامة المستوطنات مستحيلة دون مشاركتها».

ومع ذلك، ثمة تحالف افتراضي آخر. ففي وقت سابق من هذا الأسبوع، اقترح وزير الدفاع الإيراني بالوكالة، العميد مجيد بن رضا، خلال مكالمة هاتفية مع نظيره التركي يشار غولر، أن تنضم الجمهورية الإسلامية إلى تركيا ومصر وباكستان والسعودية ودول أخرى لتشكيل تحالف إسلامي أوسع.

على الرغم من أن الفكرة قد تكون سابقة لأوانها نظرا

المنافسة بين إيران وإسرائيل والسعودية ترسم ملامح المرحلة المقبلة

تحالف سعودي - تركي - باكستاني يعيد رسم معادلة الردع في مواجهة التمدد الإيراني



الجهة الأولى: ردع إيران

تحالف الرياض - أنقرة - إسلام آباد يخلق توازنًا جديدًا يردع طهران عن التفكير في الزحف على الخليج واستهداف دول المنطقة.



الجهة الثانية: سوق النفط

التحالف يحمي شرايين الطاقة العالمية، ويمنع إيران من استخدام ورقة النفط ابتزازاً للعالم عبر إغلاق مضيق هرمز وباب المندب واستهداف المنشآت.



الجهة الثالثة: الرأي العام

التحالف يواجه الدعاية الإيرانية، ويكشف عدوان طهران على جيرانها، ويخطئ بتأييد عربي وإسلامي ودولي واسع.



حلف ثلاثي برؤية دفاعية.. لحماية المنطقة
وصون أمن الطاقة واستقرار العالم

عبد الرحمن الراشد:

«الحلف» ضد طهران على ثلاث جبهات

المفاوضات، وستؤدي تدريجياً إلى إفقاد إيران معظم أوراق القوة التي تمتعت بها في حربها مع الولايات المتحدة.

في الشهر الماضي، صعدت إيران حربها على شمال وجنوب السعودية بفتح جبهتين من حدود العراق واليمن. كان ذلك أمراً خطيراً ليتراشق مع نشاط ولي العهد السعودي بترتيب «اتفاق مكة»، وإعلان التحالف العسكري الثلاثي مع تركيا وباكستان، الذي كان في طور الإعداد منذ العام الماضي. وهو التحالف الثاني الذي بنته السعودية وأعلنته خلال أسبوع واحد، بعد تأسيس تجمع عسكري بحري دولي تقوده الرياض.

تتجلى أهمية التحالف مع تركيا وباكستان على ثلاث جبهات في: ردع إيران، وسوق النفط، والرأي العام العربي والإسلامي.

الجهة الأولى هي إيران نفسها. نشاط طهران العسكري المتصاعد يفصح نواياها في توسيع دائرة

بات واضحاً أن الحرب التي تشنها إيران هي على المملكة العربية السعودية وشقيقاتها الخليجية، وليست حرباً إيرانية على أمريكا أو إسرائيل. فقد هاجمت إيران السعودية بأكثر من ألف مسيرة منذ فبراير (شباط) الماضي، إضافة إلى الصواريخ الباليستية التي استهدفت المنشآت المدنية والعسكرية. ووسع الإيرانيون الحرب عبر أراضي بلدين، العراق واليمن، لمحاصرة السعودية. الرياض في المقابل فاجأت طهران بتأسيس تكتل يجمع ثلاث دول تحيط بإيران حدودياً. اليوم الحلف يقلب ميزان القوة ضد إيران. أصبحت تركيا وباكستان دولتي مواجهة وليستا متفرجتين. قوة بعمق استراتيجي وقدرات عسكرية أكبر، وأربعمئة مليون إنسان، أربعة أضعاف إيران، وأكثر من ألف وأربعمئة كيلومتر حدوداً برية تطل على إيران. دولياً، تركيا عضو في حلف الناتو الغربي، وباكستان قوة نووية وقريبة من الصين عسكرياً. خطوة سعودية ستؤثر على إدارة الصراع وعلى

تتجلى أهمية التحالف مع تركيا وباكستان على ثلاث جبهات

الماضي؛ إذ تركزت هجماتها على السعودية وبقية دول الخليج والأردن أكثر من استهداف خصمها في الحرب، الولايات المتحدة وإسرائيل.

وهناك الجبهة النفطية التي يدافع عنها التحالف، المعركة التي يترقبها العالم كله. إيران تغلق مضيق هرمز وباب المندب، وتقصف منشآت الإنتاج والتصدير الخليجية، وتسعى إلى تركيع العالم لشروطها. فور الإعلان عن التحالف الثلاثي الجديد تفاعلت أسواق البترول سريعاً، واستقبلت الخبر بانخفاض أسعار النفط في السوق الدولية.

أما الجبهة الثالثة فهي الصراع على الرأي العام، على أفئدة وعقول نحو ثلاثمائة مليون عربي وأكثر من مليار مسلم في العالم. هؤلاء كانوا يشاهدون حرباً تسوق لهم على أنها عدوان أمريكي - إسرائيلي ضد دولة مسلمة مسالمة. ولأن الحرب لم تحسم مبكراً، اهتمت إيران بتبرير عدوانها وتصوير عدوانها على جاراتها على أنهم في المعسكر الأمريكي - الإسرائيلي.

في مواجهة الحلف، سيصعب على ماكينة الدعاية الإيرانية ومنصاتها إقناع مليار ونصف مليار شخص بسريتها المزورة، أن باكستان وتركيا والسعودية دول ضد العرب والمسلمين. وهكذا ستخسر قيادة طهران المختبئة تحت الأرض الحرب الدعائية. سنرى سلوك طهران العدواني يتغير خلال الأيام المقبلة.

✽ صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية

النزاع، وربما خلق واقع جغرافي جديد في الخليج تفرضه بالقوة. تحالف الرياض - أنقرة - إسلام آباد، هدفه خلق توازن يردع إيران عن التفكير في الزحف على منطقة الخليج، واستهداف الأردن وسوريا واليمن كذلك. توسيع نطاق الحرب سيكلف قيادة إيران الكثير.

استراتيجية طهران في مواجهة الحرب مع أمريكا كانت تقوم على ارتهان النفط. جعلت سد مضيق هرمز، وقصف الدول المنتجة، ورققتها الراحبة في الضغط على دولة عظمى لا تستطيع مواجهتها بشكل متكافئ عسكرياً. المحور السعودي الجديد يحرم إيران من هذه الورقة.

نلاحظ أن التحالف الثلاثي يحظى بتأييد دولي كبير، على اعتبار أن معظم الحكومات فضلت الوقوف على الحياد في الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران. فالعديد من الدول، بما فيها التي تعتبر مواجهة إيران مبررة، وجدت أن الحرب شنت من دون إعداد قانوني ودبلوماسي كاف لها. ويمكننا استشعار التأييد الدولي للمحور الثلاثي السعودي - التركي - الباكستاني من الدعم الدولي الواسع للتحالف البحري متعدد الجنسيات، الذي أعلنت عنه السعودية، الأسبوع الماضي، وشاركت ٤٣ حكومة في اجتماعه في مبنى وزارة الدفاع في الرياض. كلا المشروعين، «مكة» و«البحر الأحمر» دفاعي، وموجه ضد العدوان الإيراني، وكلاهما تم الإعداد له سياسياً وقانونياً.

الجبهة التي بنيت لمواجهة إيران ليست للسعودية وحدها، بل تظل كذلك منطقة الخليج، وشرق العالم العربي. الهدف وقف إيران التي فقدت معظم مراكز نفوذها، بعد تدمير «حزب الله» وإسقاط حليفها نظام الأسد، فقررت زعزعة المنطقة وخلق واقع جيوسياسي جديد يمكنها من تهديد الدول العربية. وقد تبينت ملامح خطة إيران منذ عودة الحرب في أواخر فبراير



د. محمد نور الدين:

تناقضات «حلف مكة»: كيف لتركيا أن تقاتل إيران؟

ومع أن البيان الذي أعلنت من خلاله الاتفاقية أشار إلى محادثات تجري منذ سنة بين الدول الثلاث في هذا الخصوص، فإن توقيت التوقيع في قصر الصفا في مكة، والذي تم بين ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، والرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، ورئيس الحكومة الباكستانية، شهباز شريف، كانت له دلالاته البينة. وفيما اعتبرت الصحف التركية الموالية لحزب «العدالة والتنمية» الحاكم أن الاتفاقية تعكس نشوء «مركز قوة جديد»، بدت الصحف العلمانية المعارضة وكأنها تعتمد تجاهل الحدث.

وكان وزير خارجية تركيا، حاقان فيدان، أشار إلى أن

لم يكن التوقيع على «اتفاقية مكة للدفاع المشترك» بين السعودية وتركيا وباكستان، الجمعة الماضي، والذي طغى حتى على تطورات المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران، والوضع في مضيق هرمز، حدثا عاديا. ذلك أن الخصوصيات العقائدية والسياسية والجغرافية للدول الثلاث الموقعة، والسياق الذي أتت فيه هذه الاتفاقية، فضلا عن الإعلان أن الهدف الرئيس منها هو الردع الجماعي للتهديدات التي تشهدها المنطقة، وأن أي عدوان على أحد أطرافها، يُعد عدوانا على الطرفين الآخرين - على الرغم من القول إنها غير موجهة ضد أحد -، كلها عوامل تمنح الحدث أهمية استثنائية.

توقيع الاتفاقية أعاد رسم مشهد التحالفات الإقليمية

محاصرة طهران، ولتركيها رغبة في تعزيز نفوذها الإقليمي، فإن وجود باكستان - التي تقوم اليوم بدور الوساطة - ضمن هذا التحالف يثير العديد من علامات الاستفهام، التي يجيب عليها البعض بأن الاعتبارات الأمريكية ربما كانت وراء الانضمام الباكستاني، وذلك بهدف توفير مظلة نووية، نظرياً، للتحالف الجديد.

٣- تثير الهوية الإسلامية السنية للدول الثلاث، مخاوف لدى بعض المراقبين من أن تتسبب هذه الخطوة في إعادة تسعير الصراع المذهبي في المنطقة، وهو ما يفسر ربما إحجام مصر (حتى الآن على الأقل) عن الانضمام إلى ذلك «البلوك السني»، على نحو قد يتيح لها القيام بدور أكبر في السياسة الخارجية - وهو الدور الذي كانت تبحث عنه تركيا دائماً، لكنها افتقدته، ولم تحسن القيام به. وفي هذا الإطار، يعتقد الكاتب التركي المعروف، منصور آق كون، أن الاتفاقية ليست موجهة ضد إسرائيل واليونان، بل تهدف إلى تحقيق التوازن مع إيران واستيعابها وتوجيه رسالة إلى أذرع «محور المقاومة». ولذا، يرى الكاتب أن دولاً أخرى سنية من مثل مصر وقطر والإمارات، قد تنضم قريباً إلى التحالف الجديد.

٤- تخالف الاتفاقية مبدأ أتانورك القائم على الحياد بين الدول، والذي يجليه شعار «سلام في الوطن، سلام في العالم». لا بل يذهب البعض إلى اعتبارها استنساخاً لـ«حلف بغداد» الذي أسسته بريطانيا عام ١٩٥٥، وكانت

الاتفاقية تهدف إلى «تعزيز الأمن الإقليمي، نظراً إلى أن التدخلات الخارجية في شؤون المنطقة، زادت من حدة عدم الاستقرار والاضطرابات». واعتبر فيدان أنه يتعين على دول المنطقة «بناء هياكل مؤسسية أكثر فاعلية تضمن الأمن والاستقرار. ولا يمكن تنمية الاقتصاد في ظل بيئة أمنية مضطربة».

وفيما يستمر توالي التحليلات والتكهنات في شأن الاتفاقية ومقتضياتها وتبعاتها، يمكن إلى الآن تسجيل النقاط التالية:

١- الاتفاقية عسكرية في جوهرها، وتقتضي الدفاع عن أي طرف يتعرض لاعتداءات، والتعاون في المجالات الدفاعية والأمنية. وفي هذا الإطار، أوضح فيدان أن آلية عمل «اتفاقية مكة» مطابقة، في كل النواحي، فيما ذهب البعض إلى إحياء فكرة تشكيل «حلف ناتو إسلامي». لكن، هل ثمة إمكانية فعلاً لتطبيق هذه النصوص، في ظل كثرة التعقيدات وتضارب المصالح؟

٢- الدول الثلاث الموقعة على الاتفاقية تدور في فلك الولايات المتحدة، وهو ما يطرح سؤالاً عن موقف الأخيرة من هذه الخطوة، في ظل المواجهة المُحتدِمة بينها وبين إيران. هنا، يحتمل البعض أن تكون الاتفاقية رسالة أمريكية، عبر الدول الثلاث، إلى إيران بهدف دفعها إلى تقديم تنازلات. لكن إذا كانت للسعودية مصلحة أكيدة في

تباين مصالح الدول الثلاث وتناقض حساباتها يثيران شكوكا

إلى هذا الحلف لمواجهة الهند، وهي التي تملك قنبلة نووية. كما لا يمكن تركيا أن تغامر بدعم علني لإسلام آباد ضد نيودلهي. وعليه، فإن الطرف الأكثر احتياجا إلى هذا الاتفاق هو السعودية، التي تعاني من تآكل صورتها الردعية، سواء تجاه إيران أو اليمن. وإذ يوفر لها الحلف الجديد نظريا فرصة لترميم صورتها، فمن غير المضمون نجاح هذه المحاولة.

٨- يختزن الحلف الجديد تناقضات كثيرة بين أعضائه - من بينها التباين العقائدي بين الإسلام العثماني والإسلام الوهابي، واللذين يتصادمان منذ أكثر من مئتي عام -، وهو ما يُفقد واحدًا من المداميك المهمة الضرورية لنجاحه، فيما لا يجدي هنا كلام مسؤول تركي، إلى صحيفة «حرييات»، عن أن الاتفاقية تستند أيضا إلى «التاريخ المشترك والإيمان». ومن شأن هذه التناقضات أن تضع تركيا أمام امتحان صعب، عندما يتعلق الأمر بهجوم إيراني، مثلا، على السعودية التي قد تطلب مساعدتها تنفيذا للاتفاقية. فهل ستفعلها تركيا وتدخل في حرب للدفاع عن المملكة ضد إيران؟

على أي حال، يبدو من الصعب اليوم التفاؤل بهذا الحلف الجديد، الذي يعيد إلى الأذهان فترة «حلف بغداد»، وما شهدته المنطقة خلالها من منافسات وقلقل عديدة، وذلك وفق الكاتب التركي المعروف في صحيفة «قرار»، فهمي قورو.

تركيا طرفا فيه في ظل حكومات الإسلامي عدنان مندريس. ومن خلال هذه المقارنة، يذهب هؤلاء إلى أن تركيا لم تدخل في أي أحلاف إقليمية، إلا في ظل حكومات ذات طابع إسلامي.

٥- يأتي الإعلان عن التحالف الجديد بعد شهر من انعقاد قمة حلف «الناتو» في تركيا، وهو يبدو منسجما مع مقررات القمة التي رأى فيها البعض قبولا لتركيا بأداء أدوار لصالح الغرب في مواجهة التهديدات الآتية من روسيا وإيران. ويُنظر، بالتالي، إلى دول «حلف مكة» الثلاث على أنها تقوم بدور الوكيل للغرب في المنطقة، وذلك بهدف تخفيف الأعباء عن الولايات المتحدة.

٦- بدأت الأوساط التركية الموالية لإردوغان، تبرر الانضمام إلى الحلف الجديد، بأنه يضيف عامل ردع جديدا ضد الأطماع الإسرائيلية في تركيا. وعلى الرغم من أن العامل الإسرائيلي ليس بعيدا تماما من المشهد، فإن التركيز عليه الآن يبدو أنه يفيد إردوغان في كسب أصوات جديدة في معركة الرئاسة لعام ٢٠٢٨، ولا سيما في ظل تراجع شعبية حزب «العدالة والتنمية».

٧- يبقى السؤال حول الطرف الذي يحتاج إلى مثل هذه الاتفاقية. فلتركيا حساباتها الداخلية والإقليمية التي لا تحتاج فيها إلى دعم من السعودية (غير القادرة أصلا على ذلك)، فيما باكستان بعيدة جغرافيا عن أي صدام تركي مع إسرائيل أو اليونان، ولا تشعر بالحاجة

رؤى و قضايا عالمية



غسان شربل:

خرائط معلقة ودم وضباب

*رئيس تحرير «الشرق الأوسط»

ممتزج برائحة الدم ومشاهد الركام. تسود في مسارح الحروب التي انطلقت إثر «طوفان السنوار» وتوسعت لاحقا، حالة من الانتظار المثقلة بالشكوك. يتحدث كثيرون عن استحقاق الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة في مطلع نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل. لا جدال في أن إدارة الرئيس دونالد ترمب هي اللاعب الأول في بحيرة

من الناحية الرسمية انتهت مدة وقف النار بين إيران وأمريكا، التي حددتها مذكرة التفاهم بستين يوما. وهي لم تكن في الواقع وقفا فعليا للنار، إذ تخللها تبادل ضربات، فضلا عن إعلان الطرفين أن مذكرة التفاهم لم تعد قائمة، أو أنها معلقة على الأقل. لا مبالغة في القول إن ضبابا كثيفا يسود المنطقة وهو

تسود في مسارح الحروب حالة من الانتظار المثقلة بالشكوك

الأزمات المفتوحة.

وهي في الحقيقة إدارة مربكة ومرتبكة. المفردات التي يستخدمها سيد البيت الأبيض تضاعف الضباب المحيط بالأهداف القريبة والبعيدة. يلوح بضربات هي الأولى من نوعها منذ الحرب العالمية الثانية، ثم ينكفي إلى الرهان على «الخنق الاقتصادي». الصورة التي سيخرج بها ترمب من الانتخابات النصفية مشوشة هي الأخرى سلفا. ثمة من يعتقد أن الانتخابات ستضعفه، في حين يعتقد آخرون أنه لن يكون لديه بعدها ما يخسره. وأنه قد يتمسك أكثر بالدفاع عن صورته وصورة عهده، ولن يقبل بصورة الخاسر.

الاستحقاق الثاني يتمثل في الانتخابات التشريعية في إسرائيل في ٢٧ أكتوبر (تشرين الأول) المقبل، وهي حاسمة بالنسبة إلى بنيامين نتنياهو. ولا مجال لإنكار أن نتنياهو كان لاعبا مهما وشديد الخطورة في السنوات الماضية. يكفي هنا التذكير بأن جهاز «الموساد» سرق في عهد نتنياهو الأرشيف النووي الإيراني في اليوم الأخير من يناير (كانون الثاني) ٢٠١٨.

وأن ترمب انسحب من اتفاق أوباما النووي مع إيران بعد ثمانية أيام من كشف نتنياهو نفسه عن بعض ما جاء في الوثائق المسروقة. ولا يمكن تجاهل أن أمريكا ذهبت إلى الحرب مع إيران برفقة إسرائيل.

وعلى رغم استطلاعات الرأي التي تؤكد تراجع شعبية رئيس الوزراء الحالي، فإن تعقيدات المشهد السياسي الإسرائيلي ولعبة تشكيل الحكومات تجعلان التكهّن بمصير هذا اللاعب الخطر صعبا.

وليس ثمة شك بأن بقاء نتنياهو سيترك بالتأكيد أثرا واضحا على ملفات غزة ولبنان وإيران، لكن غيابيه لا يعني أن الورثة سيتنازلون عن أهدافه في نزع سلاح «حماس» و«حزب الله» ومسائل أخرى.

عنصر ثالث لا يقل تأثيرا وهو الموقف الإيراني. يصعب التكهّن بخيارات مجتنبى خامنئي. المرشد الإيراني الحالي رجل مجروح.

تركت الحرب جروحا في جسده وعائلته وهالة بلاده ومشروعها. ويصعب التكهّن بما إذا كانت التعيينات العسكرية التي أجراها ستدفع الأزمة نحو جولة جديدة من الحرب.

وثمة من يعتقد أن بعض العسكريين الذين توزعوا في مواقع حساسة هم من دعاة الذهاب بعيدا في سياسة المجازفة كي لا نقول في الميول الانتحارية. التعامل الإيراني مع موضوع مضيق هرمز لا يوحي أبدا بإمكان التوصل إلى حلول واقعية. ما هو مطروح ليس الموضوع النووي وحده.

التسوية ستحدد موقع إيران في الإقليم وعلاقتها بـ«الجيش الحليفة»، وهو ما يمس مصير الخرائط

مرحلة انتظار مثقلة بالأخطار تمتد إلى الخرائط المعلقة والخرائط القلقة

الخيارات الإيرانية. المأزق اللبناني عميق. خلل فادح في ميزان القوى يجعل استعادة الأرض المحتلة بالقوة مستحيلاً. والتمن المطروح للخروج عبر التفاوض مرفوض من «حزب الله» وإيران. وبقاء لبنان معلقاً على حبال الانتظار يضاعف تدهوره وتفككه.

لبنان ليس الخريطة الوحيدة المعلقة. يبذل العراق جهوداً جدية لترميم مؤسساته وإعادة قرار الحرب والسلم إليه. لا تبدو الرحلة سهلة على الإطلاق في ضوء ممانعة بعض الميليشيات واستمرار المسيرات في مهاجمة أهداف في كردستان. العراق معلق أيضاً على حبال المواجهة الأمريكية - الإيرانية، وسط انقسامات سياسية وأزمة اقتصادية غير بسيطة على الإطلاق.

الخريطة اليمنية معلقة هي الأخرى وسط إصرار الحوثيين على القيام بأدوار إقليمية إيرانية في البحر الأحمر وباب المندب وعلى الأرض اليمنية نفسها. تكاد سوريا تشكل استثناء. لقد تمكن الرئيس أحمد الشرع، حتى الآن، من تغليب سوريا الدولة على سوريا الساحة، عبر مجموعة واسعة من العلاقات والتحالفات والحسابات الواقعية.

مرحلة انتظار مثقلة بالأخطار تمتد من مضيق هرمز ومحيطه إلى الخرائط المعلقة والخرائط القلقة.

التي ترابط فيها هذه الفصائل. نصيحة قآني للفصائل العراقية بعدم قبول سياسة حكومة الزبيدي بـ«حصر السلاح» تشبه النصيحة الموجهة إلى «حماس» و«حزب الله» اللبناني.

وإعلان قائد الجيش الإيراني عن مكافأة مالية لأي عسكري يتمكن من قتل جندي امريكي أو أسرته، يضاعف التساؤلات عن حرارة المرحلة المقبلة.

واضح من مسار المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية، برعاية أمريكية، أن الانتظار هو سيّد الموقف. وفي مناخ الانتظار هذا، تواصل إسرائيل ارتكاب جرائم غير مسبوقة في جنوب لبنان. لم تعد تكتفي باغتيال الأفراد. ذهبت بعيداً في اغتيال قرى بكاملها وجعلها غير قابلة للحياة في المدى المنظور. تدمير ممنهج وتغيير ملامح.

وفي بيروت من يعتقد أن حكومة نتניהو كانت ترغب في تطبيق سيناريو غزة على جنوب لبنان بكامله لولا الضغوط التي مارسها عليها إدارة ترمب.

صحيح أن جنوب لبنان معلق منذ نصف قرن على حبال المواجهات التي تتخطى قدرته لكن المرحلة الحالية تبدو أخطر من كل ما سبقها. الانهيار الاقتصادي اللبناني يتعمق والتفكك اللبناني يتسع. وعودة «حزب الله» من الحرب التي اختار الذهاب إليها، خلافاً لإرادة الأكثرية، لا تنفصل على الإطلاق عن



عبد المنعم سعيد:

مسارح الحرب والسلام!!

انفراج العقدة بعد أن يكون التناقض قد وصل إلى قمته التي يسقط فيها الضحايا، ويسفر الأبطال عن التضحيات. «الانفراج» في الواقع يتم عن طريق «المفاوضات» التي يسهلها «الوسطاء» الذين يقومون بالوساطة من أجل مصالح إضافية؛ وهي كما تبدو في المسرح الشرق أوسطى تتأرجح بين الحرب التي تستهدف الضغط على الخصوم؛ والمساومة التي تعطي «فرصاً أخيرة» للتخلص من آلام الحرب.

المعضلة تحدث عندما يكون الألم جزءاً أساسياً في استراتيجية الأطراف؛ في الحرب الحالية فإن إيران راهنت على «الألم الاقتصادي» في تحقيق النجاح الذي لم تحققه القوة العسكرية.

الولايات المتحدة هي الأخرى سارت في ذات الطريق عندما فرضت العقوبات؛ وعندما أخذت في تقويض قدرات إيران العسكرية لعلها تدفعها إلى القبول بما لم تكن على استعداد للقبول به. وبينما يكون «الألم» يقوم

*رئيس المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية

كثيراً ما تجرى المشابهة من قبل العسكريين والسياسة والأدباء بين حالتى الحرب في نشوبها وصراعها ومعاركها، والسلام في استقراره وتسويته للمتناقضات والنظريتين. لقدام مرح ينهى التصادم ويفتح الطريق لأيام سعيدة؛ وكلاهما مع «المسرح» وما فيه من دراما وكوميديا أيضاً. «المسرح» يخلق تناقضات كبرى ومصيرية مكانها في الواقع الخرائط التي تعكس الأوضاع «الجيوسياسية» والجيواستراتيجية للأطراف المتناقضة في مصالحها العليا وأمنها القومي. التاريخ هنا يلزم الجغرافيا،

وبينما يقدم عمق التناقض في الزمن بينما تقوم الثانية بالتأكيد على حدود الأمن والانكشاف. «الشرق الأوسط» هنا يمثل مجعاً كبيراً للتجارب الحقيقية والمسرحية ولا شيء يجسدها قدر الحروب المركبة فوق بعضها البعض حتى تزداد تعقيداً على تعقيدها.

الحالة في المسرح تكون مصيرها في النهاية نوعاً من

المسرح فى الخيال والواقع يسمح كثيرا بدخول أطراف جديدة

بين المضيفين: هرمز وباب المنذب.

الشخصيات الكبرى فى المسرحية العظمى كثيرة، ولكن مزاحمتهم تأتى من شخصية واحدة هى الرئيس الأمريكى دونالد ترامب الذى يظهر على المسرح على مدار الساعة من شرفات طائرة الرئاسة أو من البيت الأبيض. الشخصية لا يوجد لها مثيل بين رؤساء الولايات المتحدة منذ قيامها قبل ٢٥٠ عاما حينما كان «جورج واشنطن» محررا ورئيسا؛ هو ليس جنرالا ولا محاميا ولا عضوا بارزا فى أحد الحزبين الديمقراطى والجمهورى، هو شخصية حدية فى ذاتها تظهر دائما على المسرح، وفى الواقع فإنه تعرض لثلاثة محاولات للاغتيال.

لكل دراما شخصياتها بالطبع، وفى الحرب الأمريكية الإيرانية فإن المقابل الإيرانى للأمريكى هو «مجتبى خامنئى» الذى اختفى منذ اختياره مرشدا عاما للدولة وقبلها كان اختفاؤه نتيجة الغارة الأولى فى الحرب التى قضت على ٤٣ من القيادات الإيرانية وحيث فقد والده المرشد «على خامنئى» مع مجموعة من أسرته. هو الغائب الحاضر فى أكبر مسرحيات الشرق الأوسط الحربية؛ هو الشخصية التى لا يعرف أحد أين يوجد وما هى حالته الصحية ولماذا لا يظهر وجهه أو توجد إشارة عنه حتى بلقاء مع وزير الخارجية الإيرانى الذى يتلقى تعليماته دونما صوت.

شخصيات مثل بنيامين نتنياهو ومعه بن جافير وسمو تريتش الممثلون للتطرف الدينى على الجانب الإسرائيلى؛ وخليل الحية رئيس حماس والرئيس محمود عباس على الجانب الفلسطينى؛ وجميعهم يستعدون لانتخابات عامة خلال الخريف المقبل وعليها سوف تقوم كثير من المصائر.

بالطبع فإن هذه ليست كل الشخصيات المؤثرة فى المسرحية أو الواقع؛ وهناك الكثير التى تلعب أدوارا أساسية وأخرى ثانوية ولكنها ليست قليلة التأثير. «عبد الملك الحوثنى» يمثل الكثير من المليشيات التى تقبى المنطقة رأسا على عقب ولكنها لا تلعب دورا فى بناء دولة يمنية موحدة وتحب أن تبقيها مقسمة!!

بالتأثير فإنه فى الواقع لا يكون اقتصاديا أو عسكريا فقط، وإنما هو محرك للقوى السياسية وراء جبهات الضغط فى المفاوضات، والقتل فى المعارك. إيران فى الحرب الجارية تعول كثيرا على الانتخابات النصفية فى الكونجرس الأمريكى فى نوفمبر ٢٠٢٦ التى ينتظر فيها تراجع شديد فى شعبية الرئيس ترامب؛

وفى الوقت نفسه فإن الولايات المتحدة تعول على حدوث انقسام كبير فى الجبهة الإيرانية بين «المعتدلين» و«المتشددين» والدفع نحو انكشاف قيادات الحرس الثورى الإيرانى حيث يمكن التخلص منها كما حدث فى الأيام الأولى من الحرب أو أنها تفقد أمام الشعب الإيرانى القدرة على حمايته من القوة الأمريكية.

«المسرح» فى الخيال والواقع يسمح كثيرا بدخول أطراف جديدة لها قصتها التى تضيف للدراما ما يسرع الوصول إلى العقدة الكبرى للحدث التاريخى. فى الخيال قد يكون الضيف هو القاتل الحقيقى أو الذى يقبل بالثروة المفاجئة؛ ولكنه فى الواقع الشرق أوسطى فإن إسرائيل حاضرة بقوة منذ بداية المسرحية ومنفردة بمشاهد حرب غزة المدمرة؛ ولكنها ظلت بعيدة عن التدخل فى الحرب الإيرانية الأمريكية. إسرائيل باتت لها أدوار تتعلق بمفاوضات التخلص من سلاح حماس مقابل الانسحاب من غزة حيث تحتل ٧٠٪ من أراضى القطاع. نص المسرحية فى هذه الحالة أمريكى جاء فى مبادرة السلام التى جرى التوقيع عليها فى شرم الشيخ المصرية فى أكتوبر ٢٠٢٥ ومن ثم فإن واشنطن بات عليها أن تخرج من المسرحية الكبرى التى تقع بين الخليج العربى والبحر الأحمر، وما

رؤى و قضايا عالمية



توماس فريدمان:

فيزياء جديدة للقوة

*** صحيفة «نيويورك تايمز»**

التواصل الاجتماعي في الخامس من أبريل ٢٠٢٦:
«افتحوا المضيق الـ... سباب، أيها الأوغاد المجانين،
وإلا ستعيشون في الجحيم، وسوف ترون».
كثيرا ما تكشف لنا بوتقة الحروب تغيرات الفيزياء

لو كنت أؤلف كتابا عن الحرب الأمريكية مع إيران،
فإنني أعرف بالضبط ما سيكون عنوانا له. سيكون
منشور الرئيس ترامب الموجه إلى قادة إيران عبر مواقع

الحرب. وانتصرنا».

وكان محقا في أمر واحد، هو أنه لا يجب أن يعلن أحد انتصاره قبل الأوان.

لم يدرك ترامب أن للحكومة الإيرانية أيضا قولا في تحديد الانتصار والهزيمة في هذه الحرب. وأهم من ذلك، وخلافا لترامب، كانت لدى طهران خطة بديلة للصباح التالي: استعمال القدرة المكتسبة حديثا لسلوك مسلك الكبار، بدقة، وبتكلفة زهيدة، بالاستيلاء على السيطرة على مضيق هرمز، برغم أن جيشها لا يمثل إلا نقطة في بحر جيش أمريكا وبرغم تعرضه لأضرار جسام.

ليتني كنت أقدر على أن أفرح برؤية رئيسنا المتغطرس النرجسي الثثار وقد أذله الواقع. لكنني بصدق لا أستطيع، لأن الأمر ينحو منحى مخيفا. ويمضي إلى أن يتدهور. فقد ألحق الإيرانيون أذى كبيرا بأمريكا، في الميدان الحربي وفي الاقتصاد، فبلغ حتما أخفاه عنا بيت هيجست وزير دفاع ترامب.

إيران خاضعة لعقوبات اقتصادية، متقطعة، منذ عام ١٩٧٠. ومع ذلك تمكنت من إنشاء ترسانة متطورة لكنها رخيصة نسبيا من الصواريخ والمسيرات التي مكنتها من محاربة كل من إسرائيل والولايات المتحدة حربا توشك أن تصل إلى التعادل، وتلحق في ثنايا ذلك بعض الضرر غير الهين بأصول للجيش الأمريكي في المنطقة. وتأملوا بضعة أخبار لعلكم لم تنتهبوا إليها.

السبب الذي يجعل حاملة الطائرات الأمريكية

في العالم المحيط بنا، فتبين من يملك القوة، ومن لا يملكها، وكيف يجري استعمالها. وليس أفضل تعبيراً عن معادلة القوة الجديدة الناجمة عن هذه الحرب من صخب ترامب الفاحش الجامح الموجه إلى القيادة الإيرانية لعدم انصياعها لقنابله.

هذه الفيزياء الحربية الجديدة حاضرة بالمثل في الصراعات الجارية بين أوكرانيا وروسيا، وبين حزب الله وإسرائيل، وبين حماس وإسرائيل، وبين الحوثيين والجميع. وإنني أوجز هذه الدينامية الجديدة في أن الصغار قد يسلكون مسلك الكبار، وبدقة بالغة، وبثمن زهيد. وفي حين أن بوسع الكبار تماما أن يسلكوا مسلك الصغار، وبغاية

الدقة، فإن فعلهم هذا يكبدهم الكثير، بسبب حملهم عبء إرث أنظمة الأسلحة الهائل. ويبدو أن فارق التفوق في اللحظة الراهنة يقع في جانب

الصغار. ويجدر بهذا أن يبعث القلق في أنفسكم حينما تفكرون في أن الثورة الناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي سوف تؤكد هذه النزعة بلا شك، فتزيد الصغار قدرة على أعمال الكبار والضخام، بثمن يزداد تضاهلاً.

وليس بعجيب أن يكون ترامب محبطاً. ففي نهاية المطاف، أعلن ترامب في الحادي عشر من مارس، بعد أقل من أسبوعين على بدئه مع إسرائيل هذه الجولة الحديثة من الحرب مع إيران بحملة قصف واسعة النطاق: «لقد انتصرنا. دعوني أقولها لكم: لقد انتصرنا. وتعلمون أنه ليس من المفضل أن يعلن النصر قبل الأوان، لكننا انتصرنا. وفي ساعتها الأولى انتهت هذه

الحرب الحديثة: كيف أصبح الصغار ينافسون القوى العظمى؟

صاروخهم إلى نظام رادار ثاد بأن ناوروا به - خلال تحليقه - للقيام بهجمة جانبية على الرادار فيجتنب الرصد والاعتراض. وهذا كله في مواجهة أشد أنظمة مضادات الصواريخ تطورا في الترسانة الأمريكية.

أوضح لي جون أركيلا الأستاذ الفخري للتحليل الدفاعي في مدرسة الدراسات العليا البحرية الأمريكية أن حرب الصواريخ لم تعد محض إطلاق رأس حربي في مسار متوقع ثم ترك أمر وصوله إلى الهدف للقصور الذاتي والإرشاد الذكي من نظام تحديد المواقع (GPS). فقد ضخ الروس موارد هائلة في إقامة صواريخ قابلة للمناورة في أثناء التحليق، بقيادة من معلومات آنية جيدة، وبسرعة تتجاوز سرعة الصوت، وبإمكانية الوصول إلى الهدف من زاوية لم تتوقعها الأنظمة الدفاعية. ويقال إن صواريخ فتح الإيرانية لديها هذه

القدرات، ورغم أنه ليس من الواضح بعد إن كانت هي أم المسيرات التي قضت على منظومة ثاد الواقعة على بعد خمسمائة ميل من إيران.

قال أركيلا - وهو مؤلف كتاب حديث الصدور بعنوان (أسلوب أمريكا المضطرب في الحرب: من هيروشيما إلى عصر الخوارزميات) - إن «هذا يجعل الصواريخ سلاحا بارزا في القرن الحادي والعشرين، بقدرة على تدمير الردع والثبات» في أنواع كثيرة من مختلف المعارك.

والصين تنشر صواريخ (دي إف ١٧) فائقة السرعة القادرة على المناورة منذ سنين عديدة في مناوراتها بالذخيرة الحية في المياه الصينية قرب تايوان.

الأساسية في الخليج العربي، وهي (يو إس إس أبراهام لينكولن) تعاني في بعض الأحيان من نقص الإمدادات اللازمة لقوة من ٥٧٠٠ فرد على متنها هي أنه حدث بعد اليوم الأول للحرب أن دمرت الصواريخ والمسيرات الإيرانية أغلب قاعدة الإمدادات الأمريكية في البحرين. إذ ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أنه «مع ارتفاع الدخان، احترق أيضا مركز لوجستي اعتمدت عليه البحرية الأمريكية طوال عقود». فأرغم هذا ترامب ووزيره الأشد غرورا هيجسيث على زيادة الاعتماد على قاعدة تابعة للقيادة البريطانية في جزيرة ديجو جارسيا مركزا للإمدادات، وهي تقع على بعد نحو ٢٧٠٠ ميل من البحرين.

فكيف تسنى أن تكون قاعدة البحرين قليلة الحماية بهذه الطريقة من الصواريخ الإيرانية في اليوم الأول من الحرب؟ إن لم يكن هذا كافيا لاستدعاء

الكونجرس لهيجسيث، فما الذي يكفي؟

وربما فاتكم تعليق جريدة (Defence Security Asia) [أي: أمن الدفاع في آسيا] على تقرير لشبكة (سي إن إن) بأن صاروخا إيرانيا في الأيام الأولى من مارس قد دمر وحدة رادار تكلفتها خمسمائة مليون دولار وهي شديدة الأهمية لتسيير صواريخ ثاد الدفاعية المتقدمة في قاعدة موفق السلطي الجوية في الأردن. وكانت الهجمة بمنزلة «لحظة تحول محتملة» في «التنافس الاستراتيجي» بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل بحسب ما قالت الجريدة. وقال لي مسؤول أردني رفيع المستوى إنه ذهل حينما علم أن الإيرانيين تمكنوا بطريقة ما من إرسال

الصواريخ والمسيرات تغير موازين القوة العسكرية

أضاف أركيلا أن أوكرانيا «أصبحت قوة بحرية بدون أن تكون لديها قوة بحرية تقليدية. فقد استعملت زوارق مسيرة وزلاجات مائية مسلحة» في إبعاد أسطول البحر الأسود الروسي التقليدي عن الساحل الأوكراني فاستطاعت الاستمرار في تصدير الغلال والأسمدة إلى أسواق العالم.

تتيح هذه التقنيات الجديدة لـ«الكثروالصغار» من الإيرانيين والحوثيين وحزب الله وحماس أن «يتفادوا الضربات الثقيلة من خصومهم، لأنهم مختبئون جيدا وقادرون على رد الضربات بضربات دقيقة من جانبهم» على حد قول أركيلا. في حين أن الجيش الأمريكي لديه فقط إحدى عشرة

فرقة عسكرية ضخمة وإحدى عشرة مجموعة حاملات طائرات.

وقد خلص أركيلا إلى أن المدافعين الآن «يحظون بتفوق واضح على المهاجمين».

وظل ترامب وهيجست يركزان على «تصعيد الحرب» بتسريع الإيقاع وزيادة الحمولة، بينما ركز الإيرانيون على «توسيع الحرب» بإخفاء وحدات صغيرة ذات صواريخ دقيقة في مزيد من الأماكن ومهاجمة قواعد الولايات المتحدة والمنشآت النفطية العربية في شتى أرجاء الخليج.

قال أركيلا إن مهمة الإيرانيين «هي البقاء لوقت كافٍ للضرب والارتداد. وعلى الأرض، تقل أهمية بضعة تشكيلات ضخمة من دبابات (أبرام) عن الكثير من الأسلحة الصغيرة الرخيصة التي يمكن تصنيعها وتعديلها في غضون أسبوع».

هذه الأسلحة الجديدة تعزز ميزة أخرى للصغار

في الثالث من مارس، ضربت مسيرتان هجومتان أحاديتا الاتجاه مجمع السفارة الأمريكية في العاصمة السعودية الرياض، وذلك في قرابة الواحدة والنصف صباحا. طارت المسيرة الأولى مباشرة إلى الطابق الذي تقع فيه المخابرات المركزية الأمريكية، والطائرة الثانية مضت مباشرة إلى الفتحة التي أحدثتها الطائرة الأولى فتسببت في انفجار هائل ونيران ظلت تضطرم لساعات. وأشارت تقارير تالية إلى أن هذه الهجمة ربما صادفت عونا من معلومات أقمار صناعية روسية قدمها فلاديمير بوتين. والظاهر أن ترامب لم يفعل شيئا حيال ذلك.

أشار أركيلا إلى أن النصر في الحروب ظل طوال أجيال «يحققه القوة والطاقة». وكانت الحروب تتبع مبدأ بسيطاً من مبادئ الفيزياء هو أنه كلما ابتعد رميك قلت دقته.

فكان لا بد من التغلب على المسافة بـ«القوة والطاقة». وليس هذا حالنا اليوم فـ«النصر في الحروب الآن» كما قال أركيلا «تحققه المعلومات».

وحتى أصغر الناس الآن لديهم المعلومات. وحسبكم النظر إلى حزب الله وكيف ألحق أضرارا كبيرة بمجموعات إسرائيلية وبالجيش الإسرائيلي بما لديه من منصات عسكرية ضخمة أمريكية الصنع، وكيف أوجعت أوكرانيا روسيا الشنيعة الضخمة، وكيف تحارب إيران الولايات المتحدة وإسرائيل فتصل بالحرب إلى نقطة الجمود، حتى تروا كيف أن أسلحة دقيقة رخيصة قابلة للتصنيع في ورشة بمكونات متاحة على أمازون قد مزقت الرابط القديم بين النطاق والدقة.

إيران والولايات المتحدة: لماذا لم تحسم القوة التقليدية المعركة؟

المتفجرات وكميات ضخمة من المعلومات، قتلت إسرائيل وأصاب عدد كبير من مقاتلي حزب الله في ساعات قلائل.

وقد كانت هجمة ستوكسنت الأمريكية الإسرائيلية على منشأة ناتانز الإيرانية لتخريب اليورانيوم التي بدأت في عام ٢٠٠٩ نسخة أخرى من هذه الهجمة. فبدلاً من قصف المنشأة، أدخلت الولايات المتحدة وإسرائيل دودة حاسوبية صغيرة، هي بضعة أسطر من الأكواد - لتعطيل عدد ضخم من أجهزة الطرد المركزية الإيرانية، ورغم تعويض تلك الأجهزة بسرعة وبرغم أن التعطيل كان في حده الأدنى (ولم

تعترف الولايات المتحدة وإسرائيل قط بالمسؤولية عن ذلك الفيروس). كذلك كان الكبار في سلوكهم مسلك الصغار، باستعمال

محض برنامج خبيث، لكن لا شك أن وضع الأكواد والعملية المشتركة كلها كلفت الكثير من المال. الأمر المنذر بحق اليوم هو مدى سهولة أن يسلك الصغار مسلك الكبار، ولا أعني بالصغار صغار الحجم فقط، وإنما صغار العمر أيضاً. فبوسع مراهق وكمبيوتر محمول، واتصال بالإنترنت، ونموذج ذكاء اصطناعي مفتوح المصدر، أن يعطل شبكة المياه أو الطاقة المحلية من خلال تحديد ثغرات برمجية قديمة واستغلالها.

فلا تندهشوا إن حدث عما قريب أن سمعتم حاكم مدينتكم يصرخ على غرار ترامب: «افتحوا محابس المياه أيها المجانين...».

على الكبار، هي أنهم ليسوا مرغمين على الانتصار. كل ما عليهم هو أن يجتنبوا الهزيمة.

أما نحن فعلياً أن نتصر، وأن ننهي الحرب، وأن نرجع إلى الوطن ولا ننظر وراءنا مرة أخرى. فليحالفكم الحظ في هذا.

قبل أن يغتر الإيرانيون وحزب الله أكثر مما ينبغي، يجب أن يتذكروا النصف الثاني من المعادلة: في حين أن الصغار قادرون الآن على أن يسلكوا مسلك الكبار، بوسع الكبار الآن أن يسلكوا أيضاً مسلك الصغار. ففي اليوم الأول من الحرب، قتلت الضربات الإسرائيلية الجوية بالأسلحة الدقيقة - وبمساعدة من المخابرات الأمريكية - أكثر من

أربعين من كبار القادة الإيرانيين المجتمعين في اجتماع للقيادة الرفيعة في مجمع واحد في طهران. أي أن إسرائيل بالمعلومات الدقيقة أتت على أغلب

نخبة الأمن الوطني في إيران بضربة واحدة.

وهناك أيضاً هجمة البيجر الإسرائيلية على حزب الله. ففي السابع عشر من سبتمبر، فجرت إسرائيل أجهزة البيجر وأدوات إلكترونية يدوية أخرى يستعملها أعضاء حزب الله ومقاتلوه وضباطه وأطقمه الطبية والمدنيون الداعمون، فقتلت العشرات منهم وأصاب أكثر من ثلاثة آلاف آخرين.

ويقال إن ما يقدر بألف وخمسمائة من مقاتلي حزب الله باتوا عاجزين عن العمل بسبب الإصابات التي أثرت في الغالب على أيديهم ووجوههم وأفخاذهم. فباستعمال كميات صغيرة نسبياً من

حين يصبح تجنب الهزيمة انتصاراً: قواعد الحرب في العصر الرقمي



المرصد الإيراني



فقط في (المرصد) حقل خاص بالشان الإيراني
من مقالات وبحوث وتقارير وبـ(٩) لغات عالمية



1		الإنجليزية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الإنجليزية	English Headlines Politics Business
2		التركية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة التركية	Türkçe haberler Politika Ekonomik Spor
3		الفرنسية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الفرنسية	Français À la une Politique Économie Sports
4		الصينية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الصينية	中文 头条 政治 经济 体育 科技
5		الروسية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الروسية	Русский Главная Политика Экономика Спорт
6		الإسبانية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الإسبانية	Español Noticias Política Economía Deportes
7		الألمانية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الألمانية	Deutsch Nachrichten Politik Wirtschaft Sport
8		الفارسية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الفارسية	Kurdanci سەرۆك سەلامەت ئاژۆری سەرۆكەم
9		الكرمانجية	اقرأ الأخبار والمقالات باللغة الكرمانجية	Kurdanci سەرۆك سەلامەت ئاژۆری سەرۆكەم

بـ(٩) لغات عالمية



موقع المرصد.. موسوعة النخبة والباحثين



تجربة قراءة متعددة اللغات سهلة وسريعة

- English 
Headlines Politics Business ..

- Türkçe

- À la une Politique Économie Sports

- 
[中文](#)
[头条](#)
[政治](#)
[经济](#)
[体育](#)
[科技](#)

- Русский 

- 
 Español
 

- Deutsch 
- Nachrichten Politik Wirtschaft Sport

- Kurdmancî
- سەراڤ
سیاسەت
ئابووری
سەرچم



اختر لغتك ... واعش الخير بطريقتك



الموسم الثاني للإنصات المركزي



marsaddaily.com



[marsaddaily](https://www.facebook.com/marsaddaily)



[almrtd1994](https://twitter.com/almrtd1994)



[marsad daily](https://www.youtube.com/marsad daily)



[marsaddaily](https://www.telegram.com/marsaddaily)